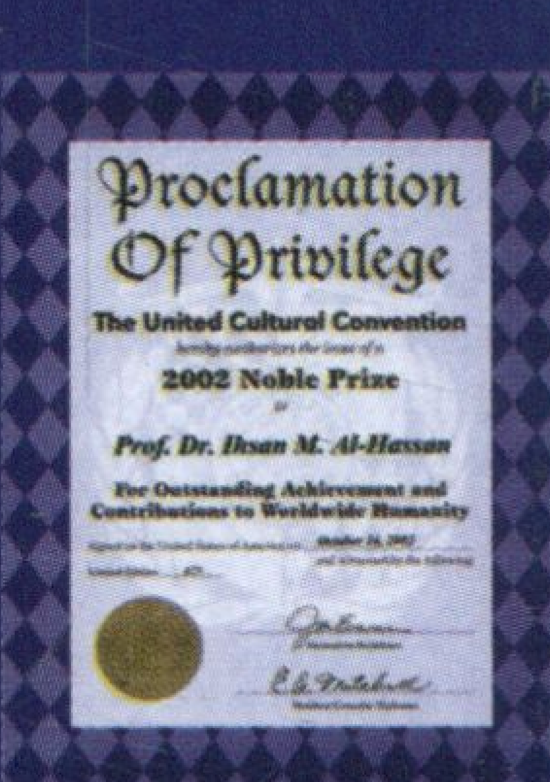
علم الإجتماع الصناعي

الأستاذ الدكتور

إحسان محمد الحسن

دكتوراه علوم في علم الإجتماع من جامعة لندن بدرجة إمتياز
حائز على جائزة نوبل في العلوم الإجتماعية



الطبعة الثانية

2014



علم الاجتماع الصناعي

تأليف

الأستاذ الدكتور

إحسان محمد الحسن

دكتوراه علوم في علم الاجتماع من جامعة لندن بدرجة امتياز

حائز على جائزة نوبل في العلوم الاجتماعية

أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد

دار وائل للنشر

الطبعة الثانية

2014

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٠٠٥/٣/٥٥٨)
الحسن ، إحسان محمد
علم الاجتماع الصناعي / إحسان محمد الحسن.
– عمان : دار وائل ، ٢٠٠٥ .
(٣٣٩) ص
ر.إ. : (٢٠٠٥/٣/٥٥٨)
الواصفات: علم الاجتماع الصناعي/ الإدارة الصناعية
* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

****

رقم التصنيف العشري / ديوي : ٣٠٦,٣٦
ISBN 9957-11-535-9 (ردمك)

* علم الاجتماع الصناعي
* الأستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن
* الطبعـــــة الأولى ٢٠٠٥
* الطبعـــــة الثانية ٢٠١٤



دار وائـــل للنشر والتوزيع

* الأردن – عمان – شارع الجمعية العلمية الملكية – مبنى الجامعة الاردنية الاستثماري رقم (٢) الطابق الثاني
هـــاتف : ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٣٨٤١٠ – فاكس : ٠٠٩٦٢-٦-٥٣٣١٦٦١ – ص. ب (١٦١٥ – الجبيهة)
* الأردن – عمـــان – وســـط البـــلد – مجمـــع الفحيص التجـــــاري – هـــاتف: ٠٠٩٦٢-٦-٤٦٢٧٦٢٧
www.darwael.com
E-Mail: Wael@Darwael.Com

المحتويات

الموضـوع	الصفحة

المقدمـــة

يعتبر علم الاجتماع الصناعي من أهم وأحدث الفروع التخصيصية في حقل علم الاجتماع نظراً لاهتمامه بدراسة الواقع الاجتماعي للصناعة والتصنيع ورغبته المتزايدة بكشف العوامل الموضوعية التي تكمن خلف مشكلات العمـــل الـــصناعي وسعيه المتواصل إلى تشخيص وتحديد ماهية الانعكاسات الاجتماعية والحـــضارية التي تتمخض عنها عملية التحول الصناعي لكي يمكن معرفتهـــا وضــــبط زخمهـــا وتوجيه منطلقاتها ومساراتها القيمية والمجتمعية . ناهيك عن أهمية العلم في توسيع المعرفة النظرية المتعلقة بحقول الاقتصاد والصناعة وعلم الاجتماع وأثره الفاعـــل في إدراك خطورة العوامل الاجتماعية والإنسانية في الإدارة والتنظـــيم والإنتاجيـــة مهما تكن طبيعتها وأهدافها ومساراتها .

ان دراسة علم الاجتماع الصناعي لا يمكن ان تكون متكاملة وهادفة دون تركيزها على دراسة المصنع دراسة اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار الانساق العمودية والأفقية والرسمية وغير الرسمية الموجودة فيه والتي تنظم ممارسات وعلاقات أفراده وجماعاته ومؤسساته مهما تكن طبيعة وظائفها وحجومها وأهدافها ، ودون اهتمامها بدراسة الفعل ورد الفعل بين الصناعة والمجتمع . فالصناعة تترك آثارها وانعكاساتها على البناء الاجتماعي برمته وما يكتنفه هذا البناء من نظم وقيم وأعراف ومن مؤسسات بنيوية فوقية وتحتية كالمؤسسات السياسية والدينية والثقافية والعسكرية والأسرية والاقتصادية . كما ان المجتمع يؤثر في الصناعة تأثيراً لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته بأية صورة من الصور . فالمجتمع هو الذي يزود الصناعة بمعطياتها المادية والبشرية وهو الذي يضع إطارها القيمي والسلوكي الذي تسير على هداه وهو الذي يمكنها من الحفاظ على ذاتيتها والاستمرار بأنشطتها

المادية وغير المادية وإحراز النمو المتصاعد والتقدم المطرد في كافة مجالاتها وتخصصاتها .

أن علم الاجتماع الصناعي يدرس المصنع كنظام اجتماعي فرعي ويدرس العلاقة الجدلية بين الكيان الصناعي الذي تكتنفه المؤسسة الاقتصادية وبين الكيانات الاجتماعية البنيوية التي تشكل بمجملها التركيب الاجتماعي الذي هو أساس وداينميكية المجتمع .

والغاية من هذه الدراسة المتخصصة تكمن في فهم النسق الاجتماعي للمصنع بما ينطوي عليه من قيم وممارسات سلوكية وعلاقات اجتماعية وأدوار وظيفية . وفهمنا لهذا النسق لابد ان يساعدنا على نشر وبلورة القيم الإيجابية للعمل الصناعي بين العمال والإدارة الصناعية وتحويل سلوك العمال وسلوك إدارة العمل الصناعي إلى سلوك يتسم بالموضوعية والعقلانية والعلمية وتطوير العلاقات الاجتماعية إلى نماذج تتسم بالإيجابية والإنسانية والتعاون المبدع والهادف . وأخيراً تعميق وعي العامل والموظف البيروقراطي بخطورة الدور الذي يشغله وعلاقته بأدوار الآخرين مهما تكن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية .

إضافة إلى أهمية الاجتماع الصناعي في دراسة طبيعة الأجواء الاجتماعية والحضارية للتصنيع وآثار التصنيع على البناء الاجتماعي . ذلك ان الصناعة والتصنيع يحتاجان إلى قاعدة اجتماعية تدعمهما وتعزز منطلقاتهما الإنتاجية والمادية . وان التصنيع يؤثر في بنى ونظم وهياكل المجتمع فمثلاً يحول العائلة من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية ويحول النظام السياسي من نظام دكتاتوري سلطوي إلى نظام ديمقراطي حر ويحول الاقتصاد القومي من اقتصاد متخلف وغير متخصص إلى اقتصاد متقدم ومتخصص ويحول القيم الاجتماعية من قيم تكن الولاء للقبيلة والعشيرة والفخذ والعائلة الممتدة إلى قيم تكن الولاء للدولة والقانون والعائلة الزواجية . زد على ذلك ان التصنيع يجلب للمجتمع مشكلات اجتماعية جديدة بالرغم من فوائده الاقتصادية والعلمية . فالتصنيع ينتج في شيوع مشكلات تحلل

الأسرة وتفسخ العلاقات القرابية ومشكلات الجريمة وجنـوح الأحـداث وازدحـام السكان في المدن والإدمان الكحولي والطلاق والبغاء والانتحار ... الخ . ومثل هذه المشكلات تحتاج إلى دراسات ميدانية وعلمية مكثفة تتوخى فهم أسبابها الموضوعية والذاتية وتحديد نتائجها القريبة والبعيدة ومعالجتها بالطرق العلمية والموضوعية .

في ضوء المضامين والأبعاد المنهجيـة والموضـوعية لعلـم الاجتمـاع الصناعي التي يتفق عليها العلماء المتخصصون في الشرق والغرب ، وفي ضـوء خصوصية وتجارب المجتمع العربي في ميادين الصناعة والتصنيع وأثر العوامـل الاجتماعية فيها قمنا بتأليف كتاب علم الاجتماع الصناعي ككتاب منهجـي يـدرس على طلبة أقسام الاجتماع في جامعات القطر ولمدة سنة دراسية واحدة . وقـد تـم تأليف هذا الكتاب وفق المنهاج المقرر لمادة علم الاجتماع الصناعي الذي وافقـت عليه اللجنة العليا للمناهج التعليمية الموحدة فـي وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمي.

ان الكتاب يحتوي على عشرة فصول متكاملة تشكل المادة الأساسية لعلـم الاجتماع الصناعي . فالفصل الأول يدرس الاجتماع الصناعي : نشأته وتطـوره . وهذا الفصل يعالج ثلاثة مباحث مدخلية هي مفهومـه العلمـي وعلاقتـه بـالعلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس ... الخ . وأخيراً ميدانـه وأهدافه النظرية والتطبيقية . والفصل الثاني يتناول تاريخ التطور الصناعي ابتـداء من نظام الطوائف الحرفية ومروراً بنظام الوسطاء وانتهاءً بنظام المـصنع . أمـا الفصل الثالث فيدور حول الدراسة الاجتماعية للمصنع . وهذا الفصل يتطرق إلـى ثلاثة نقاط أساسية هي المصنع كتنظيم اجتمـاعي ووحـدة إنتاجيـة ، والعلاقـات الاجتماعية في الصناعة والعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف الظواهر السلبية في المنظمات الصناعية كظواهر التغيب عن العمل والتباطؤ فيـه وتـدني الإنتاجية والفصل الرابع من الكتاب يتعلق بالنظم الصناعية والبيروقراطية . وهـذا الفصل يتناول دراسة ثلاثة مباحث أساسية هي ماهية وعناصر المنظمات الصناعية

وماهية وخصائص البيروقراطية وأخيراً التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية .

والفصل الخامس من الكتاب يعالج موضوع النقابات العمالية . وهذا الموضوع يتعلق بطبيعة وماهية النقابات العمالية ، والاتجاهات النظرية في تفسير التنظيم النقابي ، وتركيب ووظائف النقابات العمالية ، وطبيعة العلاقات بين نقابات العمال وإدارات المشاريع الصناعية . وأخيراً الحركة النقابية في العراق . أما الفصل السادس من الكتاب فيتعلق بمشكلات العمل الصناعي التي يمكن تقسيمها إلى أربع مشكلات هي المشكلات الاقتصادية والمشكلات النفسية والمشكلات الأسرية والقيمية ومشكلات العمل والفراغ . في حين يهتم الفصل السابع بدراسة أثر التصنيع في المجتمع المحلي والعائلة والمرأة .

والفصل الثامن من الكتاب يتعلق بدراسة نماذج تطبيقية لتجارب التصنيع في البلدان النامية . والفصل يتطرق إلى بحث الجوانب النظرية لمشكلات تصنيع البلدان النامية وأوجه الشبه والاختلاف بين تصنيع البلدان النامية وأوضاع التصنيع في البلدان المتقدمة . وأخيراً يدرس الفصل تجارب التصنيع في عدد من الأقطار النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كمصر ونيجيريا وشيلي وهونك كونك .

والفصل التاسع من الكتاب يهتم بتجربة التصنيع في العراق . وهذا الفصل يدرس الأدلة الموضوعية التي تشير إلى تصنيع العراق وأسباب ونتائج ومشكلات التصنيع في العراق . وأخيراً يتطرق الفصل العاشر إلى دراسة تجربة التصنيع في اليابان ويتناول بالبحث والتحليل دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تصنيع اليابان وتوطين وتنمية التكنولوجيا فيها .

أن الموضوعات التي يتناولها الكتاب بالبحث والتحليل لا تتطرق إلى القضايا النظرية التقليدية التي يهتم بها عادة علماء الاجتماع الصناعي فحسب بل تتطرق أيضاً إلى بعض الموضوعات الجديدة في حقل الاجتماع الصناعي التي تقل أو تنعدم المعرفة العلمية حولها كالدراسة التحليلية للمصنع وفق الأطر البنيوية

والوظيفية ، ودراسة مشكلات العمل الصناعي في المنشآت الإنتاجية وتجارب التصنيع في بعض البلدان النامية والمتقدمة . إضافة إلى اهتمامات الكتاب بظواهر وخصوصيات ومشكلات التصنيع في العراق بصورة خاصة والبلدان العربية الأخرى بصورة عامة .

أمل ان يكون هذا الجهد العلمي مثمراً ونافعاً لطلبة وأساتذة الاجتماع في القطر ، ونأمل ان يكون قد سد الفراغ في المكتبة العربية ولبى حاجتها الملحة لكتب الاجتماع بصورة عامة وكتب الاجتماع الصناعي بصورة خاصة .

والله هو الموفق وبه نستعين .

المؤلف

الأستاذ الدكتور إحسان محمد الحسن
قسم الاجتماع - كلية الآداب
جامعة بغداد

الفصل الأول
الاجتماع الصناعي نشأته وتطوره

علم الاجتماع الصناعي هو فرع من فروع علم الاجتماع يدرس العلاقة المتفاعلة بين الصناعة والمجتمع ، أي يدرس الأسباب الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف ظاهرة الصناعة والتصنيع ونقل التكنولوجيا من مكان لآخر ويدرس الآثار الاجتماعية التي تتركها الصناعة والتصنيع على الإنسان والمؤسسات البنيوية التي تكون التركيب الاجتماعي للمجتمع (١). أذن علم الاجتماع الصناعي هو علم دراسة الفعل ورد الفعل بين الصناعة والمجتمع. علماً بان الصناعة هي جزء أساسي من الاقتصاد القومي يهتم بأنشطة السيطرة على قوى الطبيعة والعمل ورأس المال ودمج بعضها مع بعض بنسب معينة من أجل خلق بضاعة إنتاجية أو استهلاكية لها أهميتها الاقتصادية (٢).

أما المجتمع فهو مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة وتربطها علاقات إنسانية أساسها اللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والأهداف والمصير المشترك (٣). لكن علاقة المجتمع بالصناعة انما هي علاقة جدلية لا يمكن فصل أطرافها بأية صورة من الصور . فالمجتمع يخلق ويطور ويعقل ويرشد الصناعة من أجل تحقيق أهدافه الاقتصادية التي تتجسد في رفع مستواه المعاشي وتسهيل أمور حياته المادية وإشباع حاجات أبنائه وجلب السمعة والمكانة الدولية إليه لاسيما وان النجاح في مجال العلم والتصنيع والتكنولوجيا أصبح من الأمور الأساسية في تحديد الهيبة القومية والسمعة السياسية للدولة الحديثة . كما ان الصناعة من جانبها تنمي الاقتصاد القومي وتبني قاعدته المادية وتضع الأسس الفنية الحديثة لنظام تقسيم العمل ونظام المؤسسة البيروقراطية وتؤثر تأثيراً فاعلاً

على مؤسسات وبنى المجتمع التحتية والفوقية بحيث يستطيع المجتمع ان ينمو ويتطور من مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة أخرى تتميز بالتشعب والتعقد والفاعلية والداينميكية .

في هذا الفصل سنعالج بالتفصيل ثلاثة مباحث مدخلية تتعلق بنشأة العلم وتطوره ومفهومه العلمي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس والإدارة والعلوم السياسية ، وأخيراً ميدانه وأهدافه النظرية والتطبيقية .

أ- نشأة علم الاجتماع الصناعي وتطوره

ظهر علم الاجتماع الصناعي كعلم مستقل في بداية القرن العشرين وذلك بعد انتشار معالم الثورة الصناعية وظواهر التصنيع ، التي بدأت في إنكلترا وسرت إلى دول أوربا الغربية كألمانيا وفرنسا ثم إلى كافة أرجاء العالم كأمريكا الشمالية وأوربا الوسطى والشرقية والأقطار الأسيوية والأفريقية ودول أمريكا الوسطى والجنوبية . فالثورات الصناعية في هذه الأصقاع من العالم لم تغير مهن وأنماط المعيشة وأساليب الحياة للمجتمعات التي دخلت فيها فحسب بل غيرت أيضاً تركيب سكانها وتوزيعهم الجغرافي والمهني والاجتماعي وبدلت هياكلها الاجتماعية بما تنطوي عليه من مؤسسات مادية وغير مادية وقيم وعادات وأهداف وأحدثت تحولات سريعة في مسيرتها الحضارية بحيث أصبحت تختلف عما كانت عليه قبل فترة الثورة الصناعية [٤]. وفي ضوء التحولات المادية والقيمية التي شهدتها المجتمعات نتيجة تحضرها وتصنيعها السريع وما نتجت عنه هذه التحولات من مشكلات إنسانية وأمراض اجتماعية أخلت بالنظام الاجتماعي وعرقلت عملية تكييف الإنسان لمجتمعه الحديث كان لابد من ظهور علم جديد يدرس الأسباب الإنسانية والحضارية لعمليات التصنيع ويدرس في ذات الوقت النتائج التي تتمخض عنها ظاهرة الصناعة والتصنيع ومدى تأثيرها على بنى ومؤسسات المجتمع .

وهذا العلم الجديد الذي يتخصص في هذا النمط من الدراسة هو علم الاجتماع الصناعي [٥] (Industrial Sociology) .

مفهوم علم الاجتماع الصناعي

لا يدرس علم الاجتماع الصناعي الأسباب والنتائج الاجتماعية لظاهرة التصنيع والتكنولوجيا فحسب بل يدرس أيضاً المصنع كمنظمة اجتماعية ويحاول فهم مركز وظروف العامل داخل المصنع وخارجه ودرجة تأثر العامل ببيئة المصنع وبالعمل الصناعي الروتيني الذي يزاوله [٦]. إضافة إلى اهتمام العلم بدراسة ماهية التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في المصنع وأثرها في سلوكية وعلاقات العمال وانتاجيتهم ودرجة تكيفهم مع البيئة الصناعية التي يعيشون فيها ويتفاعلون معها . قبل دراسة الأسباب الموضوعية والذاتية التي تكمن خلف استقلالية علم الاجتماع الصناعي عن علم الاجتماع يجب علينا فهم ماهية ومضمون علم الاجتماع الصناعي . هناك تعاريف كثيرة لعلم الاجتماع الصناعي أهمها حسب اعتقادنا تعريف البروفسور ولبرت مور الذي ينص على انه العلم الذي يدرس أثر الصناعة والتصنيع في المجتمع [٧]. وتعريف البروفسور التين مايو الذي ينص على انه العلم الذي يدرس تركيب ووظائف المصنع دراسة اجتماعية تحليلية تتطرق إلى العلاقات الصناعية وقيم العمل الصناعي وممارساته الرسمية وغير الرسمية [٨]. وتعريف البروفسور اندرو سايكس الذي ينص على انه العلم الذي يدرس الانساق الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات الصناعية ويحلل آثارها القريبة والبعيدة في المؤسسات البنيوية الأخرى التي يتكون منها المجتمع [٩]. وتعريف البروفسور شنايدر الذي ينص على انه العلم الذي يدرس الأسباب الاجتماعية التي تكمن خلف ظاهرة التصنيع ويدرس نتائج الظاهرة على كل من الإنسان والمجتمع على حد سواء [١٠]. أما جي. سميث فيعرف ميدان علم الاجتماع الصناعي بأنه دراسة العلاقات الاجتماعية من مواقع صناعية وتنظيمية وكيفية تأثير وتأثر هذه العلاقات بتلك التي تسود في المجتمع الكبير [١١].

وليبتون يعرف علم الاجتماع الصناعي بالعلم الذي يدرس النسق الاجتماعي للمصنع والتأثيرات الخارجية في هذا النسق (١٢). أما اتزيوني (Etizioni) فإنه يرى ان من الأفضل تصور علم الاجتماع الصناعي كفرع من علم الاجتماع التنظيمي (١٣). بينما يعتقد ناوسو (Nosow) وفورم (Form) ان علم اجتماع المهن يمثل ميداناً فرعياً داخل نطاق علم الاجتماع الصناعي (١٤).

أما تعريف برنارمويتز لعلم الاجتماع الصناعي فينص على أنه العلم الذي يهتم بتطبيق المنهج السوسيولوجي (المنهج الاجتماعي) على الصناعة ومشكلاتها الكامنة (١٥). وباركر وبراون يعرفان علم الاجتماع الصناعي في كتابهما الموسوم " علم الاجتماع الصناعي " بأنه العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات الصناعية وبالتفاعل بين البناء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية وسلوك الأفراد والجماعات التي تعمل في هذه المؤسسات (١٦). أما البروفسور دينكن ميشيل فيعرف علم الاجتماع الصناعي بالعلم الذي يدرس تحليل المؤسسات الصناعية ويركز على فهم واستيعاب طبيعة العلاقة بين الظواهر الصناعية والظواهر الاجتماعية (١٧). في حين يعرف البروفسور وارن علم الاجتماع الصناعي بالعلم الذي يهتم ببحث الجوانب المؤسسية للنشاط الصناعي ويبين العمليات الاجتماعية للأنشطة الأخرى التي تزاول في مؤسسات المجتمع (١٨).

من هذه التعاريف كلها نستنتج بان علم الاجتماع الصناعي هو العلم الذي يدرس المصنع كنظام اجتماعي ويدرس عملية الفعل ورد الفعل بين الصناعة والمجتمع . لكن هذا التعريف يحتاج إلى شيء من التحليل العلمي الذي يلقي الأضواء المنيرة على مضمونه وأبعاده النظرية والتطبيقية ، عندما نقول بان علم الاجتماع الصناعي يدرس المصنع كنظام اجتماعي فإننا نعني بأنه يدرس المؤسسة الصناعية دراسة اجتماعية تتضمن النواحي التالية :

١- الأدوار الاجتماعية الوظيفية في المصانع كدور المدير العام ومدير الشعبة والمهندس ورئيس العمال والعامل ... الخ .

٢- العلاقات العمودية والأفقية والرسمية وغير الرسمية بين الأدوار الوظيفية في المصنع .
٣- طبيعة الأحكام والقوانين المدونة أو غير المدونة التي تحدد سلوك وعلاقات أفراد المصنع .
٤- قيم ومبادئ العمل الصناعي التي يعتمدها المهنيون والعمال في المصنع .
٥- علاقة المؤسسة الصناعية بالمؤسسات الاجتماعية الوظيفية الأخرى كالعائلة والحزب والمدرسة والجامعة والدائرة البيروقراطية والنادي والمجتمع المحلي وأماكن العبادة ... الخ .
٦- أهداف المؤسسات الصناعية والأساليب المتاحة للعاملين للوصول إلى الأهداف.
٧- العوامل الموضوعية والذاتية المسؤولة عن سكون وجمود المؤسسة الصناعية والمسؤولة عن حركتها وداينميكيتها [١٩].

أما العلاقة العضوية بين الصناعة والمجتمع فتأخذ المسارات التالية :

١- تؤثر الصناعة في المؤسسات البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي كالمؤسسات الاقتصادية والدينية والسياسية والعائلية والثقافية والعسكرية .
٢- تسبب الصناعة تبديل القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية من شكل لآخر .
٣- تترك الصناعة آثارها وانعكاساتها الواضحة على تركيب وتوازن واتجاهات السكان . كما تغير التوزيع الجغرافي والمهني للسكان وتؤثر في صفاته الديمغرافية الحيوية [٢١].
٤- تلعب الصناعة الدور الكبير في تغيير البناء الطبقي للمجتمع حيث ان ظاهرة التصنيع تزيد من عدد شرائح وطبقات المجتمع وتسرع عملية الحراك أو الانتقال الاجتماعي [٢٢].
٥- تزداد خطورة وحدة المشكلات الاجتماعية كلما انتشرت الصناعة في أرجاء المجتمع [٢٣].

٦- تؤثر الصناعة تأثيراً سلبياً على وحدة وتماسك وفاعلية الجماعات التقليدية كالأسرة والقرابة والجيرة والمجتمع المحلي [٢٤].

٧- يؤدي التصنيع الدور الفعال في تقليل الفوارق الاجتماعية والحضارية والمادية بين المدينة والإقليم [٢٥].

هذه هي أهم الآثار التي تتركها الصناعة على المجتمع . أما ما يقدمه المجتمع للصناعة من حوافز ومنبهات وموارد طبيعية وبشرية وخبرات تقنية وتنظيمية فيمكن إجمالها بالنقاط التالية :-

١- يزود المجتمع المؤسسات الصناعية على اختلاف أنواعها ودرجاتها بالقوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة وغير الماهرة ، هذه القوى التي تسيطر على العمليات الإنتاجية وتتحمل مسؤوليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك .

٢- يضع المجتمع القيم والمبادئ السلوكية المشجعة لحركة التصنيع والتكنولوجيا في المجتمع كقيم العلمية والعقلانية وترشيد الإنتاج وقيم الإخلاص في العمل وتحمل المسؤولية وقيم الانضباط والدقة واحترام الزمن .

٣- يهيئ المجتمع المستلزمات المادية والتقنية التي تحتاجها عمليات التصنيع والتنمية الاقتصادية ويوفر لها المناخ الاجتماعي الملائم الذي يمكنها من الاستقرار والانتشار والنمو والتطور المستمر .

٤- يحمي المجتمع الصناعة من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تداهمها وتهدد كيانها بالاضمحلال والسقوط .

استقلالية علم الاجتماع الصناعي

قبل استقلالية علم الاجتماع الصناعي عن علم الاجتماع في بداية هذا القرن كانت مواده الدراسية وموضوعاته النظرية مبعثرة في عدة علوم كعلم الاجتماع والاقتصاد والإدارة وعلم النفس . وجميع هذه العلوم لم تدرس قضايا الصناعة والمجتمع والجوهر الاجتماعي للمصنع دراسة علمية تحليلية تربط بين الظواهر الصناعية ربطاً منطقياً موزوناً . فعلم الاجتماع على سبيل المثال درس المصنع

دراسة اجتماعية بحتة لم تأخذ بعين الاعتبار أثر النواحي الاقتصادية والتكنيكية للمصنع في نظام التقسيم الاجتماعي للعمل ولم تربط بين العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في المصنع وبين هيكله الإداري والتنظيمي . في حين ركز علم الاقتصاد على دراسة عناصر الإنتاج والنسبة والتناسب بين المدخلات والمخرجات في العمل الصناعي وأهمل دور العوامل الاجتماعية والإنسانية في بطئ أو سرعة الإنتاج وأثر هذا في قيمة تكاليف الإنتاج ومعدلات الأرباح التي يحصل عليها المشروع الصناعي .

أذن لم يفهم العالم الاجتماعي دور العوامل الاقتصادية والتنظيمية في فاعلية واستمرارية وصيرورة المشروع ولم يفهم العالم الاقتصادي دور العوامل الاجتماعية في الإنتاجية ونمو ونجاح المشروع الصناعي . لهذا كان لابد من ظهور علم يتخصص في دراسة أثر كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية في سير عمل المشروع الصناعي ونجاحه وقابليته على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة . وهذا العلم الذي ظهر للعيان وتحمل مسؤولية دراسة وتحليل العوامل المادية والاجتماعية المؤثرة في العمل الصناعي الإنتاجي هو علم الاجتماع الصناعي .

ان علم الاجتماع الصناعي هو علم يشتق مادته الدراسية والمنهجية ومفاهيمه ومصطلحاته العلمية وفروضه ونظرياته وقوانينه الشمولية وطرقه البحثية من عدة علوم أهمها علم الاجتماع والاقتصاد والإدارة والتنظيم وعلم النفس والقانون [٢٦]. لهذا يجب ان تكون علاقته العلمية بهذه العلوم وطيدة ومترسخة ، أي يجب ان يأخذ منها ويعطيها ، يتأثر بها ويؤثر فيها في نفس الوقت . ولكن في هذه المرحلة من الدراسة يجب ان نوضح العوامل التي سببت استقلالية وانفصال علم الاجتماع الصناعي عن علم الاجتماع العام .

ان هناك عدة عوامل تكمن خلف استقلالية علم الاجتماع الصناعي عن علم الاجتماع ، وهذه العوامل يمكن حصرها بالنقاط التالية :-

١- فشل علم الاجتماع بدراسة وتحليل دور الصناعة في المجتمع وفهم الآثار الموضوعية والذاتية للتصنيع على الفرد والجماعة والمجتمع . إضافة إلى عدم تمكن العالم الاجتماعي من تشخيص أسباب التصنيع واستيعاب أهم المعوقات التي تحول دون نموه وانتشاره في أرجاء المجتمع .

٢- تشعب وكثرة وتعقد المواضيع التي يدرسها عالم الاجتماع ويتخصص بها جعلته غير قادر على دراسة المؤسسات الاقتصادية بضمنها الصناعة دراسة وافية . لهذا ظهر علم الاجتماع الصناعي ليدرس الأسباب والنتائج الاجتماعية والحضارية للتصنيع ، أي يدرس العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن في ظاهرة التصنيع كظاهرة حديثة تسيطر على معظم المجتمعات المتحضرة والمتقدمة والنامية في العالم .

٣- تعقد الوجود الاجتماعي لظاهرة الصناعة والتصنيع وتداخلها مع العوامل المادية والحضارية بحيث لم يتمكن كل من علم الاجتماع والاقتصاد من فهم جوانبها الموضوعية والذاتية وتحليلها على نحو من العلمية والعقلانية . لهذا ظهر علم الاجتماع الصناعي ليضطلع بهذه المهمة الصعبة والشائكة أي دراسة التصنيع كظاهرة اقتصادية واجتماعية .

٤- كثرة الأبحاث والدراسات المتخصصة في حقل الاجتماع الصناعي وزيادة عدد العلماء والمتخصصين في هذا الحقل الدراسي الجديد .

٥- اهتمام القادة والمسؤولين والمخططين الاجتماعيين بتحويل علم الاجتماع من موضوع نظري أكاديمي إلى موضوع علمي وتطبيقي يسهم في حل المشكلات الآنية التي يعاني منها الإنسان في المجتمع الصناعي الجديد المعقد . فعلم الاجتماع يتسم بالصفة النظرية ، في حين يتسم علم الاجتماع الصناعي بالصفة التطبيقية التي تعالج المشكلات الإنسانية التي تظهر في أجواء الصناعة والتصنيع .

٦- وضوح الحدود العلمية المتميزة التي يمكن ان تفصل بين علم الاجتماع الصناعي عن علم الاجتماع مع تكامل مفرداته ومصطلحاته الفنية وطرقه المنهجية وزيادة عدد فروضه ونظرياته وقوانينه العلمية الشمولية . جميع هذه المعطيات التي تميز بها علم الاجتماع الصناعي دفعت رجاله وأساتذته إلى الإعلان عن استقلاليته عن علم الاجتماع العام .

ان من أهم الدراسات النظرية والميدانية التي أجريت في حقل الاجتماع الصناعي [*] والتي أدت فيما بعد إلى استقلاليته عن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى التي اعتمد عليها كالاقتصاد والانثروبولوجيا التطبيقية وعلم النفس الاجتماعي دراسة فردريك تايلر عن التنظيم العلمي للعمل التي أجراها في عام ١٨٨٠ والتي كانت دراسة ميدانية تجريبية تحاول إيجاد الحقائق والمعلومات عن الوقت والحركة (Time & Motion Study) وأثرهما في الكفاءة الإنتاجية للعمال [٢٧]. ان تايلر من دراسته هذه حاول تحديد السقف الزمني لأداء عملية إنتاجية معينة يقوم بها العامل في المنظمة الإنتاجية . فالعامل الذي يتقيد بالزمن المحدد للإنتاج أي الزمن المحدد لأداء عملية صناعية معينة هو العامل الذي يقيم والعامل الذي لا تتقيد حركته الإنتاجية بالزمن المحدد هو العامل الذي يعاقب . علماً بان التقييم والعقاب يعبران عن ذاتيتهما بكمية الأجور التي تمنح للعمال .

ان دراسة الوقت والحركة التي استنبطها تايلر لها أهميتها في تحديد الأجور علماً بأن مستويات الأجور تعتمد على حجم ونوعية الإنتاج [٢٨]. كما درس تايلر أنماط دفع الأجور فهناك الأجور حسب الزمن والأجور حسب القطعة المنتجة وفي نفس الوقت حدد فوائد ومضار أنماط الدفع هذه .

والدراسة الأخرى التي مهدت لظهور علم الاجتماع الصناعي هي دراسة العالم الاقتصادي تود (Todd) الموسومة " الصناعة والمجتمع " التي أجراها في

---

[*] ان اشارتنا لهذه الدراسات المهمة تفيدنا في توضيح ماهية الحقول الدراسية التي تناولها علم الاجتماع الصناعي والتي أدت دورها في نضوجه وتكامله ثم استقلاليته عن علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى .

عام ١٩٢٣ والتي اعتبر فيها الصناعة نظاماً اجتماعياً كغيره من النظم الاجتماعية الأخرى المعروفة . وبجانب دراسته للصناعة قام بدراسة العائلة والتربية والدين والسياسة والمجتمع المحلي . وبعد دراسته لهذه النظم حلل أثر الصناعة في المؤسسات الاجتماعية وأثر المؤسسات هذه في قيام ونمو وترسيخ الصناعة في المجتمع [٢٩]. والدراسة هذه تعتبر من أولى الدراسات التي اهتمت بفحص العلاقة المترابطة بين التصنيع والبناء الاجتماعي . وهناك دراسة كلاسيكية في حقل الاجتماع الصناعي أجراها لويد ورنر في أحد المدن الأمريكية وأطلق عليها اسم دراسة " اليانكي سيتي " (Yankee City) . وهذه الدراسة تؤكد على أهمية العامل الاقتصادي في الحياة الاقتصادية الاجتماعية للمدينة وتعتبر الحياة الاجتماعية انعكاساً للبناء الاجتماعي [٣٠]. علماً بأن الحياة الاجتماعية ما هي الا انعكاس للتفاعل الذي يقع بين الأفراد كشاغلي للأدوار الاجتماعية في ايكولوجية المدينة الصناعية .

ويمكننا القول بأن البحوث الميدانية في علم الاجتماع قد بدأت بتجارب التون مايو التي أجراها في مصانع هوثورن في بداية الثلاثينات من هذا القرن . ومن خلال هذه التجارب لوحظ بان سلوك العمل هو سلوك اجتماعي حيث ان العمال لا يعملون كأفراد مستقلين وإنما كمجموعة لها شعور وأحاسيس واحدة وقيم وأهداف مشتركة [٣١]. وانتهى من دراسته إلى القول بأن العمل إنما هو نشاط جمعي طالما ان العمال أنفسهم يشكلون جماعة سواء شعروا بذلك أو لم يشعروا . وقد أبرزت بحوث مايو خصوصاً تلك التي قام بها في الشركة الكهربائية الغربية أهمية حياة الجماعة في تحديد الحافز إلى العمل والإنتاج والرضا عن العمل في عام ١٩٤٥ . يقول مايو لسوء الحظ يتكلم رجل الاقتصاد دائماً عن معدل الأجور والأسعار ، ويتبع المساومون مجتمعين هذه الطريقة مقتفين أثر الاقتصاديين في تحديد الأجور وتثبيت معدلات الأسعار ويتكلم عالم النفس عن التوجيه والإرشاد المهني والاختبارات وينحصر تفكيره في مصطلحات خاصة بالإجهاد والتغذية ولكن

إلى الآن لم يحاول أي منهم اعتبار الجماعة ووظيفتها في المجتمع كوحدة متماسكة متكاملة . ومع ذلك فالجماعة لها دافع يدفعها للمحافظة على كيانها كقوة تعادل قوة الفرد أو تزيد عنها . ويمكن اعتبار الكثير من الاضطرابات العمالية كحالة عرضية لمحاولة الجماعة المحافظة على كيانها .

ويتجاهل كل من الاقتصاد وعلم النفس وعلم التشريح الحقيقة التي تقول بأن الارتباطات الجماعية المعقدة هي في الواقع الصفة المميزة للكائن البشري .

ان من أهم الافتراضات التي نادت بها النظرية الكلاسيكية للكفاية الإنتاجية للعامل ان الإجهاد يؤثر في الكفاية الإنتاجية للعامل كلما زاد وقت العمل وقلت فترات الراحة . وان هذه العلاقة بين الإجهاد والكفاية الإنتاجية هي التي تحدد شكل منحنى الإنتاج خلال وقت العمل . كذلك تؤثر الإضاءة ويؤثر السأم والملل على الكفاية الإنتاجية للعامل . ولقد أوضحت الدراسات التي قام بها التون مايو في الميدان الصناعي ان العوامل التي تؤدي إلى زيادة الكفاية الإنتاجية لم تكن متعلقة بظروف الإنتاج ولكنها كانت متعلقة بالطبيعة البشرية . كما توضح تجارب مايو ان مشاعر العمال لم تكن فقط أكثر أهمية من ساعات العمل بل كانت أكثر أهمية من الأجور نفسها . ولكن ليس معنى هذا ان الباحثين قد وجدوا ان ساعات العمل والأجور التي يحصل عليها الأفراد أكثر أهمية من العوامل الإنسانية [٣٢]. ولقد أثبتت البحوث فضلاً عن ذلك ان العامل لا يهمه أجره مهما يكن عالياً بقدر ما يهمه ان لا يكون أجره أقل من أجر زملائه العمال خصوصاً عندما يكونون أقل كفاءة وخبرة وإخلاصاً منه .

وهناك دراسات علمية كثيرة أجريت في الدول الاشتراكية تتعلق بحقل علم الاجتماع الصناعي . وقد ساهمت هذه الدراسات في إغناء العلم بالحقائق والنظريات التي كان من شأنها تطوير العلم ورفع مكانته العلمية بين العلوم الاجتماعية .

وسنستعرض في هذا المبحث بعض الدراسات المهمة التي أجريت في الاتحاد السوفيتي والمجر ، هذه الدراسات التي وضعت حجر الأساس لعلم الاجتماع الصناعي من جهة وعالجت أهم المشكلات الإنسانية والمادية التي كان يعاني منها العمال والمؤسسات الإنتاجية في هذه الدول من جهة ثانية [٣٣]. ان من أول وأهم دراسات علم الاجتماع الصناعي التي أجريت في الاتحاد السوفيتي دراسة العالم السوفيتي ستروميلين الموسومة " الأهمية الاقتصادية للتربية والتعليم " أجريت هذه الدراسة خلال فترة العشرينات من هذا القرن على عمال التعدين في مدينة لينينغراد وكانت تهدف إلى معرفة وقياس أثر التعليم في إنتاجية العمال [٣٤]. في هذه الدراسة قابل ستروميلين ثمانية مجاميع من العمال غير المتعلمين كل مجموعة تتكون من ٣٦٥ عاملاً وقد تميزت هذه المجاميع الثمانية من العمال بسمات عمرية ومعاشية واجتماعية ومهنية واحدة ومتشابهة . وفي الدراسة حاول ستروميلين المحافظة على ثبات متغيرات العمر والخبرة والأجور وإحداث تغيير في العامل الثقافي والعلمي لهذه المجاميع من العمال ، فالمجموعة الأولى من العمال الأميين أدخلوا في دورة ثقافية لمدة سنة والمجموعة الثانية من العمال زودوا بالثقافة لمدة سنتين والمجموعة الثالثة لمدة ثلاث سنوات والرابعة لمدة أربع سنوات ، والخامسة لمدة خمس سنوات والسادسة لمدة ست سنوات والسابعة لمدة سبع سنوات والثامنة لمدة ثمان سنوات . وبعد الانتهاء من هذه الدورات الثقافية شاهد ستروميلين بأن إنتاجية وأجور المجموعة العمالية تتحددان بموجب مدة تعلمها ، فكلما كانت فترة التعلم طويلة كلما ارتفعت إنتاجية أفرادها وبالتالي أجورهم الشهرية [٣٥].

ان هذه الدراسة تخرج بنتائج مهمة تؤكد على أهمية تعلم العامل ، ذلك ان العامل المتعلم هو العامل المنتج والعامل الأمي هو العامل غير المنتج . وقد دفعت نتائج هذه الدراسة الحكومة السوفيتية وغيرها من الحكومات إلى إدخال البرامج الثقافية والتعليمية في المؤسسات الإنتاجية حيث ان العامل المتعلم هو العامل الذي يعرف كيفية استعمال الماكنة وصيانتها والحصول على أكبر إنتاجية منها ، كما انه

العامل الواعي والمدرك لأهميته في المجتمع وما يستطيع ان يقدمه لرفاهية وتقـدم مجتمعه .

وفي عام ١٩٥٤ أجرى العالمان السوفيتيان أم. دبروف وجـي مـاكولوف دراسة في مصانع جيابنسك لإنتاج المكائن الثقيلة ، وكانت الدراسة تتوخى معرفـة العوامل المادية وغير المادية المسؤولة عن انخفاض الإنتاجية وتـردي نوعيتهـا . وقد استغرقت الدراسة مدة ثلاث سنوات أجرى خلالها العالمان مقـابلات ميدانيـة رسمية وغير رسمية مع ٨٥٠ عاملاً ومع ٤٥٠ مديراً ومهندسـاً ومـشرفاً علـى الإنتاج لمعرفة ظروف الإنتاج وأسباب معوقاته وكيفية معالجتها [٣٦]. ومن خـلال المقابلات الميدانية والدراسة المسحية في المصانع هذه استطاع العالمان معرفة أهم العوامل التي تكمن خلف هبوط الإنتاجية كماً ونوعاً . وهذه العوامل لخصت بالنقاط التالية :-

١- تدخل بعض العمال من الذين يحتلون مواقع حزبية عالية في شؤون المهندسين والمهنيين والفنيين .
٢- قيام العمال بتفضيل بعض المهندسين والفنيين الموالين لهم علـى المهندسـين والفنيين الآخرين مما دعا إلى شق المهندسين والفنيين إلى صنفين متنـاحرين ومتخاصمين الأمر الذي صدع وحدة المصنع وأربك العمل فيه .
٣- قيام العمال الحزبيين باتخاذ بعض القرارات والإجراءات الخاطئة بشأن كميـة الإنتاج ونوعيتها وطبيعة المكائن المستخدمة في الإنتاج ... الخ .
٤- ضعف إنتاجية معظم العمال بسبب عدم وجود المراقبة والتفتيش الحازمين .
٥- عدم تقديم الحوافز المادية والمعنوية للعمال المنتجين والمبدعين .

أما ظواهر ارتباك العمال في هذه المصانع فتعبر عن نفـسها باضـطراب نظام تقسيم العمل نظراً لقيام العمال بالتدخل في شؤون المدراء والفنيين والمشرفين. واختلال نسق العلاقات العمودية والأفقية والرسمية وغير الرسمية في المـصانع . وهبوط كمية الإنتاج ونوعيتها وتكبد المشروع الصناعي خسائر مادية فادحة ممـا

دفعَ المسؤولين على اتخاذ الإجراءات الحازمة التي من شأنها ان تضع حداً للخلل . وأهم هذه الإجراءات القيام بدراسة لتقصي الحقائق عن أسباب تدهور الإنتاج بغية معالجتها وتطويقها . لهذا قام الباحثان بإجراء الدراسة المذكورة التي تمخضت عن التوصيات التالية :-

١- ضرورة اعتماد نظام التخصص في العمل الذي يحث الجميع على أداء أدوارهم الوظيفية كل حسب مؤهلاته وخبراته ومكانته الإنتاجية . وهذه التوصية كانت تعالج ظاهرة تدخل العمال الحزبيين في شؤون المدراء والفنيين والمشرفين .

٢- اعتماد نظام الثواب والعقاب في المصانع الإنتاجية الذي يهدف إلى تقديم الحوافز والمكافآت للعمال المنتجين والمبدعين ومعاقبة العمال غير المنتجين والمسيئين للعمل والإنتاج باسم الحزب والتنظيم .

٣- إدخال نظام المراقبة المتشددة على العمال والإدارة .

٤- اتخاذ القرارات المهمة في المشروع الصناعي كتحديد كمية الإنتاج ونوعيته وتوزيع العمل على العمال . واستخدام المكائن المتطورة في المشروع أنيط بلجنة عليا يتولى مسؤوليتها عدد من المدراء والمهندسين والعمال المبدعين والمخلصين .

أما في المجر فقد أجريت العديد من الدراسات المتخصصة في حقل علم الاجتماع الصناعي ابتداء منذ نصف هذا القرن . وقد كانت الدراسات تنصب على فهم أسباب المشكلات الصناعية بما فيها الأسباب المادية والحضارية والاجتماعية . من أول هذه الدراسات " العمل في المصانع " للبروفسور الكسندر شاندر صولي . كانت هذه الدراسة تهتم بالبحث عن الآثار الاجتماعية لنظام دورات العمل في مصانع مديكور المجرية [٣٧] . تناولت الدراسة هذه فوائد ومضار كل من العمل النهاري والعمل الليلي وآثارهما على نفسية العامل وأسرته ومجتمعه المحلي . كما ربطت الدراسة بين وقت العمل ووقت الفراغ واثر الأحوال المادية للعامل في

إنتاجيته وفي نمط استثمار أوقات فراغه وأخيراً حاولت الدراسة تشخيص متغيرات العمل والفراغ التي تؤثر في توازن وديناميكية الشخصية عند العامل .

وهناك دراسة مجرية أخرى بعنوان " الإنسان والعمل والمجتمع المحلي " أجراها العالمان المجريان اندراش هيكدش وماريا ماركيش ، والدراسة هذه تهدف إلى فحص علاقة العامل بعمله وعلاقته بأسرته ومجتمعه المحلي (٣٨) . وقد حاول العالمان التأكيد على أهمية تكييف العامل لعمله وذلك من خلال تفاني العامل في أداء واجباته الإنتاجية ومبادرة المشروع الصناعي إلى سد وتلبية حاجات العامل المادية والاجتماعية والروحية . واذا ما تذوق العامل عمله وتكيف له وأدى جميع متطلباته فانه يكون قد قطع شوطا متميزا في خدمة مجتمعه خدمة جيدة وهادفة . وهنا يكون بمقدور العامل التكيف لمجتمعه المحلي ويكون بمقدور الأخير تلبية حاجات ومتطلبات العامل والنظر أليه نظرة مليئة بالاحترام والتقدير ووضعه في مكانه الجيد الذي يقره المجتمع الصناعي الحديث.

واهتم معهد علم الاجتماع التابع لأكاديمية العلوم المجرية في بودابست بدراسات علم الاجتماع الصناعي حيث قام الباحثون فيه بتنفيذ العديد من الأبحاث العلمية عن دور العوامل الاجتماعية في انتقال العمل وفي تحديد الأجور وفي اتخاذ القرارات الصناعية (٣٩) . كما داب البروفسور لييش هيثي بتنفيذ الدراسة الميدانية الموسومة " مبدأ الأداء وعلاقات القوة والنفوذ في المصنع " عام ١٩٧٢ . في هذه الدراسة اعتبر البروفسور هيثي المصنع كمنظمة اجتماعية تتكون من بنى وهياكل رسمية وغير رسمية . وهذه البنى والهياكل المختلفة قد تكون منسجمة أو متصارعة تبعا لمدى اقتناع العامل بظروفه الاقتصادية والاجتماعية ومدى احترام وتقدير المنظمة الصناعية للعامل (٤٠) . ففي المصانع الاشتراكية لا توجد هوة بين التركيب الرسمي وغير الرسمي للمصنع طالما ان العامل ينظر للمؤسسة الصناعية نظرة مليئة بالاحترام والتقدير لانها تمثله حقا وتلبي جميع حاجاته وأهدافه وتوفر له الظروف الإنسانية والاجتماعية الإيجابية التي يرتاح لها والتي تسبب زيادة إنتاجيته

وتحسين نوعيتها . كما تتناول الدراسة هذه بالبحث والتحليل ماهية الظروف الاجتماعية التي تساعد على تطبيق الفنون والبرامج الصناعية الحديثة في المصانع ودرجة تكيف العمال لها.

وهناك دراسة أخرى في علم الاجتماع الصناعي أجريت في المجر أهمها " الآثار الاجتماعية لاستعمال التكنولوجيا في الصناعة " و " مواقف العمال تجاه المنظمات الاجتماعية " و " آثار التصنيع في البناء الاجتماعي للمجتمع المجري " ... الخ .

لقد اكتشف علماء الاجتماع الصناعي في كل من الدول الغربية الصناعية والدول الاشتراكية من خلال بحوثهم وتجاربهم حقيقة ترابط وتكامل الظواهر الاجتماعية المختلفة . لهذا اعتقدوا بضرورة دراسة المشكلات الصناعية دراسة تعتمد على البيئة والظروف الموضوعية والذاتية التي تظهر وتتبلور خلالها هذه المشكلات . لكن معظم البحوث والدراسات التحليلية التي قام بها علماء الاجتماع الصناعي قد تمحورت حول النظم الاجتماعية للمؤسسات الصناعية وهياكلها الإدارية . الا ان دراسة الهياكل الإدارية للمؤسسات الصناعية تستلزم تحليل تراكيبها البنيوية ووظائفها الفنية والمجتمعية . لقد أعطيت الأهمية لدراسة الظواهر البيروقراطية في المؤسسات الصناعية .

وقام علماء الاجتماع الصناعي بوصف وتحليل الترابط بين الصفات البنيوية للمؤسسات الصناعية وبقية الأنظمة الفرعية التي يتكون منها المجتمع كالنظام التربوي والبناء الطبقي والمجتمع المحلي . وبعد توسع الآفاق النظرية لعلم الاجتماع الصناعي تمكن العلماء من تنظيم وتصنيف وصيانة نتائجهم التجريبية بعد ان وضعوا القاعدة الأساسية التي استندت اليها تعميماتهم النظرية وخططهم المنهجية التي اتبعوها في تنفيذ بحوثهم النظرية والتطبيقية ذات الاتجاه المكتبي أو الميداني . وبعد استقرار العلم وتنامي فروضه ونظرياته وقوانينه الشمولية وزيادة عدد باحثيه وأخصائيه في الجامعات ومراكز البحث العلمي ظهرت المجلات

الشهرية والدوريات الفصلية المتعلقة بهذا العلم والتي ركزت في دراساتها وأبحاثها على التحليل التنظيمي للمؤسسات الصناعية وعلى القيادات الصناعية ونقابات العمال والجماعات الحرفية . ناهيك عن اهتمامات هذه المجلات والدوريات في نشر الأبحاث عن العلاقة الجدلية بين ظاهرة التصنيع وظاهرة التغير الاجتماعي والحضاري .

ب- علاقة علم الاجتماع الصناعي بالعلوم الأخرى

علم الاجتماع الصناعي كما ذكرنا في المبحث الأول من هذا الفصل هو فرع من فروع علم الاجتماع يدرس العلاقة المتفاعلة بين الصناعة والتصنيع والمجتمع أو يدرس العوامل الاجتماعية التي تكمن خلف ظهور الصناعة في المجتمع ويدرس آثار التصنيع في البناء الاجتماعي وفي الفرد والجماعة التي منهما يتكون المجتمع الصناعي . وعليه فان علم الاجتماع الصناعي تربطه علاقات وثيقة بعدد من العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والإدارة والتنظيم والانثروبولوجيا الاجتماعية والقانون ، وبعدد من العلوم الطبيعية كالهندسة والتكنولوجيا والميكانيك والزراعة . ولكننا في هذا المبحث نود دراسة العلاقة العضوية واوجه الشبه والاختلاف بين علم الاجتماع الصناعي وعدد من العلوم الاجتماعية خصوصا العلوم التي انبثق منها علم الاجتماع الصناعي واعتمد عليها في نظرياته ومصطلحاته ومفاهيمه وطرقه المنهجية . سندرس في هذا المبحث علاقة علم الاجتماع الصناعي بعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد .

١ - علاقة علم الاجتماع الصناعي بعلم الاجتماع

منذ أوائل هذا القرن خصوصا خلال فترة العشرينات والثلاثينات استقل علم الاجتماع الصناعي عن علم الاجتماع واستطاع تثبيت حدوده وبناء هيكله النظري وأطره المنهجية وصيانة مفاهيمه ومصطلحاته العلمية خصوصا بعد زيادة باحثيه واخصائيه وظهور الدراسات العلمية النظرية منها والتطبيقية التي تعالج قضايا المجتمع الصناعي وتضع الحلول الإيجابية لها والتي من شانها ان تطور العمل

الصناعي في المجتمع وتكيف العامل لأجواء الصناعة وتوازن بين ظاهرة التحضر والتصنيع والمؤسسات البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي.

ولكننا إذا أردنا فهم واستيعاب مضمون وأبعاد العلاقة العلمية بين علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع فإننا يجب أولاً ان نعرف العلمين وندرك مضامينهما وأبعادهما الدراسية ونحدد خططهما البحثية وأهدافهما النظرية والتطبيقية . ان علم الاجتماع الصناعي هو علم دراسة المؤسسات الصناعية من حيث بنائها وأهدافها وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى . أما علم الاجتماع فانه العلم الذي يدرس طبيعة وأسباب ونتائج العلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكانها في كافة مؤسسات ونظم المجتمع [٤١]. أو انه كما يقول البروفسور ماكس فيبر العلم الذي يدرس ويفهم ماهية السلوك الاجتماعي [٤٢].

من هذه التعاريف نستنتج بان حقل علم الاجتماع أوسع بكثير من حقل علم الاجتماع الصناعي . فحقل علم الاجتماع يشمل كافة معالم الحياة الاجتماعية بما فيها المعالم المادية والقيمية والمثالية ، في حين يتخصص حقل علم الاجتماع الصناعي بدراسة الجذور الاجتماعية للحركة الصناعية في المجتمع وبدراسة الانعكاسات الاجتماعية التي يتركها التصنيع على الكل الاجتماعي بما ينطوي عليه من بنى تحتية ونظم فوقية وعادات وتقاليد وقيم وأهداف استراتيجية.

ان وظيفة علم الاجتماع الصناعي تتلخص بنقطتين جوهريتين هما أولاً دراسة المنشاة الصناعية دراسة سسيولوجية تتعلق بأدوارها الوظيفية وبسلوك وعلاقات شاغليها وأحوالهم المعاشية والاجتماعية داخل المنشاة وخارجها. وثانياً دراسة الفعل ورد الفعل بين المنشاة الصناعية ونظم ومؤسسات المجتمع الأخرى كالعائلة والمدرسة والمجتمع المحلي والدولة والحزب والمؤسسات الدينية والجمعيات الترويحية. أما وظيفة علم الاجتماع فتتعلق بدراسة المجتمع برمته من حيث مؤسساته البنيوية ومشكلاته الاجتماعية ونظامه الطبقي وقيمه وعاداته وتقاليده وأهدافه المشتركة والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة في سكونه وداينميكيته.

إضافة إلى اهتمامه بدراسة العلاقة النوعية والكمية بين السكان والموارد الطبيعية. وأخيراً يتخصص علم الاجتماع بدراسة العلاقة الجدلية بين الفرد والجماعة والمجتمع ودراسة سلوك وعلاقات الأفراد في المؤسسات الوظيفية التي ينتمون أليها ويتفاعلون معها (٤٣).

وهناك نقطة اختلاف أخرى بين العلمين يجب ذكرها هنا وهي ان علم الاجتماع اقدم تاريخيا من حيث ظهوره وتطوره من علم الاجتماع الصناعي. فعلم الاجتماع تمتد جذوره التاريخية إلى الحضارات القديمة كحضارتي وادي الرافدين ووادي النيل ، وقد أمدته الحضارات اللاحقة كالحضارة الاغريقية واليونانية والعربية الإسلامية والأوربية بحقائق ومعلومات قيمة ونظريات وقوانين شمولية لا تزال تلعب دورها الفاعل في تفسير حقيقة الواقع الاجتماعي وكشف أسراره وخفاياه وتعرية جوانبه الموضوعية والذاتية(٤٤). بينما تأسس علم الاجتماع الصناعي في الربع الأول من هذا القرن بعد طغيان الحياة الصناعية على المجتمع خصوصا بعد اندلاع الثورات الصناعية وانتقالها من مجتمع إلى آخر بسرعة منقطعة النظير. وبعد تعرض العمال إلى مساوئ الثورة الصناعية وسيطرة الحياة الدنيوية والمادية على الحياة القيمية والمثالية والروحية في المجتمع(٤٥). لذا ظهر علم الاجتماع الصناعي ليدرس واقع المجتمع الصناعي ويشخص مواطن الخلل التي يعاني منها ويضع الحلول والمقترحات الناجعة التي من شانها ان تقضي على المساوئ الاجتماعية والإنسانية التي يجلبها التصنيع إلى المجتمع.

أما اوجه الشبه بين العلمين فتتحدد بثلاثة نقاط جوهرية هي أولاً ان كلاً من علم الاجتماع وعلم الاجتماع الصناعي يستعملان نفس المفاهيم والمصطلحات العلمية كالبناء والمؤسسة والدور والمنزلة والقوة والطبقة والشريحة الاجتماعية والسلوك والعلاقات والنظام.... الخ.

ومن الجدير بالذكر ان علم الاجتماع الصناعي قد استعار معظم هذه المصطلحات والمفاهيم العلمية من علم الاجتماع . وثانياً ان العلمين يستعملان

تقريبا نفس الفرضيات والنظريات والقوانين كنظريات البيروقراطية والتنظيم في تفسير البنى المؤسسية للمجتمع مهما تكن أهدافها وأغراضها . وعلم الاجتماع الصناعي يستعمل نفس هذه النظريات في فهم واقع المؤسسة الصناعية وكيفية أداء عملها وترابط أدوار منتسبيها بطريقة مستوحاة من شروط وتعاليم الأنساق البيروقراطية في المؤسسة الإنتاجية . ومن جهة ثانية نرى بان علم الاجتماع وعلم الاجتماع الصناعي يستعملان نفس الطرق المنهجية في جمع وتصنيف وتنظير البيانات والحقائق العلمية . فكلاهما يعتمدان الطريقة التاريخية وطريقة المقارنة وطريقة المسح الميداني وطريقة الملاحظة بالمشاركة والطريقة التجريبية في الحصول على المعلومات وتبويبها وتدوينها بقالب نظري يفسر الظاهرة المطلوب وصفها وتحليلها[٤٦].

أخيراً يجب ان نذكر هنا بان علم الاجتماع يستفيد من علم الاجتماع الصناعي في فهم واقع العلاقة المنطقية بين الظواهر الصناعية والظواهر الاجتماعية. وان علم الاجتماع الصناعي يستفيد من علم الاجتماع في ادراك حقيقة الترابط الجدلي بين المؤسسة الصناعية والمؤسسات البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي.

٢- العلاقة بين علم الاجتماع الصناعي وعلم النفس

تربط علم الاجتماع الصناعي علاقة وثيقة بعلم النفس طالما ان العلمين يكمل أحدهما الآخر . فعلم الاجتماع الصناعي يدرس التجارب بين العمال والبيئة الصناعية التي يعملون فيها . فالعمال هم المسؤولون عن عملية الإنتاج ، ومسؤوليتهم هذه لا يمكن أداؤها دون تعاون بعضهم مع بعض في تشغيل المكائن والحصول على كمية من الإنتاج منها وصيانتها والعمل على تقليل نفقات الإنتاج وتحسين نوعيته . كما ان إنتاجية العامل وفاعليته في المؤسسة الإنتاجية لا تكونا على ما يرام دون توفير شروط العمل المطلوبة في البيئة الصناعية ، كجعل البيئة الصناعية اقل ضوضاءً وإزعاجاً للعامل واكثر ملائمة مع أذواقه ورغباته

وطموحاته . في حين يدرس علم النفس العمليات السلوكية والعقلية التي تنتاب الفرد نتيجة تعرضه لظروف بيئية وظروف وراثية تؤثر في شخصيته من حيث نموها وتكاملها ودرجة تكييفها مع العالم الخارجي(٤٧). ان العالم الاجتماعي الصناعي لا يستطيع فهم التفاعل بين العامل والماكنة أو التفاعل بين العامل والمجتمع دون استيعابه لنفسية العامل ومعرفته للعوامل السلوكية والإدارية التي تؤثر في عمله وتكيفه مع البيئة الصناعية التي يعمل فيها. ومثل هذه المعلومات يستطيع الحصول عليها من علم النفس . فعلم النفس هو الذي يتخصص بدراسة اثر المنبه في الاستجابة عند الفرد ، وهو الذي يربط بين الشعور والمصلحة والموقف. ومثل هذه المعلومات مفيدة جدا للعالم الاجتماعي الصناعي الذي يروم فهم العوامل المسؤولة عن زيادة أو انخفاض الإنتاجية عند العمال.

ان العالم الاجتماعي الصناعي لا يستطيع فهم الجماعة الرسمية أو غير الرسمية في المصنع دون فهمه لطبيعة الأفراد الذين يكونونها سواء كانت الجماعة رسمية أو غير رسمية ، وفهم الفرد في الجماعة يتطلب فهم سيكولوجيته بما تنطوي عليه من عمليات سلوكية شعورية وغير شعورية (٤٨). فإذا كانت إنتاجية العمال في المصنع واطئة فان هذا يتطلب دراسة سيكولوجيتهم أي دراسة العلاقة بين المنبه والاستجابة عند العامل الواحد. فالمنبه قد يتجسد في ظروف العمل المرهقة للعامل ، والاستجابة تتجسد في بطئ العامل وخموله وعدم مبادرته نتيجة تعرضه للملل والإعياء الجسدي والنفسي .

كما ان أنماط العلاقات والسلوك في المصنع الذي هو مؤسسة اقتصادية تتأثر بطبيعة المصلحة والشعور الذي ينتاب العمال. فالعمل هو مصلحة يكون العمال حولها الشعور الإيجابي أو السلبي . وارتباط المصلحة مع الشعور يكون الموقف الذي يعتبر أساس السلوك والعلاقات (٤٩).

فلو كان العمال يحملون الشعور الإيجابي تجاه العمل الذي هو مصلحة فانهم يكونون المواقف الإيجابية نحو العمل . وهذه المواقف تدفعهم إلى المواظبة في

المصنع بانتظام وعدم التباطؤ في العمل والحفاظ على آليات الإنتاج وتكوين العلاقات الصناعية الجيدة مع الإدارة والعمال الآخرين. وجميع هذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ثم قدرة المصنع على تحقيق .أهدافه القريبة والبعيدة.

وعندما يدرس العالم الاجتماعي الصناعي الفعل ورد الفعل بين المصنع والمجتمع فانه لا يستطيع فهم هذا الموضوع دون دراسة العامل في المصنع ودراسة الفرد في المجتمع . فالمؤسسة الصناعية والمجتمع كل منهما يرتكز على أسس نفسية تتجسد في عناصر مركبات السلوك البشرية والعلاقات الإنسانية كالمصالح والأحاسيس والمواقف. فارتباط الإحساس أو الشعور بالمصلحة يكون الموقف الذي يحفز الفرد على السلوك والحركة والتفاعل مع الآخرين في منظمات ومؤسسات المجتمع المختلفة . أذن يحتاج علم الاجتماع الصناعي اختصاص علم النفس لتفسير وتعليل الظواهر السلوكية الخفية عند العامل الذي يعمل في المؤسسة الصناعية وعند الفرد الذي يعيش في المجتمع الصناعي .

وفي الوقت الذي فيه يحتاج علم الاجتماع الصناعي اختصاص علم النفس فان العلم الأخير يحتاج إلى اختصاص علم الاجتماع الصناعي . فالعالم النفساني الذي يعمل في المصانع لا يستطيع فهم الحالة النفسية للعامل وما يعتريها من توتر وقلق وعدم استقرار وخوف واضطراب الشخصية ، وهذه الأمور كلها تؤثر تأثيراً سلبيا على الإنتاج ، دون فهمه لطبيعة التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في المصنع واستيعابه لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العمال في المصنع وخارجه ، وإدراكه لموضوع القيادات العمالية ونقابات العمال. وأخيراً إحاطته بأنماط العلاقات الاجتماعية التي يكونها العمال في المصنع والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة فيها. ان جميع هذه الأمور يمكن ان يلم بها العالم النفساني من خلال صلته الوثيقة بعلم الاجتماع الصناعي. أذن يحتاج علم الاجتماع

الصناعي لاختصاص علم النفس ويحتاج العلم الأخير لاختصاص علم الاجتماع الصناعي . وهذا يدل على ان العلمين متكاملان .

ونستطيع أيضاً تبيان الصلة الوثيقة بين العلمين من خلال النظر إلى المصطلحات التي يستعملها علم الاجتماع الصناعي والتي استعار بعضها من علم النفس كمصطلحات المنبهات والحوافز والقلق والتوتر والخوف والإعياء الجسدي والنفسي وعدم الاستقرار والشرود الذهني ... الخ كما ان علم الاجتماع الصناعي قد اعتمد في دراسته للمؤسسة الصناعية على نظريات علم النفس كنظريات الشخصية والتعليم والإدراك والذكاء والذاكرة والنسيان والحاجات والدوافع والرغبات وظواهر السلوك الشاذ أو الطبيعي... الخ .

من هنا كان من الضروري ان يستفيد علم الاجتماع الصناعي من علم النفس ويجعل لنتائجه اعتبارا كبيرا في تفسير ظواهره التي لا يمكن تفسيرها بالعوامل الاجتماعية . لذلك اعتبر بعض علماء النفس علمهم مقدمة لعلم الاجتماع الصناعي في دراسة الظواهر السلوكية عند العمال في المصانع. ورأى العلماء من الجانبين علم الاجتماع الصناعي وعلم النفس ان يدرس علم النفس الظروف النفسية للأفراد بينما يدرس علم الاجتماع الظروف الاجتماعية للمجتمع الصناعي. ولاشك ان كلاً منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به .

٣- علاقة علم الاجتماع الصناعي بالاقتصاد

يمكن فهم العلاقة بين العلمين إذا قمنا بتعريفهما تعريفا شاملا ودقيقاً. أذن من التعاريف نستطيع استنباط اوجه الشبه والاختلاف بين العلمين ومن ثم نوضح أهمية كل علم للعلم الآخر. كما وضحنا سابقا بان علم الاجتماع الصناعي هو العلم الذي يدرس العلاقة الجدلية بين الصناعة والمجتمع ، أو انه العلم الذي يدرس تركيب ووظائف وأهداف المؤسسة الصناعية وطبيعة صلتها بمؤسسات المجتمع الأخرى . أما علم الاقتصاد فيعرفه البروفسور بنهام بالعلم الذي يدرس العوامل المؤثرة على العمل ومستوى المعيشة في المجتمع [٥٠]. في حين يعرفه مارشال

بالعلم الذي يدور حول الإنسان وهو في عمله الاعتيادي [٥١]. وبهذا التعريف يقصد مارشال بان الاقتصاد لا يدرس طبيعة سلوك الإنسان العام بل يدرس ذلك النمط من السلوك البشري الذي يتعلق بعمليات البيع والشراء والإنتاج والاستهلاك والتوفير والاستثمار والعلاقات الصناعية بين العامل والإدارة أو بين العامل ورب العمل. أما البروفسور كارتر فيعرف علم الاقتصاد بعلم الثروة من حيث استثمارها وتحويلها من شكل لاخر ومن ثم توزيعها واستهلاكها [٥٢].

من كل هذه التعاريف نستطيع التمييز بين علم الاجتماع الصناعي وعلم الاقتصاد. فعلم الاجتماع الصناعي يدرس الظروف الاجتماعية للعمل الصناعي ويتخصص في توضيح آثار هذه الظروف على العامل والمجتمع. بينما يدرس علم الاقتصاد عناصر الإنتاج وكيفية استثمارها والاستفادة منها في العملية الإنتاجية . كما يتخصص علم الاجتماع الصناعي بدراسة المؤسسة الصناعية دراسة سيسيولوجية تتطرق إلى دور العوامل البشرية في عملية الإنتاج الصناعي والفعل ورد الفعل بين كفاءة القوى المنتجة وكفاءة المؤسسات المجتمعية التي تنتمي أليها هذه القوى. في حين يدرس علم الاقتصاد المؤسسة الصناعية دراسة اقتصادية تتطرق إلى تكاليف معداتها وأجهزتها التكنولوجية وكيفية تشغيلها والسيطرة عليها ومردوداتها الاقتصادية والعلاقة بينها وبين المؤسسات الاقتصادية الأخرى كالمزارع والمصانع والمصارف وشركات التامين والدوائر التجارية الأخرى المتخصصة بالصادرات والواردات.

أذن لا يدرس علم الاقتصاد أهمية العامل الإنساني في الإنتاج ولا يهتم بالفعل ورد الفعل بين الإنسان والماكنة ولا يتخصص ببحث العلاقة التكاملية بين المؤسسة الإنتاجية والمؤسسة الأسرية والسياسية والدينية كما يفعل علم الاجتماع الصناعي .

أما العلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع الصناعي وعلم الاقتصاد فان كلا العلمين يأخذ واحدهما من الآخر ، أي ان علم الاقتصاد يأخذ ويعطي إلى علم

الاجتماع الصناعي ، والعلم الأخير يأخذ ويعطي لعلم الاقتصاد . فعلم الاجتماع الصناعي استعار بعض مصطلحاته ومفاهيمه العلمية من علم الاقتصاد كمصطلحات ومفاهيم الإنتاج والاستهلاك وفائض القيمة والتوزيع والاستهلاك المظهري والتكاليف والأرباح والإنتاج الحدي والكلي ...الخ . كما استعار علم الاجتماع الصناعي من علم الاقتصاد بعض نظرياته المتعلقة بأنماط العلاقات الصناعية ونظرية الإنتاج ونظرية التوزيع ونظرية النسبة والتناسب بين عنصر العمل وعنصر الأرض ورأس المال . والعوامل المؤثرة في تحديد الأجور وعلاقة الأجور بالإنتاجية وأثر المكننة التكنولوجية في التعلم والإنتاجية . أما علم الاقتصاد فيستطيع الاستفادة من حقائق ونظريات علم الاجتماع الصناعي في فهم العوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف هبوط أو ارتفاع إنتاجية العمل ، أو استيعاب حقيقة المتغيرات الإنسانية التي تقرر نجاح أو إخفاق المشروع الصناعي . ناهيك عن أهمية علم الاجتماع الصناعي في فهم حقيقة التراكيب الاجتماعية للمؤسسات الصناعية وإدراك دور القيم الاجتماعية والمقاييس الحضارية في نجاح تجربة التصنيع ونقل التكنولوجيا . ومثل هذه المواضيع تهم العالم الاقتصادي بقدر ما تهم العالم الاجتماعي الصناعي . كما يقوم علم الاقتصاد بتقويم القوانين والنظريات التي يجب ان ترتكز عليها خطة التنمية القومية ويقدر علم الاجتماع الصناعي من جانبه الشروط الضرورية لنجاح العمل الاقتصادي كالشروط الإدارية والإنسانية والقيمية والروحية . اذن يعتمد علم الاجتماع الصناعي على علم الاقتصاد ويعتمد العلم الأخير على علم الاجتماع الصناعي ولا يمكن بأية صورة من الصور عزل العلمين أحدهما عن الآخر .

وخلاصة القول ان علم الاجتماع الصناعي يدرس علاقة المؤسسة الصناعية بالمجتمع بينما يدرس علم الاقتصاد المؤسسات كافة . ولما كانت المؤسسة الصناعية جزءاً من المؤسسة الاقتصادية وعلم الاجتماع الصناعي يدرس

المؤسسة الصناعية دراسة سسيولوجية فان العلمين متكاملان ، وكل واحد منهما يدرس الاقتصاد والمجتمع من زاويته الخاصة ومن منظاره التقليدي والمنهجي .

جـ- ميدان علم الاجتماع الصناعي وأهدافه

يمكن تمييز علم الاجتماع الصناعي عن العلوم الاجتماعية الأخرى كالاقتصاد وعلم النفس والإدارة والتنظيم والانثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع وعن فروع وتخصصات علم الاجتماع الحضري والريفي وعلم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع القانون وعلم اجتماع الدين وعلم اجتماع التربية بميدانه العلمي ومضمونه النظري وأبعاده التطبيقية وماهية وطبيعة الدراسات والأبحاث التي قام بها رجاله واخصائيه وأساتذته وباحثيه . ان علم الاجتماع الصناعي يهتم بعدة مواضيع دراسية تتعلق بمفهومه وطبيعته وأهدافه ومنهجيته وحدوده العلمية وعلاقته بالعلوم الأخرى . وتدور دراساته وأبحاثه حول المصنع كمنظمة اجتماعية لها تركيب ووظائف وأهداف وحول نقابة العمال كمؤسسة تدافع عن حقوق وأماني العمال وتعمل من اجل تلبية حاجاتهم وطموحاتهم القريبة والبعيدة . كما تتعلق دراسات علم الاجتماع الصناعي بالفعل ورد الفعل بين المصانع ومؤسسات المجتمع الأخرى كالعائلة والمجتمع المحلي والمدرسة والنظم السياسية والنظم الدينية ووسائل الإعلام والاقتصاد القومي ومستويات المعيشة والبناء الطبقي والتوازن السكاني ... الخ . وأخيراً تهتم دراسات الاجتماع الصناعي بفحص العلاقة الإنسانية والصناعية بين العمال والإدارة . ويمكننا تحديد مواضيع علم الاجتماع الصناعي بالنقاط التالية :

١- مفهوم علم الاجتماع الصناعي ، طبيعة علم الاجتماع الصناعي وأهدافه ومناهجه الدراسية والبحثية .
٢- علاقة علم الاجتماع الصناعي بالعلوم الأخرى كعلم الاقتصاد والتاريخ والقانون وعلم النفس والإدارة وعلم الانثروبولوجي الاجتماعي ... الخ .

وعلاقته بفروع علم الاجتماع كعلم الاجتماع الحضري والريفي وعلم اجتماع التربية وعلم اجتماع المعرفة وعلم اجتماع الدين وعلم اجتماع العمل .

٣- أهمية الصناعة وتاريخها . الصناعة اليدوية في المجتمع التقليدي ، الصناعة الآلية في المجتمع الحديث ، التصنيع في الدول المتقدمة والنامية ، أسباب ومظاهر ونتائج التصنيع الاقتصادية والاجتماعية ، التصنيع ونقل العلم والتكنولوجيا وأثرهما في تقدم ونهوض المجتمعات .

٤- المصنع كمنظمة اجتماعية من حيث التحليل البنيوي والوظيفي للمصنع . أنماط العلاقات والممارسات الاجتماعية والسلوكية في المصنع . الأدوار الوظيفية في المصنع : المدراء الإداريون البيروقراطيون، المشرفون والفنيون، المهندسون العمال الأقدمون ، العمال . علاقة العامل بالعمل وعلاقة العامل بالإدارة وعلاقته بالمجتمع المحلي .

٥- البيروقراطية في العمل الصناعي . فوائد ومضار البيروقراطية الصناعية . البيروقراطية والتنظيم الاجتماعي .

٦- الجماعات الرسمية وغير الرسمية في المصنع. تراكيبها وظائفها وايديولوجيتها وأنماط قياداتها.

٧- العلاقات الصناعية بين العمال والإدارة . أسسها ومرتكزاتها المادية والاجتماعية والنفسية والسياسية . الأسباب الموضوعية والذاتية لمشكلاتها وأزماتها وكيفية مواجهتها والتصدي لآثارها السلبية.

٨- نقابات العمال . تاريخها ، أهدافها ، فلسفتها ، ووظائفها. العلاقة بين نقابات العمل والعمال من جهة وبين نقابات العمل والإدارة من جهة أخرى . نقابات العمال والإضرابات العمالية الرسمية وغير الرسمية في المجتمعات الرأسمالية. نقابات العمال في الدول الاشتراكية والنامية.

٩- اثر الصناعة في المجتمع واثر المجتمع في الصناعة والتصنيع. اثر التصنيع في الأسرة ، اثر التصنيع في نمو وحضرية وتوازن السكان ، اثر التصنيع في

القيم والعادات والتقاليد ، اثر التصنيع في النظم السياسية والعسكرية ، وأخيراً اثر التصنيع في مشكلات المجتمع وفي التغير الاجتماعي.

١٠- اثر التصنيع ونقل العلم والتكنولوجيا في العلاقات الاقتصادية والسياسية والحضارية بين الدول المصدرة والدول المستوردة للتصنيع والتكنولوجيا.

أما أهم أهداف علم الاجتماع الصناعي كعلم فني يتخصص في دراسة العلاقات بين الصناعة والمجتمع فيمكن حصرها بالنقاط التالية :

١- يهدف علم الاجتماع الصناعي في الوقت الحاضر إلى تثبيت حدوده العلمية والمنهجية بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى وبينه وبين فروع وتخصصات علم الاجتماع . كما يهدف إلى تطوير طرقه المنهجية التي تمكنه من جمع وتصنيف وتنظير حقائقه ومعلوماته بحيث تزداد فرضياته ونظرياته وقوانينه الكونية التي تساعده على تفسير وتحليل ظواهره العلمية بدرجة كفوءة ومتطورة.

٢- يهدف علم الاجتماع الصناعي إلى دراسة الخلفية الاجتماعية والحضارية للنظام الصناعي القائم في المجتمع ، وفي ذات الوقت يهتم بتحليل وتفسير الآثار الاجتماعية والحضارية للنظام الصناعي على الفرد والجماعة والمجتمع أي يهدف علم الاجتماع الصناعي إلى دراسة أسباب ونتائج التصنيع على الفرد والجماعة والمجتمع .

٣- يهتم علم الاجتماع الصناعي بمقارنة النظم والتراكيب الرسمية وغير الرسمية في المصنع من حيث أسباب وجودها وأهميتها ودورها في أداء العمل الصناعي . فالنظم الرسمية في المصنع تكونها الإدارة . بينما النظم غير الرسمية يكونها العمال، وغالبا ما تكون هذه الأنماط من النظم متناقضة في أهدافها وصيغها وأسلوب عملها وتراكيبها ووظائفها . ان علم الاجتماع الصناعي يحاول كشف طبيعة النظم غير الرسمية في المصنع [٥٣]. وبعد كشفها يقوم بدراسة الأسباب الموضوعية والذاتية لوجودها ودرجة تعلق العمال

بها ومواقف الإدارة أو أرباب العمل إزاءهـا وطبيعـة قياداتهـا وتراكيبهـا ووظائفها وعلاقتها بالنظم الرسمية الموجودة في المؤسسة الصناعية .

٤- يهدف علم الاجتماع الصناعي إلى دراسة النظم البيروقراطية في المصانع من ناحية قوانينها وهياكلها البنيوية ووظائفها وشروط ظهورها ديمومتها وفوائدها ومضارها. كما يبتغي العلم فهم واقع العلاقات العمودية والأفقية والرسمية وغير الرسمية بين أدوارها التركيبية وتشخيص مواطن الخلل التي تعكر صفو هذه العلاقات والعمل الجدي على معالجتها والتصدي لاثارها السلبية لكي تتطور العلاقات الإنسانية في المؤسسة الصناعية ، وبالتالي تستطيع المؤسسة تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة.

٥- يدرس علم الاجتماع الصناعي طبيعة الممارسات السلوكية التي يقوم بها عمال وإداريو المصانع . والدراسة هذه تتوخى معرفة طبيعة هذه الممارسات، أي هل ان الممارسات تقليدية أم انفعالية أم عقلانية. وبعد معرفة نوعية الممارسات يقوم علماء الاجتماع الصناعي بتحويل السلوك مهما يكن مصدره من سلوك انفعالي إلى سلوك عقلاني له أهميته الكبيرة في تحقيق أغراض المشروع الصناعي .

٦- يهتم علم الاجتماع الصناعي بدراسة وتحليل أجواء المشاريع الـصناعية مـن حيث سيطرة الروح التعاونية أو العدائية عليها. علما بـان العـالم الاجتمـاعي الصناعي لا يدرس الأجواء التعاونية فحسب بل يدرس أسـبابها الموضـوعية والذاتية ونتائجها ويحاول تحويل روح العداء والمنافسة الهدامة إلى روح تعاون وانسجام بين كافة العاملين في المـصنع مهمـا تكـن خلفيـاتهم الاجتماعيـة ومستوياتهم الثقافية والمهنية. وعندما تتوفر الروح التعاونية والجماعية بين كافة العاملين فان المشروع الصناعي سيكون بمقـدوره تحقيـق أهدافـه الإنتاجيـة والاقتصادية .

٧- يهدف علم الاجتماع الصناعي إلى دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها الصناعة على النظم والمؤسسات الاجتماعية كالعائلة والقرابة والزواج ، الثقافة والتربية والتعليم ، أنشطة الفراغ والترويح ، القيم والمقاييس الاجتماعية ، البناء الطبقي والانتقال الاجتماعي، التوازن السكاني والصفات الديموغرافية للمجتمع ، الصفات الحضارية المادية وغير المادية التي تميز المدينة والإقليم ... الخ . فعندما تؤثر الصناعة على هذه النظم الاجتماعية والحضارية فإنها تتغير من شكل لاخر، وهذا ما يؤدي بالمجتمع إلى التغيير والتطور.

٨- يهدف علم الاجتماع الصناعي إلى دراسة المشكلات الاجتماعية والنفسية والحضارية التي تجابه العامل في المصنع كمشكلات العلاقة الصناعية، انخفاض إنتاجية العامل ، تدني نوعية الإنتاج ، تعرض العامل إلى الإرهاق والملل والتعب والتوتر النفسي والقلق ... الخ. ويهدف أيضاً إلى دراسة أسباب ومظاهر وآثار المشكلات الاجتماعية الناجمة عن تصنيع المجتمعات كمشكلة الجريمة وجنوح الأحداث والانتحار وتناول المخدرات والمسكرات والطلاق وتفكك الأسرة والبغاء وتحلل العلاقات الاجتماعية ... الخ . ويحاول في نفس الوقت علاج هذه المشكلات والوقاية منها.

الهوامش والمصادر

١- عبد الرحيم، عبد المجيد. علم الاجتماع الصناعي، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ١٩٧٥، ص١٩-٢٠.

2- Benham, F. Economics. London.1957.P.104.

٣- الحسن، إحسان محمد (الدكتور) علم الاجتماع : دراسة نظامية، بغداد، مطبعة الجامعة ١٩٧٦، ص١٤٩.

4- Broom, L. and P. Selznick. Sociology 4th Ed. New York Harper and Row, 1968. P. 466.

5- Moore, W. Industrial Relations and the social Order, New York. The Macmillan Co, 1951, P. 3.

6- Miller, D. and W Form, Industrial Sociology , New York , Harper, 1951, P.16.

7- Moore, W. The Impact of Industry, Prentice-Hall, Englewood Cllifs, 1965, P.4

8- Mayo, E. The Human Problems of an Industrial Civilization, Harvard Univ. Press, 1964, Ch. 1.

9- Sykes, A. The Pattern of Industrial Relations, Glasgow, 1964, PP.1-2.

10- Schneider, E. Industrial Sociology, New York, McGraw-Hill, 1957, P.4.

11- Smith, j. Industrial Sociology : The University Teaching of Social Sciences, Unesco, 1961, P.3.

12- Ibid., P.43.

13- Etzioni, S. Industrial Sociology : The Sociology of Economic Organization, " Social Research " , Autumn, 1958.

14- Nosow and Form . Man , Work , and Sociology , New York, 1962, P.3.

١٥- موتيز ، برنار . سوسيولوجيا الصناعة ، ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويدات ، بيروت، ١٩٨٢-ص٥.

١٦- باركر، براون وآخرون . علم الاجتماع الصناعي، ترجمة الدكتور محمد

علي محمد وآخرون ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٠ ، ص١.

١٧- ميشيل ، دنيكن . معجم علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور إحسان محمد الحسن بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١، ص١٢٤.

18- Warren, S. Industrial Sociology, New York , 1963, P.17.

19- Ginsberg, M. Sociology, London, Oxford University Press , 1950 , P.17.

٢٠- الحسن، إحسان محمد (الدكتور). التصنيع وتغير المجتمع ، بيـروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص٥.

21- Moore, W. The Impact of Industry , P.73.

22- Schneider, E. Industrial Sociology, P. 373.

23- Merton, R. Nisbet, Contemporary Social Problems, New York, Harcourt Brace, 1961. P. 5.

٢٤- الحسن، إحسان محمد (الدكتور) . العائلة والقرابة والزواج ، بيـروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٨١، ص٨١.

25- Bebel, A. Society of the Future, Moscow, Progress Publishers, 1976. P. 90.

٢٦- عبد الرحيم ، عبد المجيد ، علم الاجتماع الصناعي ، ص١٩.

٢٧- العادلي ، فاروق (الدكتور) . علم الاجتماع الـصناعي، القـاهرة، الهيئـة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦، ص٣٦.

٢٨- نفس المصدر السابق ، ص٣٧.

٢٩- عزت ، عبد العزيز (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبـة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٠ ، ص١٢.

30- Warney, W and P. Lunt. The Social Life of a Modern Community, New Haven, Yale University Press, 1955, P. 12.

٣١- العادلي ، فاروق (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، ص٤٣.

٣٢- نفس المصدر السابق ، ص٤٤.

33- Kulcsar, K. The Past and Present of Hungarian Sociology, Hungarian Sociological Studies, Keele University, England, 1972 , P. 16.

34- Strumilin, N. The Productive Returns of Education, Moscow, 1934, PP. 30-33.

35- Ibid., PP. 37-39.
36- Dobrov. M. and B. Mochalov. Factors Influencing Productivity, Moscow, 1965, PP.7-9.
37- Szalai, A. The Sociology of Industrial Plants, Budapest, 1953.
38- Hegedus, A. and Markus, M. Man , Work and Community, Budapest, 1966.
39- Kulcsar, K. The Past and Present of Hungarian Sociology, P. 33.
40- Hethy, L. Achievement and the Power and Interest Structure Within A Plant, Budapest , 1970.
41- Ginsberg, M. Sociology, P. 7.
42- Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization, New York, The Free Press, 1969, P.88.
43- Broom, L, and P. Selznick. Sociology , P. 3.

٤٤- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . علم الاجتماع : دراسة نظامية ، ص٩ .

45- Gregg , P.A. Social and Economic History of Britain , London , George G. Harrap , 1956 , P. 455 .

٤٦- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ ، ص١٦-١٧ .

47- Munn. N. Psychology : The Fundamental of Human Adjustment , London , George G. Harap , 1961 , P. 3 .
48- Ibid. , P. 4 .
49- Maclver, R. and C. Page . Society , London , Macmillan Co. 1962 , P. 23 .
50- Benham , F. Economics , London , 1957 , P. 7 .
51- Marshall , A. Principles of Political Economy , London , 1950 , PP. 12-15 .
52- Carter, C. The Science of Wealth , London , 1958 , PP. 3-5 .
53- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 185 .

الفصل الثاني
تاريخ التطور الصناعي

ان أول نظام صناعي عرفه المجتمع البشري هو نظام الطوائف الحرفية الذي كان شائعاً في منطقة الشرق العربي و القارة الأوربية خلال القرون الوسطى. وهذا النظام يقضي بتصنيف المهن الى أقسام مختلفة تبعاً لطبيعة السلعة التي تتخصص بإنتاجها [١]. وكل جماعة حرفية من العمال تمارس إنتاج سلع معينة تقع ضمن اختصاصها الوظيفي وتتمتع بمزايا ممارسة الحرفة واحتكارها لصالحها. والعمل الحرفي هذا كان يمارس في دكاكين أو ورش عمل خاصة . أما القوة المحركة للعمل الحرفي فهي القوة اليدوية [٢] وبعد انقراض نظام الطوائف الحرفية حل محله نظام الصناعات المنزلية ، هذا النظام الذي كان يعطي للعوائل المجال بممارسة مهنة الصناعة اليدوية في بيوتها . وجميع أفراد العائلة يساهمون في أداء المهنة بصورة مباشرة او غير مباشرة [٣]. وقد وجد هذا النظام من الصناعة في فترة ما قبل التصنيع أي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . ونتيجة لمساوئ نظام الصناعات المنزلية انهار هذا النوع من النظام الإنتاجي وحل محله نظام المصنع الذي رافق ظاهرة الثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر . علماً بان نظام المصنع يعتمد القوة الآلية في الإنتاج . وفي هذا الفصل نود شرح وتحليل هذه الأنظمة الإنتاجية الثلاثة بالتفصيل .

أ- نظام الطوائف الحرفية The Guild System

من أنواع النظم الإنتاجية التي شاعت وانتشرت في عدة أماكن وحقب تاريخية نظام الطوائف الحرفية . ففي أوربا وصل نظام الطوائف الحرفية إلى أوج عظمته خلال القرن الثالث عشر الميلادي عندما استطاع السيطرة على كافة فروع

مجالات الصناعة آنذاك . واستمر هذا النظام بالعمل والفاعلية لغاية القرن السادس عشر حيث انقرض بعد هذه الفترة وحل محله نظام الصناعات المنزلية . غير ان بعض آثار نظام الطوائف الحرفية لا تزال باقية في الكثير من الصناعات اليدوية . ان الطائفة الحرفية تعني منظمة عمالية تمارس حرفة معينة كحرفة النجارة والحدادة والغزل والحياكة والصباغة وصناعة الذهب والفضة ...الخ . وممارسة الحرفة تحت إشراف ورقابة الطائفة وقادتها [٤]. فخلال فترة القرون الوسطى كانت هناك طائفة النجارين والحدادين والحائكين وصناع الذهب والفضة ...الخ . ومن الجدير بالإشارة الى ان الطائفة الحرفية تشمل على جميع أعضاء ومنتسبي الحرفة سواء كانوا أصحاب العمل او المستخدمين .

ان للطائفة الحرفية هدفين أساسين أولهما انها تريد تحقيق المساواة بين أسياد ومعلمين الحرفة الواحدة . وقد اقتضى هذا الهدف منع بعض المعلمين من السيطرة على الطائفة واحتكارها لصالحهم نظراً لعدم التزامهم بشروط الحرفة وعدم وصولهم الى المستوى المطلوب . فالطائفة الحرفية غالباً ما كانت تحرم إدخال التحسينات التكنولوجية في الإنتاج ، حيث انم مثل هذه التحسينات تخدم مصالح بعض الأسياد كتخفيض نفقات الإنتاج وزيادة الأرباح . لذا كانت الطائفة الحرفية تهتم بتنظيم أساليب وصيغ الإنتاج كتحديد مواصفات الأدوات المستخدمة في الإنتاج وعدد الصناع والصبيان الذين يمارسون الحرفة وعدد ساعات العمل ومستويات الأجور . كما كانت الطائفة تسيطر على المواد الأولية من حيث نوعيتها وكميتها وطرق توزيعها على أصحاب الحرف وأسعارها [٥]. وكانت تمنع المعلمين من العمل بشكل صناع ، ذلك ان هذا يقلل من قيمتهم ومكانتهم الاجتماعية .

والهدف الثاني للطائفة الحرفية يتجسد في محافظتها على وضعها الاقتصادي في المجتمع [٦]. وتحقيقها لهذا الهدف فرض عليها اتخاذ بعض الإجراءات المهمة التي من شأنها ان تقلل كمية الإنتاج كإعطاء العامل الواحد حق إنتاج السلعة بأكملها وعدم التخصص في عملية إنتاجية واحدة ، لأن التخصص

يساعد على زيادة الإنتاج فالعامل مثلا أعطى حق صناعة الرداء أو المعطف ولم يعط حق التخصص في عملية إنتاجية واحدة كالغزل أو الحياكة أو الصباغة . كذلك لعبت الطائفة الحرفية الدور المؤثر في منع المنافسة القاتلة بين المنتجين الحرفيين وذلك من خلال تحديد الأسعار وتوزيع الأسواق التجارية على الصناع ومنع غير الصناع من ممارسة إنتاج السلعة وبيعها . إضافة إلى ان الطائفة الحرفية ألزمت الصناع على الانتماء للطائفة لكي تستطيع احتكار صناعة السلعة والسيطرة على موادها الأولية وتحديد أثمانها وتشخيص الأسواق التجارية التي تتعامل معها . وهنا استطاعت الطائفة الحرفية جني الأرباح الفاحشة من أبناء المجتمع ، هذه الأرباح التي كانت تخدم الأسياد والمعلمين وتضر بالمصلحة العامة .

أما الصبي أو الصانع المتعلم Apprentice فهو عامل شاب يتعهد بخدمة معلمه لفترة تتراوح بين ثلاث إلى سبع سنوات . والعلاقة بين الصبي والمعلم تنطوي على مجموعة حقوق وواجبات يلتزم بها كل طرف إزاء الطرف الآخر [٨]. فمن التزامات السيد تجاه الصبي المتعلم التعهد بتدريبه على اكتساب مهارة العمل خلال فترة معينة يؤهل بواسطتها على إشغال دور الصانع أو العامل الذي يستطيع ممارسة المهنة المطلوبة . ويتعهد السيد بتزويد الصبي بتسهيلات السكن المجاني وبمستلزمات المعيشة وضرورات الحياة الأخرى . وفي بعض الأحيان يزود الصبي بالثقافة المدرسية ويمنح أجراً أو راتباً مقطوعاً . كذلك للسيد حق ضبط سلوك وأخلاق الصبي والإشراف على طبيعة علاقته بالآخرين . ويمكن القول بأن علاقة السيد بالصبي شبيهة بعلاقة الأب بالابن . ومن جهة ثانية يتعهد الصبي باحترام وإطاعة سيده والإخلاص له وعدم جلب الضرر إليه والحفاظ على أسراره وخدمته خدمة صادقة وأمينة . وفي بعض الحالات ليس من حق الصبي الزواج دون الحصول على موافقة سيده . ومن حق الصبي ترك سيده إذا شعر بأن الأخير لم يف بالتزاماته تجاهه [٩]. وبصورة عامة نستطيع القول بأن علاقة السيد بالصبي هي علاقة صميميه ووطيدة وإنها أشبه بعلاقة الأب بابنه .

وعند انتهاء الصبي من فترة تدريبه وتأهيله للمهنة يصبح صانعاً او عاملاً. والصانع أو العامل Journeyman هو ذلك الشخص المؤهل على ممارسة مهنة ما لقاء أجر أو راتب معين . ولكن ليس من حق الصانع اشغال مركز المعلم أو السيد الا بعد ممارسته للمهنة مدة طويلة . وغالباً ما يلزم الصانع على العمل مع السيد لنفس الفترة الزمنية التي تلقى خلالها تدريبه من السيد (١٠). وبعد إكمال فترة الخدمة يحق للصانع ترك سيده والعمل مع سيد آخر . وحقيقة الحال ان العامل أو الصانع لا يشتغل مع سيد واحد وانما ينتقل في مناطق مختلفة يعمل فيها مع أسياد عديدين . لكن هدف الصانع يبقى احتلال موقع سيده بعد هرم أو موت الأخير أو قيام الصانع بفتح مشروعه الحرفي الخاص به . اذن الموقع الحرفي الذي يحتله الصانع هو بمثابة الموقع الوسط بين السيد والصبي المتدرب .

لكن الطائفة الحرفية هي التي تحدد الطبيعة الرسمية لعلاقات الإنتاج . فهي التي تشكل مجلسها الإداري الذي يجتمع أعضاؤه مرة واحدة في السنة . وفي الاجتماع تتخذ القرارات والتوصيات ويعين الموظفون لإدارة شؤون الطائفة . ويسمى هؤلاء الموظفون بالمشرفين الذين يحتلون مواقعهم الإدارية لمدة سنة كاملة ويتمتعون بقوة إصدار الأحكام والقرارات التي تكافئ المجدين وتعاقب المسيئين . عن طريق المشرفين تستطيع الطائفة حل النزاعات والمشكلات التي قد تظهر بين الصبيان والصناع والأسياد . لذا نستطيع القول بأن العلاقات الإنتاجية الرسمية في نظام الطائفة الحرفية شبيهة بالعلاقات الاجتماعية داخل العائلة . فكما تحل مشكلات العائلة من قبل سلطتها العليا فان مشكلات الطائفة الحرفية تحل من قبل مجلسها الإداري الذي يتولى أمره المشرفون والمسؤولون عن إدارة الطائفة .

ومع هذا فان من الصعوبة بمكان اشتقاق التعميمات حول العلاقة الاجتماعية الموجودة داخل العمل في نظام الطوائف الحرفية لكن علاقات الإنتاج تعتمد بصورة أساسية على التقسيم الاجتماعي للعمل وعلى نوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج . ان العمل في نظام الطوائف الحرفية يقسم بموجب طبيعة

السلعة المنتجة وليس بموجب مراحل عمليات الإنتاج . وهذا معناه ، بأن نظام الطوائف الحرفية يشرف على إنتاج سلع معينة ولا يهتم بعمليات الإنتاج المختلفة التي يعرفها نظام المصنع . فالحرفيون كانوا ينتجون مئات السلع كالمعاطف والملابس الداخلية والجواريب والثياب والأقمشة على اختلاف أنواعها ... الخ . ولم يتخصصوا في عمليات إنتاجية معينة كالغزل والحياكة والصباغة . كما ان تكنولوجيا العمل التي كان يستعملها الحرفيون لم تعتمد الأدوات اليدوية للإنتاج ، فالنظام الإنتاجي كان يعتمد على مجموعة أدوات بسيطة تشغل باليد . لهذا كان العمل غير متخصص ولا يتميز بالدقة والثبات ويبتعد عن مبادئ العقلانية وترشيد الإنتاج .

ان الصانع في نظام الطائفة الحرفية لم يكن جزءاً من العملية الإنتاجية المتخصصة التي يلمسها المرء في نظام المصنع الحديث . فالعلاقات الاجتماعية للعمل في نظام الطوائف الحرفية لا تعتمد على العملية الإنتاجية بقدر ما تعتمد على تركيب وقيم المنظمة الحرفية . ذلك ان سمعة ومنزلة الحرفة تتحددان بطبيعة نوعية العمل المنجز وبمدى الالتزام بقوانين ونظم الحرفة وبالمركز الوظيفي الذي يحتله الصانع في المنظمة الحرفية [١١]. إضافة إلى أن أنماط علاقات العمل كعلاقة السلطة بالصانع تعتمد بصورة مباشرة على البناء الاجتماعي الرسمي للطائفة الحرفية . كما ان صناع الحرفة ليسوا غرباء بعضهم عن بعض كما هي الحال عند عمال الصناعة الحديثة . ذلك ان عمال أو صناع الحرفة إنما هم أعضاء دائمون في المنظمة الحرفية وغالباً ما يعيشون في شارع أو طرف أو منطقة سكنية معينة .

والخلاصة ان العلاقة الاجتماعية التي تربط أبناء الحرفة الواحدة تشبه الى حد كبير العلاقة التي تربط أبناء المجتمع المحلي الواحد . ان هذه العلاقة هي علاقة أولية في طبيعتها طالما ان عمال الحرفة الواحدة يكونون علاقات غير رسمية بعضهم مع بعض وذلك لتفاعلهم الدائمي واتصالهم المباشر الذي تحدده المصلحة المتبادلة والأهداف المشتركة في نظام الطوائف الحرفية . من المستحيل

انّ نرى الحرفي يعامل زميله الحرفي معاملة أنانية ومصلحية ، أي يعتبره واسطة لتحقيق أغراضه وغاياته الشخصية . أو يعتبره سلعة مادية تباع وتشترى في سوق العمل . ان العلاقات الاجتماعية في نظام الطائفة الحرفية تحكمها التراكيب الاجتماعية الثابتة للحرفة وتحددها القيم التي ترسم حقوق وواجبات أعضاء الحرفة تجاه أحدهم الآخر .

اضمحلال نظام الطوائف الحرفية

في مطلع القرن السادس عشر كان نظام الطوائف الحرفية يئن من مظاهر الضعف وعلائم التفسخ والانهيار . لكنه من الصعوبة بمكان تحديد تأريخ محدود ودقيق لسقوط وتلاشي هذا النظام . ذلك ان النظام استمر بالعمل والفاعلية جنباً إلى جنب مع بقية النظم الإنتاجية لقرون عديدة . ومع هذا فقد اضمحل النظام وفقد أهميته بصورة تدريجية خصوصاً بعد ظهور عصر التحضر والتصنيع وتعاظم مكانة الصناعة الآلية في المجتمع (١٢). ان هناك عدة عوامل مسؤولة عن انحلال نظام الطوائف الحرفية أهمها ما يلي :

١- ان توازن النظام قد تعرض إلى هزات عنيفة بعد الصعوبات التي واجهها الصناع في الانتقال إلى مرتبة المعلمين أو الأسياد نتيجة لاحتكار الأسياد لهذه المرتبة الحرفية (١٣). ومثل هذه الحالة أدت إلى ظهور طبقتين متصارعتين هما طبقة الصناع وطبقة الأسياد . وهذا الصراع دفع السلطات في المدينة إلى التدخل في شؤون الطائفة مما أدى إلى ضعف استقلالية الطائفية وبعثرة قواها وإمكانياتها .

٢- ان الصلاحيات الاحتكارية والتعسفية التي تمارسها الطوائف الحرفية في عمليات الإنتاج والتوزيع قد أثارت الروح العدائية عند أبناء المجتمع وفئاته المختلفة . ومثل هذه الروح العدائية حفزت الدولة على ضرب الطوائف الحرفية وتصفية مصالحها الاحتكارية . فالدولة مثلاً حددت أجور الأسياد

وطوقت النفوذ غير المحدود الذي كان يتمتع به المشرفون ووضعت الطوائف تحت مراقبة المحاكم .

٣- في بعض الحالات استطاع نفر من الأسياد جمع الثروة والمال واستثماره في صناعات مربحة تقع خارج تخصص الطائفة الحرفية . وفي حالات أخرى استطاع عدد من الأسياد الأثرياء فرض الهيمنة الكاملة على الحرف وممارسة الصيغ غير القانونية في اختيار أعضاء المجالس الحرفية . وبعد سيطرة هؤلاء على الحرف أخذوا بالتلاعب في نوعية وكمية البضائع المنتجة واحتكروا الأسواق التجارية لصالحهم [١٤]. ونتيجة هذا العمل هي تدني نوعية الإنتاج وعدم الاكتراث بسمعة الطائفة الحرفية مما أدى إلى ضعفها وسقوطها .

٤- عندما تمركزت الثروة في أيدي نفر من الأسياد فان الكثير من الطوائف الحرفية قد تحولت إلى طوائف تجارية . وقد أدى هذا إلى ظهور عمليتين متناقضتين كل عملية تحمل بذور الخراب والدمار لنظام الطوائف الحرفية . فالطائفة التجارية من جهة استطاعت امتصاص الطوائف الحرفية وتحويلها إلى طوائف هزيلة وتابعة . ومن جهة أخرى انقسمت الطوائف الحرفية إلى طوائف صغيرة وهزيلة لا يمكن ان تقف بوجه التجار الأقوياء الذين يهتمون بالربح أكثر مما يهتمون بنوعية الإنتاج . وهنا أصبح الإنتاج يأخذ شكل الصناعة الرأسمالية الصغيرة الحجم .

٥- توسع آفاق التجارة وزيادة معدلاتها خلال القرن السادس عشر أدى إلى زيادة الطلب الفعال على السلع المنتجة . لكن صناعة هذه السلع تحتاج إلى استيراد المواد الأولية الغالية الثمن والتي لم تستطع الطوائف المهنية على تحمل تكاليفها. لهذا دخل رجال الأموال إلى الصناعة مستثمرين رؤوس أموالهم في إنتاج سلع مربحة لا تتوفر فيها شروط النوعية العالية . وبهذا تحول معظم الأسياد والصناع في الطوائف إلى مستخدمين يعملون تحت إمرة ونفوذ مالك المشروع التجاري .

ان تضافر العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتناقضة مع نظام الطوائف الحرفية إضافة إلى اضمحلال الأركان الداخلية للنظام وتصدعها قد أدى إلى سقوطه وتحوله إلى نظام آخر كان يسيطر عليه التاجر الرأسمالي الذي اهتم بالربح السريع أكثر من اهتمامه بنوعية البضاعة المنتجة وقدرتها على إشباع حاجات المستهلكين (١٥).

ب- نظام الصناعات المنزلية Domestic Industrial System

استطاع التاجر الرأسمالي الذي هو بالأصل من كبار الحرفيين الأثرياء ان يسيطر بالتدريج على نظام الطوائف الحرفية خصوصاً خلال فترة ضعفه وتدهوره (١٦). لقد وجد هذا التاجر بأن نظام الطوائف غير قادر على إنتاج السلع المطلوبة وان إنتاجه كان يتميز بزيادة تكاليف الإنتاج . علماً بأن الأسواق التجارية الداخلية والخارجية كانت تتوسع ومعها كان يزداد طلب الحكومات القومية على السلع الحربية . لذا كان لابد من إدخال أساليب جديدة في الإنتاج تضمن تقليص التكاليف وزيادة السلع المنتجة لاسيما وان نظام الطوائف قد فشل في زيادة إنتاجه السلعي نتيجة لاستمراره في انتهاج الطرق التقليدية في الإنتاج واهتمامه بنوعية البضاعة أكثر من اهتمامه بكميتها المنتجة (١٧). علماً بأن الكمية تحت الظروف الجديدة أصبحت مهمة في مقابلة حاجات السوق .

في هذه الحالة القاهرة كان على التاجر الرأسمالي الذي هو وسيط بين المنتج والمستهلك ان يتخذ أحد المسلكين التاليين : فهو أما ان يسيطر على نظام الطوائف الحرفية ويحول العمال الحرفيين إلى عمال مأجورين ، أو يحاول إيجاد العمال المنتجين من خارج نظام الطوائف (١٨). وعندما أراد التاجر الرأسمالي الحصول على مصادر أخرى للقوى العاملة اضطر إلى الذهاب إلى الأرياف للحصول على الأيدي العاملة المطلوبة . صحيح ان الأرياف كانت تمارس الأساليب الإقطاعية في العمل الزراعي وهذه الأساليب لم تساعد على دخول الأفكار والممارسات الرأسمالية في الريف . ولكن بعض التغيرات الاقتصادية والديمغرافية

التي دخلت في الريف قد غيرت الكثير من أوضاعه الإنتاجية والاجتماعية . ونتيجة لهذه التغيرات ظهر فائض في القوى العاملة الريفية . فالفلاحون قد تعرضوا إلى أزمات اقتصادية كان سببها ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور مما دفعهم إلى البحث عن أعمال إضافية .

بيد ان العمال الريفيين لم يكونوا ماهرين في الفنون الصناعية بالرغم من ان هذه الفنون أصبحت أقل أهمية بعد إدخال التقنيات المبسطة في الإنتاج وظهور الصناعات الحديثة التي تؤكد على المهارة والخبرة الحرفية التي كانت تطلبها الطوائف . وهذه الحقيقة شجعت الفلاحين على الانخراط في الصناعات الحديثة والعمل فيها . والنظام الصناعي الجديد الذي ظهر في الأرياف وجذب الكثير من الفلاحين اليه سمي بنظام الوسطاء أو النظام الصناعي المنزلي Domestic System [١٩]. ظهر هذا النظام في بداية القرن الثالث عشر واستعمل لأول مرة في الصناعات الصوفية الإنكليزية . غير ان التطورات الملحوظة التي شهدها هذا النمط من الإنتاج حدثت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . علماً بأن هذا النظام الإنتاجي كان يعمل جنباً إلى جنب مع نظام الطوائف ونظام المصنع .

في نظام الإنتاج المنزلي يمتلك العامل عادة أدواته الإنتاجية التي تتميز بالبساطة ورخص الثمن . وأدواته قد تشمل على مغزل أو مغزلين . وفي بعض الحالات كان التاجر الرأسمالي يزود العامل بمعداته الإنتاجية ، أي كان العامل يمنح جهوده لرب العمل ولا يمتلك وسائل الإنتاج . وأيهما يكن المالك الحقيقي لوسائل الإنتاج العامل أو رب العمل فان رب العمل التاجر Merchant – Entrepreneur كان يزود العامل بالمواد الأولية الداخلة في الإنتاج وكان يمتلك البضاعة الجاهزة ويتصرف بها كما يشاء [٢٠].

في نظام الإنتاج المنزلي كانت علاقات الإنتاج تختلف عن علاقات الإنتاج في نظام الطوائف . فالشرائح الاجتماعية التي يتكون منها نظام الإنتاج المنزلي هي شريحة العمال وعوائلهم وشريحة أرباب العمل التجار . فالعامل كان يتقاضى

الأجور المقطوعة من رب العمل التاجر وكان الأخير يحصل على البضاعة المنتجة من العامل . كما أن العامل في نظام الإنتاج المنزلي لم يكن مرتبطاً برب العمل كما كان الصانع في نظام الطائفة الحرفية . غير ان الالتزامات التي يتكفل بها العامل ورب العمل كانت مبنية على المبدأ التعاقدي [٢١].

وبمرور الزمن أصبحت العلاقات الرسمية للإنتاج أكثر رأسمالية في طبيعتها . ولكن من وجهة نظر التاجر كان نظام الإنتاج المنزلي غير كفوء ولا قادر على إنتاج السلعة بالكمية المطلوبة . فالنظام لم يعط المجال للمنتج التاجر ان يشرف على العمال المنتشرين في مساحات جغرافية واسعة ، إضافة إلى معاناته من ضياع الموارد وبعثرتها ومن حالات الاختلاس المتكررة التي يرتكبها العمال ضد أرباب العمل من التجار . زد على ذلك عدم قدرة النظام في الحصول على العمال اللازمين الذين يتميزون بالأمانة والدقة في أداء العمل [٢٢]. وتحت هذه الظروف الصعبة اضطر التاجر إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها ان تسيطر على العمال منها إرهاق العامل بالدين ومنعه من امتلاك وسائل الإنتاج . فالعامل كان يلزم على تأجير أدواته الإنتاجية من التاجر ، لذا تحول إلى مستخدم بسيط يعتمد اعتماداً كلياً على رب العمل التاجر .

وعلى الرغم من تبديل علاقات الإنتاج في النظام المنزلي إلى علاقات رأسمالية فان العلاقات الاجتماعية للعمل في هذا النمط الإنتاجي ظلت مشابهة لتلك التي تميز نظام الطوائف . فهناك مركز السيد والصانع والصبي المتدرب . كما أن العمل كان يمارس في نفس محلات وورش الطوائف الحرفية . وبمرور الزمن اتجه العمال إلى إيجار المكائن وتشغيلها من أرباب العمل . وهنا تحرر العمال من قيود نظام المصنع وتشريعات العمل التي كانت مفروضة على الورش الصناعية . ولكن في معظم الحالات كان العمل ينجز في بيت العامل وكان الإنتاج جزءاً من وظائف العائلة . ففي بيت الحائك مثلاً كان أفراد الأسرة يتخصصون بأداء أعمال معينة . فالزوجة والبنت كانتا مسؤولتين عن غزل الصوف والأطفال كانوا

مسؤولين عن عملية تنظيف وتمشيط الصوف . في حين كان الأب مسؤولاً عن تشغيل المحلج أو جهاز الحياكة . ان علاقات العمل في هذا النظام الإنتاجي شبيه بعلاقات العمل في العائلة الفلاحية .

لكن العائلة التي تمارس نظام الإنتاج المنزلي هي عائلة أبوية تساعد فيها الأم مع أولادها رب العائلة في القيام بعمله الإنتاجي الذي يمكنه من الكسب والحصول على رزق العائلة (٢٣). وكانت العائلة هذه تخصص نصف جهودها الإنتاجية للأعمال الزراعية ونصفها الأخر للأعمال الصناعية . الا ان ظروف العمل لنظام الإنتاج المنزلي كانت تتميز بالسلبية والرداءة ، فالعمل كان يزاول في بيت لا تتوفر فيه أبسط الظروف الصحية حيث لا يدخل فيه الهواء ولا أشعة الشمس . وأكبر غرفة في البيت كانت تخصص للعمل اليدوي وطبخ المواد الغذائية للعائلة . زد على ذلك ان نظام الإنتاج المنزلي قد استغل النساء وظلم الأطفال وأخل بتوازن العائلة وسلامتها . ونظام الإنتاج المنزلي كان ماثلاً في الصناعات القطنية والصوفية الموجودة في إقليمي لانكشير ويوركشير الإنكليزيين خلال القرن السابع عشر .

ومن وجهة نظر رب العمل كانت علاقات الإنتاج تحت ظل هذا النظام تتميز بالكثير من السلبيات والمعوقات . فالعمال الموزعين على مساحات جغرافية كبيرة لا يمكن الإشراف عليهم وإدارة شؤونهم بسهولة . لهذا كانوا غير حريصين على أداء العمل ويتلفون المواد الأولية ولا تتميز إنتاجيتهم بالجودة والنوعية العالية. كما كان هذا النظام الإنتاجي لا يعتمد نظام تقسيم العمل ولا يؤمن بإدخال المكائن والآليات الحديثة في الإنتاج . لهذا كان من المستحيل على رب العمل ان يقلص تكاليف الإنتاج أو يزيد من كمية الإنتاج لكي يلبي الطلب الفعال على السلع المنتجة. ولكنه عندما استمر الطلب على السلع بالارتفاع والنمو وتعالت الأصوات المطالبة بضرورة تحسين نوعية الإنتاج بدأ التاجر الرأسمالي بالتفتيش عن أنظمة إنتاجية كفوءة ومتطورة . والأنظمة الإنتاجية التي توصل اليها مؤخراً هي نظام المصنع

الذي تميز بالعقلانية والثورية والكفاءة الإنتاجية [٢٤]. وعند ظهور نظام المصنع وثبات كفاءته الإنتاجية وملائمته لحاجات وروح العصر انهار كل من نظامي الطوائف والإنتاج المنزلي وذلك للمساوئ والسلبيات الكثيرة التي تميزا بها .

جـ- نظام المصنع The Factory System

حاول رب العمل أو التاجر ان يسيطر على إدارة وتنظيم الإنتاج من خلال عدة وسائل أهمها محاولته الفصل بين مكان العمل ومكان السكن [٢٥]. واهتمامه بوضع العمل في مكان مركزي وتحت سقف واحد . ان رب العمل تدخل في إعادة تنظيم ورش العمل القديمة التي كان يريدها الحرفيون تحت نظام الطوائف . لكن نظام الورش الإنتاجية هو نظام قديم جداً حيث ظهر لأول مرة في مصر القديمة وروما القديمة . وقد دأب نظام المصنع على تطوير الورش الإنتاجية في مجالات عديدة . الا ان نظام المصنع الذي سيطر على الورش الإنتاجية في القرن الثامن عشر يختلف عن بقية الأنظمة الإنتاجية التي كانت معروفة في الحقب التاريخية الماضية . فوسائل الإنتاج تحت نظام المصنع كانت كلها بيد رب العمل الذي كان يستثمر رؤوس الأموال في شراء المعدات الإنتاجية وبناء المشروع الصناعي وشراء المواد الأولية واستخدام العمال . وهذا النموذج الجديد من الورش الإنتاجية نطلق عليه اسم المصنع Factory الذي هو ورش صناعية تستخدم العمال الأجراء وتستثمر رأس المال الثابت [٢٦]. غير ان الشيء الذي يستطيع تحويل الورشة إلى مصنع حديث انما هو الماكنة والقوة التي تشغلها ونظام التخصص في العمل الذي يعتمده .

أسباب ظهور نظام المصنع

ان نظام المصنع يتفوق على بقية النظم الإنتاجية التي شرحناها في بداية هذا الفصل اذ يتميز بصفات اقتصادية واجتماعية إيجابية لا يتميز بها أي نظام إنتاجي آخر . لكن ظهور نظام المصنع كان يعزى إلى مجموعة عوامل اقتصادية وظروف خارجية ساعدته على الاستقرار بعد قهر ومجابهة المعوقات التي أصابت

النظم الإنتاجية الأخرى سواء كان في إنكلترا أو في أي بلد آخر . ان أسباب ظهور المصنع والظروف التي ساعدت على نشوئه تشكل أعقد الصفحات وأكثرها تشعباً في التاريخ الاقتصادي . ذلك ان هناك مناقشات حادة وآراء متناقضة بين علماء التاريخ الاقتصادي حول ماهية العوامل التي أدت إلى ظهور نظام المصنع ودرجة أهميتها في التأثير على تكامل واستقرار النظام الصناعي .

في أوائل القرن السادس عشر بدأت الأسواق الكبيرة للبضائع المصنعة بالتطور والنمو بعد زيادة القوة البشرية للعديد من الفئات الاجتماعية وبعد ظهور ونمو اقتصاد النقود Money Economy . وقد سبب هذا ظهور نظام المصنع لسد طلب الحكومة على المسكوكات والملابس والذخيرة والمؤن العسكرية (٢٧). كما ظهرت في ذات الوقت أسواق أخرى لتلبي طلبات الأثرياء من أبناء المجتمع على الكماليات كالعطور والزجاج والصابون والحرير والأحذية ... الخ . كذلك نمت أسواق تجارية في محلات أخرى لتلبي طلب المواطنين غير الأثرياء على هذه المواد الكمالية حيث ان طلبهم واستعمالهم لها كانا ينبعثان من رغبتهم الجامحة في تقليد طبقة الأغنياء والمتنفذين . لذا والحالة هذه كان لابد لنظام المصنع ان يتوسع وينتشر في كل مكان لمقابلة الطلب على المواد الصناعية الأساسية والكمالية المتأتي من عدة مصادر .

ومن الجدير بالذكر ان نمو الأسواق التجارية يستلزم وجود نظام إنتاجي كفوء وقادر على تلبية طلباتها على المواد المصنعة ونصف المصنعة . ونظام المصنع انما هو الصيغة الفعالة التي تستطيع تلبية طلبات الأسواق للمواد والمصنوعات بنجاح وذلك من خلال جمع العمال تحت سقف واحد وإلزامهم على العمل بجدية ونشاط ومراقبة سلوكهم الإنتاجي . ومثل هذه الوسائل أدت إلى زيادة الإنتاج زيادة تغطي مقدار الطلب الفعال على السلع المصنعة (٢٨).

ان استقرار نظام المصنع قد جلب معه فرصاً غير متوقعة لمضاعفة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الأرباح وتوسع المؤسسات الصناعية . فالعمل يمكن تقسيمه إلى

وحدات أصغر فأصغر تماشياً مع مبدأ تقسيم العمل ومبدأ الكفاءة الإنتاجية . وعمل المصنع هذا لا يمكن القيام به دون الاعتماد على المصادر المركزية للطاقة كالماء والهواء . كما أصبح الإنتاج في ظل نظام المصنع عملية لها حساباتها الخاصة حيث يعتمد على الميزانيات والخطط التي يمكن وضعها في تقليص التكاليف وزيادة الأرباح . أن كفاءة وربحية نظام المصنع قد أدت دورها في تحويله إلى بؤرة جذابة للاستثمار الجيد (٢٩). أن هذه الإيجابيات التي يتمتع بها نظام المصنع قد ساعدت على تحطيم كافة المؤسسات التقليدية للإنتاج وخصوصاً مؤسسات الطوائف ونظم الإنتاج المنزلي .

لكن التفسخ الذي طرأ على نظام الطوائف الحرفية وفقدانه قوته وهيبته قد أدى إلى ظهور وانتشار الصناعة والتصنيع في كل مكان . أن انهيار نظام الطوائف وفقدان سيطرته الاحتكارية على المهارات والأسواق وقوى العمل قد مكن نظام المصنع من الاستحواذ على المهارات والأسواق والقوى العاملة . الأمر الذي أدى إلى تفكك وانهيار نظام الطوائف الحرفية بسرعة منقطعة النظير .

والظرف الآخر الذي دعا إلى نمو الصناعة والتصنيع يتجسد في تحطيم العلاقات الاجتماعية للنظام خصوصاً العلاقات بين الفلاح وصاحب الأرض وبين الفلاح والأرض . ذلك أن العلاقات الإقطاعية غالباً ما تمنع امتهان الفلاحين للعمل الصناعي في المدن (٣٠). وبعد انهيار النظام الإقطاعي وتحرير الفلاحين من سيطرة الإقطاع هاجر العدد الأعظم منهم إلى المدن لامتهان العمل الصناعي . وهنا استطاع المصنع ان يستقر ويقوى بعد ضمان القوى العاملة التي يحتاجها .

وهناك أسباب أخرى لقيام الصناعة والتصنيع في أوربا تتجسد في توافر العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المشجعة على التصنيع خصوصاً في إنكلترا التي وقعت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها من الأقطار الأوربية . ففي إنكلترا مثلاً تعرضت العلاقات الإقطاعية إلى الضعف والاضمحلال . وبحلول القرن السادس عشر تحرر الكثير من الفلاحين من سيطرة الإقطاع حيث بقي قسم

منهم بدون عمل والقسم الأخر هاجر إلى المدن لاشغال الأعمال الصناعية هناك . الا أن الكثير من الفلاحين في الأرياف والمدن كانوا يعانون من مشكلة البطالة والفقر . لهذا بادر المسؤولون إلى تشريع قوانين الفقر Poor Laws لمعونة الفقراء والمحتاجين ومساعدتهم على إيجاد العمل المطلوب (٣١). أما في القارة الأوربية فقد استمر النظام الإقطاعي لفترة أطول . ولكنه بنهاية القرن السابع عشر أخذ هو الآخر بالتفكك والانهيار السريع . ومع انهياره وتداعي أركانه ظهرت البطالة بين الفلاحين بشكلها الخطير . الأمر الذي حدا بالمسؤولين إلى اتخاذ الإجراءات السريعة لمعالجتها والقضاء على آثارها السلبية .

والظرف الآخر الذي دعا إلى استقرار النظام الصناعي الجديد هو وجود الكميات الكبيرة من رؤوس الأموال التي يمكن استثمارها في المشاريع الصناعية خصوصاً بعد الاكتشافات الجغرافية التي مكنت الغرب من فتح منافذ جديدة نحو الشرق والعالم الجديد . ان الاكتشافات الجغرافية نتجت في إنشاء أسواق تجارية مربحة وظهور مناجم الذهب والفضة في بيرو والمكسيك وأفريقيا الجنوبية ، هذه المناجم التي غذت الصناعة والتجارة الأوربية بالمعادن الثمينة والأموال الطائلة . وعلينا ان لا ننسى بأن الاكتشافات الجغرافية كانت خير محفز على الاختراعات العلمية والتكنولوجية التي قام بها العلماء ورجال الصناعة والاختراع والتي بدورها فتحت آفاقاً جديدة لاستثمار المزيد من رؤوس الأموال (٣٢).

والظروف السياسية الملائمة كانت خير محفز على تنمية واستقرار نظام المصنع . ذلك ان الأحوال القانونية للصناعات الحرفية لم تكن موثوقة خصوصاً عندما كان نظام الطوائف يكن العداء والكراهية للأفكار الجديدة التي تريد الدخول والتأثير في الصناعة . لهذا السبب اضطرت الصناعة ورجالها إلى الاعتماد على الدولة للحماية والتشجيع والاستقرار . والدولة من جانبها كانت راغبة في دعم الصناعة الحديثة وتعزيز مواقعها الجديدة وذلك لحاجة الدولة الماسة إلى السلع والتجهيزات العسكرية وقدرة الصناعة على منح السكان فرص العمل الصناعي

ورغبة المسؤولين السياسيين في زيادة الضرائب المفروضة على رجال الصناعة والأعمال . وبعد تنامي الحركة الصناعية وانتشارها في كل مكان وزيادة نفوذها وقوتها أخذت هذه الحركة تدعم الدولة وتعزز سلطانها وتثبت أقدامها . وهنا نشأت أقوى وأعمق العلائق المصيرية والمتبادلة بين الدولة والصناعة .

ولكن هذه الأسباب والظروف لم تكن وحدها كافية لنشوء وتطور الصناعة دون وجود المناخ الملائم ، المناخ الاجتماعي والحضاري والأيديولوجي الذي يحمي الصناعة ويعمل على بلورتها وتنميتها وانتشارها في كل مكان . ان نظام المصنع وليد وثمرة الحياة العقلانية والعلمية التي سيطرت على المجتمع الأوربي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . فالنظام يرتكز على جملة عوامل عقلانية كفنون وأساليب الإنتاج الحديث والموازنة بين التكاليف والأرباح ونظم السيطرة على عمليات الإنتاج ... الخ . بينما كانت الآراء والمعتقدات الدينية والغيبية هي التي ترسم أساليب الإنتاج وتحدد مسيرتها المادية والحضارية .

ومن الجدير بالإشارة إلى انه قبيل ظهور نظام المصنع وخلال السنوات الأولى من نشوئه لاحت في الأفق حركة دينية من طراز جديد ، حركة لا تؤمن بالسحر والطلاسم بقدر ما تؤمن كل الإيمان بالأسلوب العلمي والعقلاني للحياة الجديدة ، هذا الأسلوب الذي يقود إلى طريق النجاة والتحرر من التخلف والشر . ان هذه الحركة الدينية هي حركة الإصلاح البروتستانتي (٣٣). علماً بأن البروتستانتية كحركة دينية وإصلاحية لم تؤمن بالرأسمالية . ذلك انها كغيرها من الحركات الدينية كانت تحمل مواقف العداء والكراهية لجميع الممارسات الهادفة إلى كسب النقود والاهتمام باكتناز الثروة واحتكار القوة الاقتصادية لتحقيق طموحات نفر من الناس . بيد ان البروتستانتية وطوائفها المتعددة وبخاصة الكالفينية كانت تعتقد بضرورة إنماء وتطوير الحياة الدنيوية والعمل على إزالة عوامل معوقاتها المادية وغير المادية . فالكالفينية كانت تعتقد بأن الثروة والغنى هما علامتان لنجاح عمل الإنسان ومرضاة الله عليه . لهذا أشار البروفسور ماكس فيبر في كتابه

(نظرية التنظيم الاجتماعي) إلى ان رب العمل الناجح مع العمال المخلصين غالباً ما يحملون الضمير الخالص والأخلاق الجيدة خصوصاً الصدق والإخلاص في العمل واستثمار الأموال للصالح العام [٣٤]. أذن استطاعت البروتستانتية خلق المناخ العقلاني الملائم لازدهار وتطور الحركة الصناعية والإنتاجية في المجتمع .

والخلاصة ان جميع هذه العوامل والظروف المادية والمثالية أدت دورها الفاعل في نشوء واستقرار وتطور نظام المصنع كنظام جديد في الإنتاج والتنمية الاقتصادية التي لابد منها في المجتمع الجديد .

علاقات الإنتاج في نظام المصنع

عند نمو وتطور نظام المصنع ظهرت جماعتان إنتاجيتان هما جماعة أرباب العمل وجماعة العمال أو الإدارة والعمال . والعلاقات الرسمية التي كانت تربط هاتين الجماعتين أو الفئتين الاجتماعيتين ما هي بالحقيقة الا علاقات السوق . ذلك ان الإدارة تشتري العمل بثمن معين والعمال يبيعون جهودهم البشرية في سوق العمل لقاء أجور معينة . ومصالح الإدارة في الحصول على العمل الجيد تختلف عن مصالح العمال التي تنطوي على الأجور العالية وظروف العمل الجيدة [٣٥]. لكن طبيعة علاقات الإنتاج بين رب العمل والعمال تختلف كل الاختلاف عن طبيعة علاقات الإنتاج بين صاحب الأرض والفلاحين في المجتمع الإقطاعي أو بين السيد والعبيد في المجتمع العبودي . لكننا قبل دراسة علاقات الإنتاج بين أرباب العمل والعمال يجب علينا فحص أطراف العلاقة هذه أي دراسة طبيعة وأهمية رب العمل والعامل كل على انفراد .

١- رب العمل The Entrepreneur

يمكن تمييز رب العمل أو المدير عن السيد في الطائفة الحرفية وعن التاجر الوسيط في نظام الإنتاج المنزلي بنقطة أساسية وهي ان رب العمل في نظام المصنع يمتلك وسائل الإنتاج الرئيسية كالأرض ومنشآت العمل والآليات وأدوات الإنتاج والمواد الأولية [٣٦]. بينما لا يمتلك السيد ولا التاجر الوسيط في حالة نظامي

. الطوائف والإنتاج المنزلي ووسائل الإنتاج . وحقوق رب العمل في ممتلكات المشروع غير محدودة ، فهو يستطيع السيطرة الكاملة على ممتلكاته الإنتاجية ويستطيع بيعها والتصرف بها كما يشاء . إضافة إلى امتلاكه للبضاعة المنتجة وبيعها كما يرغب والتمتع بكافة أرباحها .

ومن جهة أخرى لكي يستطيع رب العمل تنفيذ عملياته الإنتاجية ينبغي عليه شراء أو تأمين قوى العمل . وفي بداية ظهور نظام المصنع كان العمل يشتري بسعر تحدده قوانين الطلب والعرض . وهذه القوانين عادة ما تتأثر بكمية العمل المعروضة في السوق ودرجة حاجة رب العمل اليها في عمليات الإنتاج . لكن مسؤوليات رب العمل تجاه العامل تنتهي بدفعه أجور العامل . فرب العمل في نظام المصنع غير مسؤول عن سلوك وتصرفات العمال ما عدا خلال ساعات العمل . وهو غير مسؤول عن ظروفهم المعيشية خلال فترة بطالتهم . أذن رب العمل للمشروع الصناعي يتمتع بفوائد امتلاك وسائل الإنتاج ولا يتحمل مسؤولية سلوك وظروف العمال الذين يستخدمهم .

ومن جهة أخرى نرى بأن غرض رب العمل من امتلاك وسائل الإنتاج وتشغيل العمال هو الحصول على أكبر كمية من الربح . علماً بان الربح الذي يحصل عليه رب العمل يمنحه قوة إضافية تمكنه من السيطرة على عمليات الإنتاج [٣٧]. من هذا التعريف نستنتج بأن البحث عن الربح أو تراكم رأس المال هو أساس النشاط الاقتصادي مهما يكن نوعه . وهذا التعريف للربح ينطبق مع المفهوم الرأسمالي علماً بأن الربح يأتي بالمرتبة الثانية بالنسبة للنظام الاشتراكي . أن الربح في النظام الاقتصادي الرأسمالي يمكن الحصول عليه عن طريق التجارة والمضاربة وعن طريق الحروب واستغلال المستوطنات وعن طريق الضرائب المفروضة على البضائع المنتجة .

ومن الجدير بالذكر أن مركز رب العمل في السوق إنما هو مركز قوي ومؤثر . فهو عندما يمتلك وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال النقدية ولا تربطه رابطة

شخصية بالعمال فإنه يستطيع استغلال العمال لصالحه . ومثل هذا الاستغلال أدى في بداية الثورة الصناعية إلى تصدع العلاقات بين العمال وأرباب العمل وظهور المساوئ والأمراض الاجتماعية التي ينبغي معالجتها عن طريق الثورة الاجتماعية أو الإصلاح الاجتماعي .

٢- العامل The Worker

لقد خلق نظام المصنع نموذجاً خاصاً من العمال ينسجم ويتلائم مع النظام الصناعي الحديث . فمن أهم صفات العامل الجيد تحريره من الروابط القسرية التي تربطه بالسيد وعدم خضوعه لأي فرد أو جماعة مهما تكن مرتبتها الاجتماعية ونفوذها الاقتصادي . لكن حرية العامل تتجسد في حقه بطلب العمل وعدم اعتماده في معيشته ورفاهيته على رب العمل . فالعامل يستطيع عرض جهوده البشرية لأي شخص يشاء وامتهان أي عمل يرغب بمزاولته . إضافة إلى حقه بترك العمل والذهاب إلى عمل آخر والدخول في مفاوضات مع رب العمل حول تحديد الأجور وساعات العمل وتنظيم ظروف الإنتاج [٣٨].

ان العامل في المجتمع الصناعي يدخل في علاقات إنتاجية مع رب العمل لا بسبب انتمائه لعائلة معينة كما كان يفعل الخادم في النظام الإقطاعي ولا بسبب ارتباطه التعاقدي مع السيد كما هي حالة الصانع في نظام الطوائف الحرفية ، بل بسبب قوى السوق Forces of Market هذه القوى التي تحدد عرض العمال والطلب عليهم . لكن دوافع رب العمل في الدخول إلى السوق تتأثر برغبته في الإنتاج والحصول على أكبر كمية ممكنة من الربح ، بينما دوافع العامل للدخول إلى السوق تتأثر بحاجاته الاقتصادية ورغبته في الحصول على معيشته وكسب رزقه اليومي [٣٩].

ان معيشة العامل تعتمد على عمله في المصنع . ذلك ان المصنع يبدو المجال الوحيد المفتوح أمامه للعمل والمعيشة . فالعامل لا يستطيع ترك العمل الصناعي ومزاولة الزراعة مثلاً أو العمل بمفرده والتنافس مع رب العمل في

الإنتاج والصناعة وذلك لانعدام موارده الاقتصادية ومحدوديـــة قدراتـــه البـــشرية والمادية . لهذا كان لزاماً عليه ان يعمل في المصنع . لكـــن امـــتلاك رب العمـــل لأدوات الإنتاج والمواد الأولية والنقود جعل العامل يعتمد عليه أكثر فأكثر إلـــى ان اصبح العامل سلعة تباع وتشترى في سوق العمل .

وعلاقات الإنتاج بين رب العمل والعامل انما هي علاقات رسمية بعيدة كل البعد عن الشخصية والذاتية طالما انها تحدد بالنقود التي تمنح إلى العامل من قبـــل رب العمل على شكل أجور . ان أجور العامل تحـــددها النقـــود ، فهـــو لا يمـــنح البضاعة التي ينتجها ولا يزوده رب العمل بالسكن ومقومـــات العـــيش . فالعامـــل يتقاضى أجوراً تتحدد بالإنتاجية وبالوقت الذي يقضيه في مكان العمل . ان جميـــع هذه العوامل والظروف التي يعيشها العامل قد قللت من قوة العامل أثناء تعامله مع رب العمل وقيدت حرياته وجعلته تابعاً للمصنع الذي يمتلكه رب العمل . وهنا فقـــد العامل حقوقه في الحصول على مقومات العيش من رب العمل أثناء بطالته والـــزم على إيجاد العمل في سوق يزيد فيه عرض العمال على الطلب . أمـــا رب العمـــل فيعيش ظروفاً تختلف تماماً عن ظروف العامل فهو الذي يمتلـــك وســـائل الإنتـــاج ويتمتع بالأرباح الطائلة ويحصل على الاحترام والتقدير وعنده القدرة فـــي الـــتحكم بمصير العمال وعوائلهم . أذن لا يمكن مقارنة المركز الضعيف والهامشي للعامـــل مع رب العمل الذي يتميز بالقوة والفاعلية والقدرة في التأثير على سير الأمور .

٣- العلاقات الاجتماعية في العمل

من الصعوبة بمكان وصف العلاقات الاجتماعية في العمل تحت ظـــروف نظام المصنع ذلك ان هذه العلاقات تختلف من حالة إلى حالة . ومـــع هـــذا فـــان للمصنع نمطاً من العلاقات الاجتماعية التي تتأثر بمجموعة قوى فاعلة أهمها طبيعة العملية العقلانية لفنون الصناعة الحديثة واعتماد نظام تقسيم العمـــل والاســـتعمال المتزايد للآليات والأدوات الإنتاجية . لقد أدى التخصص في العمـــل إلـــى كفـــاءة المصنع في عدة مجالات . فبواسطة تقسيم العمل إلى عمليات إنتاجية دقيقة أصـــبح

العمل سهلاً على العمال وأصبح الأخيرون ماهرين في أداء عملياتهم وتخصصاتهم الإنتاجية (٤٠). وأصبح الإنتاج عملية مستمرة في ظل نظام تقسيم العمل ، وهنا قضى هذا النظام على معوقات تأخير العمل نتيجة تنقل البضاعة المنتجة من محل لآخر . كذلك تمخض نظام تقسيم العمل عن سرعة إنتاج العامل وزيادة كمية البضاعة المنتجة وتوفرها في الأسواق مع هبوط أسعارها ومبادرة المواطنين إلى طلبها واستهلاكها . وهنا انتعشت الأوضاع الاقتصادية لأبناء المجتمع .

لكن نمط تقسيم العمل يختلف من مصنع إلى مصنع آخر ويختلف في المصنع الواحد أيضاً . ففي بعض المصانع يقسم العمل إلى مهام معينة . ففي صناعة العجلات مثلاً يقسم العمل على النجارين والصباغين وصناع الأقفال . وفي مصانع أخرى تقسم المهمة الإنتاجية الواحدة إلى عدة عمليات دقيقة . فصناعة الإبرة مثلاً تقسم إلى ثمانية عشر عملية إنتاجية . وفي حالات أخرى يطلب من العامل التركيز على صناعة نموذج معين من البضاعة . فعامل الجلود مثلاً قد يتخصص في صناعة نوع معين من الأحذية أو الحقائب النسائية . ولكن بصورة عامة يطلب من عمال المصنع التخصص في عمليات إنتاجية معينة كل عملية إنتاجية متممة ومكملة للعمليات الأخرى . وفي هذا النمط من التخصص يعمل العمال وكأنهم فريق لكرة القدم أو السلة . ولكن نمط تقسيم العمل يتحدد بعدة عوامل أهمها نوعية البضاعة المنتجة وطبيعة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج ونوعية الماكنة المستعملة في المصنع .

لكن تقسيم العمل يساعد على تحديد أنماط العلاقات الاجتماعية في العمل . فالتخصص في العمل يساعد على خلق الأدوات الوظيفية المحددة التي يشغلها عمال المصنع . ان العمال تحت نظام تقسيم العمل يميزون عن الإدارة ، والعامل الاعتيادي يميز عن الأخصائي الفني والأخير يميز عن الكاتب وهكذا . كما ان التخصص في العمل يساعد على تحديد قنوات الاتصال التي عن طريقها تتفاعل الأدوار بعضها مع بعض . فالإنتاج قد يقوم به شخص أو شخصان أو مجموعة

أشخاص وهؤلاء الأشخاص في تفاعل مستمر طالما انهم يتخصصون بأداء عمليات إنتاجية مكملة الواحدة للأخرى . زد على ذلك ان تقسيم العمل يساعد على تصنيف الأعمال حسب سمعتها والمهارات التي تتطلبها ونوعية العمل المطلوب من شاغليها . وهذا الأمر يحتم ظهور العلاقات الإنسانية بين الأدوار الوظيفية المختلفة. وأخيراً يؤدي تقسيم العمل الدور الرئيسي في تكوين جماعات العمل غير الرسمية Informal Social Groups التي أصبحت أهميتها في الوقت الحاضر بارزة ومؤثرة في تحديد كمية الإنتاج الصناعي ونوعيته [٤١].

وقد لعب تقسيم العمل دوراً خطيراً في تعكير مجرى العلاقات الاجتماعية داخل العمل . فعندما يقود نظام تقسيم العمل إلى روتينية ومكننه وتسهيل العملية الإنتاجية فان العامل غالباً ما يتعرض إلى بعض المضايقات والاضطرابات النفسية والاجتماعية كالتعب والملل والخدر والترهل والتقيد بالروتين واللامبالاة . ونتيجة لهذا أصبح العمال يحملون بعض المواقف السلبية إزاء الإدارة والعمل وبقية العاملين في المصنع ومثل هذه المواقف السلبية عرقلت إلى حد كبير طبيعة العمل في النظام الصناعي [٤٢].

وتتأثر العلاقات الاجتماعية داخل العمل في عملية المكننة الصناعية . فالماكنة هي وسيلة لها القدرة على إنجاز مهمة أو مهام صناعية معينة . لكن الإنسان هو الذي يدير الماكنة ويرعاها ويغذيها بالطاقة ويحافظ عليها ويستلم الإنتاج منها . ومع هذا فان الماكنة تبقى مسؤولة عن أداء عملية الإنتاج الصناعي ، فالمغزل هو الذي يغزل القماش ويحضره للحياكة والمحرك هو الذي يسحب القطار من محل لآخر والآلة الطابعة هي التي تطبع الكلمة والجملة والفقرة . ان الماكنة سيطرت على الصناعة في إنكلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فالماكنة استعملت أول الأمر في صناعة المنسوجات ثم انتشر استعمالها في الصناعات الأخرى . وهكذا عندما شاع استعمال الماكنة في كافة الصناعات الحرفية برزت إلى السطح ظاهرة الثورة الصناعية Industrial Revolution . ولكن

التاريخ الصناعي يشير إلى ان الماكنة قد ظهــرت منــذ آلاف الـسنين وتطــور استعمالها في القارة الأوربية منذ بداية القرن العاشر . ولكن لم تظهر عملية التنمية الآلية على شكل كبير ومبرمج الا بعد شــيوع المتغيــرات الاقتــصادية والعلميــة والاجتماعية التي اعتمدت الآلة وعملت على بلورتها ونشرها في كافــة مجــالات الإنتاج . وقد حدث هذا في إنكلترا في نهاية القرن الثامن عشر .

أما العوامل المساعدة على ظهور النظام الآلي واعتماده على نطاق واســع في القطاع الصناعي فهي كثيرة ومتنوعة أهمها تضخم الطلب الفعال علـــى الــسلع الصناعية الحربية والأساسية وزيادة الأسواق المحلية والدولية وارتفــاع الأربــاح بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج . لكن المكننة الصناعية تساعد على زيــادة كفــاءة وفاعلية الصناعة . فالماكنة تزيد من كمية الإنتاج وتحسن نوعية البضاعة المنتجــة وتساعد على انخفاض أسعارها وتهافت المواطنين عليها . ناهيك عن أهميتها فـــي تدريب القوى العاملة وتقليص ساعات العمل وتوفير الجهود البشرية المبذولة فـــي الإنتاج . وأخيراً تتجسد أهمية الماكنة في زيادة أرباح الصناعة وتحسين ظروفهــا المالية والتجارية . وهنا يتشجع رجال الصناعة على استثمار المزيــد مــن رؤوس الأموال في تطوير المكننة ونشرها في كل مكان .

انتشار نظام المصنع

لقد انتشر التصنيع الواسع منذ بداية الحركة الصناعية في اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول هو الانتشار الخارجي للصناعة أي انتقال الصناعة من قطر إلى آخر (*). فمن إنكلترا انتقل نظام المصنع إلى أقطار أوربا الغربية والشمالية ومن ثم إلى

(*) يمكننا التمييز بين مفهومي الصناعة Industry والتصنيع Industrialization . فالصناعة هـــي قطــاع اقتصادي مهم توكل اليه وظيفة الإنتاج الصناعي ، وهذه الوظيفة تتعلق باستثمار الموارد الطبيعيــة خـصوصاً الموارد المعدنية وتحويلها من شكل لآخر عن طريق استخدام الخبرات والكفاءات البـشرية والتنظيميــة . أمــا التصنيع فهو عملية توسيع القاعدة الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي في مجتمع كان بالأساس يعتمد على المهنة الزراعية . ويترتب على هذا التوسع الصناعي تحولات مادية واجتماعية وحــضارية تنتــاب بنيــة المجتمــع ومؤسساتها الوظيفية .

الولايات المتحدة الأمريكية . أما تصنيع روسيا فقد بدأ منذ عصر القيصر ولكنه اتخذ مساراً علمياً ومتطوراً بعد الثورة الروسية وخلال فترات التحول الاشتراكي . أما اليابان فقد بدأت بتصنيع نفسها خلال النصف الأول من القرن العشرين [٤٣]. وأخذت تحذو حذوها العديد من الأقطار الآسيوية . والمستقبل القريب سيشهد تصعيد حركة التصنيع في معظم أقطار العالم المتقدمة منها والنامية.

أما الاتجاه الثاني لحركة التصنيع فهو الاتجاه الداخلي أي سريان التصنيع في كافة المجالات الصناعية والتكنولوجية . فالتصنيع خلال القرن التاسع عشر قد طغى على الصناعات الإنتاجية كصناعة الحديد والصلب وصناعة المكائن الثقيلة ووسائط النقل والمواصلات . وخلال النصف الأول من القرن العشرين استطاعت الكثير من الدول الاهتمام في الصناعات الاستهلاكية بعد بناء القاعدة المادية لصناعاتها الإنتاجية الثقيلة في المراحل الأولى لتصنيع اقتصادها القومي .

الهوامش والمصادر

1. Flinn, M. An Economic and Social History of Britain, London, Macmillan and Co., 1961, P. 30.
2. Schneider, E. Industrial Sociology, New York, McGraw-Hill, 1957, P. 31.
3. Mantoux, P. The Industrial Revolution in the Eighteenth Century, New York, Harcourt Brace and Company, 1928, P. 58.
4. Schneider, E. Industrial Sociology, P. 33.
5. Weber, M. General Economic History, Translated by Frank H. Knight, Free Press, Gleneoe, III. 1950, P. 139.
6. Ibid., PP. 135-136.
7. Hauser, H. " Journeymen's Societies " in Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 8, P. 427.
8. Lipson, E. The Economic History of England, New York, 1929, P. 301.
9. Schneider, E. Industrial Sociology, PP. 33-34.
10. Weber, M. General Economic History, P. 32.
11. Flinn, M. An Economic and Social History of Britain, P. 31.

١٢. عبد الرحيم ، عبد المجيد . علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ ، ص٤٢ .

١٣. نفس المصدر السابق ، ص٤١ .

١٤. محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور) . علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ص١٣٠ .

١٥. نفس المصدر السابق ، ص١٣١ .

16. Schneider, E. Industrial Sociology, PP. 36.
17. Edwin, F. " Putting-Out System " in Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 13, PP. 7-8.

18. Schneider , E. Industrial Sociology , PP. 37 .

١٩. محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور) . علم الاجتمــاع الــصناعي ، ص١٣٩ .

٢٠. عبد الرحيم ، عبد المجيد . علم الاجتماع الصناعي ، ص٤٨ .

21. Miller, D. and W. Form . Industrial Sociology , Japan , 1964 , PP. 31-32 .

٢٢. محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور) . علم الاجتمــاع الــصناعي ، ص١٢٣ .

23. Gregg, P. A Social and Economic History of Britain , London , George G. Harrap , 1960 , PP. 36-40 .
24. Schneider , E. Industrial Sociology , P. 39 .
25. Weber , Max. General Economic History , P. 163 .
26. Schneider , E. Industrial Sociology , P. 41-42 , 49 .
27. Ibid. , P. 40 .
28. Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization , New York , Oxford University Press , 1947, P. 247 .

٢٩. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) ، الدكتورة فوزية العطية ، الطبقية الاجتماعية ، ص١٩٠ .

30. Gregg, P. A Social and Economic History of Britain , P. 180 .
31. Hammond , J.L. " Factory System " in Encyclopedia of the Social Sciences , Vol. 6 , PP. 51-52 .
32. Broom, L. and Selznick . Sociology , 4th Edition , New York , 1968 , P. 464 .
33. Ibid. , P. 465 .
34. Sykes, A. The Pattern of Industrial Relations , Glasgow , 1964 , P. 3 .
35. Kerr, C. and et al . Industrial Man , Harvard University Press , Cambridge , 1960 , P. 133 .
36. Benham , F. Economics , London , Sir Isaac Pitman, 1957 , P. 126 .
37. Sykes, A. The Pattern of Industrial Relations , P. 4 .

38. Ibid. , P. 5 .
39. Benham , F. Economics , P. 88 .
40. Schneider , E. Industrial Sociology , P. 186 .
41. Marx, K. and F. Engles . Selected Works , Moscow , Progress Publishers , 1975 , P. 45 .
42. Ishida , Takeshi , Japanese Society , New York , Random House , 1971 , P. 11 .

الفصل الثالث
الدراسة الاجتماعية للمصنع

يعتبر المصنع من أهم المنظمات الإنتاجية في المجتمع نظراً للوظائف المجتمعية ذات المضامين والأغراض الاقتصادية والحضارية التي يؤديها للمجتمع الكبير . ومثل هذه الوظائف لا تخدم المسيرة الاقتصادية فحسب بل تخدم وحدة الترابط المصيري بين المؤسسات البنيوية وتحقق طموحات العاملين في المصنع المادية منها وغير المادية . ويمكننا اعتبار المصنع كمجتمع مصغر، ذلك انه يشغل مساحة جغرافية معينة ويتكون من مجموعة أفراد كل واحد منهم يشغل دوراً اجتماعياً وظيفياً متميزاً يكمل أدوار الآخرين . إضافة الى وجود علاقات اجتماعية بين أعضائه وممارسات سلوكية تحددها النظم والمعايير الوظيفية التي يتفق عليها العاملون مهما تكن أدوارهم ومسؤولياتهم . ناهيك عن نظم السلطة التي تحدد علاقات الآمرين بالمأمورين ونظم المنزلة والسمعة الاجتماعية التي تعين المكافآت والامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع بها عمال وإداريو ومدراء المصانع [(١)]. علماً بأن نظم السلطة والمنزلة الاجتماعية التي يعتمدها المصنع ترتكز على ماهية وطبيعة الأدوار الوظيفية الموجودة فيه .

ان موضوع الدراسة الاجتماعية للمصنع يتطرق الى ثلاث نقاط أساسية هي المصنع كتنظيم اجتماعي ووحدة إنتاجية والعلاقات الاجتماعية في الصناعة والعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف الظواهر السلبية في المنظمات الصناعية كظواهر التغيب عن العمل والتباطؤ فيه وتدني الإنتاجية . والآن نود

شرح هذه النقاط بالتفصيل لكي نطلع عليها ونفهم المضامين والأبعاد الاجتماعية للمصنع كمنظمة إنتاجية واجتماعية في آن واحد .

أ- المصنع كتنظيم اجتماعي ووحدة إنتاجية

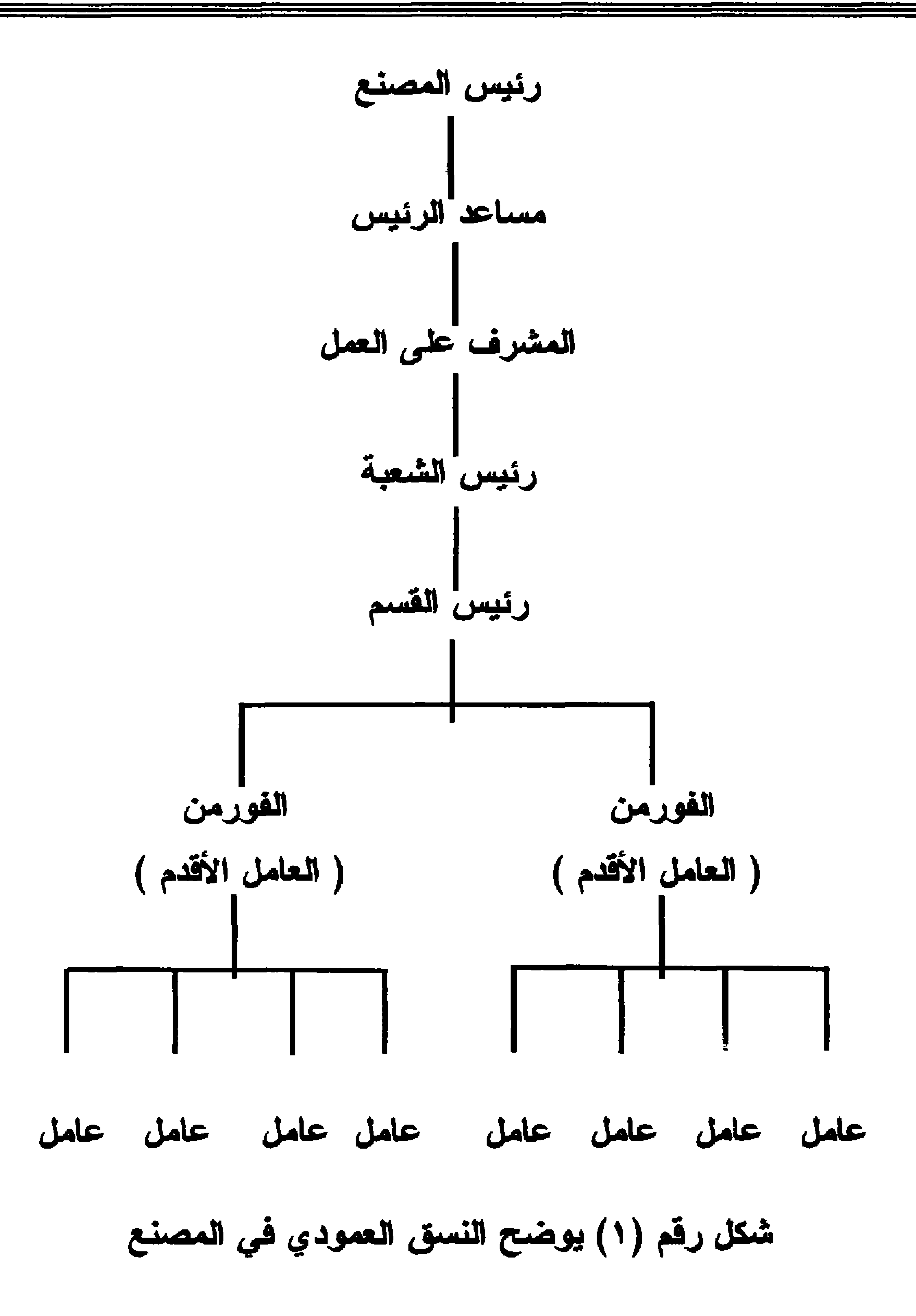
المصنع هو مجتمع مصغر يتكون من مجموعة أدوار وظيفية متكاملة لها واجباتها وحقوقها الاجتماعية . وترتبط هذه الأدوار علاقات إنسانية تحددها النظم والقوانين المرعية في المصنع . وللأدوار ممارساتها الإنتاجية والاجتماعية التي ترسم منطلقاتها الأساسية نظم السلطة والمنزلة في المصنع . كذلك يعتبر المصنع وحدة إنتاجية متخصصة تهتم بإنتاج بضاعة اقتصادية لها أهميتها الاجتماعية والمادية [٢]. الا ان عملية الإنتاج تتطلب تقسيم العمل الى مراحل متعاقبة كل مرحلة يؤديها مجموعة من العمال المتخصصين ، وبعد أداء مراحل الإنتاج تصنع البضاعة التي لها القدرة على سد حاجات المستهلكين . والمصنع يعتمد نظام الإنتاج الكبير ، هذا النظام الذي يضمن إنتاج البضاعة على نطاق واسع بحيث تفيض كمية إنتاجها عن حاجات المستهلكين . ان هذا المبحث يهتم بدراسة أربعة محاور أساسية هي الهياكل العمودية والأفقية في المصنع، والتحليل البنيوي للمصنع ، ونظم السلطة ونظم المنزلة في المصنع علماً بأن هذه النظم لا توجد في المصنع فحسب بل توجد في جميع المنظمات الاجتماعية كالجيش والمدرسة والعائلة والجامع أو الكنيسة والمستشفى والدائرة البيروقراطية .

١- الهياكل العمودية والأفقية في المصنع

ان من أهم المزايا الهيكلية للمصنع تقسيم نظمه التكوينية الى صنفين رئيسيين هما النظام العمودي والنظام الأفقي للمصنع [٣]. وترسم هذه النظم على خارطة توضح أقسام وشعب المصنع وأدوارها الوظيفية والعلاقات العمودية والأفقية التي تقع بينها . في هذه الخارطة نشاهد النظام العمودي للمصنع الذي يتمثل بمجموعة المواقع والمراكز المختلفة بوظائفها وسلطتها والمترابطة فيما بينها

من حيث عملياتها التكنولوجية . ان كل موقع ومركز وظيفـــي متعلـــق بـــالمواقع والمراكز الأخرى حيث ان وظائف الموقع تخدم المؤسسة الإنتاجيـــة برمتهـــا وان المراكز المختلفة انما هي مراكز رئاسية ومرؤوسية (٤). فالعامل في المصنع يتفاعل مع بقية العمال أثناء العملية الإنتاجية وفي نفس الوقت يستلم الأوامر والتوجيهـــات من رئيس العمال . علماً بأن الأخير يستلمها من رئيس القسم ويمررها بدوره الـــى العمال لكي يضعوها موضع التنفيذ . والشكل المرسوم أدناه يوضح النظام العمودي للمصنع والأدوار الوظيفية التي يكتنفها النظام ، والشكل مـــستعار مـــن الخارطـــة التنظيمية لأحد مصانع بناء السفن في مدينة كلاسكو في بريطانيا .

ومن الجدير بالذكر ان النظام العمودي للمصنع يلبـــي حاجـــات عمليـــات الإنتاج الصناعي ويتلاءم مع كافة متطلباتها . ومن حاجات المصنع التـــي يلبيهـــا النظام العمودي الحاجة للنظام والضبط وتحمل المسؤولية . ففي النظـــام العمـــودي تنطلق السلطة من مصادر محددة ومعترف بها . وهذه المصادر تتميـــز بالـــشريعة والقانونية التي يحترمها العمال ويتصرفون بموجبها (٥). كمـــا ان أوامـــر الـــسلطة الشرعية في المصنع تكون بسيطة وواضحة وتتميـــز بالاســـتمرارية والفاعليـــة . والنظام العمودي في المصنع يحدد مواقع المسؤولية ويوزع بصورة دقيقة المكافـــأة على الأشخاص الذين يستحقونها ويصدر العقوبات بحق المخالفين والمقصرين .



شكل رقم (١) يوضح النسق العمودي في المصنع

وهناك فائدة أخرى للنظام العمودي للمصنع تكمن في قدرته التنسيقية والتعاونية بين أقسام المشروع ومراكزه الإنتاجية . فالنظام يحصر المسؤولية في قمة هرم السلطة التي يشغلها الرئيس ، وموقع الرئيس يمنح قوة السيطرة الفعلية واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المصنع وتنفيذ شؤونه الإنتاجية والإدارية

والتسويقية والمالية [٦]. ورئيس المشروع أو المصنع يوزع الأعمال على العاملين ويتخذ القرارات بشأن البضاعة المنتجة من حيث الحصول على موادها الأولية وكيفية خزنها أو تصريفها وتحديد أثمانها والأسواق التجارية التي ترسل اليها . ويشرف الرئيس على عملية تنفيذ برامج وخطط المشروع وتطوير قدراته الفنية والإنتاجية وتوسيع أقسامه المختلفة وتوظيف الموارد المادية والبشرية اليها . وخلاصة القول هي أن الفوائد التي يجلبها النظام العمودي للمشروع هي التي تحدد استمراريته وقابليته على النمو والتطور .

أما النظام الأفقي للمصنع فيلبي حاجات المشروع الصناعي للمعرفة الأخصائية والخبرات العلمية والتكنولوجية [٧]. ان هذا النظام يقسم المصنع الى شعب متخصصة كل شعبة تهتم بأداء وظائف تحتاجها العملية الصناعية . فالعملية الصناعية تقسم الى حقول أخصائية كل حقل يشرف عليه قسم مستقل كقسم البحوث والدراسات وقسم الإدارة والذاتية وقسم الإعلان وقسم الإنتاج وقسم المبيعات ... الخ . وبالرغم من استقلالية هذه الأقسام بعضها عن بعض فانها ترتبط فيما بينها بتكامل وظائفها وخضوعها لرئاسة عليا تتكون من موظفين يحتلون مراكز قيادية وحساسة تسيطر على المشروع وتخطط له وتنفذ كافة عملياته الإنتاجية والفنية والإدارية .

بيد ان فاعلية النظام الأفقي في الصناعة تظهر في وجود وحدات أخصائية لها أهميتها في تزويد المصنع بالمهارات والخبرات . والوحدات الأخصائية في المصنع تشمل على قسم الهندسة وقسم البحوث والدراسات وقسم الصيانة والقسم القانوني وقسم العلاقات العامة ... الخ .

ويجب ان نشير هنا الى أن أغلب هذه الأقسام مصممة لخدمة النظام العمودي في المصنع بطريقة أو أخرى . كما ان النظام الأفقي للمشروع الصناعي يؤدي خدماته من خلال موظفيه الذين يستخدمون كخبراء ومشرفين ومساعدين لرئيس المشروع او مساعديه . ان موظفي النظام الأفقي قد يستخدمون من قبل

رئيس المشروع مثلاً في إجراء تحقيق أو دراسة عن أسباب التغيب عن العمل أو التباطؤ فيه أو يستخدمون لمعرفة الصيغ الإجرائية التي يمكن من خلالها زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج الصناعي .

ان أي مشروع صناعي واسع يعتمد على مبادئ النظم العمودية والأفقية في الإنتاج . واستخدام هذين النظامين في الإنتاج الصناعي يتحدد بعدة عوامل أهمها ظروف الصناعة وأديولوجية الإدارة حول تنظيم العمل واتخاذ القرار الصناعي . ولكن التأكيد على اعتماد النظامين العمودي والأفقي يختلف من فترة زمنية الى فترة أخرى . فبعد الدراسات الصناعية العلمية التي أجراها فردريك تايلر في مطلع هذا القرن اعتمد رجال الصناعة أكثر فأكثر على النظام الأفقي في إدارة المشروع . وخلال فترة العشرينات من هذا القرن أخذ رجال الصناعة يؤكدون على النظام العمودي للإنتاج الصناعي وذلك بعد ضعف واضمحلال السلطة المسيطرة على المشاريع الصناعية .

وبعد هذه الفترة من الزمن أخذ رجال الصناعة يتقيدون بمبادئ النظم العمودية والأفقية في إدارة وتوجيه مشاريعهم الصناعية نظراً لأهميتها المتزايدة في ضبط القوى العاملة والسيطرة عليها وتزويد المشروع بالخبرات والمهارات العلمية والتكنولوجية .

٢- التحليل البنيوي للمصنع

يكون المصنع على شكل هرم تدرج عليه المراكز الوظيفية القيادية والمراكز الإنتاجية القاعدية . إضافة الى المراكز الوظيفية التي تحتل سفوح الهرم [٨]. الا ان هناك اختلافات واضحة المعالم بين المراكز الصناعية القيادية والمراكز الصناعية القاعدية . فالمراكز الصناعية القيادية يحتلها أرباب العمل أو الإدارة ، بينما المراكز الصناعية القاعدية يحتلها العمال . وبجانب المراكز القيادية والقاعدية هناك المراكز الوسطية في المصنع كمركز الفورمن والكتبة والاخصائيين ... الخ . والفرق الآخر بين القيادة والقاعدة هو ان القيادة تمتلك وسائل الإنتاج بينما

القاعدة لا تمتلك هذه الوسائل [٩]. ومع هذا فان المشاريع الصناعية الكبيرة يمتلك رؤوس أموالها المساهمون بينما القادة والمدراء ورؤساء الأقسام يديرون هذه المشاريع ويسيطرون على أمورها الإنتاجية والفنية ويتقاضون رواتباً لقاء جهودهم وخبراتهم التي يقدمونها للمشاريع الصناعية التي يعملون فيها [١٠]. كما ان هناك بعض المشاريع الصناعية التي يساهم العمال في إدارتها وامتلاك بعض معداتها الإنتاجية ومواردها الأولية ويشاركون في أرباحها ويتحملون خسارتها اذا تعرضت للخسارة .

وهناك ثمة فروق أساسية أخرى بين الإدارة والعمال أهمها ان المراكز الإدارية على اختلاف درجاتها وأهميتها تحتاج الى درجة من الخبرة والكفاءة والتحصيل العلمي الأخصائي . وان هذه المراكز تعطي المجال لأصحابها بالتقدم والرقي الوظيفي فيما اذا أثبتوا كفاءتهم وقدرتهم على أداء العمل الموكل اليهم ، كما تمنحهم حق الاستمرار بالوظيفة واستلام المكافأت المادية والمعنوية التي يستحقونها.

أما بالنسبة للعمال فطبيعة مهنتهم تختلف عن طبيعة مهنة المدراء والموظفين ، فهم لا يحملون المؤهلات العلمية والاخصائية التي تحتاج الى دراسة طويلة وتدريب متقن ، كما ان ترقيتهم واستمرارهم في المهنة وتقيدهم بسلوك العمل يتسم بصفات معينة تختلف عن الصفات التي يتميز بها الموظفون . فالعمال عادة لا ينتقلون من مهنة واطئة الى مهنة عالية ولكنهم قد ينتقلون من مهنة لأخرى تحتل نفس السمعة وتستلم نفس الامتيازات كانتقال عامل الكهرباء مثلاً من مصنع تكرار النفط الى مصنع الزجاج [١١].

وتختلف الإدارة عن العمال في مجالات أخرى تتعلق بطبيعة التخصص الوظيفي علماً بأننا يجب التمييز بين المهنة والتخصص . فدور الإدارة انما هو دور مهني طالما أنه يحتاج الى درجة من الثقافة والمؤهلات ويتطلب التقيد بالمعايير الأخلاقية للمهنة . أما واجبات العامل في المصنع فهي واجبات متخصصة اذ

تتطلب القيام بعملية أو عمليتين إنتاجيتين متخصصتين . ان أغلب أعمال العمال هي أعمال غير ماهرة او شبه ماهرة علماً بأن هناك بعض الأعمال تتطلب تدريباً وخبرة لا بأس بها . كما لا نستطيع القول بأن للعامل مجموعة معايير مهنية يتقيد بها أثناء أدائه للواجب وولائه للشركة أو المصنع الذي يعمل فيه، ومثل هذه المقاييس أضعفت من ولائه لنقابة العمال أو للجماعة غير الرسمية التي ينتمي اليها خلال فترة عمله في المصنع . علماً بأن هناك بعض العمال المخلصين في أعمالهم وواجباتهم اذ يتقيدون بقانون المؤسسة الإنتاجية التي يعملون فيها ويحرصون على تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة . وهناك فرق آخر بين الموظف الصناعي المحترف والعامل الصناعي المتخصص يتجلى في طرق وأساليب استلام المكافآت التي يستحقونها . فالإدارة تستلم رواتباً بمثابة المكافأة التقديرية لمكانتها الوظيفية وأهميتها للمؤسسة الإنتاجية ، وبمثابة ضمان للمحافظة على مستواها المعاشي . أما العمال فيستلمون أجوراً تتطبق مع جهودهم الإنتاجية والخدمية التي يبذلونها ومع الوقت الذي يقضونه في عملية الإنتاج [١٢]. ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان العمال يمنحون أجوراً إضافية لقاء عملهم الإضافي بينما لا يتوقع المدراء استلام المخصصات الإضافية في حالة عملهم الإضافي والاستثنائي .

٣- طبيعة السلطة

من الصفات المهمة التي يتميز بها المصنع وجود سلطة تعتبر بمثابة الوسيلة الشرعية التي يعتمدها المصنع لضمان تجاوب وانسجام سلوك العمال والموظفين مع أهدافه وطموحاته . لكن المهمة الرئيسية لنظام السلطة في المصنع لا تتجسد في إصدار الايعازات والأوامر بقدر ما تتجسد في ضمان إطاعة الايعازات والأوامر الصادرة من المراكز القيادية في المنظمة الصناعية [١٣].

هناك صيغة مهمة يستطيع المصنع من خلالها ضمان طاعة أعضائه ومنتسبيه ، وهذه الصيغة تظهر في خلق مراكز السلطة الشرعية التي تتولى اتخاذ الأوامر ووضعها موضع التنفيذ . توجد السلطة الشرعية في المصنع عندما يشعر

الأفراد الخاضعين لها بأنهم ملزمون على الانصياع لأوامرها وتنفيذ جميع متطلباتها بدون شرط أو قيد . ان السلطة في المنظمة الصناعية تتركز في المناصب القيادية والمسؤولة التي تتولى عمليات تنفيذ القرار وتحقيق أهداف المنظمة . وإطاعة صاحب المركز القيادي تعني إطاعة المركز ذاته لأنه يحمل درجة من القوة والسلطة المطلوب إطاعتها لغرض تمشية أمور المصنع والإيفاء بالتزاماته . لكن إطاعة مراكز السلطة في المصنع من قبل العاملين هي اعتراف بشرعية المصنع ووجوده وعدم إطاعة هذه المراكز هي تعبير عن عدم الاعتراف بالمصنع وبشرعيته في الوجود وممارسة العمل الإنتاجي .

ان سلطة الموقع البيروقراطي في المصنع تحددها الأحكام والقوانين وتعين درجة قوتها ونفوذها . وهذه الأحكام والقوانين تحدد مواقع العمل التي تخضع للسلطة العليا وتعين وسائل الإلزام والقسر التي تمارسها المواقع القيادية . علماً بأن المواقع الوظيفية في المؤسسة تختلف الواحدة عن الأخرى في كمية السلطة التي تتمتع بها وفي الإجراءات العقابية التي تستخدمها بحق المخالفين والخارجين عن الطريق (١٤). ولكن جميع مواقع العمل مهما تكن منزلتها تخضع لقوانين السلطة وأوامرها ، فحتى المدير العام أو رئيس المشروع يخضع لأوامر السلطة التي تملي عليه نتيجة اشغاله للمركز القيادي حيث ان لهذا المركز واجبات وحقوق يعينها القانون ويتطلب التمسك بها من قبل شاغليه . وإذا لم يطع رئيس المصنع الأوامر المفروضة عليه من قبل مؤسسته الإنتاجية فان العاملين معه من الطبيعي لا يطيعونه ولا يخضعون لأوامره ومطاليبه .

إذا كانت الأوامر تتسم بصفة الشرعية والقانونية فانها ينبغي ان لا تخرج من مصادر موثوقة ومعترف بها فحسب بل ينبغي ان تمر أيضاً من خلال قنوات اتصال تتميز بالمصداقية والقانونية . في هذه الحالة يتطلب من كل فرد من أفراد المؤسسة الصناعية معرفة القنوات العمودية للاتصال في مؤسسته ومعرفة موقعه في هذه القنوات وفهم الطرق المشروعة للاتصال في مؤسسته الصناعية . وهذا

يتطلب توضيح قنوات الاتصال بحيث يعرف كل واحد الموقع الذي يصدر الأوامر والموقع الذي ينفذها . وعن هذا الطريق يمكن للمنظمة الصناعية أداء مهامها وتحقيق أهدافها وطموحاتها . علماً بأن صاحب المركز الذي يصدر الأوامر البيروقراطية يجب ان يكون ملماً بطبيعة وظروف المراكز التي تنفذ الأوامر والتوجيهات .

أذن السلطة تتمركز في الموقع الوظيفي الذي يصدر الأوامر والتوجيهات ، وتتمركز أيضاً في الصفات النوعية التي يتمتع بها الشخص الذي يمارسها . وهذه الصفات تتجسد في المعلومات الجيدة التي يمتلكها وفي ذكائه ومواهبه واستعداده على أداء العمل المكلف به. وصفات الشخص ومواهبه تعتمد على طبيعة شخصيته. ان السلطة التي تستمد قوتها من شخصيته وملكاته هي السلطة التي يسميها علماء الاجتماع بالسلطة الكرزماتيكية (Charismatic Authority) والشخص الذي يمارسها يسمى بالقائد الكرزماتيكي [١٥].

ومن الجدير بالذكر ان البيروقراطية الصناعية تعتمد كلياً على مراكز القيادة والسلطة ، لهذا فهي تتناقض كل التناقض مع السلطة الكرزماتيكية . فالقائد الكرزماتيكي الذي يظهر في المنظمة الصناعية قد يربك ويخل بالخطوط المستقرة للاتصال بين مراكز المنظمة ويشكك بشرعية السلطة المستقرة . وهناك ثمة أمثلة كثيرة توضح تناقض القيادة الكرزماتيكية مع نظم وقوانين المنظمة الصناعية . كما ان السلطة الكرزماتيكية غالباً ما تدعم وتعزز مراكز السلطة والنفوذ الدكتاتوري في المنظمة الصناعية . فقد يحمل مثلاً رئيس المصنع بعض الصفات الكرزماتيكية ، وهذه الصفات تضاف الى سلطة الموقع القيادي بحيث يصبح المركز القيادي قوياً في ممارسة سلطاته وصلاحيته . ولعل من المفيد ان نشير هنا الى ان معظم القادة الصناعيين الناجحين يحملون بعض الصفات الكرزماتيكية التي تمكنهم من القيادة واتخاذ القرار .

وعلينا ان نوضح بأن سلطة المصنع لا يمكن ان تعمل دون قيام الأشخاص الذين يحتلون المواقع المتدنية بإطاعة الأوامر الصادرة اليهم من قبل المراكز القيادية والعليا (١٦). ان مستلم الأوامر ينبغي ان يفهم الأوامر الصادرة اليه وينبغي ان يتمتع بصفات عقلية وجسمانية تمكنه من تنفيذ الأوامر . زد على ذلك ان الصفات الشخصية التي يتمتع بها الأمر يجب ان لا تمس بسوء ولا تهان بأية صورة من الصور من قبل المصدر للأمر أي من قبل الآمر . وأخيراً ان الأمر الصادر يجب ان لا يتناقض مع أهداف المؤسسة الإنتاجية كما يفهمها مستلم الأمر أو المأمور . ومع هذا يجب ان يكون هناك مجالاً للإلزام والقسر تنفذ من خلاله الأوامر كيما يستطيع المصنع من أداء واجباته للفرد والجماعة والمجتمع .

من جهة أخرى يذعن الأفراد لأوامر السلطة والقيادة الكرزماتيكية نتيجة عدة عوامل نفسية واجتماعية . انهم يطيعون الأوامر بسبب تدريبهم على الطاعة واحترام الأوامر من قبل المجتمع المحلي ومكان العمل . وانهم يطيعون الأوامر بسبب النصائح والتوجيهات الصادرة اليهم من قبل الأشخاص والمؤسسات التي يحترمونها . فهم يلقنون بان عدم الطاعة انما هو شيء عقيم وفاسد . إضافة الى ان طاعتهم للأوامر والتوجيهات تتأتى من شعورهم بالولاء للمنظمة التي يعملون فيها أو من الضغوط الاجتماعية التي يفرضها عليهم الأصدقاء والزملاء التي تلزمهم على الطاعة واحترام الأوامر . وهناك الحوافز للطاعة وتنفيذ الأوامر والتي تتجلى في منح المكافآت والأجور العالية والاحترام والتقدير وتقليص ساعات العمل للملتزمين والمنفذين للواجب . وأخيراً تعتمد الطاعة على التقاليد الاجتماعية والسوابق . فالطاعة هي أسهل لصاحبها من العصيان وتحدي الأوامر والقوانين .

٤- نظام المنزلة

ان من مزايا المصنع الحديث الذي ينتهج مبادئ البيروقراطية الصناعية اعتماده على نظام المنزلة (Status System) . وبالمنزلة نعني السمعة والشرف والاحترام الذي يعطى للمركز الوظيفي في المنظمة الاجتماعية (١٧). أما بنظام

المنزلة فنعني ميل الأدوار نحو التدرج الوظيفي بناءً على مقدار الكمية النسبية التي تتمتع بها من السمعة والجاه .

هناك عدة أنظمة مختلفة من المنزلة تعمل في المنظمة الصناعية بعضها رسمي ومعترف به وبعضها الآخر غير رسمي . فنظام المنزلة الرسمية يتماشى مع نظام السلطة الذي يعتمده المصنع . فكلما يمتلك المركز الصناعي سلطة أكبر كلما كان محترماً والعكس بالعكس اذا كان المركز لا يمتلك السلطة العالية . فالسمعة العالية يمتلكها رئيس المصنع والسمعة الاعتيادية يمتلكها العمال الذين يشغلون المراكز الإنتاجية والروتينية في المصنع . والنظام الآخر للمنزلة في المصنع لا يعتمد على المركز الوظيفي الذي يحتله الفرد بل يعتمد على الخبرات النادرة والمؤهلات العلمية ونوعية التدريب التكنولوجي والعلمي الذي يمتلكه العامل أو الموظف في المصنع . فالمهندس الذي يحتل موقعاً متواضعاً في نظام السلطة قد يعطي درجة متميزة من الاحترام والتقدير نظراً لمؤهلاته العلمية ودراسته الطويلة وتدريبه الفني .

ان السمعة التي تعتمد على السلطة تتشابه الى درجة كبيرة مع السمعة التي تعتمد على الخبرة والمهارة اذ كلاهما يحصلان على الاعتراف الرسمي من لدن النظام البيروقراطي والاعتراف الرسمي بمراكز السلطة والجاه يعبر عن نفسه في الرواتب العالية والألقاب والامتيازات التي يتمتع بها أصحاب هذه المراكز ، أو في الاحتفالات الطقوسية التي تقام لشاغلها قبل تبوءهم إياها أو عند تقاعدهم منها . وبالإضافة إلى هذه الامتيازات الرسمية التي تتمتع بها المراكز القيادية في المنظمات الصناعية هناك الامتيازات شبه الرسمية أو غير الرسمية التي تتمتع بها المراكز والأقسام الإنتاجية والوظيفية في المصنع . فقسم الحسابات يفضل على قسم الذاتية مثلاً والعاملين في القسم الأول يفضلون على العاملين في القسم الثاني . كما ان أعمال المكتب في المصنع تفضل على أعمال الورش الصناعية ، والتفضيل يكون في حرية العاملين على ارتداء الملابس وفي ساعات العمل وطبيعة العمل

المنجز . فضلاً عن ان المدة التي يقضيها الموظف في العمل تمنحه درجة من السمعة العالية التي تتجسد في الرواتب العالية والغرفة الجيدة والقدرة على مقابلة المدراء والمدراء العامين بسهولة تامة .

ان أنظمة المنزلة الرسمية وشبه الرسمية تؤدي وظائفها المهمة للمنظمة الصناعية . فهي تساعد على دعم نظام السلطة وتعزيز مواقعه في المصنع . فعندما تتمتع مثلاً المراكز القيادية بسمعة عالية فان القرارات الصادرة عنها لابد ان تطاع وتنفذ . فكلما كان القرار صادراً من مركز قيادي عالي كلما كان محترماً وكلما كان يتمتع بدرجة عالية من الشرعية والإلزام . كما ان جميع أنظمة المنزلة هي أنظمة وظيفية طالما انها تعتبر بمثابة الحوافز المشجعة للأفراد على أداء أعمالهم أو الانتقال إلى المراكز العليا في المنظمة الصناعية . إضافة إلى ان المنزلة العالية التي يتمتع بها العمال هي التي تحفزهم على العمل لقاء أجور منخفضة . وتوقع العامل في الحصول على السمعة العالية في المصنع هي التي تدفعه على مضاعفة سرعته الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج . لهذا نستطيع القول بان نظام المنزلة يلعب دوراً متميزاً في تمكين المنظمة الصناعية من أداء واجباتها على أحسن ما يمكن .

ب- العلاقات الاجتماعية في الصناعة

عندما يعتبر المصنع منظمة إنتاجية واجتماعية في آن واحد فان طبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة فيه تشبه الى حد كبير العلاقات الاجتماعية الموجودة في المنظمات الوظيفية الأخرى كالعائلة والمدرسة والحزب السياسي والمستشفى والدائرة البيروقراطية ... الخ . خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خصوصاً عند ظهور الثورة الصناعية الأولى كان هناك نمط من العلاقات الاجتماعية بين أرباب العمل والعمال . فأرباب العمل يطلبون خدمات العمل والعمال يعرضون خدماتهم الى أرباب العمل لقاء أجور معينة . ومثل هذه العلاقات بين الجماعتين تسمى بعلاقات الإنتاج التي لم تكن متكافئة طالما ان أرباب العمل يمتلكون وسائل

الإنتاج والعمال لا يمتلكون سوى جهودهم البشرية التي يعرضونها على أرباب العمل لقاء أجور محددة [١٨].

وأرباب العمل هم الذين يحددون مقدار الطلب على قوة العمل ، وحجم الطلب على العمل هو الذي يحكم مستويات أجور العمال . ويستطيع أرباب العمل تسريح العمال عن العمل اذا كان الطلب على السلعة المنتجة واطئاً والأرباح التي يستلمها صاحب المشروع الصناعي معدومة أو قليلة .

من كل ما ذكر نستنتج بان علاقات الإنتاج بين الفئتين أرباب العمل والعمال لم تكن متكافئة ولم تتميز بالعدالة والديمقراطية . الا أن الإصلاحات الاجتماعية التي أدخلت في المصنع بعد شيوع مساوئ الثورة الصناعية قد حسنت علاقات الإنتاج بين الفئتين الاجتماعيتين خصوصاً بعد حصول العمال على حق تكوين نقاباتهم العمالية التي كانت تطالب بزيادة الأجور وتقليص ساعات العمل مع تحسين ظروف العمل . هذا ما يتعلق بصلات الإنتاج بين فئة أرباب العمل وفئة العمال . أما بخصوص أنماط العلاقات الاجتماعية في المصنع الذي ينتهج النظام البيروقراطي في الإدارة والتنظيم فان هناك أربعة أنماط من العلاقات الاجتماعية بين المراكز الوظيفية للعاملين في المصنع . فهناك العلاقات الاجتماعية العمودية وهناك العلاقات الاجتماعية الأفقية وهناك العلاقات الاجتماعية الرسمية والعلاقات غير الرسمية [١٩]. وهذه الأقسام الأربعة من العلاقات الاجتماعية توجد في جميع أقسام المصنع كقسم الإنتاج وقسم الذاتية وقسم المشتريات وقسم المبيعات وقسم البحوث والدراسات ... الخ . والآن نود دراسة هذه الأنماط من العلاقات الاجتماعية في المصنع كل على انفراد قبل دراستنا لأسباب ونتائج العلاقات الاجتماعية في المنظمات الصناعية .

١- العلاقات الاجتماعية العمودية في المصنع

العلاقات الاجتماعية بصورة عامة هي أي اتصال أو تفاعل بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكزاً اجتماعية متساوية أو مختلفة من حيث الواجبات والحقوق .

والعلاقة الاجتماعية قد تكون مؤقتة كعلاقة البائع بالمشتري أو دائمية كعلاقة الأب بابنه . أما العلاقة الاجتماعية العمودية في المصنع فهي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكزاً اجتماعية وظيفية مختلفة كالعلاقة الاجتماعية بين المهندس والعامل أو العلاقة بين رئيس المصنع ومدير القسم [٢٠]. فالمهندس يحتل مركزاً وظيفياً أعلى من مركز العامل ورئيس المصنع مركزاً وظيفياً أعلى من مركز رئيس القسم .

والعلاقة هذه تقسم إلى قسمين : العلاقة العمودية الرسمية والعلاقة العمودية غير الرسمية . فالعلاقة العمودية الرسمية تقع بين شخصين يحتلان مراكزاً مختلفة وتدور حول الأعمال والواجبات الرسمية للمشروع الصناعي كاتصال المهندس بالعامل حول ضرورة زيادة الطاقة والكفاءة الإنتاجية . أما العلاقة الاجتماعية العمودية غير الرسمية فهي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلان مراكزاً اجتماعية مختلفة ، ويتعلق الاتصال هذا بالشؤون الشخصية للأفراد الذين يكونون مثل هذه العلاقة الاجتماعية كاتصال مدير القسم بالمهندس حول الذهاب إلى المطعم بعد الانتهاء من ساعات الدوام الرسمي .

٢- العلاقات الأفقية في المصنع

وهي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكزاً اجتماعية وظيفية متساوية كاتصال مدير الإنتاج بمدير البحوث والدراسات حول ضرورة القيام بدراسة تتوخى معرفة أسباب انخفاض إنتاجية العمال [٢١]. والعلاقة الاجتماعية الأفقية تقع بين الذين يشغلون مراكزاً متساوية سواء من الذين يعملون في شعبة واحدة أو شعب مختلفة كاتصال المهندس (أ) بالمهندس (ب) أو اتصال مدير شعبة الذاتية بمدير شعبة المبيعات أو اتصال العامل (أ) بالعامل (ب) . لكن العلاقة الاجتماعية الأفقية تقسم إلى قسمين أساسيين هما العلاقة الاجتماعية الأفقية والعلاقة الاجتماعية الأفقية غير الرسمية . العلاقة الاجتماعية الأفقية الرسمية هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكزاً متساوية ويدور

الاتصال حول واجبات المنظمة الصناعية كاتصال المهندس (أ) بالمهندس (ب) حول تبديل الآليات القديمة وإدخال آليات جديدة تتميز بالكفاءة والإنتاجية العالية . أما العلاقة الأفقية غير الرسمية فهي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكزاً اجتماعية متكافئة ويدور الاتصال حول الأمور الشخصية للأفراد الذين يكونون العلاقة الاجتماعية كاتصال العامل (أ) بالعامل (ب) حول الذهاب إلى السينما بعد الانتهاء من واجب الإنتاج . أما قوانين العلاقات الاجتماعية الأفقية فتستنبط من طبيعة النظام الأفقي في المصنع الذي تطرقنا اليه في المبحث السابق .

٣- العلاقات الاجتماعية الرسمية في المصنع

وهي العلاقات التي يحدد أسسها ومفاهيمها القانون الرسمي للمنظمة الصناعية وغالباً ما يخدم هذا القانون أصحاب العمل أو الإدارة ويهدف الى ضمان قيام المشروع الصناعي بأعماله كما ينبغي وتحقيق أهدافه التي تتوخى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج واستمرارية المشروع بالعمل الإنتاجي الجيد [٢٢]. والقانون الرسمي للمنظمة الصناعية يحدد الأدوار الوظيفية لأقسام وشعب المشروع ويثبت واجباتها وحقوقها الاجتماعية ، فضلاً عن قيامه بتعيين علاقتها وقنوات اتصال بعضها ببعض .

لكن العلاقات الاجتماعية الرسمية في المنظمة الصناعية تتأثر بثلاثة عوامل أساسية هي :

أ- طبيعة الأدوار الوظيفية للعاملين في المشروع .

ب- القنوات الرسمية للاتصالات الاجتماعية بين مراكز وشعب المشروع .

جـ- ميول واتجاهات ومصالح وأذواق وظروف الإدارة والعمال .

والآن نود شرح هذه العوامل لكي نفهم طبيعتها وندرك كيفية تأثيرها في النموذج الرسمي للعلاقات الاجتماعية القائمة في المشروع الصناعي . ان الخارطة الصناعية لأقسام وشعب ومراكز المشروع هي التي تحدد طبيعة الأدوار

الاجتماعية الموجودة فيه كدور رئيس المشروع ومساعده ودور المشرف على العمل ودور رئيس الشعبة أو القسم ودور الفورمن ودور العامل ... الخ . وهذه الأدوار تكون متصلة بعضها ببعض كاتصال رئيس المشروع بمساعده واتصال الفورمن بالعامل واتصال المشرف على العمل بالفورمن ... الخ . وكلما كانت هذه الأدوار كثيرة ومتنوعة كلما كانت الاتصالات الاجتماعية الرسمية دقيقة ومعقدة وكلما كان المشروع قادراً على تحديد المسؤوليات وتشخيص مواقع الخلل بغية معالجتها وسد الثغرات الموجودة فيها .

والعلاقات الاجتماعية الرسمية تتأثر بعامل طبيعة القنوات الرسمية للاتصالات فالقنوات الرسمية هي التي تحدد طرق وأساليب الاتصالات كما يضعها القانون . كان يقضي القانون اتصال العامل بالفورمن أو اتصال الأخير بالمشرف على العمل واتصال المشرف برئيس القسم ... الخ . ويمنع القانون منعاً باتاً اتصال المركز القاعدي بالمركز القيادي دون مرور المركز الأول بالقنوات الرسمية للاتصال . فالقانون يمنع اتصال العامل برئيس القسم مباشرة حيث ان اتصال العامل يكون بالفورمن والأخير يتصل بالمشرف على العمل والمشرف على العمل يتصل بالمدير . هذا اذا كان اتجاه الاتصال من الأسفل إلى الأعلى . أما اذا كان اتجاه الاتصال من الأعلى إلى الأسفل فان رئيس القسم يتصل بالمشرف والأخير يتصل بالفورمن والفورمن يتصل بالعامل .

وهذه العلاقات تسمى بالعلاقات الرسمية الرأسية أو العمودية . أما العلاقات الرسمية الأفقية فهي الاتصالات بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكزاً اجتماعية متكافئة . ومثل هذه الاتصالات يحددها القانون ويؤكد على ضرورة الالتزام بها كاتصال المشرف في شعبة المشتريات بالمشرف في شعبة الإدارة والذاتية .

وأخيراً تتأثر العلاقات الاجتماعية الرسمية من حيث درجة الالتزام بها أو التهرب منها بميول واتجاهات ومواقف ومصالح ورغبات العمال والإدارة . فإذا كانت الإدارة تريد التقيد بنصوص القانون الرسمي المحدد لطبيعة العلاقات

الاجتماعية لأنه يخدم أغراضها ويتماشى مع طموحاتها ويتفق مع طرق تفكيرها فان العلاقات الاجتماعية التي تسود في المشروع خصوصاً بين المراكز الإدارية والقيادية تكون علاقات رسمية . ومن جهة ثانية نرى بأن العمال لا يتحددون بأساليب العلاقات الاجتماعية الرسمية التي يحددها القانون لان هذه العلاقات حسب فهمهم لها تخدم أغراض الإدارة أكثر مما تخدم أغراضهم لهذا نشاهدهم يتهربون منها ولا يعتمدونها في تفاعلهم اليومي . ذلك انها محبطة لآمالهم وطموحاتهم ومحققة لآمال وطموحات الإدارة وأرباب العمل . وهذه الحقيقة تبدو شاخصة في المجتمعات الرأسمالية أكثر من المجتمعات الاشتراكية . لهذا يلجأ العمال في المجتمعات الصناعية إلى تكوين هياكل العلاقات غير الرسمية التي تحددها الضوابط والإجراءات التي يتفقون عليها ويقرونها والتي غالباً ما تتناقض مع صيغ وضوابط العلاقات الرسمية التي تضعها الإدارة ويوافق عليها المسؤولون في المصنع .

٤- العلاقات الاجتماعية غير الرسمية

وهي الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين الإدارة والعمال والتي لا تحددها القوانين والإجراءات الرسمية بل تحددها مواقف وميول واتجاهات ومصالح الأشخاص الذين يكونونها ويدخلون في إطارها . وغالباً ما تظهر هذه العلاقات بين العمال وذلك بعد تكوين جماعاتهم ومنظماتهم غير الرسمية (Informal Organization) التي يجهلها الإداريون ولا يريدون تكوينها لانها تتعارض مع الأطر والمفاهيم والمصالح التي يحملونها [٢٣].

والعلاقات غير الرسمية تنشأ بين العمال للأغراض التالية :

أ- ان العمال يرتاحون للعلاقات غير الرسمية أكثر من العلاقات الرسمية لانها تنسجم مع ميولهم واتجاهاتهم ومواقفهم .

ب- العلاقات غير الرسمية تهدف إلى تحطيم أطر العلاقات الرسمية التي يولدها أرباب العمل خدمة لأهدافهم وطموحاتهم .

جـ- الإحباط المادي والنفسي والاجتماعي الذي يتعرض اليه العمال خصوصاً في المجتمعات الرأسمالية غالباً ما يدفعهم إلى تكوين العلاقات غير الرسمية . ذلك ان هذه العلاقات ترفع معنوية العمال وتدعم استقلاليتهم وتلبي طموحاتهم الذاتية ومقاصدهم النفسية [٢٤].

د- العلاقات غير الرسمية التي يكونها العمال في مختلف مجالات العمل تلعب دورها المهم في رفع الغبن والظلم الذي يتعرض أليه العمال نتيجة للقوانين الرسمية التعسفية التي يشرعها أرباب العمل لحماية مصالحهم وخدمة أهدافهم.

والعلاقات غير الرسمية التي يكونها العمال في المصانع كما يخبرنا البروفيسور اليتن مايو (Elton Mayo) تكون بين أعضاء الجماعات غير الرسمية التي يولدها العمال نتيجة ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية السيئة.

وهذه الجماعات تؤدي دورها الكبير في تخفيف حدة المعاناة والمضايقات والآلام التي يتعرض لها العمال بسبب المعاملة السلبية التي يتلقونها من أرباب العمل في المجتمعات الرأسمالية. فقد كشف البروفسور زويك (Zweig) في كتابه " العامل في المجتمع الصناعي " بان العمال في بعض مصانع القطن في منطقة لانكشاير في إنكلترا قد كونوا الجماعات غير الرسمية لخدمة أغراضهم وطعن مصالح أرباب العمل والقضاء على الجمود المادي والاجتماعي الذي اعتراهم لفترات طويلة من الزمن. ولهذه الجماعات هياكل اجتماعية لها قيادات وعلاقات غير رسمية يعرفها العمال وحدهم ولا يعرفها أرباب العمل [٢٦]. وتؤدي هذه الجماعات وظائف جليلة للعمال تتعلق بدعم معنوياتهم وتقوية مراكزهم الوظيفية وتنظيم جهودهم الرامية إلى تحسين أحوالهم المعاشية والاجتماعية في داخل المصنع وخارجه.

وما يتعلق بالعلاقات غير الرسمية التي يكونها العمال في الجماعات والمنظمات المجهولة التي يستحدثونها يشير إلى ان العلاقات الاجتماعية في الجماعة غير الرسمية تطغي عليها الروح الإيجابية المفعمة بالحب والاحترام

والتعاون المشترك بين أطرافها . فللجماعة قائد واتباع تربطهم علاقات جيدة تختلف كل الاختلاف عن العلاقات الهامشية أو الرسمية التي تربط العمال بالإدارة في التنظيمات الرسمية للمؤسسات الصناعية . والعلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي يكونها العمال في الجماعات غير الرسمية لاتخدم أغراض العمال داخل المصنع كزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل وتقليص ساعات العمل بل تخدم أغراضهم خارج نطاق العمل ، أي في المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه كجلب السمعة والاحترام والتقدير لهم وتغيير المواقف السلبية التي يحملها المجتمع إزاءهم وتطوير مستوياتهم الاجتماعية وأحوالهم النفسية واستثمار أوقات فراغهم في تطوير شخصياتهم ورفع مواهبهم وقدراتهم المبدعة والخلاقة [٢٧]. لهذه الفوائد المتشعبة التي يجنيها العمال من تكوين العلاقات الاجتماعية غير الرسمية نراهم يحرصون على إدامتها وتعميق أواصرها ونشر ممارساتها وصيغها في كل مكان يعملون فيه.

جـ- العوامل الاجتماعية التي تقف خلف الظواهر السلبية في المصانع

هناك الكثير من العوامل الاجتماعية والحضارية السلبية التي يعاني منها العمال داخل وخارج مصانعهم والتي تلعب دورها المباشر في بروز عدد من الظواهر المرضية التي تعاني منها المنظمات الصناعية كظواهر التغيب عن العمل والتباطؤ في العمل وانخفاض الإنتاجية . ويمكننا أجمال العوامل الاجتماعية للظواهر الصناعية السلبية على النحو التالي :

١- عدم قدرة العامل على تحقيق أهدافه المجتمعية .

٢- عدم مقدرة العامل على إحراز السمعة الاجتماعية التي يريد الوصول اليها.

٣- شعور العامل بعدم الاستقرار وعدم ضمان مستقبله .

٤- عدم مقدرة العامل على الانتقال الاجتماعي .

ومن الجدير بالإشارة إلى ان هذه العوامل التي تكمن خلف الظواهر الصناعية السلبية توجد في معظم الدول الرأسمالية وبعض الدول النامية . وبعد قليل

سنعرج على دراسة هذه العوامل بالتفصيل ونوضح دورها المخرب في عجز بعض العمال عن أداء أدوارهم الوظيفية وتلكؤ منظماتهم الصناعية في تحقيق اهدافها الإنتاجية والمجتمعية . ولكن قبل شرح هذه العوامل يتطلب منا وصف وتحليل الظواهر الصناعية السلبية التي تعاني منها المصانع والتي لا يتحمل وزرها العمال فحسب بل أرباب العمل والإدارة الصناعية والمجتمع الكبير أيضاً . والظواهر الصناعية السلبية التي نود دراستها هنا هي:

١- التغيب عن العمل .

٢- التباطؤ في العمل .

٣- انخفاض الإنتاجية .

١- التغيب عن العمل (Absenteeism)

هناك العديد من المصانع في العالم تعاني من مشكلة التغيب عن العمل. والتغيب عن العمل ظاهرة سلبية ينقطع فيها العامل عن العمل لأيام وأسابيع معينة دون إشعار المصنع بذلك مما يربك منهاج العمل في المصنع ويخل بعملياته الإنتاجية ويسيء إلى قابلياته على إنتاج السلعة بالكمية والنوعية المطلوبة . وبعد التحاق العامل المتغيب بعمله لا يوضح للإدارة والمشرفين الأسباب التي تكمن خلف تغيبه عن العمل بل يعطي أسباباً واهية ليست لها علاقة حقيقية بالانقطاع عن العمل كالمرض ووجود بعض الظروف الأسرية القاهرة وبعد السكن عن مكان العمل ...الخ . وتشير الإحصائيات الاجتماعية إلى ان نسبة الانقطاع عن العمل بين النساء خصوصا المتزوجات أعلى من نسبة الانقطاع عن العمل بين الرجال وذلك للظروف الاجتماعية والأسرية الصعبة التي تعاني منها النساء العاملات [٢٨]. ذلك ان النساء مسؤولات عن أزواجهن وأطفالهن وتدبير شؤون بيوتهن ، ومسؤولات أيضاً عن أعمالهن الإنتاجية . ومثل هذه المسؤوليات علاوة على العوامل الأخرى هي التي تؤدي إلى انقطاعهن عن العمل . وقد تلجأ بعض إدارات المصانع إلى

فرض العقوبات الرادعة بحق المتغيبين عن العمل كعقوبات قطع الأجور والفصل عن العمل والتنبيه والفات النظر . وهناك إدارات أخرى تحاول معرفة العوامل السببية التي تكمن خلف ظاهرة التغيب وتتخذ الإجراءات العملية لمعالجتها . فإذا كانت العوامل السببية لظاهرة التغيب عن العمل تنحصر في عدم حصول العامل على الاحترام والتقدير وفشله في إحراز أهدافه وطموحاته وعدم قابليته على الانتقال الاجتماعي وقلقه حول مستقبله ومستقبل عمله فإن الإدارة ينبغي ان تعالج هذه الأسباب باتخاذ الإجراءات الفعالة إزاء المعوقات والظروف الصعبة التي يعاني منها العمال .

٢- التباطؤ في العمل (Slowing Down Work)

ان ظاهرة التباطؤ في العمل هي من الظواهر السلبية التي تتعرض لها العديد من المشاريع الصناعية . فالعامل أو مجموعة العمال تحت هذه الظاهرة السلبية يتعمدون في تقليل قابليتهم على العمل والإنتاج ويتظاهرون بان قدرتهم على الإنتاج لا تتجاوز السقف الذي يحددونه . علماً بأنهم قادرون على إنتاج أكثر مما ينتجونه فعلاً من السلع الصناعية . فالعامل الواحد كما تشير دراسة زويك في مصانع لانكشاير ينتج معدل ١٥٠٠م من القماش خلال فترة ثمان ساعات ، بينما يستطيع إنتاج أكثر من ٢٨٠٠م من القماش في الوقت المحدد اذا أراد ذلك . لكن تباطؤ العامل في عمله يتأتى من عدة مصادر أهمها انشغاله خلال ساعات عمله بأمور لا تتعلق بالإنتاج كانشغاله في التحدث مع رفاقه العمال وذهابه إلى الحانوت لتناول الشاي والطعام في الأوقات غير المحدودة لها والتدخين وقراءة الصحف بين آونة وأخرى علاوة على أنه يتعمد في بطء حركته داخل المصنع خصوصاً خلال عمله على الماكنة ، فهو لا يستثمر الماكنة إلى أبعد حدودها . ويأتي إلى المصنع متأخراً ويغادر العمل في وقت مبكر . والنتيجة الحتمية لهذه النماذج السلوكية السلبية إنما هي انخفاض الإنتاج وهبوط نوعيته . أما أسباب التباطؤ في العمل فأكثرها اجتماعية ومادية كعدم قابلية العامل على الانتقال الاجتماعي وعدم احترامه

وتقديره من قبل المجتمع وغموض مستقبله . أما العوامل المادية للتباطؤ في العمل فهي قلة الأجور وعدم قابلية العامل على سد حاجاته الأساسية وفشله في تحقيق المستويات المعاشية التي يطمح الوصول اليها .

٣- انخفاض الإنتاجية (Falling Productivity)

تتعرض العديد من المصانع إلى مشكلة انخفاض الإنتاجية وهبوط نوعية البضاعة المنتجة . ومثل هذه الأمور تترك آثارها السلبية على المصنع بحيث تقل أو تنعدم أرباحه أو يضطر إلى غلق أبوابه والتوقف عن العمل وتسريح العمال مما يزيد من حجم البطالة في المجتمع . وبانخفاض الإنتاجية نعني الهبوط التدريجي للإنتاج في وقت يكون فيه عامل الوقت وعوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال والأرض التي هي ثابتة ولم يطرأ عليها أي تغيير . فقد ينخفض معدل الإنتاج في اليوم الواحد مثلاً من ١٠٠٠٠٠ مصباح إلى ٧٠٠٠٠ مصباح دون وجود تغيير واضح في عامل الوقت وعوامل الإنتاج الأساسية الأخرى . وهبوط الإنتاجية هذا لا يعزى إلى عامل الوقت أو عامل رأس المال والطبيعة بل يعزى إلى عامل العمل . فالعمال نتيجة الظروف الاقتصادية والمهنية والاجتماعية والنفسية الصعبة التي يعملون تحتها يتولد عندهم الوعي الاجتماعي بسلبية أحوالهم وضرورة قيامهم باتخاذ عمل جماعي منظم ضد الجهة المسؤولة عن تردي أحوالهم ، والجهة هذه هي أرباب العمل أو الإدارة . والفعل السلبي الانتقامي الذي يتخذه العمال إزاء أرباب العمل أو الإدارة إنما هو تقليل الإنتاجية وتخفيض مستوياتها . ومثل هذا الفعل لابد ان يؤدي إلى تقليص الأرباح وانعدامها وبالتالي ضرب مصالح الإدارة والمسؤولين في المصنع [٢٩].

وانخفاض الإنتاجية قد لا يرجع إلى العمل الجماعي المتعمد الذي يتخذه العمال إزاء الإدارة وأرباب العمل بل قد يرجع إلى جملة عوامل سلبية يتسم بها العاملون كانخفاض أو انعدام تدريبهم وهبوط كفاءتهم وعدم استعمالهم للمعدات والمكائن الإنتاجية الحديثة ووجود المشكلات والنزاعات بينهم وسوء ظروفهم

الإنتاجية وبعثرة صيغ تنظيمهم وقيادتهم وضعف الإشراف على رعايتهم . وجميع هذه الأسباب والأسباب الأخرى التي ذكرناها عن تدني الإنتاجية وانخفاض مستوياتها ينبغي معالجتها من قبل القادة والمسؤولين لكي يرتفع الإنتاج وتتحسن نوعيته وتستمر المصانع على العمل والإنتاج خدمة لأهداف الفرد والمجتمع على حد سواء .

بعد شرح وتحليل الظواهر الصناعية السلبية يتطلب منا إلقاء الأضواء على العوامل الاجتماعية التي تكمن خلف هذه الظواهر لكي نفهمها ونستوعب جوانبها المختلفة بغية معالجتها والتصدي لآثارها السلبية .

أ- عدم مقدرة العامل على تحقيق أهدافه المجتمعية

يطمح العامل باشغال بعض الأدوار الاجتماعية التي يحترمها ويثمنها المجتمع المحلي . ويريد ان يكون عضواً فعالاً بين أفراد أسرته وأصحابه . لهذا السبب يطمح العامل بأداء يجلب له الأهمية والسمعة الطيبة بين الناس . ولكي يستطيع العامل بلوغ هذا الهدف المهم يتطلب منه حث الجميع على الاعتراف بأهمية العمل الذي يمارسه في المصنع ويفضله في إنتاج البضاعة التي يحتاجها المجتمع [٣٠]. ويريد العامل من الجميع ان يعلموا بأنه يتقاضى أجراً محترماً ويعمل تحت ظروف صناعية إيجابية . ومثل هذه الأمور تدفع المجتمع المحلي إلى احترامه وتثمين قيمته كإنسان فاعل .

ويطمح العامل ان يحتل مكانة اقتصادية مؤثرة في المجتمع الذي يعيش ويتفاعل معه . فالعامل يريد ان يتقاضى أجراً عالياً يمكنه من اقتناء جميع الأشياء المادية التي يحتاجها وان يوفر من أجره ما يمكن ان يعتمد عليه خلال الأوقات العصيبة . زد على ذلك رغبته الشديدة في إنفاق الأموال على أسرته ليضمن مستواها المعاشي المتطور ويضمن تعليم وثقافة الأبناء .

أذن احترام العامل من قبل المجتمع المحلي يتأتى من اشغاله دور اقتصادي مرموق يعترف به الجميع وله أهميته في تطوير المكانة الاقتصادية للمجتمع .

ولكن عندما يفشل العامل بتحقيق طموحاته المجتمعية كفشله في اشغال العمل المحترم والمستمر وفشله في الحصول على الأجور العالية وعدم مقدرته على سد حاجاته وحاجات أسرته وأطفاله فلا غرابة ان نراه حاقداً على مجتمعه وعمله وغير مقتنع بمنجزاته الإنتاجية . وتعبر هذه الحالة عن نفسها في التباطؤ بالعمل والتغيب عن العمل وتقليل الإنتاجية والوقوف ضد الإدارة كلما استطاع اليه سبيلا .

ب- عدم مقدرة العامل على إحراز السمعة التي يطمح بلوغها

من المعوقات الاجتماعية الخطيرة التي تتحدى دور العامل في المجتمع وتتحدى حرية التعبير عن استقلاليته وطموحاته وجود التناقض بين رغبته في الحصول على الشهرة والامتيازات الذاتية وبين واقعه المؤلم الذي يفقده السمعة التي يريدها ولا يمكنه من لعب دوره بالطريقة التي يتمناها . ان التقسيم الاجتماعي للعمل ومكننة العمل وفقدان العامل للخبرة والدراية وتحويل العامل من رجل منتج إلى كائن تابع للماكنة وانخفاض مركز العامل في المنظمة البيروقراطية كلها عوامل تحبط ذاتية العامل وتحطم قدراته المبدعة والخلاقة في المنظمة الإنتاجية . ومثل هذه المعوقات التي يشعر بها العامل تجلب له الإزعاج والملل وعدم الرغبة في العمل الذي يزاوله وشعوره بالضعف والنقص مما يدفعه على البحث عن الوسائل الرسمية وغير الرسمية التي تحقق له المنزلة التي يطمح باشغالها . ولكن العامل غالباً ما يفشل في إحراز السمعة الاجتماعية المرموقة نتيجة لطبيعة الظروف الصناعية والاجتماعية الصعبة المحيطة به . لهذا يلجأ في بعض الحالات إلى تحدي الإدارة الرسمية للمصنع . وتحديه للإدارة يتجسد في التغيب المتعمد عن العمل وهبوط كمية ونوعية الإنتاج والإضراب عن العمل وتحدي القانون والسلطة.

جـ- شعور العامل بعدم الاستقرار وعدم ضمان مستقبله

ان مصادر القلق عند العامل تعبر عن نفسها في الجوانب الطبيعية والاجتماعية لبيئته . فعلى الصعيد الطبيعي لبيئة العامل نرى بأن الشيء الذي يهدد

ضمان العامل واستقراره يتجلى في التحولات التكنولوجية التي يجلبها النظام الصناعي [٣١].

ان من أهم مصادر القلق وعدم الاستقرار التي يتعرض لها العامل احتمالية بطالته وتوقفه عن العمل . فالتغيرات التكنولوجية التي يشهدها العامل لا تنتج في بطالته فحسب بل تنتج أيضاً في تغيير أهمية المهن بعد ضعف بعضها وتعاظم أهمية بعضها الآخر . لذا فالماكنة هي تهديد مستمر لعمل العامل وتهديد لأسباب معيشته وظروفه الاجتماعية والحضارية العامة . فهي تسبب انقطاع مصادر رزق العامل وهبوط منزلته الاجتماعية وبعثرة مهاراته وخبراته وانخفاضه في السلم الوظيفي وانتقاله الوظيفي والجغرافي .

ومثل هذه الظروف الصعبة التي يشهدها العامل تؤدي إلى شعوره بعدم الاستقرار وعدم إمكانيته من ضمان مستقبله ومستقبل أسرته . وأمور كهذه تدفعه إلى الولوج في الممارسات الصناعية السلبية كالإضراب عن العمل أو التغيب عنه أو تحدي الإدارة والمسؤولين .

د- عدم مقدرة العامل على الانتقال الاجتماعي

من الأمور التي تقلق العامل وتسبب له الاستياء والتذمر والوقوف ضد الإدارة ومصالحها وتوجيهاتها عدم مقدرته على الانتقال الاجتماعي من مهنة بسيطة إلى مهنة عالية تتمتع بدرجة من الاحترام والتقدير [٣٢]. وبالانتقال الاجتماعي نعني حركة العامل العمودية من مركز بسيط إلى مركز عالي بسبب منجزاته المهنية والإنتاجية التي يحققها على صعيد الصناعة والإنتاج [٣٣]. ان عمل العامل يختلف عن عمل الموظف ، فالموظف نتيجة مؤهلاته العلمية وطبيعة عمله الإداري أو الفني قادر على الحراك الاجتماعي والمهني من وظيفة إلى أخرى كانتقاله من وظيفة ملاحظ إلى وظيفة مدير أو انتقاله من وظيفة مدير إلى وظيفة مدير عام . أما العامل فمؤهلاته العلمية وتدريبه وطبيعة مهنته والأعمال الإنتاجية التي يؤديها لا تمكنه من الانتقال من وظيفة إلى أخرى . فالعامل لا يمكن ان يكون مهندساً أو

مشرفاً على العمل ، بل يستطيع ان يكون رئيس عمال (فورمن) . وكونه رئيس عمال لا يسبب له الانتقال المهني والاجتماعي ، ذلك ان منزلة العامل تكون متقاربة مع منزلة الفورمن . لكن العامل يستطيع تغيير وظيفته من عامل في مصنع النسيج إلى عامل في مصنع الطابوق ، ومثل هذا التغيير لا يسبب الانتقال الاجتماعي للعامل مطلقاً لانه انتقل من صناعة إلى صناعة أخرى وهو يمارس نفس المهنة .

ونتيجة لعدم قابلية العامل على الانتقال المهني والاجتماعي فانه يحس بالظلم والغبن ويشعر بان وظيفته الإنتاجية التي مارسها لسنوات طويلة تجلب له الضجر والملل وان مستقبله معتم وغير سعيد . لهذا نشاهده سباقاً في تحدي مراكز القوة والنفوذ في عمله وميالاً نحو تشجيع الظواهر السلبية في العمل الصناعي كالتغيب وإعلان الإضراب عن العمل وتخفيض الإنتاجية . هذه هي المشكلات التي يعاني منها العامل في المجتمع الصناعي الرأسمالي ، ومثل هذه الظروف السلبية والقاهرة لا يتعرض لها العامل في المجتمع الاشتراكي لأن مركزه وظروفه أفضل من تلك التي يعيشها العامل في المجتمع الرأسمالي .

الهوامش والمصادر

1- Rex, J. Key Problems of Sociological Theory , London, Routledge and Kegan Paul, 1963, See the Ch. On Functionalism .

٢- محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ص١٧٩ .

3- Schneider, E. Industrial Sociology , New York, McGraw-Hill, 1957, P. 81 .

4- Ibid., P. 82 .

٥- محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، ص٣١٤ .

٦- نفس المصدر السابق ، ص٣١٥ .

7- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 83 .

٨- موتيز ، برنار. سوسيولوجيا الصناعة ، ترجمة بهيج شعبان ، بيـروت ، منشورات عويدات ، ١٩٨٢ ، ص٧٠-٧١ .

9- Miller, D. and Form. Industrial Sociology, Japan, 1964, P. 33 .

١٠- محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، ص٢٠٢ .

11- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 84 .

12- Ibid., P. 85 .

13- Barnard, C.I. The Functions of the Executive, Harvard University Press, Cambridge, 1945, P. 186 .

14- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 86 .

15- Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization , New York, 1947, P. 358-360 .

16- Simon, H. Decision Making and Administrative Organization, Public Administration Review, Vol. 4 , 1944, P. 16 .

17- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 88 .

18- Marx on Economics, Edited by Freedman, A Pelican Book, Middlesex, England , 1963, PP. 21-23 .

١٩- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). علم الاجتماع : دراسة نظامية ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٧٦ ، ص٦٣ .

٢٠- نفس المصدر السابق ، ص٦٤ .

٢١- نفس المصدر السابق ، ص٦٥ .

22- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 173 .
23- Ibid., P. 185 .
24- Ibid., P. 189 .
25- Roethlisberger, F. and W. Dickson, Management and the Worker, Harvard University Press, Cambridge , 1939, P. 532 .
26- Sweig, F. The Worker in an Affluent Society , London, Heinemann, 1962, P. 11-14 .
27- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 193 .

٢٨- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). المشكلات الأسرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتعلقة بزيادة مساهمة المرأة العراقية في تعزيز البناء الاقتصادي للقطر المنعقدة في بغداد خلال الفترة ٩-١١ تسرين الأول ١٩٨٣ تحت إشراف اتحـاد نقابـات عمـال بغداد.

29- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 282.
30- Bakke, W. The Unemployed Worker, Yale University Press, New Haven, 1940, P. 13.
31- Warner, L. and J. Low. The Social System of the Modern Factory, Yale University Press, New Haven, 1947, See Ch. 4 and 5 .
32- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 182 .
33- Lipset, S. and Bendix. Social Mobility in Industrial Society, London, Heinemann, 1959, PP. 1-2 .

الفصل الرابع
النظم الصناعية والبيروقراطية

النظم الصناعية هي مؤسسات اقتصادية تهتم بانتاج سلع جاهزة لها أهميتها في سد حاجات المستهلكين إذا كانت سلعاً استهلاكية وسد حاجات المنتجين إذا كانت سلعاً انتاجية. والنظم الصناعية لا تستطيع أداء واجباتها والإيفاء بالتزاماتها تجاه الفرد والمجتمع دون استثمارها لعناصر الانتاج والاستفادة منها في خلق السلع المطلوبة. والمنظم الصناعي الجيد (The Entrepreneur) هو ذلك الشخص الذي تكون مدخلاته الانتاجية اقل من مخرجاته، وهنا يستطيع الحصول على أكبر كمية من الربح من البضاعة المنتجة[١]. لكن النظم الصناعية على اختلاف أنواعها وحجومها وأغراضها تعتمد على مبادئ البيروقراطية في التنظيم وبرمجة العمل والسيطرة على أنشطة الانتاج. فالصناعة الحديثة لا تستطيع العمل والفعالية دون انتهاجها أسس التنظيم البيروقراطي، هذه الأسس التي تعتمد نظام التخصص الوظيفي في العمل[٢]. ذلك إن المصنع يقسم إلى شعب متخصصة كل شعبة منها يعمل فيها أشخاص يشغلون أدواراً اجتماعية مختلفة في واجباتها وحقوقها. وأسس البيروقراطية لا تساعد المنظمة على إتقان العملية الانتاجية والإسراع في الانتاج فحسب بل تساعد أيضاً على حصر المسؤولية وكشف الخطأ والسيطرة على العملية الانتاجية للمشروع مهما تكن سعته. إضافة إلى أهميتها في اعتماد الصيغ العملية في أداء العمل. ذلك أن المراكز البيروقراطية تحتاج إلى مهارة وكفاءة علمية ينبغي أن تتوافر عند الأشخاص الذين يشغلونها.

إن هذا الفصل يهتم بدراسة ثلاثة مباحث أساسية هي :

أ- ماهية وعناصر المنظمات الصناعية.

ب-ماهية وخصائص البيروقراطية.

ت-التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية

والآن نود شرح وتحليل هذه المباحث الثلاثة بالتفصيل.

أ- ماهية وعناصر المنظمات الصناعية.

يمكن اعتبار الصناعة من الناحية النظرية مجموعة نظم ومشاريع إنتاجية تهتم بخلق سلعة لها مواصفات معينة ولها القدرة على إشباع حاجات المستهلكين[٣]. علماً بأن مواصفات السلعة تكون ثابتة من حيث شكلها الطبيعي ونظرة المستهلكين اليها. اما المصنع (Firm) فهو مفهوم يطبق على وصف الموارد الإنتاجية المنظمة التي لها القدرة على انتاج الثروة، والمصنع غالباً ما يحمل اسماً معيناً يتلائم مع نوعية وطبيعة السلعة المنتجة. والمصنع هو كيان مستقل قد يتكون من وحدة إنتاجية أو من عدد من الوحدات والملحقات والفروع الانتاجية. فإذا كانت الشركة الصناعية Industrial Company تتكون من ثلاثة ملحقات إنتاجية فإن الملحق الذي يمتلك أكثر من ٥٠% من الأسهم يسمى بالشركة الأم وبقية الملحقات تسمى بفروع الشركة[٤]. وقد تشكل مجموعة شركات محدودة (Limited Companies) كارتلا (Cartel) يهدف إلى تحديد كميات إنتاجها من السلع وتحديد أسعار السلع وتقسيم الأسواق التجارية عليها، مع الحفاظ على شخصيتها ومعنوياتها واستقلاليتها الإدارية والفنية.

وقد تعني الصناعة مجموعة المصانع التي تشترك بعضها مع بعض في مصالح وأهداف معينة. ويهتم الاقتصاديون بالمصانع لمؤثراتها الواضحة على سلوك السوق، ذلك إن هذا السلوك يعتمد على درجة المنافسة والاحتكار التي تمارسها المصانع في حياتها الاقتصادية. اذن الصناعة تشمل على المصانع الانتاجية التي تهتم بعملية خلق السلع، لهذا لا تتعلق الصناعة بمهن الزراعة والمواصلات والسياحة والخدمات طالما أن هذه المهن لا تهتم بعمليات الانتاج الصناعي بصورة مباشرة ولا تنتج السلع الصناعية التي يحتاجها الاقتصاد القومي.

وفي الصناعة ومشاريعها الانتاجية مهما تكن نوعية السلع التي تنتجها ويلعب المنظم الاقتصادي (The Entrepreneur) الدور المهم في تنظيم وإدارة وتنمية الصناعة التي يشرف عليها. فهو الذي يجني الربح ويتحمل مسؤولية الخسارة ويتخذ القرارات الحاسمة بشأن نوعية البضاعة المنتجة وكميتها وتحديد أسعارها والأسواق التجارية التي يتعامل معها في شراء المواد الأولية وبيع البضاعة المنتجة ... الخ.

ففي حالة المصنع الصغير الذي يمتلكه شخص واحد نرى بأن عمل المنظم الاقتصادي يتسم بالسهولة والمرونة ولا يتعرض إلى المضايقات والتناقضات التي يتعرض لها عادة المشروع الكبير. ففي المشروع الصناعي الصغير نرى بأن المالك هو ذلك الشخص الذي يمتلك رؤوس أموال المشروع ووسائل إنتاجه. ومدخولاته تشير إلى أرباح مشروعة والهبات المالية التي يحصلها لقاء جهوده واتعابه[٥]. اما في حالة الشركات المحدودة فإن مهام المجازفة المالية تختلف عن مهام اتخاذ القرار. فالمساهمون هم الذين يجنون الربح ويتحملون الخسارة في هذا النمط من الشركات الصناعية ، بينما مدراء المجالس الإدارية هم الذين يتخذون القرارات بشأن رسم سياسة الشركات والهيمنة على شؤونها العامة[٦]. أما إدارة وتنظيم هذه الشركات الصناعية فتوكل إلى المدير العام الذي يتقاضى راتباً لقاء جهوده وخدماته الإدارية والفنية.وكل من المدير العام ورؤساء الشعب والأقسام ومساعديهم وموظفيهم يتولون الأعمال الإدارية والانتاجية التي تحتاجها المشاريع الصناعية. أما المساهمون فيمكن اعتبارهم المسيطرين الحقيقيين على المشروع الصناعي من خلال تمويلة وتعيين مجلس الإدارة ومديره العام. وقد يكون المدير العام أحد المساهمين في الشركة، لذا فهو يمنح أرباحاً سنوية لقاء أسهمه ويتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً مستقلاً لقاء جهوده الفنية والإدارية[٧].

في جميع الأعمال الصناعية من الممكن معرفة الشخص الذي يتولى مسؤولية إدارة شؤون المصنع واتخاذ القرارات المنظمة لسياسته والمسيطرة على أنشطته

الإدارية والمالية. ففي الأعمال الصناعية الكبيرة هناك درجات عالية من اللامركزية في التنظيم والإدارة الصناعية، ومع هذا يوجد شخص أو مجموعة من الأشخاص يتولون وظيفة تنسيق قرارات العمل وممارسة القوة والنفوذ في إدارة المصنع واتخاذ الاجراءات التي من شأنها تمشية أموره وحل مشكلاته. لكن هناك اختلافات واضحة في الطريقة التي من خلالها تنظم وتدار المصانع ، وهذه الاختلافات تتجسد في حجومها وطبيعة الصناعات التي تمارسها وتتخصص فيها. ذلك إن هناك بعض المصانع يديرها المدير العام وبعضها الآخر يديرها مجلس الإدارة الذي ينتخبه المساهمون. وهناك مصانع أخرى خصوصاً تلك المصانع التي تتعرض للأزمات والكوارث يديرها المساهمون بصورة مباشرة لأنهم هم الذي يتحملون الخسارة وضياع المال.

١- أنواع المنظمات الصناعية

إن من أصغر المنظمات الصناعية منظمات الرجل الواحد، أي المنظمات التي يمتلكها ويديرها رجل واحد. وهذه المنظمات تتميز بصغر الحجم وقلة الموارد وعدم القابلية على التوسع والابتعاد عن إدخال الطرق الحديثة في الانتاج والتنظيم. فالمالك هو الذي يستثمر الأموال في المشروع الصناعي ويجني الربح ويتحمل الخسارة. لهذا يكون مسؤولاً عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالموقع الجغرافي للمشروع وطبيعة السلعة المنتجة وكمياتها وتحديد أسعارها. إضافة إلى مسؤوليته عن الأسواق التي يتعامل معها وأهميتها في استثمار رأس المال المتراكم ودوره في توسيع الكفاءة الانتاجية للمشروع[٨].

إن من أهم ايجابيات هذا النمط من المنظمات الصناعية سهولة الإدارة والتنظيم وقيام المالك بالعمل الجدي المثمر من أجل نجاح المشروع وتحقيق أهدافه وقلة أو انعدام المشكلات الصناعية بين الإدارة والعمال. إلا أن هذه المنظمات الصناعية تشكو من عدد من السلبيات والمنغصات التي أهمها عدم قابليتها على التوسع وتحقيق الكفاءة بسبب محدودية رؤوس أموالها. وأن شخصياتها تأتي من

شخصيات أصحابها ووجودها يعتمد على وجود مالكيها، فإذا مات المالكون فإن المشاريع سرعان ما تنهار وتزول عن الوجود.

والنوع الثاني من المنظمات الصناعية الشركة أو المشاركة Partnership التي هي وليدة نمو المشروع الفردي. والشركة هي منظمة صناعية يمتلكها رجلان أو اكثر، وقد تتكون من وحدة أو وحدتين أو ثلاث وحدات إنتاجية. ورأس مال الشركة أو إمكاناتها الاقتصادية اوسع حجماً من تلك التي يتمتع بها المشروع أو المصنع الفردي. كما أن القرارات المتخذة تكون أكثر ديمقراطية وشمولية من قرارات المشروع الفردي لانها تتخذ من قبل رجلين أو أكثر. إضافة أنها أطول عمراً وأكثر كفاءة، فهي لا تنحل إذا مات أحد شركائها. وكفاءتها تكون عالية لأن أموالها ومعداتها الانتاجية أكثر فاعلية من تلك التي تمتلكها المشاريع الفردية[٩]. ومع هذا فإن للشركة العديد من السلبيات التي أهمها تصدع كيانها واندثارها إذا حدثت النزاعات وقلة رؤوس أموالها وإن الخسارة التي قد تلحق بها لا تؤدي إلى فقدان رؤوس الأموال فحسب بل تؤدي أيضاً إلى فقدان الممتلكات الشخصية والأموال المنقولة وغير المنقولة لمالكيها. ونتيجة لانتشار معالم التصنيع والتحضير في المجتمعات وزيادة الطلب على السلع وارتفاع المستويات المعاشية والاجتماعية للسكان تحولت مشاريع الشركة إلى مشاريع التضامن الصناعية المحدودة منها وغير المحدودة.

والنمط الثالث من الشركات الصناعية هو شركات التضامن المسجلة، وهذا النمط من الشركات يشمل كافة الشركات المسجلة (Joint-Stock companies) المحدودة منها وغير المحدودة. ولكن أكثر هذه الشركات شيوعاً الشركات الصناعية المحدودة (Limited Companies). أي الشركة التي يتحمل فيها المساهمون خسارة أسهمهم فقط إذا تعرضت الشركة إلى الخسارة. واذا زادت الخسارة عن قيمة اسهمهم فإن الخسارة لا تمس أموالهم الشخصية المنقولة وغير المنقولة كما هي الحال في الشركات غير المحدودة[١٠].والشركات الصناعية المحدودة تقسم إلى قسمين

الشركات الخاصة والشركات العامة. الشركات الخاصة هي الشركات التي لا يقل عدد مؤسسيها عن شخصين بينما الشركات العامة هي التي لا يقل عدد اشخاصها عن سبعة اشخاص. والمساهمون في الشركة الخاصة لا يستطيعون بيع وتحويل أسهمهم إلى أشخاص آخرين وأن عددهم يجب أن لا يزيد عن خمسين مساهماً. إضافة إلى أن الشركة الصناعية الخاصة لا تستطيع توجيه الدعوة إلى القطاع العام لشراء الأسهم والمساهمة في إدارة الشركة.

وتتمتع شركات التضامن بالعديد من الايجابيات التي أهمها زيادة رؤوس أموالها وتوسيع حجمها وكفاءتها الانتاجية من خلال زيادة عدد مساهميها وقابليتها على إدخال الطرق الحديثة في الانتاجية والتوزيع. لكن الشركة الأهلية غالباً ما تتحول إلى شركة عامة عندما يمنح المواطنون الحق بشراء الأسهم ويسمح للدولة المشاركة في شراء وبيع الأسهم التي تصدرها الشركة.

إن شركات التضامن المحدودة خصوصاً الشركات العامة تتميز بايجابيات كثيرة أهمها قابليتها على زيادة رؤوس أموالها وإغراء المواطنين من ذوي الدخول المحدودة على شراء أسهمها. علماً بأن حصولها على الأموال يمكنها من توسيع انتاجيتها وزيادة قابليتها على النمو والتطور. كذلك تتمتع شركات التضامن بمحاسن أخرى تتجسد في استمراريتها ودوام حياتها. وهنا تتفوق هذه الشركات على الشركات الفردية التي تتلاشى عن الأنظار بمجرد موت أصحابها ومؤسسيها. ولشركات التضامن المحدودة مساوئ كثيرة أهمها عدم قابلية المنظم الاقتصادي من السيطرة على أمور الشركة نظراً لتعقدها نتيجة توسع حجمها وزيادة مشكلاتها واستقلال الإدارة عن الملكية. وتحت هذه الظروف تقع الشركة تحت وطأة النظم البيروقراطية التي تعيق العمل في الشركة وتمنع من اتخاذ القرار الجدي السريع. وفي شركة التضامن المحدودة تتشتت ملكية الشركة بسبب كثرة المساهمين فيها بحيث يكونوا غير قادرين على السيطرة على إدارتها وهيكل تنظيمها. وهنا تكون

الإدارة غير مسؤولة أمام المساهمين وتستبد برأيها وأحكامها. وهذا ما يقود إلى تذمر المساهمين واغترابهم عن شركتهم الصناعية.

إذن من أهم صفات شركة التضامن المحدودة استقلال ملكيتها عن إدارتها. فالملكية هي بيد المساهمين الذين لا يشاركون في إدارة وتوجيه الشركة الصناعية وذلك لكثرة عددهم ومجهولية إقامتهم وعدم ترددهم على الشركة، أما الإدارة فتخصص إلى مجلس المدراء الذي يتقاضى كل مدير فيه راتباً. ان الإدارة الحقيقية للمشروع الصناعي تكون بيد مدراء الأقسام الذين يترأسهم المدير العام. وهؤلاء المدراء يوجهون وينظمون أقسام المبيعات والمشتريات والانتاج والإدارة والذاتية والإعلان والبحوث والدراسات في المصنع.

٢- عناصر المنظمات الصناعية

تتكون منظمة الصناعة من مجلس ادارة ينتخبه المساهمون عادة في اجتماعهم السنوي. وأعضاء المجلس هم من المساهمين الكبار الذين يمتلكون الأسهم الكثيرة والذين مضى على انتمائهم إلى الشركة فترة طويلة من الزمن[١١]. ومجلس الإدارة عند اجتماعه الأول ينتخب رئيساً له يسمى رئيس مجلس الإدارة ونائباً للرئيس. وقد يطلق على رئيس مجلس الإدارة المدير العام أو رئيس المشروع الذي يتولى رسم سياسة المشروع واتخاذ القرارات الحازمة إزاء الإدارة والانتاج وتنمية المشروع بجوانبه الفنية والصناعية. ورئيس المشروع أو المدير العام هو الذي يترأس اجتماع مدراء الأقسام كقسم الإدارة والذاتية وقسم المبيعات وقسم المشتريات وقسم الاعلان وقسم الانتاج وقسم الدراسات والبحوث.. الخ.

كما أن مدراء الأقسام يخضعون لأوامر وتوجيهات وإرشادات المدرير العام.

أما المنظمات الصناعية فتتكون من عنصرين أساسيين هما المساهمون الذين يمتلكون أسهم المنظمة ويمولونها بالنقود من خلال أسهمهم. والمديرون ورجال الأعمال الذين يتولون إدارة المنظمة الصناعية وتخطيط سياستها وبرمجة شؤونها وحل مشكلاتها. ولو نظرنا إلى البناء المؤسسي للمنظمة الصناعية لشاهدنا بأنه

يكون على شكل هرم يحتل قمته رئيس المنظمة أو المدير العام ومساعده أو نائبه ويحتل سفوحه مدراء الأقسام ومساعديهم والفنيون والمشرفون على العمل ويحتل قاعدته رؤساء العمال والعمال [١٢]. اذن توزع على الهرم الوظيفي للمؤسسة الصناعة الأدوار الاجتماعية التي تختلف بعضها عن البعض بواجباتها وحقوقها. إذ كلما صعدنا إلى قمة الهرم كلما ازدادت مسؤوليات الأدوار الوظيفية وكلما نزلنا إلى قاعدة الهرم كلما أصبحت الأدوار أقل أهمية. ذلك أنها لا تحتاج إلى الدراسة الأخصائية العالية ولا تتطلب الخبرة والمهارة. والهيكل المؤسسي للمنظمة الصناعية يتأثر من حيث تنظيمه ووظائفه والعلاقات بين عناصره البنيوية بالمبادئ والممارسات البيروقراطية. هذه المبادئ والممارسات التي تجزأ العمل الصناعي إلى عمليات متخصصة كل عملية يديرها دور متخصص يحتاج إلى درجة معينة من الدراسة والخبرة والتحصيل العلمي. كما أن المبادئ البيروقراطية هي التي تحدد العلاقات بين الأدوار وتوضح مهام الأدوار وحقوقها المادية والمعنوية.

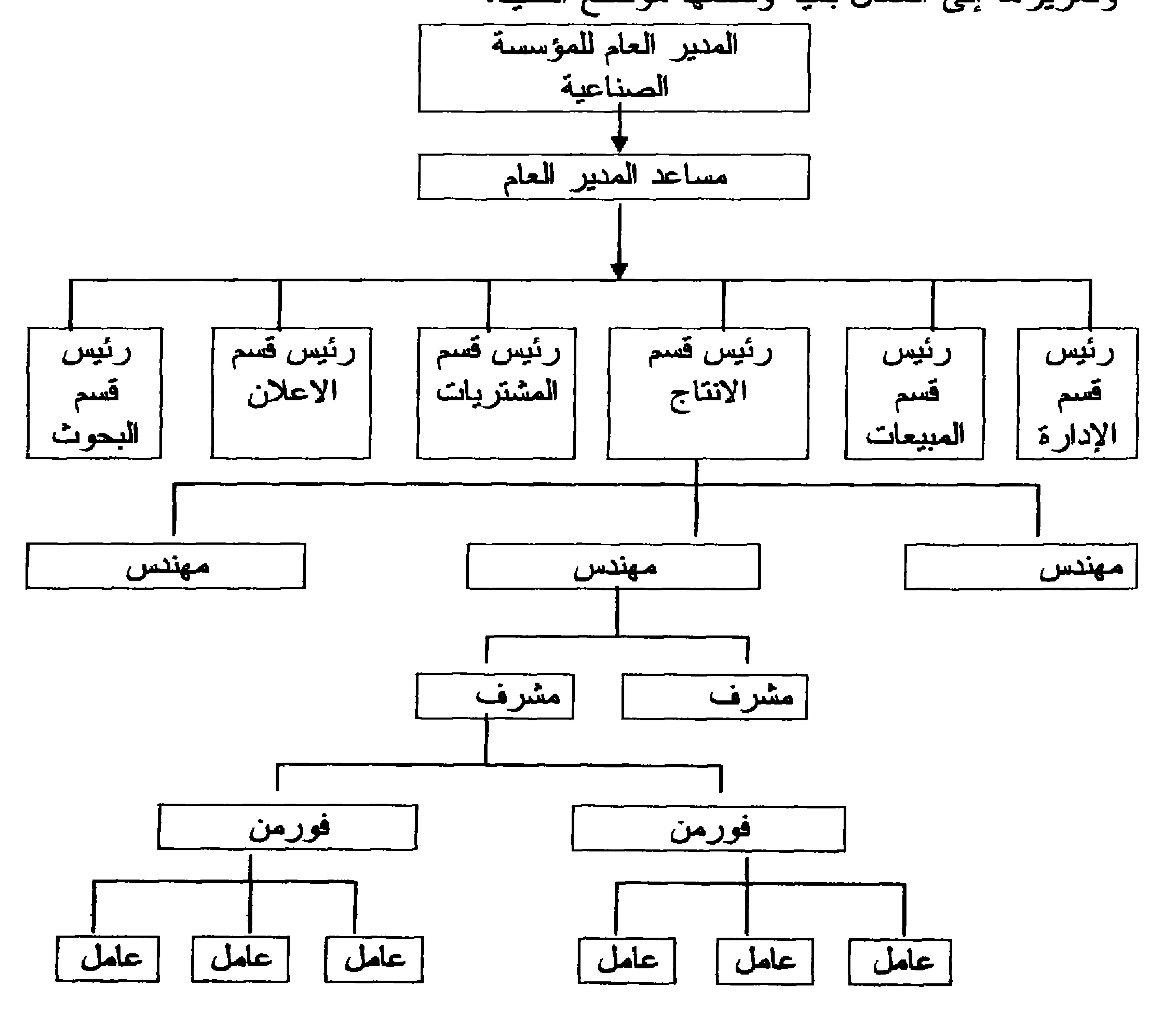
إضافة إلى أهميتها في تشخيص القيم الخلقية للمهنة والحفاظ على مستواها وتحديد الشروط العلمية والفنية للانخراط فيها وممارسة واجباتها.

والشكل المرسوم في الصفحة القادمة يوضح الهيكل المؤسسي للمنظمة الصناعية ويشير إلى عناصره التكوينية ومراكزه الوظيفية ونظمه العمودية والأفقية.

من الشكل المرسوم أدناه نلاحظ بأن المدير العام هو الذي يترأس الهرم المؤسسي للمنظمة الصناعية. ويأتي بعده دور مساعد المدير العام ثم أدوار رؤساء الأقسام أو مدراء الأقسام كمدراء الإدارة والذاتية والانتاج والمشتريات والمبيعات والدعاية والإعلان والعلاقات العامة والدراسات والبحوث. وفي القسم والواحد نرى بأن رئيس القسم هو الذي يتحمل إدارة القسم وتنظيم شؤونه الفنية والانتاجية. فمدير قسم الانتاج يكون مسؤولاً عن عدة واجبات أهمها دمج عناصر الانتاج بنسب معينة لكي يستطيع انتاج البضاعة بالكمية والنوعية المطلوبة وتحديد مواصفات السلعة

المنتجة وتحديد تكاليفها الاقتصادية واستخدام المكائن والآليات والقوى العاملة في القسم. إضافة إلى رسم معالم العلاقات العمودية والأفقية بين العاملين في القسم.

ويأتي بعد دور مدير القسم دور المهندس أي مهندس الانتاج (Production Engineer) الذي يشرف على عمليات الانتاج ويتولى اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتاج البضاعة وتشخيص العوامل الفنية المسؤولة عن ارتفاع الانتاج كماً ونوعاً. ودور المهندس هو حلقة الوصل بين مدير القسم والمشرف على الانتاج (The Supervisor) أما المشرف على الانتاج فيتولى عدة واجبات أهمها مراقبة العمال ورؤساء سير العمل واستلام الأوامر والتوجيهات من رئيس القسم والمهندسين وتمريرها إلى العمال بغية وضعها موضع التنفيذ.



ودور الفورمن (The Forman) أو رئيس العمال في قسم الانتاج مسؤول عن عدة واجبات مهمة هي السيطرة على العمال وتوجيه عملهم وإدارة شؤونهم وإشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم الانتاجية والصناعية.

مع التوصية بترفيعهم أو عدم ترفيعهم ومكافأتهم أو عدم مكافأتهم. وأخيراً هناك دور العامل (The Worker) الذي يشغل قاعدة الهرم المؤسسي للمنظمة الصناعية، والعامل لايتخذ القرار مطلقاً بل ينفذه بعد استلامه من المشرف والفورمن. كما أنه يتحمل عملية الانتاج بعد تعاونه مع العمال الآخرين ويدير الآلة ويؤدي العملية الانتاجية الملقاة على عاتقه بعد تدريبه عليها وممارسته إياها. اضافة إلى مراقبته الآلة والحفاظ على استمرارية عملها وفي بعض الأحيان تصليحها إذا تعرضت للعطب أو العطل.

وليس للعامل الحق بالاتصال بمدير القسم أو بالمهندسين أو حتى بالمشرف. ذلك إن اتصاله يكون بالفورمن، فالفورمن هو الذي يوصل المعلومات عن العامل إلى المشرف وهو الذي يستلم المعلومات والايعازات من المشرف ويوصلها إلى العامل لأن المشرف لا يتصل بالعامل مباشرة بل يتصل بالفورمن.

بعد هذه المعلومات المسهبة عن البيانات التحليلية للمنظمة الصناعية نستطيع القول بأن الصناعة اوالمصنع هو منظمة اجتماعية شبيهة بالأسرة والمجتمع المحلي والجيش والحزب والمدرسة من ناحية الإطار التكويني والأجزاء البنيوية والوظائف والعلاقات والتكامل بين الأجزاء أو الأدوار.

ب- البيروقراطية وخصائصها

يستعمل اصطلاح بيروقراطية في توضيح الأعمال والواجبات والأنظمة الإدارية التي يشرف عليها الموظفون الإداريون[١٣]. وأحياناً يستعمل الاصطلاح لينعت صفة عدم القابلية وسوء ممارسة الأعمال التي يقوم بها الموظفون. يعتبر العالم الاقتصادي فنزينت. دي. تورني (١٧١٢-١٧٥٩) أول من استعمل هذا الاصطلاح في كتاباته الاقتصادية. لكنه خلال القرن التاسع عشر وتحت ظروف

تدخل الدولة في شؤون المجتمع كثر استعمال الاصطلاح من قبل الكتاب والمفكرين وخصوصاً الألمان منهم. وكان هؤلاء يعنون بـه وصـف الواجبـات والأعمـال الحكومية التي يؤديها الموظفون. وفي انكلترا أصبحت كلمة بيروقراطية مشاعة بعد المعارضة ضد الاجراءات المركزية التي اتخذتها الحكومة ازاء شـؤون الـصحة العامة ومعالجة مشكلة الفقر. فالفيلسوف الاسـكتلندي تومـاس كـارلاي وصـف البيروقراطية بأنها نوع من الأذى والازعاج الذي دخل إلى انكلتـرا مـن القـارة الأوروبية. أما الفيلسوف الانكليزي جون ستيوارت ملز فقد كتب عنها فـي عـام ١٨٦٠ إذ قال بأنها نوع من العمل تمارسه جماعـة مـن المـوظفين الإداريـين المحترفين الذين يعملون مع الدولة ومع كبرى المؤسسات الصناعية والتجارية[*].

عند فحصنا طبيعة الصناعة الواسعة في المجتمع الصناعي المتقـدم نـرى بأنها قائمة على أسس اجتماعية. وهذه الأسس الاجتماعية هي الأسس البيروقراطية التي تعتمدها المؤسسات الإدارية الكبيرة الحجم[١٤]. لكـن الأسـس البيروقراطيـة للإدارة والتنظيم لا تطبق على الصناعة فحسب بل تطبق أيضاً علـى المنظمـات الدينية والسياسية والعسكرية والثقافية والتربوية. في كافة المؤسسات البيروقراطيـة ينبغي التمييز بين المراكز القيادية للبيروقراطية وبين الجماهير التي تحكمها هـذه المراكز. ففي حالة الكنيسة الكاثوليكية هناك فوارق حادة بين مراكز الكهنة الكبـار ومراكز الكهنة الصغار، وفي الجيش هناك فوارق بين الـضباط والجنـود وفـي الصناعة هناك فوارق ملموسة بين الإدارة والعمال. لذا عند التكلم عن البيروقراطية من الضروري وضع هذه الفوارق في نظر الاعتبار حيث أن الـشروط والأحكـام التي تطبق على المراكز البيروقراطية تختلف عن تلك التي تطبق على عوام الناس.

---

[*] تستخدم كلمة بيروقراطية استخداماً علمياً دقيقاً لتعني نوعاً معيناً من أنواع التنظيم يخضع فيه الأفـراد للقواعـد والقوانين المدونة، ويعتمد على مجموعة مبادئ أهمها توزيع الاختصاصات وتحديد المسؤوليات وتسلسل الـسلطات وذلك من أجل تحسين فعالية المنظمة وزيادة قدرتها على أداء الأعمال.

إن الهرم البيروقراطي في المنظمة الصناعية يتكون من مجموعة مواقع ومراكز لكل منها واجبات وفعاليات معينة. هناك أحكام ونظم تحدد التزامات ووظائف المركز وعلاقاته بالمراكز الأخرى والحقوق والامتيازات المادية والمعنوية التي يتمتع بها. وللمركز في الهرم البيروقراطي أسم معين كنائب الرئيس ورئيس القسم والمهندس والفورمن.. الخ. وهذه المراكز ترتبط بعضها مع بعض في أحد المجالين التاليين : فمن جهة نرى بأن للمراكز التزامات معينة تجاه المراكز الأخرى كأن تزود بعض المراكز الخبرات والمعلومات الفنية إلى المراكز الأخرى. ومن جهة ثانية نرى بأن المراكز منظمة بصورة محور عمودي، فالمركز الواحد يحكم المراكز الدنيا ويخضع في ذات الوقت لآمرية المراكز العليا(١٥).

وهناك ميزة أخرى للدوائر البيروقراطية وهي أنها تطلب من كوادرها احراز درجة معينة من الخبرة والمعلومات الأخصائية. فكل مركز في الهرم البيروقراطي يجب إن يتمتع بالخبرة والكفاءة التي تنطبق مع مستواه وقيمته وطبيعة الخدمات التي يقدمها للمواطنين. لكن الخبرة والكفاءة التي يجب إن يحملها الموظف تستلزم حصوله على ثقافة رسمية وتدريب متميز وممارسة طويلة في أداء العمل المطلوب. لهذا كلما تقدم الزمن كلما ارتفع مستوى المؤهلات العلمية والخبرات العملية التي ينبغي على الموظف البيروقراطي اكتسابها والتزود بها.

والدائرة البيروقراطية تتميز عن غيرها من الدوائر بكثرة وثائقها ومستمسكاتها وسجلاتها وأوراقها التي تتعامل بها كافة أقسامها وفروعها ومراكزها الوظيفية. والمنظمات البيروقراطية الواسعة تحتاج إلى عدد كبير من الأخصائيين والأجهزة والمعدات التكنولوجية التي تستطيع تنظيم وتصنيف الأوراق والمحافظة على السجلات والوثائق المهمة.

لهذا ينعت الأشخاص الاعتياديون المنظمات البيروقراطية بمنظمات الشريط الأحمر (Red Tape Organization)(١٦). وأخيراً تتميز الدائرة البيروقراطية بالعلاقات الصميمية بين المركز البيروقراطي والموظف الذي يشغله. فالمركز

البيروقراطي يستمر على مر الزمن بالرغم من طبيعة وصفات الأشخاص الذين يشغلونه. فمركز رئيس المركز يستمر في الوجود طالما إن هناك مصنعاً. زد على ذلك إن النفوذ والسمعة والقوة التي يتمتع بها صاحب المركز البيروقراطي لا تعود إليه بالذات بل تعود إلى المركز الذي يشغله. وصاحب المركز لا يمتلك أدوات ومعدات مركزه كالمنضدة والتلفون والأثاث والقرطاسية والسيارة وبقية الأجهزة الكتابية الأخرى. ذلك إن هذه الأدوات والمعدات تعود إلى المركز والدائرة التي يعمل فيها(١٧). وهنا يستطيع الموظف فتح حساباً بالمصروفات التي ينفقها على متطلبات مركزه ودائرته. ويمكننا القول في هذا الصدد بأن العامل لا يمتلك وسائل الانتاج والموظف لا يمتلك دائرته البيروقراطية إذ كلاهما يعملان لقاء اجر أو راتب معين.

ومع هذا فإن هناك ثمة اختلافات بين علاقة الموظف بدائرته وعلاقة العامل بعمله. فالدائرة تفرض واجبات وقيود معينة على الموظف والدخل الذي تمنحه له لا يكون على شكل أجور بل على شكل راتب يضمن له نوعاً من المستوى المعاشي الذي يليق بطبيعة مهنته ومكانته في المجتمع. إضافة إلى أن الموظف ينبغي أن يتمسك بأخلاقية المهنة التي يمارسها وأن يكون الولاء والإخلاص للمنظمة التي يعمل فيها. ويعين الموظف في مركزه لفترة غير محدودة بعكس العامل الذي يستخدم فقط عندما تكون هناك حاجة لعمله. كما أن الموظف في النظام البيروقراطي يمارس مهنته ويتقيد بقوانينها ويتوقع الترحيل والترقية من مركز لآخر كلما طالت مدة خدمته. وكلما يرتقي الموظف إلى المراكز العليا كلما تزداد درجة قوته ونفوذه وسمعته ويزداد راتبه (١٨). ويتوقع الموظف مقدماً المركز الذي سيصل إليه ودرجة الراتب الذي سيتقاضاه إذا كانت خدماته مرضية وسلوكه جيداً ويتمتع بالخبرات والمؤهلات العلمية والفنية. هذه هي أهم المزايا والخصائص التي تتمتع بها الدوائر البيروقراطية.

وعلى الرغم من المزايا المتعددة التي تتسم بها البيروقراطية فإنها تعـاني من عدة مساوئ يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

١- يطغي جانب التصلب وعدم المرونة على كافة القرارات والاجراءات التي تتخذها الدوائر البيروقراطية نظراً لتقيد الموظفين البيروقراطيين بقـوانين الدوائر التي يعملون فيها وعدم الخروج عن نصوصها أو الاجتهاد حولهـا مهما تكن الظروف.

٢- أعمال الدوائر البيروقراطية تتميز بالبطء وعدم السرعة نظـراً لمـرور المعاملات بسلسلة من المراكز الوظيفية المتدرجة، فالمعاملات تصعد مـن المراكز الدنيا إلى المراكز العليا ثم تنزل من المراكز الأخيرة إلى المراكز الدنيا. وهنا يتأخر العمل ويستغرق وقتاً طويلاً.

٣- يتحول الموظفون البيروقراطيون إلى طائفة تتوارث المراكز الإدارية فـي المنظمة.

٤- انعدام المبادرات الضرورية والتجارب الإدارية فـي معظـم المنظمـات البيروقراطية وذلك لتقيد هذه المنظمات بالقوانين والالتزام بها واعتبارها كغاية بحد ذاتها.

٥- يتساوى الموظفون المبدعون مع الموظفين غير المبدعين فـي المنظمـات البيروقراطية. ذلك أن هذه المنظمات تمنح نفس الحقوق والامتيازات لكلا النوعين من الموظفين ولا تميز بينهم .

٦- تكون الرقابة في المنظمات البيروقراطية متروكة كلية في يد طبقـة مـن الموظفين الرسميين الذين تقيد سلطاتهم حرية الأفراد العاديين.

اذن تتجسد مساوئ البيروقراطية في الرغبة الشديدة في الالتجـاء للطـرق الرسمية في الإدارة، وتضحية المرونة من أجل التزام تنفيـذ التعليمـات، والبطء في إصدار القرارات ورفض الالتجاء إلى الاجتهـادات الشخـصية والتجارب الإدارية.

١- أسباب ظهور البيروقراطية الصناعية

إن سبب نجاح الأسس البيروقراطية في الصناعة يرجع إلى مقدرة هذه الأسس على سد حاجات ومتطلبات الإنتاج الواسع ولكن ما هي حاجات ومستلزمات الإنتاج الواسع وكيف استطاعت البيروقراطية سدها؟ إن البيروقراطية تخدم العمل الصناعي الواسع في الجوانب التالية:

أ- تظهر البيروقراطية في المنظمات الاجتماعية التي تشهد نموا في الحجم خصوصا إذا كان النمو يشكل اتجاهات بعيدة الأمد. فنمو المنظمات الصناعية والإنتاجية لا يحدث إلا بعد تطبيق الأسس البيروقراطية على هذه المنظمات من أجل ادارتها والسيطرة على شؤونها.

عند توسع حجم الوحدات الصناعية تزداد مهام الإدارة زيادة مضاعفة [١٩].

ومهام الإدارة تتعلق بالسيطرة على المواد الأولية من حيث شراءها وضمان تدفقها إلى المصنع وتشغيل الأيادي العاملة وتوظيف المدراء والخبراء والإداريين والتنسيق بين العمال والمكائن وتصريف البضاعة المنتجة واجراء الموازنة بين تكاليف الانتاج والأرباح، إن ضمان الكادر الإداري يتطلب تهيئة الخبراء والموظفين المشرفين واستحداث دوائر تخطيطية مركزية ونظام اتصال جيد بين أقسام المصنع ودرجة من الضبط والسيطرة، وأخيرا مكتب لحفظ الوثائق والمستمسكات. ان جميع هذه المتطلبات التي تحتاجها الوحدات الانتاجية لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون الاعتماد على البيروقراطية.

فالبيروقراطية هي التي تخلق الدوائر المتخصصة التي تعتمد على المركزية والتوجيه المخطط. إضافة إلى أهميتها في تهيئة وسائل الضبط والنظام وتكوين قنوات الاتصال التي من خلالها تمرر الأوامر والمعلومات من مركز لآخر ضمن الهرم المؤسسي للبيروقراطية.

ب- إن نمو وتشعب نظام تقسيم العمل في الصناعة قد أدى إلى زيادة الحاجة لاعتماد البيروقراطية في نظم الانتاج، لكن نظام تقسيم العمل يمكن تطبيقه على شتى المنظمات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجيش والحزب.. الخ.

إن البيروقراطية تكون المراكز والدوائر ذات الفاعلية والواجبات المتخصصة.

إذن لا يمكن للتخصص أن يدخل في المنظمة الاجتماعية دون انتهاجها للمبادئ البيروقراطية في الإدارة والتنظيم[٢٠].

ج- يعتمد الإنتاج الصناعي الواسع على تطبيق الخبرة والمعرفة الفنية على عمل متخصص. والبيروقراطية تساعد موظفيها وكوادرها على تكوين المواقف الضرورية التي تساعدهم على تطبيق المعرفة العقلانية والفنون العلمية على العمل الذي يقومون به ويتحملون مسؤولياته.

د- إن نمو التكنولوجيا الآلية في الصناعة قد لعب دوره في تعجيل نمو النظم البيروقراطية. فالمكننة الصناعية تؤدي إلى زيادة التخصص في العمل والتخصص في العمل يستلزم إدخال المبادئ البيروقراطية في الإنتاج والتنسيق في المصنع. هذا التنسيق الذي يساعد على استمرارية وتأثر الإنتاج من خلال فاعلية العمليات الإنتاجية كل حسب مهامها المتخصصة، إن هذا التنسيق في العمل لا يتطلب التخطيط العقلاني الدقيق فحسب بل يتطلب أيضا نمطا من الضبط والنظام. وهذه المستلزمات لا يمكن ضمانها دون وجود النظام البيروقراطي.

هـ- إن التزاوج بين الصناعة والبيروقراطية يعتمد على حاجة الصناعة للتخطيط بعيد المدى والحسابات العقلانية للمستقبل. والتخطيط بعيد المدى لا يمكن أن يتم دون وجود نظام اجتماعي يسيطر على المواد الأولية والآليات ويراقب الأيدي العاملة ويصرف البضاعة المنتجة. إلا أن هذا

النظام الاجتماعي يظهر ويعمل باستمرار في ظل المبادئ البيروقراطية في الإدارة والتنظيم.

و- تجد الصناعة في البيروقراطية الوسيلة الفعالة التي من خلالها تستطيع السيطرة على عمالها وكوادرها المتخصصة والفنية [٢١]. فالصناعة تحتاج إلى درجة من التنسيق بين فعاليتها ومهامها المتخصصة وتحتاج إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتحتاج إلى التخطيط بعيد المدى. وجميع هذه الحاجات تتطلب الإشراف المباشر على العمل وإطاعة الأحكام والقوانين والقضاء على النزوات الفردية والأهواء الذاتية. والبيروقراطية هي النظام الاجتماعي الأمثل الذي يستطيع مقابلة هذه الحاجات والايفاء بالتزاماتها. ففي البيروقراطية لا يمتلك العامل والموظف وسائل الانتاج كالمواد الأولية والآليات. وهذا يعني بأن كلاهما يعتمدان اقتصاديا على البيروقراطية ويخضعان خضوعا تاما لمطالب المنظمة التي يعملان فيها ويتفاعلان معها.

إذن تستطيع الصناعة ضبط وتهذيب العاملين فيها من خلال البيروقراطية والتنظيم الرسمي.

وماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠) يعتبر من أهم العلماء الذين عالجوا موضوع البيروقراطية معالجة سسيولوجية حديثة وذلك بعد أن فصل فكرة البيروقراطية عن الأفكار العاطفية والانفعالية التي أحاطت بها لفترة طويلة من الزمن فقد اعتقد بأن النظام البيروقراطي هو شيء لا يمكن الاستغناء عنه عند إنجاز الأهداف العقلانية لمؤسسات ونظم المجتمع الصناعي.

كما أنه طبق مذهبه المشهور النموذج المثالي (Ideal Type) في تعريف ودراسة المزايا الجوهرية للنظام البيروقراطي [٢٢]. وقال بأن البيروقراطية تتميز بالخصائص التالية:

أ- الأحكام والقوانين العقلانية هي التـــي تحـــدد واجبـــات ووظـــائف الأدوار الإدارية في المؤسسة الصناعية، وأن هذه الأدوار إنما هي أدوار أخصائية يحتلها موظفون مؤهلون عقليا وعلميا.

ب- إن الأدوار الإدارية تكون على شكل مراتب متسلسلة مـــن ناحيـــة مقـــدار سلطتها وقوتها الإدارية.

ج- تعتمد الإدارة البيروقراطية على وثائق ومسمـــسكات مدونـــة لا يـــستطيع الهيمنة عليها إلا من حصل على تدريب ودراسة خاصـــة فـــي الـــشؤون الإدارية(٢٣).

د- يعين الموظفون على أساس مؤهلاتهم الفنية وقـــابليتهم فـــي الإدارة التـــي اكتسبوها عن طريق الدراسة الطويلة أو التجربة والخبرة.

ه- لا يمتلك الموظف الإداري مركزه الوظيفي والأدوات التي يـــستعملها فـــي تنفيذ واجباته.

و- يرقى الموظف الاداري من مركز إلى مركز آخر إذا ثبت كفاءته الإدارية وأدى مهامه الوظيفية حسب المطلوب.

ز- يتقاضى الموظف الاداري راتبا يتحدد بمركزه الـــوظيفي، إضـــافة إلـــى حصوله على درجة من الاحترام والجاه الاجتماعي.

ويرى ماكس فيبر أن التجربة في جميع أنحاء العالم تميل إلى إثبات القول بأن المنظمة الإدارية الخالصة في بيروقراطيتها، قادرة من الناحية الفنية على الوصول إلى أعلى درجات الفعالية.

ويضيف فيبر في دراسته للنموذج المثالي للبيروقراطية بأن الفعالية المتميـــزة هي النتيجة المتوقعة من التنظيم البيروقراطي. فالفرد الذي يريد أن يـــؤدي عملـــه بصورة فعالة ما عليه إلا أن يطبق مهارته في العمل بنشاط وتعقل. أمـــا المنظمـــة التي تريد أن تؤدي عملها بصورة فعالة فإن ما يطلب منها كثير، إذ يجب أن يتوفر لكل عضو فيها مهارة وخبرة لازمتان لقيامه بالمهمة المعهود إليه بها، وهـــذا هـــو

القصد من التخصص ومن اختيار الموظفين على أساس الكفاءة الفنية التي كثيرا ما يتم التحقق منها عن طريق الاختبارات الموضوعية. على أن الخبراء أنفسهم قد يمنعهم التحيز الذاتي عن اتخاذ قرارات قائمة على تحكم العقل. فالتشديد على التجرد عن العامل الشخصي يقصد به استبعاد هذا المصدر للتصرف اللاعقلي.
غير أن تحكيم العقل الفردي لا يفي بالغاية. فلو كان لأعضاء المنظمة أن يتخذوا قراراتهم العقلية كل منهم على حدة لما كان عملهم منسقا ولهبطت فعالية المنظمة ومعه جهاز السلطة والإشراف الذي يعتمده النظام البيروقراطي.

جـ- التنظيم غير الرسمي في الصناعة

التنظيم البيروقراطي ونظام التكنولوجيا هما اللذان يحددان طبيعة العلاقات الاجتماعية الرسمية للعامل، ولكن العلاقات الاجتماعية الرسمية للعامل غالبا ما تفشل في سد حاجاته وتحقيق طموحاته وحل مشكلاته المادية والاجتماعية، وقد اعترف بهذه الحقيقة معظم الباحثين إلى درجة أنهم أشاروا إلى أن هناك تناقضا بين واقع الحياة الاجتماعية والمهنية للعمال وبين النظم والتعاليم الرسمية التي تفرضها عليهم الإدارة وتحدد صورتها خارطة العمل (Organizational Chart).

١- العلاقات الاجتماعية غير الرسمية

إن انحراف سلوك العمال عن النظم والقوانين الرسمية المحددة لصيغ العمل الصناعي كالتحدث أثناء العمل والتوقف عن العمل لأسباب واهية والهزل والمقامرة والتدخين وقراءة الصحف وشرب الشاي... الخ أصبح شيئا مألوفا في العديد من المصانع. وهذا الانحراف في السلوك مهما تكن أشكاله وصوره يعبر عن العلاقات الاجتماعية غير الرسمية [٢٤]. بيد أن العلاقات الاجتماعية غير الرسمية لا تظهر بسبب النوازع والأهواء الطبيعية عند العامل ولا بسبب ميله إلى عدم الطاعة بل تظهر نتيجة لطبيعة شخصيته والعوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة فيها. هناك مصدران رئيسان لنشوء العلاقات الاجتماعية غير الرسمية. أولا أن هذه العلاقات تتكون نتيجة لوجود العلاقات الاجتماعية الرسمية التي لا يرتاح إليها أغلب العمال،

وثانيا خلال العمل والتفاعل الرسمي تظهر دوافع الجذب غير الرسمي بين العمال وتظهر اللامبالاة والعدوانية والتعصب إزاء الإدارة الصناعية أو أرباب العمل(٢٥). ومثل هذه الدوافع تعطي صيغة معينة لأنماط علاقات العمل وخصوصا عندما تستمر هذه العلاقات لفترات طويلة.

إن العلاقة بين العامل والفورمن مثلا هي أكثر من كونها علاقة بين آمر ومأمور. ذلك أن هذه العلاقة تتضمن الكثير من المواقف الانفعالية والعقلانية التي يحملها كل من العامل والفور من والتي ليس لها صلة بالوضعية الاجتماعية للعمل. فإذا كانت المواقف التي يحملها الفور من تجاه العامل جافة وباردة فلا غرابة أن نرى العامل يحمل المواقف السلبية والعدوانية تجاه الفورمن. ومن جهة ثانية نرى بأن اتصال العامل بالعامل خلال فترة العمل يتجاوز حدود العلاقات الرسمية التي يقرها المصنع إذ يتضمن الاتصال بعض النماذج غير الرسمية التي تعتمد على العواطف والمصالح والتجاوب المشترك. إذن العلاقات الرسمية في العمل غالبا ما تتحول إلى علاقات غير رسمية نتيجة لوجود العوامل السيكولوجية والسسيولوجية المعقدة.

وهناك نماذج أخرى للعلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تظهر في الصناعة والتي تبعد كل البعد عن البناء الاجتماعي الرسمي للمصنع وتخرج عن نطاق العلاقات الرسمية التي يقرها نظام الانتاج. وهذه النماذج من العلاقات غير الرسمية تظهر إلى السطح عندما تكون العلاقات الرسمية ضعيفة ومفككة، فعندما تكون العلاقات الرسمية مبعثرة ودرجة الانسجام بين الإدارة والعمال واطئة فإنه سرعان ما تظهر أنماط جديدة من العلاقات غير الرسمية التي يطمئن لها العمال والتي تحقق بعض مطالبهم وأهدافهم. فمثلا يستطيع فريق من العمال تمتين وتطوير علاقاتهم في العمل وايجاد مواقف وقيم ومقاييس جديدة تنظم سلوكهم وتحدد أنماط علاقاتهم، ومثل هذه العلاقات قد تصبح أحيانا مترسخة ومستقرة إلى درجة أنها تحول الجماعة من جماعة رسمية إلى جماعة غير رسمية. ويمكن القول بانه عندما

تمنح العلاقات الاجتماعية غير الرسمية الوقت الكافي لكي تتضح وتتطور فإنها سرعان ما تصبح علاقات مستقرة وثابتة. علما بأن الجماعات الاجتماعية غير الرسمية هي وليدة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية. فالعلاقات الاجتماعية غير الرسمية غالبا ما تتحول إلى جماعة غير رسمية لها تركيب ووظائف وقيادة ونظم وأحكام متعارف عليها، ويمكن أن تشكل العلاقات والجماعات غير الرسمية نظاما اجتماعيا كامنا يحل محل النظام الاجتماعي الرسمي للمؤسسة الصناعية وحتى إذا لم يشكل النظام الجديد في المؤسسة فإن النظام الاجتماعي غير الرسمي يبقى قوة مؤثرة في المصنع لها القدرة على تحديد علاقات العمل بين الإدارة والعمال.

٢- الجماعة غير الرسمية:

إن من أهم الاكتشافات والحقائق الجديدة التي توصل إليها علماء الاجتماع الصناعي في النصف الأول من القرن العشرين وجود وفاعلية الجماعات غير الرسمية Informal Groups بين العمال. ويمكننا القول بأن علم الاجتماع الصناعي ظهر وتكامل بعد اكتشاف دراسات وأبحاث الجماعات غير الرسمية.

في هذا الجزء من الدراسة نود أولا تعريف الجماعة غير الرسمية وتوضيح كيفية تشخيصها وتحديد معالمها. كما يجب ضرب بعض الأمثلة عن الدارسات التي أجراها علماء الاجتماع الصناعي عن الجماعات غير الرسمية خصوصا ما يتعلق بوظائفها والأسباب المؤدية إلى وجودها وفاعليتها في المنشآت الصناعية.

٣- تعريف الجماعة غير الرسمية:

لا نستطيع فهم ودراسة الجماعة غير الرسمية دون اعتمادنا على طرق خاصة في دراستها وتحليلها وتقصي المعلومات عنها. يمكن إطلاق اسم جماعة على أي تشكيل من الأفراد له بناء وظيفي وعلاقات[٢٦]. فالعائلة هي جماعة طالما تتوفر فيها صفات الجماعة الاجتماعية وكذلك النادي والمصنع والدائرة البيروقراطية. بيد أن هناك جماعات ليست لها نظما وأغراضا وقيادة واضحة.

وهذه الجماعات تتمثل في جماعات اللعب والشلل والعصابات التي يكونهــا الأفراد في المنظمات الاجتماعية الرسمية. لكن الدراسات العلمية التي أجراها علماء الاجتماع الصناعي وعلماء النفس الاجتماعي حول الجماعات تشير إلى أنها تمتلــك هياكل معينة، اي لها قيادات وأغراض وقيم تحدد الطريقة التي من خلالهــا تعمــل هذه الجماعات وتتفاعل مع الجماعات الأخرى خصوصا الرسمية منها. أن هنـــاك ميزتين تتصف بها الجماعات غير الرسمية: الميزة الأولى هي أنه لا يوجد شخص مسؤول عن تكوين الجماعة غير الرسمية كجماعة اللعب والــشلة حيــث أن هــذه الجماعة تنشأ بصورة تلقائية نتيجة للظروف الاجتماعية والنفسية التي تجد نفــسها بها(٢٧). والميزة الثانية هي عدم وجود شخص في الجماعة يعرف تركيبها ونظمهــا وقيمها وأهدافها، لهذا سميت الجماعة بالجماعة غير الرسمية التي تظهــر للعيــان نتيجة الحاجات والمصالح ومتطلبات الحياة اليومية.

إذن تتميز الجماعة غير الرسمية بالتفاعل التلقائي بين أعضائها خلال فترة زمنية طويلة ويؤدي أعضاء الجماعة غير الرسمية أدواراً معينة لها أهميتهــا فــي تحقيق أهدافها، ولكن الجماعة تعمل وتنمو وتستمر دون شــعور أعــضائها بــذلك ودون تنظيمها لفاعليتها وتحديد مسيرتها واتجاهاتهــا الفكريــة والاجتماعيــة، إن الجماعة غير الرسمية التي تتميز بهذه المواصفات ليست جماعة من الناس تــروم ركوب الباص لغرض الوصول إلى العمل ولا هي عدد من العمال يدخلون المصنع لغرض الانتاج أو يدخلون الحانوت لغرض شرب الشاي. إن هذه الجماعات يمكــن تسميتها بالجمهور لأنها لا تتميز بصفة الاستقرار والثبات ولا تمتلك تراكيبا ونظماً وأهدافا معينة. في حين نشاهد بأن للجماعات غير الرسمية أدوارا وقيما وأطرا ثابتة ومستقرة.

إن من أهم الدراسات الاجتماعية التي أجريت حول الجماعات غير الرسمية دراسة البروفيسور التن مايو (Elton Mayo) الموسومة تجربة هوثرون التي شرحها في كتابه "المشكلات الانسانية في المدينة الصناعية" ودراســة روثلــر بيزكــرود

يسكون (Roethlisberger and Dickson) الموسومة "الإدارة والعامل". وقد ظهـرت الدراستان في الولايات المتحدة الأمريكية في العشرينات والثلاثينات مـن القـرن العشرين.

٤- دراسة ميدانية عن جماعة غير رسمية

اكتشفت الجماعات غير الرسمية بعد تجارب أجريت في مـصنع هـوثرن الكائن في ولاية الينوى الأمريكية في عام ١٩٢٠، وهذا المـصنع تـابع لـشركة الكهرباء الغربية. إن الغاية من هذه التجارب تنعكس في فحص درجات الترابط بين المتغيرات المختلفة وإنتاجية العمال. فالتجارب السابقة التي أجراها علماء الاجتماع الصناعي قد فشلت في ايجاد أية علاقة بين الظروف الطبيعية للمصنع كالاضـاءة ولون الجدران وطبيعة المكائن وبين الانتاجية. لهذا قرر العلماء عزل عـدد مـن العمال ووضعهم في غرفة اختبار خاصة يمكن عن طريقها قياس إنتـاجيتهم بعـد تغيير العوامل المختلفة التي تؤثر في الإنتاجية كما ونوعاً، وقد أجريت الترتيبـات الضرورية التي يمكن من خلالها قياس معدلات الإنتاج بعد التحكم بالعوامل المؤثرة في الإنتاجية. ووضع المجرب الاجتماعي نفسه في موقـع يمكنـه مـن مـشاهدة التغيرات التي تطرأ على الإنتاج بسبب تغيير العوامل التي يعتقد بأهميتها في زيادة أو قلة الانتاج.

وبعد إجراء التجربة توصل المجربون الاجتماعيون إلـى حقـائق مذهلـة مفادها بأن الانتاج لم يتغير نتيجة إدخال العوامل الجديدة في العمل كزيـادة أجـور العمال وتقليص ساعات العمل وتحسين ظروف العمل، كما شاهد هؤلاء المجربون بأن الإنتاج في كافة الأحوال يأخذ بالزيادة المستمرة إلى أن يـصل نقطـة ذروتـه بعدها يأخذ بالانخفاض التدريجي حتى يتوقف العمال عن العمل بسبب انتهاء وقـت العمل[٢٨]، علما بأن الانتاج خلال اليوم الواحد يستمر بنمطه هذا حتى يدخل أرباب العمل التحسينات في ظروف العمل، لهذا راح المجربون الاجتماعيون يفتشون عن عوامل أخرى يمكن الركون إليها في تفسير زيادة إنتاجية العمال. ومن العوامل التي

توصل إليها المجربون وجود العلاقات غير الرسمية بين العمال ووجود الجماعات غير الرسمية التي ينتمون إليها ويتفاعلون معها. فالجماعة غير الرسمية تظهر عادة عندما يسود جو العلاقات الرسمية بين العمال أنفسهم من جهة وبين العمال والإدارة من جهة أخرى، هذا الجو الذي يؤدي إلى ظهور العلاقات الهامشية والسطحية بين العمال والإدارة، ومثل هذه العلاقات لابد أن تؤثر تأثيرا سلبيا في معدل الانتاجية وتسيء إلى نوعية الانتاج [٢٩].

وقد اكتشف المجربون الاجتماعيون نشوء العلاقات غير الرسمية بين العاملات اللواتي عزلوهن في غرفة مستقلة، ونشوء مثل هذه العلاقات سرعان ما أدى إلى تكوين الجماعة غير الرسمية التي كان لها قيادة ونظام متدرج من السمعة والجاه الاجتماعي. في بداية التجربة شاهد الباحثون ظهور الجماعة غير الرسمية التي تترأسها إحدى العاملات النشيطات والمبدعات، وشاهدوا الأدوار الوظيفية للنساء كدور القائد والمعاونة والمنفذة للواجب وكبشة الفداء...الخ. وبعد ظهور هذه الأدوار غير الرسمية وجد نظام السمعة والمنزلة وبرز نظام جديد للعلاقات الاجتماعية بين هذه الأدوار غير الرسمية. ونظام العلاقات هذا يختلف كل الاختلاف عن النظام الرسمي للعلاقات في المصنع.

إن الجماعة غير الرسمية تؤدي وظيفتين أساسيتين لأعضائها، فهي تزود العمال بفرص تمكنهم من بلوغ الاقتناع الذاتي، ومثل هذه الفرص لا يوفرها لهم الهيكل الاجتماعي الرسمي للمصنع، وتتيح الجماعة غير الرسمية المجال للعمال بتكوين علاقات إنسانية وطيدة فيما بينهم لا يتيحها لهم النظام الرسمي للمشروع الصناعي[٣٠]. ففي الجماعة غير الرسمية استطاعت النساء الاتصال بعضهن مع بعض بحرية تامة، وخلال الاتصال كن يتبادلن الخبر والنكات والأحاديث. كما حدثت بينهم مشادات كلامية ونزاعات واضطرابات، وقد أدت الجماعات غير الرسمية دورها البارز في توزيع الأدوار على النساء وتحديد مراكزهن ودرجات سمعتهن ومناصبهن الإدارية، ومثل هذا الأمر أعطى للنساء درجة من الرضا

والقناعة والطمأنينة التي لم يحصلن عليها في ظل القانون الرسمي للمؤسسة الانتاجية.

إن البنت التي أصبحت قائدة الجماعة غير الرسمية هي بنت كفوءة وقوية إلا أن النظام الرسمي للمؤسسة لم يعترف بكفاءتها وقوتها. زد على ذلك أن الجماعة غير الرسمية تعمل من أجل تحقيق أهدافها التي تؤمن بها العاملات.
والعاملات في الجماعة غير الرسمية يشعرن بأنهن يحتلن موقعا مفضلا في المصنع بسبب عملهن في غرفة تتوفر فيها شتى ظروف الراحة والطمأنينة. لكي تتمكن العاملات من الحفاظ على موقعهن المفضل وجماعتهن غير الرسمية وجب عليهن زيادة الانتاج وتحسين نوعيته. اذن الجماعة غير الرسمية تؤدي دورها في زيادة معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته كما كشفت التجربة. ناهيك عن أهميتها في تكوين العلاقات الجيدة بين العمال وتحقيق طموحاتهم في كسب السمعة الجيدة والقضاء على القلق وعدم الاستقرار الذي يحيط بهم نتيجة تأزم علاقاتهم الاجتماعية مع الإدارة وتعرضهم لضغوط ومضايقات القوانين الرسمية للمؤسسة التي يعملون فيها.

٥- وظائف الجماعة غير الرسمية

هناك بعض الادارات تنظر إلى الجماعة غير الرسمية وكأنها نتيجة حتمية لكسل واتكالية العامل وعصيانه وعدم رغبته في التعاون معها في أداء الواجب الصناعي الملقى على عاتقه. والعمال من جانبهم يعتبرون الجماعة غير الرسمية وسيلة للحفاظ على حقوقهم وتحقيق مطالبهم وطموحاتهم وأهدافهم، كما أن هناك بعض المنظرين الاقتصاديين والاجتماعيين يعتقدون بأن الجماعة غير الرسمية هي الرد الحاسم على حاجات العمال والمتنفس الوحيد لعواطفهم وانفعالاتهم. لكن وظيفة الجماعة غير الرسمية تتجسد في إتاحتها المجال للعمال بالتعبير عن أمانيهم وطموحاتهم وتصديها للمضايقات التي يتعرض لها العمال نتيجة التناقض بين الأدوار التي يؤدونها وطموحاتهم الهادفة إلى تحسين أحوالهم المعاشية والاجتماعية.

بيد أن الجماعة غير الرسمية هي وليدة التكنولوجيا الصناعية والبيروقراطية الإدارية. إن الجماعات غير الرسمية مسؤولة عن أداء الوظائف التالية للعمال الذين يكونونها ويتفاعلون معها:

أ- إسعاف العمال من الروتين والملل والتعب(٣١).

ب- إعطاء المجال للعمال بالحصول على منزلة اجتماعية أفضل

ج- إتاحة المجال للعمال بالتعبير عن عواطفهم وانفعالاتهم

د- تمكين العمال من تحقيق الاستقلالية

ه- ضمان العمال وتأمين مستقبلهم

والآن نقوم بشرح هذه الوظائف التي يؤديها الجماعة غير الرسمية للعمال بشيء من التفصيل.

أ- إسعاف العمال من الروتين والملل والتعب

تنقذ الجماعة غير الرسمية العمال من مشكلات روتين عملهم اليومي وتخفف من وطأة الأحكام والضوابط السلوكية التي يتعرضون لها نتيجة العلاقات الرسمية التي تربطهم بالإدارة، كما أنها تحررهم من الملل والضجر والاعياء الجسماني والعقلي الذي يصيبهم نتيجة انغماسهم في عمليات الانتاج الصناعي.

ب- إعطاء المجال للعمال بالحصول على منزلة اجتماعية أفضل

تستطيع الجماعة غير الرسمية فتح الطريق والقنوات البديلة التي تساعدهم على نيل المنزلة الاجتماعية المحترمة مقارنة بالمنزلة الهامشية التي يحتلونها في ظل النظام الاجتماعي الرسمي الذين يعملون تحت ظله. وحصول العامل على المنزلة الاجتماعية من النظام الرسمي الذين يعملون تحت ظله. وحصول العامل على المنزلة الاجتماعية المحترمة داخل العمل وخارجه يجلب له الرضى والقناعة ويساعده على أداء واجباته الانتاجية على أحسن ما يرام.

جـ- إتاحة المجال للعمال بالتعبير عن عواطفهم وانفعالاتهم

الجماعة غير الرسمية تجذب العمال بعضهم لبعض خصوصا العمال الذين تتشابه ميولهم واتجاهاتهم وأفكارهم وشعورهم وشخصياتهم والعمال الذين يؤدون أدوارا إنتاجية متشابهة أو مختلفة. والجماعة غير الرسمية تزيد من درجة التفاعل والتناغم بين العمال بحيث يكونوا روحا وقلبا واحدا، وهذا ما يجعلهم كتلة متراصة بوحدة الهدف والمصير [٣٢]، وأخيرا تمد الجماعة غير الرسمية الجسور والقنوات التي من خلالها يتبادل العمال الأحاديث والتجارب والخبر ويكتسبوا نفس القيم والمقاييس والمثل التي توحد أفكارهم وتصب سلوكهم في قالب معين.

د- تمكين العمال من تحقيق الاستقلالية

إن الجماعات غير الرسمية تمنح العمال فرص الاستقلالية واتخاذ القرارات التلقائية التي تخفف من وطأة الأوامر والاجراءات القسرية التي تتخذها الإدارة الصناعية إزاءهم. زد على ذلك أهمية الجماعة غير الرسمية في زيادة حرية واستقلالية العامل بحيث لا تتأثر كثيرا بالضوابط والأحكام البيروقراطية المفروضة عليه.

هـ- ضمان العمال وتأمين مستقبلهم:

إن من أهم واجبات الجماعة غير الرسمية تأمين الضمان الاقتصادي لأعضائها ومجابهة التهديدات الصناعية التي يتعرض لها العمال نتيجة التغييرات التكنولوجية التي تطرأ على وسائل الانتاج ونتيجة للدورة الاقتصادية. فالجماعة غير الرسمية قد تقرر زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتكوين العلاقات الصميمية مع الإدارة.

ومثل هذه الإجراءات تضمن استمرارها على العمل وتؤدي إلى زيادة معدلات أجورها وتحسين ظروفها المعاشية.

الخلاصة أن الجماعة غير الرسمية تزود العمال بفرص تمكنهم من تحقيق مصالحهم وأهدافهم. ومثل هذه الفرص لا يمنحها لهم البناء الاجتماعي الرسمي للمشروع الصناعي. زد على ذلك أن الجماعة غير الرسمية تعبر عن ردود أفعال العمال تجاه البيئة الاجتماعية والطبيعية للانتاج.

وأنها ليست ظاهرة عابرة تستطيع الإدارة التصدي لها وإبطال مفعولها. وهي ظاهرة اجتماعية تؤدي العديد من الوظائف الموضوعية والذاتية للعمال الذين يكونونها. فهي تخدم أكثر من بقية الجماعات الرسمية التي ينتمون إليها.

وبالرغم من الوظائف الجليلة والمهمة التي تقدمها الجماعة غير الرسمية للعمال فإنها تعاني من عدة سلبيات ومنغصات أهمها افتقارها للنظم الرسمية والمنهاج الواضح والسياسة الثابتة وعدم قابليتها على الاندماج مع الجماعات الأخرى لكي تقوى وتستمر وتكون قادرة على تحقيق أهدافها المنشودة. والمكاسب التي تقدمها للأفراد إنما هي مكاسب خيالية وغير ملموسة. زد على ذلك كونها تحت نفوذ بعض العمال الذين يؤدون الإدارة ويخضعون لتوجياتها. وهنا تكون الجماعة غير قادرة على الايفاء بالتزاماتها للعمال الذين يلتحقون بها لسبب أو لآخر. لذا لا يمكن تشبيه الجماعة غير الرسمية بنقابة العمال في تحقيق المصالح والأهداف التي يطمح عمال النقابة بلوغها من خلال نضالهم النقابي والاجتماعي.

الهوامش والمصادر

1. Benham, F. Economics, London, Sir. Isaac Pitman, 1957, p. 283.

٢. محمد حسن، عبد الباسط (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، مطبعة الانجلو المصرية، ١٩٧٢، ص ١٩٧.

3. A Dictionary of Social Sciences, Edited by J. Gould and W. Kolb, The Free press, New york, 1964, P. 328.
4. Benham, F. Economics, P. 47.
5. Ibid., p. 46.
6. Ibid., p. 48.
7. Ibid., p. 284.
8. Ibid., p. 286.
9. Samuelson, P. Economics: An Introductory Analysis, New York, McGrow –Hill, 1962, p. 83.
10. Gregg, P. A Social and Economic History of Britain, London, George G. Harrap, 1969, pp. 304-309.
11. Samuelson, P. Economic, P. 92.
12. Schneider, E. Industrial Sociology, New York, McGrow-Hill, 1957, pp. 81-82.

١٣. البرفسور دينكن ميشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة الدكتور إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١، ص ٣٦.

14. Schneider, E. Industrial Sociology, p. 75.
15. Ibid., 76.
16. Ibid., 77.
17. From Max Weber: Essay in Sociology, Edited and Translated by H. Gerth and C. Mills, New York, Oxford University Press, 1946. P. 169.
18. Schneider, E. industrial Sociology, p, 77.
19. Gouldner, A. Patterns of Industrial Bureaucracy, Free Press, Glencoe, III., 1954.
20. Schnieder, E. Industrial Sociology, p. 79.
21. Ibid., p. 80.

٢٢. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور)، علم الاجتماع السياسي، الموصل، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٤، ص ٤٢.

23. Bendixm R. Max Weber: An Intellectual Portrait, New York , 1960, p. 293.

25.Whyte, W. Human Relation in the Restaurant Industry, New York, McGrow-Hill. 1984, Ch. IV.

26. The Sociology of George Simmel, Translated by Kurt Wolff, New York, The Free Press, 1950, P. 96.

27. Schneider, E. Industrial Sociology, p. 185.

28. Roethlisberger, F. and W. Dickson, Management and the woker, Harvard University Prss, Cambridge Mass, 1939, P. 183.

29. Schneider, E. Industrial Sociology, p. 189.

30. Ibid., p. 190.

31. Ibid., p. 194.

32. Ibid., p. 195.

الفصل الخامس
النقابات العمالية

أ- طبيعة وماهية النقابات العمالية

بعد ظهور الثورة الصناعية في أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر استطاع رجال الصناعة والأعمال تشييد العديد من المصانع الكبيرة الحجم في الأقاليم الحضرية التي تحولت فيما بعد إلى مدن صناعية مزدحمة بالسكان . وفي وسط هذه المدن الصناعية كانت هناك طبقة كبيرة من العمال تعمل في المشاريع الصناعية وتعتمد في معيشتها على الأجور التي تتقاضاها لقاء عملها ، هذه الأجور التي لم تكن كافية لسد رمق حياة منتسبيها خصوصا وان مشكلات البطالة والفقر والجهل والأمية كانت متفشية بينهم كما كانت هناك فجوة اقتصادية وثقافية كبيرة بين الطبقة العاملة التي تشتغل في المصانع لقاء أجور محددة والطبقة الرأسمالية التي تسيطر على وسائل الإنتاج وتقرر مصير ومستقبل العمال وتستغلهم وتتعسف ضدهم ضمانا لمصالحها وأهدافها القريبة والبعيدة . إضافة إلى ساعات العمل الطويلة التي كانت مفروضة على العمال وقيام أرباب العمل بتشغيل النساء والأطفال في المناجم والمصانع لقاء أجور زهيدة ، وتدهور ظروف العمل وعدم توفر ابسط الشروط الصحية في أجواء العمل التي كان يعيشها العمال [١]. وأخيراً عدم وجود تسهيلات الضمان الاجتماعي والصحي والمادي للعمال وحرمانهم من اكتساب الثقافة والتربية وتجريدهم من الحقوق السياسية والقانونية التي كان يتمتع بها البرجوازيون والرأسماليون في أوربا آنذاك .

لهذه الظروف السيئة التي عاشها العمال كان لابد لهم من تكوين منظمات مهنية تدافع عن حقوقهم وتزيل المظالم الطبقية والمادية والاجتماعية والنفسية التي

كانوا يعانون منها . ومثل هذه المنظمات المهنية التي كونها العمال بعد الثورة الصناعية في أوربا هي نقابات العمال (Trade Unions) التي نحن بصدد دراستها في هذا الفصل . ان أول بلد ظهرت فيه نقابات العمال هو إنكلترا التي شهدت أول ثورة صناعية في العالم [٢] . بعدها ظهرت النقابات العمالية في البلدان الصناعية الأوربية كفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة . ففي إنكلترا مثلا استغرقت عملية استقرار وشيوع وقانونية التنظيم النقابي حوالي مائة عام . وخلال فترة الاستقرار والثبات تعرضت التنظيمات النقابية العمالية إلى صدامات دامية مع تنظيمات أرباب العمل ومع السلطة السياسية والقانونية في المجتمع [٣]. والصدامات والتناقضات بين هذه الأطراف المختلفة كانت ترجع إلى عدة عوامل أهمها تناقض اديولوجية العمال مع ايديولوجية أرباب العمل . ووجود المصالح الطبقية المختلفة بين الطبقة العمالية والطبقة البرجوازية وتناقض أهداف النقابة العمالية مع أهداف جمعيات الصناعيين وأرباب العمل وأخيراً وجود الهوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبيرة بين الطبقة العمالية والطبقة البرجوازية .

وغالباً ما كانت تنتهي الصدامات بين الطبقات العمالية وأرباب المصانع والأعمال بتحريم ومنع العمل النقابي العمالي وإغلاق نقابات العمال وطرد العمال عن العمل وإحالتهم إلى المحاكم . علماً بأن السلطات الحكومية والقضائية والقانونية كانت تنحاز إلى أرباب العمل والطبقة المتنفذة في المجتمع وتقف موقفاً سلبياً ومعادياً إزاء نضال وأماني وطموحات الطبقة العاملة . ذلك ان المراكز الحكومية الحساسة كانت بيد أبناء الطبقة المتنفذة والبرجوازية لذا فلا غرابة ان نشاهد أصحاب هذه المراكز يدعمون مطالب أرباب العمل ويغمطون حقوق العمال ويتعسفون ضدهم ويفرضون عليهم الذل والهوان والتخلف والجمود .

لكن شيوع معالم التحضر والتصنيع في اغلب المجتمعات الأوربية وزيادة أهمية الطبقة العاملة في أداء مهام الإنتاج والاستهلاك وسعة هذه الطبقة بالنسبة للطبقات الأخرى وتعاظم الحركة العمالية وتنامي فاعلية الدور التنظيمي الذي تؤديه

على الأصعدة القطرية والقومية والدولية قد فرض واقع التنظيم النقابي العمالي على أرباب العمل والحكومة والمشرعين القانونيين . وهنا استطاع العمال تأسيس نقاباتهم المهنية في كل مكان لتكون المعبر الحقيقي عن طموحاتهم وامالهم والأداة الموضوعية التي من خلالها يستطيعون بلوغ أهدافهم القريبة والبعيدة .

ولكن ماهي النقابة العمالية وما هي طبيعتها ؟ النقابة العمالية هي منظمة من العمال لها حق المفاوضة والمساومة مع أرباب العمل من اجل تحقيق أهداف العمال في زيادة الأجور وتقليص ساعات العمل وتحسين ظروف الإنتاج ورفع المستويات المادية والإنتاجية والثقافية للطبقة العاملة (٥). ويعرف سيدني ويبز (Sidney Webbs) نقابة العمال بانها منظمة دائمية من العمال الأجراء تهدف إلى تحسين ظروف العمل وصيانة العمال من الأخطار التي تداهمهم خارج العمل وداخله (٦).

غير ان هذا التعريف يبدو ناقصاً وغير متكامل طالما ان نقابة العمال لاتضم فقط العمال الأجراء بل تضم أيضاً الأفراد الذين يتقاضون الرواتب الشهرية والسنوية . كما انها لا تهدف إلى تحسين ظروف العمل وصيانة العمال من الأخطار فقط بل تهدف أيضاً إلى رفع سمعة العامل كعضو في المجتمع ومواطن في الصناعة . وهناك تعريف آخر ينص على ان نقابة العمال إنما هي منظمة حرفية تمثل العامل كمنتج في المصنع وعضو في المجتمع (٧) . وأخيراً هناك التعريف الذي يشير إلى ان نقابة العمال هي منظمة من المستخدمين لها حق المفاوضة والمساومة مع أرباب العمل حول تنظيم شروط الاستخدام وتحقيق أهداف العمال والمستخدمين .

أما البناء الهيكلي لنقابات العمال في المجتمعات المتقدمة فيكون على شكل مثلث أو هرم يحتل قمته عدد صغير من العمال الذين ينتمون إلى عدد كبير من النقابات العمالية الصغيرة . أما قاعدة الهرم فيحتلها عدد كبير من العمال المنتمين

إلى عدد صغير من النقابات الكبيرة الحجم . ويمكن تصنيف نقابات العمال في المجتمعات الصناعية إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي :

١- النقابات الحرفية (The Occupational Union)

وهي النقابة التي تمتد وتتوسع بصورة أفقية حيث ينتمي اليها عمال الحرفة الواحدة مهما تكن نوعية الصناعة أو المنشأة أو المشروع الذي يعملون فيه كنقابة عمال البناء ونقابة عمال النقل والمواصلات ونقابة عمال الخدمات ... الخ [٨] . فعمال البناء مهما تكن نوعية المؤسسة أو المنشأة أو الدائرة التي يعملون فيها ينتمون إلى نقابة عمال البناء حيث ان الحرفة التي يزاولونها هي التي تجمعهم في نقابة واحدة .

٢- النقابة الصناعية (The Industrial Union)

وهي النقابة التي ينتمي اليها كافة العمال الذين يشتغلون في دائرة أو مؤسسة معينة مهما تكن اختصاصات وحرف هؤلاء العمال [٩].

وتتوسع هذه النقابة عموديا وليس أفقيا لانها تجمع العمال في مؤسسة واحدة مهما تكن حرفهم واعمالهم . ومن أمثلة هذا النمط من النقابة عمال السكك الحديدية ونقابة عمال المطارات ونقابة عمال المطابع ... الخ .

٣- النقابة العامة (The General Union)

وهي النقابة العمالية الكبيرة التي تضم كافة العمال مهما تكن حرفهم ومهما تكن المنشآت والدوائر التي يعملون فيها . وينتمي إلى هذا النمط من النقابات هؤلاء العمال الذين لا يمارسون حرفة محددة ولا ينتمون إلى مؤسسة أو دائرة معينة [١٠]. وتتمثل هذه النقابة بنقابة عمال الخدمات العامة . وفي القطر العراقي تسمى النقابات التي تقوم على أساس تكامل الإنتاج أو المهن المتشابهة صناعيا وحرفيا والتي تمتلك لها فروعا ولجان في جميع أنحاء القطر بالنقابة العامة . والعمال في النقابة العامة هم الذين يعملون في المهن والصناعات المتشابهة .

ان النقابة العامة التي يقوم على أساسها التصنيف النقابي في القطر هي من الأشكال التنظيمية التي تنسجم مع الضرورات المهنية والطبقية . ذلك انها تستوعب كافة العمال الصناعيين والحرفيين . وان هذا الشكل التنظيمي جاء عبر تطورات نقابية مهمة . فبعد مرور الحركة النقابية في العراق بالصيغ الحرفية التنظيمية والنقابية والمهنية المحدودة وغيرها من الأشكال تتوج تطورها بالنقابة العامة التي عبرت عن مرحلة تنظيمية جديدة في الحركة النقابية لقدرتها على إرساء التحرك الطبقي على أسس إنتاجية ومهنية ولابتعادها عن النزعات الحرفية وكونها صيغة مستقبلية قادرة على ان تتحول إلى النقابة الصناعية في حالة وصول القطر إلى تطورات اقتصادية واسعة ، ولكونها أيضاً تستطيع استيعاب التصنيفات المهنية التي تتطور بتطور الواقع الاقتصادي والاجتماعي (١١).

اذن النقابة العمالية هي هيئة دائمة من العمال تهدف إلى حماية العمال وتحسين ظروف عملهم بقصد تطور حياتهم الاجتماعية . أو هي منظمة عمالية حرة يكونها المجتمع ولها شخصية معنوية وتتمتع باستقلال إداري ومالي . والاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العراقي عرف نقابة العمال بانها الكيان السياسي الأول في التنظيم النقابي العام ويتركز هدفها حول تحقيق أهداف وتطلعات أعضائها والتي هي جزء لا يتجزأ من أهداف وتطلعات الطبقة العاملة كلها سواء كانت في العراق أو الوطن العربي أو العالم (١٢) . من كل هذه التعاريف الاجتماعية والقانونية لنقابات العمال نستنتج بان نقابة العمال تتسم بالصفات التالية :

١- التأكيد على المحتوى الطبقي للنقابة ذلك انها ينبغي ان تتكون من العمال وتعمل من اجل مصالحهم وطموحاتهم وأهدافهم .
٢- ان للنقابة العمالية شخصيتها واستقلاليتها كمنظمة حرة لا تتدخل في شؤونها وأوضاعها أية مؤسسة أخرى في المجتمع .
٣- ان النقابة هي كيان يجسد طموحات العمال في الاستمرار على مزاولة العمل ومهما تكن الظروف ، والتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية متطورة

تنطبق مع أهمية واجباتهم الإنتاجية والمجتمعية والوطنية والقومية التي يؤدونها للشعب والأمة .

٤- ان أهداف أية نقابة انما هي جزء لا يتجزأ من أهداف التنظيم النقابي في القطر أو الإقليم أو العالم .

ب- الاتجاهات النظرية في تفسير التنظيم النقابي

لقد أدى ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر إلى اضمحلال الكثير من الأوضاع الاجتماعية التقليدية والروابط الذاتية بين الطبقات والى خلق وضع جديد أصبحت فيه الرأسمالية هي الطبقة السائدة على الرغم من صغر حجمها وذلك بسبب سيطرتها على وسائل الإنتاج . وقد استطاعت هذه الطبقة ان تنمي نفسها بواسطة استغلال جهود الطبقة العاملة . وتحت ظروف هذا الاستغلال وجدت الطبقة العاملة نفسها أمام وضع تتفاقم فيه التناقضات والمشكلات ، كما وجدت بان المساومات الفردية مع الرأسمالية لا يمكن ان تحل مشكلاتها . وعلى هذا الأساس وجدت الحاجة إلى خلق واقع خاص بها تستطيع من خلاله حل مشكلاتها وطرح مطاليبها وتشريع القوانين التي تمنحها حقوقها المشروعة والثابتة .

وقد اختلف هذا الواقع من بلد إلى أخر ، ففي بعض البلدان بقي مجرد واقع مهني ، وفي بلدان أخرى تطور إلى أشكال سياسية ، وفي البلدان النامية التي نشأت فيها الطبقة العاملة تحت ظروف الاحتلال والاستغلال الرأسمالية اتجه الواقع النقابي إلى الحفاظ على جوهره الطبقي وإقامة علاقات نضالية مع التنظيمات السياسية مما اكسبه طابعاً مميزاً يرتبط فيه النضال الطبقي مع النضال القومي . واستنتاجاً من سياق الحديث نرى بان التنظيمات النقابية العمالية انما تنشأ مشكلاتها وتناقضاتها في ضوء واقعها الذي تتواجد فيه .

لكن النزوع الجماعي للطبقة العاملة انما يقوم على أساس طبقي ومبدئي يتلخص في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للطبقة العاملة [١٣]. كما ان الجذور الطبقية لمشكلات العمال تقتضي اتجاهاً جماعياً ، فالاستغلال

الجماعي الذي تمارسه الطبقة الرأسمالية يؤدي إلى خلق مشكلات عمالية جماعية لا يمكن إزالتها دون خلق وحدة جماعية منظمة . وفي البلدان التي يكون فيها المطلب الجماعي إزالة الاستعمار والرأسمالية والقوى المحلية المرتبطة معها تتجه الطبقة العاملة إلى كسب تنظيماتها الجماعية بعدا سياسيا يجمعها في وحدة النضال مع الجماهير الثورية .

ان التنظيم الجماعي العمالي يمنح النضال سمة شرعية وقانونية ، ذلك لان القوانين والأنظمة انما هي تعبير جماعي عن الواقع الاجتماعي الذي تظهر فيه . وهي تحاول من خلال ذلك خلق العلاقات الجديدة والأحوال الاجتماعية والاقتصادية العادلة . كما ان التنظيم النقابي العمالي يستطيع بما يمنحه العمال من مركزية ديمقراطية وبما له من إمكانيات ان يخلق لدى الطبقة العاملة سلوكا واعيا بحيث تكون مواقفها موحدة الاتجاه ومبنية على أساس وجودها القومي والطبقي . بينما يؤدي انعدام التنظيم إلى توزيع مواقعها واتجاهاتها وفسح المجال لمستغليها واعدائها للمساومة على حقوقها الطبقية والقومية . بيد ان المحاولات التجريبية التي يمارسها أعداء الطبقة العاملة في خلق تنظيمات نقابية مصطنعة أو تنظيمات عديدة تتضارب فيما بينها ، انما يراد بها إظهار الطبقة العاملة بمظهر سلوكي سيئ والحكم على تصرفاتها بالتخلف والجهل .

لذا فان تأكيد الطبقة العاملة على وحدة تنظيمها النقابي انما يرسخ المظهر السلوكي الواعي الذي تعبر عنه مواقفها الواقعية والتاريخية .

لقد نشأ الانتماء النقابي بصورته التقليدية لدى الطبقة العاملة بعد ان تفاقمت التناقضات الطبقية وتصاعدت حدتها بين العمال والرأسماليين ، وبعد ان ظهرت النقابات كأداة للدفاع عن الطبقة العاملة وأهدافها المهنية والاقتصادية والاجتماعية وقد كانت الفعاليات التي يتجسد بواسطتها الانتماء النقابي تدور حول المسائل التالية:

أ- النضال من إلغاء مبدأ الأجور الرأسمالي ، أي الاجر الذي يحدده المنتج الرأسمالي باعتبار ان المبدأ الرأسمالي لتحديد الأجور يمثل ابشع صور الاستغلال وأكثرها اضطهادا للحركة العمالية واستنزافا لجهودها .

كما انه بالإضافة إلى ذلك المصدر الأساس لأرباح الرأسماليين وعن طريقه يتحقق فائض القيمة .

ب- النضال من اجل معارضة السلطة السياسية البرجوازية المعبرة عن المصالح الرأسمالية والمكرسة لحمايتها طبقيا وقانونيا وسياسيا [١٤].

جـ- اعتبار الإضرابات والاعتصامات العمالية من أهم الوسائل النضالية التي يمكن بواسطتها إسقاط السلطة البرجوازية والحصول على الحقوق الاقتصادية والسياسية للعمال .

د- تجاوز الأطر والكيانات القومية والوطنية واعتبارها من صنع أعداء الطبقة العاملة والتمسك بالوحدة العمالية الدولية .

هـ- اعتبار النقابات العمالية بديلا للحزب الثوري حيث ان هذه النقابات يمكنها تحقيق أهداف الطبقة العاملة دون إقامة علاقات مع الأحزاب السياسية الثورية أو الانضمام لها .

و- مقاطعة العمل واعتباره وسيلة جماعية نضالية لإسقاط النظام الرأسمالي .

لكن هذه الفعاليات التي كانت تشكل محور الانتماء النقابي العمالي لم تستطع ان تجعل لهذا الانتماء استمراريته وقوته على البقاء . ذلك لانها تحمل النقابات اكثر من طاقتها ومواقعها الفعلية . كما ان هذه الفعاليات حولت النقابات إلى كيانات سياسية صغيرة معزولة عن الجماهير الشعبية . وبالمقابل فإنها منعت الجماهير من الانتماء إلى الطبقة العاملة وقضاياها ومواقعها وممارساتها . إضافة إلى ان تأكيدها على تجاوز الأطر والكيانات القومية والوطنية قد أدى إلى إفقار الحركات العمالية ملامحها الأساسية وصلتها العميقة بالواقع وتطوراته وتناقضاته الخاصة به [١٥] .

ولما برهنت الاعتصامات والإضرابات والمظاهر العمالية على انها عاجزة عن إسقاط النظام الرأسمالي بدون وجود حزب سياسي يعين ظروف انفجار هذه الاعتصامات والإضرابات والمظاهرات ويهيئ لها مواقع الإسناد بين الجماهير الشعبية ، فقد قاد ذلك إلى ردود فعل تجاه الانتماء النقابي . وبعض هذه الردود كانت سلبية فيما كان بعضها إيجابياً .

فالردود السلبية على الانتماء النقابي بفعاليته الواردة في سياق الحديث قادت بعض النقابات إلى الانعزال كليا عن العمل السياسي وكل ما يتعلق به من أمور والتركيز على العمل النقابي ضمن مجالاته المهنية والمطلبية المحددة . بينما تمثلت الردود الإيجابية بانضمام العمال إلى الأحزاب السياسية الثورية وربط التحرك النقابي بحركتها وتخطيطها ورؤيتها للواقع السياسي والاقتصادي . وبالتأكيد فان الانتماء السياسي الذي يحصل من خلال انتماء العامل إلى الحركة السياسية الثورية هو اكثر فعالية من الانتماء النقابي واكثر قدرة على تجسيد إمكاناته وتوسيعها عنها في الممارسات النضالية . وهذا لا يعني التخلي عن الانتماء النقابي من اجل الانتماء السياسي . ذلك ان الانتماء إلى حركة ثورية معبرة عن فكر الطبقة العاملة ومواقفها ومصالحها وأخلاقياتها وأهدافها يلغي الحدود بين الانتمائين ويمحي جميع التعارضات القائمة بينهما . بينما يكون التعارض قائما فيما اذا كان الشخص المنتمي إلى حركة سياسية برجوازية يمارس مهنة نقابية عمالية .

والمنتمي النقابي رغم كونه يحمل انتماءا سياسيا ثوريا فانه يستطيع ممارسة الانتماء النقابي والسياسي ضمن مجاله النقابي العمالي ومن خلال الربط بين المصالح العمالية والجماهير والتعبير عن هذا الربط بواسطة فكر الحركة السياسية الثورية وإلغاء التعارض بين المصالح العمالية والجماهيرية .

ان الانتماء النقابي ليس هو الهوية النقابية أو الحضور الشكلي والهامشي داخل مقرات النقابات وانما هو الممارسات الفعلية التي يؤديها العامل النقابي داخل نقابته والتي من خلالها يستطيع تحقيق منجزات اقتصادية واجتماعية وسياسية

وثقافية له ولطبقته العمالية [١٦]. ويتأكد الانتماء النقابي أيضاً عبر تطوير هذه الممارسات وجعلها بمستوى الطموح الثوري أو العمل الثوري للطبقة العاملة وحركتها السياسية . واذا كان الانتماء النقابي هو حصيلة وعي يستهدف خلق واقع افضل للحياة العمالية غير مطالب بالبرهنة على كونه انتماءا جديا صادقا وذلك بتبرير نفسه عبر المزيد من الوعي لقضايا الطبقة العاملة وعلاقاتها الذاتية والموضوعية وعبر المزيد من الممارسات النقابية الملموسة .

وفي الواقع اننا قد نقف أمام ظاهرتين الظاهرة الأولى وهي الانتماء النقابي الذي لا يستند إلى وعي ولا يدرك معنى تحول الوعي إلى ممارسة عملية ، وهو انتماء مظهري عديم الجدية والفاعلية . اما الظاهرة الثانية فهي ظاهرة الانتماء الذي يستند إلى وعي ، ولكن بمجرد حصوله كانتماء فانه يكف عن تنشيط الوعي وهنا تتجسد ممارساته وتتحجر فعالياته . بمعنى ان المنتمي يبتدئ الانتماء بقوة الرغبة والمنطلقات المباشرة والتي تشكل سبب الانتماء . ولكن فيما بعد يصبح الانتماء روتينيا واعتياديا يساهم في اغتيال سبب انتمائه ، فتخبو لديه قوة الوعي وتضحى قدرته على الممارسة مشلولة .

ان هاتين الظاهرتين تشوهان معنى الانتماء تماما . وبالتأكيد ان الوقوف أمام هاتين الظاهرتين يتطلب من الحركة النقابية ممارسات واعية ومخططة ومدروسة النتائج . ذلك لان النقابة لا يمكنها مطالبة العمال بالوعي وهي لا تعرف شروط هذا الوعي وكيفية تحقيقه . كما انها لا يجوز لها ان تطالب العمال بتطوير الوعي وتصعيده إلى ممارسة فيما إذا كانت أعمالها روتينية واعتيادية .

كما ان النقابة تساهم في إبعاد العمال عن الانتماء النقابي فيما إذا جنحت إلى البيروقراطية والتأثر بالمظاهر الأرستقراطية وسمحت للعناصر الانتهازية والوصولية والنفعية باستلام مواقعها القيادية أو بعض هذه المواقع . إضافة إلى ان إبعاد العمال عن المشاركة في مناقشة الحلول والمشكلات وعن النقد والنقد الذاتي وعن المشاركة في مسؤولياتها ومهامها يؤدي إلى إضعاف الانتماء النقابي وجعله

انتماءا شكليا لا يتعدى دفع الاشتراكات والهوية النقابية . زد على ذلك ان الإخـــلال بالديمقراطية أو الاحتيال على بعض شروطها يقود أيضاً إلى الإخـــلال بالانتمـــاء النقابي .

ان الانتماء النقابي تتمثل شروط تحقيقه في استناده إلى خلية طبقية ومعرفة كاملة بظروف وحياة ومشكلات الطبقة العاملة وعناصر وســبل تحررهــا ورفــع مستوياتها المادية وغير المادية . كما ويتبلور الانتماء النقابي ويتطور عندما يتــوفر تنظيم نقابي سليم من الناحية الطبقية والفكرية والديمقراطية والقومية وقــادر علـــى تلبية حاجات ومطاليب الطبقة العاملة والدفاع عن أهدافها ومصالحها في الوصــول إلى المستويات الاجتماعية والمادية والسياسية التي تطمح لبلوغها .

من كل ما ذكر أعلاه نستنتج بان النقابات العمالية ظهرت للعيان بعد تفــاقم ظروف الطبقة العاملة وتعقد مشكلاتها تحت ظروف التحضر والتــصنيع . الأمــر الذي بلور الوعي العمالي الذي بدوره قاد إلى ظهور التنظيمات النقابية للعمـــال . هذه التنظيمات التي لم تهدف إلى إزالة المظالم الطبقية والمساوئ الاجتماعية التـــي تعرضت لها لفترات طويلة من الزمن فحسب بل هدفت أيضا إلى تحسين ظـــروف العمال وضمان حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ناهيــك عـــن دورهـــا المتميز في رفع مكانة الطبقة العاملة في المجتمع وتحقيق المزيـــد مـــن المكاســـب والنجاحات لها . غير ان التنظيمات النقابية هذه لا تستطيع الإيفاء بالتزاماتها للعمال الذين ينتمون لها دون اتسامها بصفة المبدئية والثورية والديمقراطية ودون مشاركتها في العملية السياسية من خلال تأييدها للأحزاب الثورية التي تـــدافع عـــن حقوقهـــا وطموحاتها .

جـــ- تركيب ووظائف النقابات العمالية

أ- تركيب النقابات العمالية

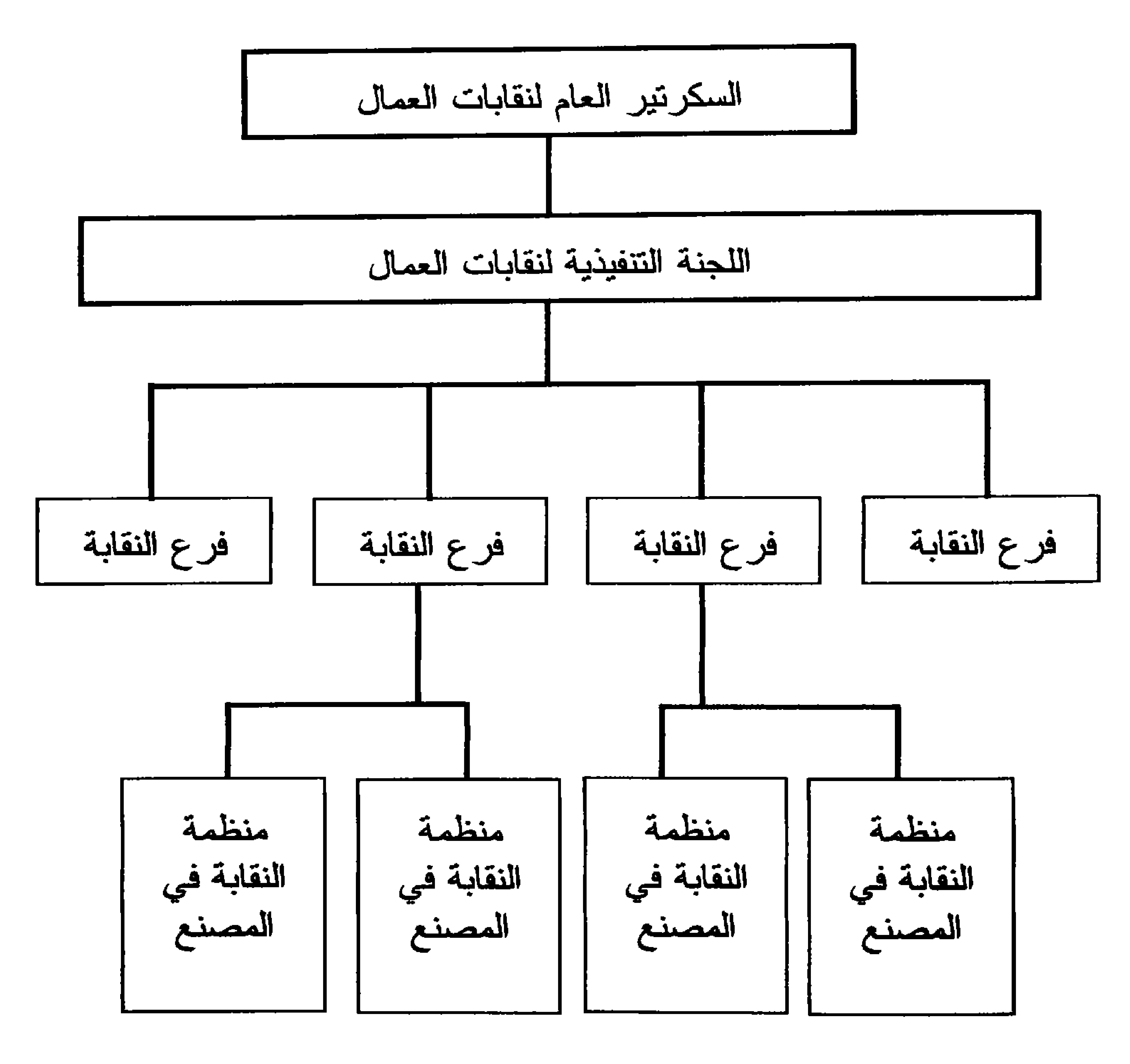
يتوخى التركيب المؤسسي لنقابات العمال تحقيق الموازنة بين كفاءة الادارة المركزية والصيغ الديمقراطية التي تنتهجها النقابات العمالية في رســـم سياســـاتها

وتنظيم شؤونها . فكفاءة الإدارة المركزية تستلزم سيطرة الأمانة العامة لنقابات العمال على اللجنة التنفيذية وسيطرة الأخيرة على فرع المنظمة في المصنع (١٧). والصيغ الديمقراطية التي تنتهجها نقابات العمال تتطلب مشاركة العمال في رسم سياسة النقابة وانتخاب اللجان المركزية والفرعية التي تدير أعمال النقابة العمالية وتعمل على تحقيق مطاليب وأهداف العمال .

خلال القرن التاسع عشر وفي بداية ظهور التنظيمات النقابية في الدول الصناعية كبريطانيا مثلا كانت معظم نقابات العمال تتكون من فرع واحد ينتمي اليه العمال طواعية . وكان الفرع لا يواجه صعوبات تتعلق بإدارة شؤونه ورسم سياساته كما كان يمارس نشاطاته بكل حرية وديمقراطية (١٨).فعندما كانت النقابة تريد اتخاذ قرار معين تتوصل إلى صيغة عمل معينة فإنها كانت تستدعي كافة الأعضاء لحضور الاجتماع . وفي الاجتماع يتوصل الأعضاء مع رئيس النقابة أو اللجنة النقابية عن طريق الاستفتاء المباشر إلى القرارات والإجراءات التي يريد أكثرية العمال التوصل اليها . ولكن بعد زيادة عدد النقابات العمالية ونمو عدد أعضائها وكثرة فروعها وتشعب وتعقد برامجها لم يكن بمقدور النقابة السيطرة على الأعضاء وإدارة الشؤون المتفرعة للنقابة ورسم سياستها بالطرق الديمقراطية المألوفة . لهذا اقتضت الظروف الإدارية للنقابة تعيين الموظفين والمتخصصين الذين تعهد اليهم مهام الإدارة والتنفيذ والمتابعة سواء في الأمانة العامة أو اللجان المركزية والفرعية أو في ورشات العمل .

ان الهيكل التنظيمي لنقابات العمال في بريطانيا يكون على شكل هرم يحتل قمته الأمين العام لنقابة المواصلات وعمال الخدمات العامة مثلا . ويتزعم الأمين العام للنقابة اللجنة التنفيذية التي ينتخب أعضاؤها أثناء المؤتمر العام لنقابات العمال. وهناك الفروع التي تشرف على شؤون عمال النقابة في المناطق المختلفة التي يعملون فيها .

إضافة إلى منظمات النقابة في ورش العمل والمصانع التي تكون باتصال مباشر مع العمال حيث انها توصل توجيهات وقرارات الفرع إلى العمال من جهة ، وتوصل حاجات ومشكلات ومطاليب العمال إلى الفرع من جهة اخرى [١٩].والفرع بدوره يوصلها إلى اللجنة التنفيذية والأخيرة بدورها توصلها إلى الأمانة العامة لنقابة العمال لكي تتخذ الإجراء أو القرار المناسب الذي من شانه ان يحل مشكلات العمال ويلبي طموحاتهم وحاجاتهم . والشكل المرسوم أدناه يوضح الهيكل المؤسسي لنقابة العمال في بريطانيا .

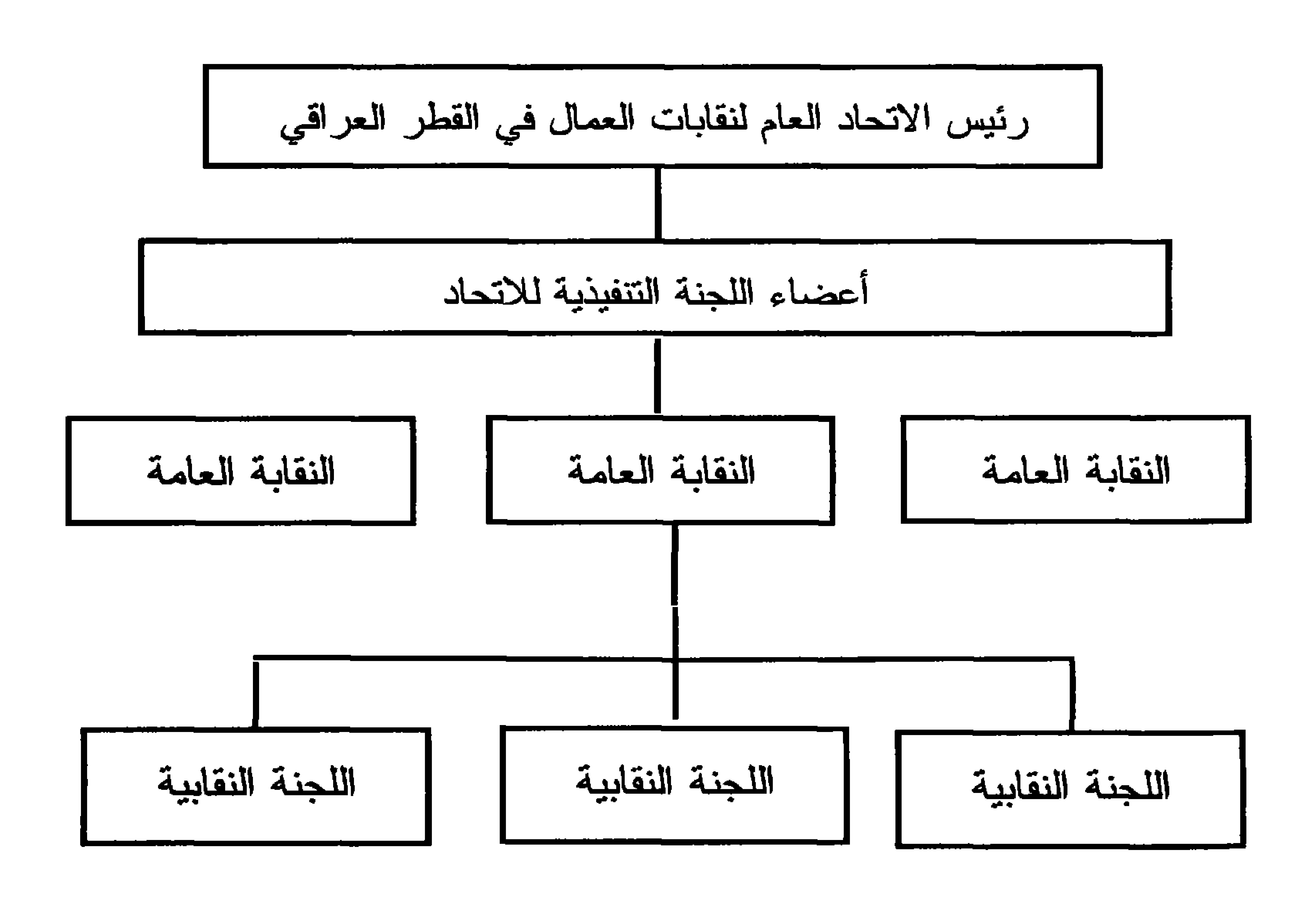


شكل رقم (٢) يوضح الهيكل التنظيمي لنقابة العمال

ينتخب كل من السكرتير العام واللجنة التنفيذية لنقابة العمال من قبل أعضاء المؤتمر العام لنقابة العمال والمؤتمر العام يعقد كل ثلاث أو أربع سنوات . ويحضر المؤتمر العام أعضاء الفروع بنسبة واحد لكل ٢٠٠٠ عامل من عمال النقابة . أما فرع النقابة فيديره مجموعة من الموظفين المتفرغين الذين يتم انتخابهم من قبل أعضاء مؤتمر الممثلين المنتخبين (Elected Delegate Conference) . هذا المؤتمر الذي يعقد مرة واحدة لكل سنة أو سنتين لدراسة مقترحات الفروع والمصادقة عليها ووضع سياسة النقابة وتوضيح أسسها وبنودها [٢٠] . إضافة إلى مصادقتها على السياسة المالية للفروع واتخاذ القرارات بشان أمورها ومشكلاتها ، ويحضر مؤتمر الممثلين المنتخبين كافة أعضاء الفروع بنسبة عضو واحد لكل ٢٠٠٠ عامل . وهذا المؤتمر يحل الكثير من قضايا ومشكلات النقابة ويحسم أمورها المتعلقة ويجسد الروح التعاونية التي ينبغي ان تسود بين قادة النقابة وأعضاءها . فالمؤتمر الذي يحضره أعضاء فروع النقابة المنتخبين من قبل العمال هو الذي يوضح سياسات النقابة ويناقش آراء ومقترحات العمال ويوافق عليها أو يرفضها بالصيغ الديمقراطية. وهو الذي يترجم أماني وطموحات العمال إلى واقع عمل يسهم في تحسين أوضاعهم وتحقيق أهدافهم القريبة والبعيدة .

أذن تتجسد الروح الديمقراطية في العمل النقابي لنقابات العمال البريطانية من خلال عقد مؤتمر الممثلين المنتخبين ، ويمكن السيطرة على فروع ومنظمات النقابة عن طريق الهيكل التنظيمي للنقابة الذي يترأسه الأمين العام وتحتل فيه اللجنة التنفيذية المركز المؤثر في تمشية أمور النقابة وإدارة شؤونها وتنفيذ سياساتها ومقترحاتها وتوصياتها . أذن ثالوث مؤتمر الممثلين المنتخبين واللجنة التنفيذية والموظفين المتفرغين يشكل القاعدة الأساسية لدساتير معظم نقابات العمال البريطانية والتي تعتمدها الكثير من نقابات العمال في دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية [٢١].

أما الهيكل التنظيمي لنقابات العمال في القطر العراقي فيتكون من الأمانة العامة واللجان النقابية (٢٢). علماً بأن لكل مجموعة من العمال في منشأة معينة تمارس مهنة معينة نقابة عامة خاصة كالنقابة العامة لعمال السكك والنقابة العامة لعمال النقل والنقابة العامة لعمال النقل والمواصلات والنقابة العامة لعمال الخدمات والنقابة العامة للمواد الغذائية ... الخ . ان الشكل التنظيمي الذي تعتمده الحركة النقابية في القطر هو جعل اللجان النقابية مرتبطة بنقابة عامة تلتقي معها في نفس المهنة وطبيعة العمل . والشكل المرسوم أدناه يوضح الهيكل التنظيمي لنقابات العمال في القطر العراقي :



شكل رقم (٣) يوضح الهيكل التنظيمي لنقابات العمال في العراق

ان النقابة العامة تتسع لإعداد كبيرة من العمال ، ولكي تبرهن النقابة تواصلها مع عمالها فان مهمة إيجاد لجان نقابية انما هي ضرورة ملحة بالنسبة لها ولا بد من وجودها . وينبغي ان يكون عدد أعضاء هذه اللجان متناسبا مع عدد عمال المؤسسة أو المصنع الذي تعمل فيه وان يكون معيار الاختيار منبثقا من القدرة على القيام بالواجبات . كما ان الاختيار يقتضي ان يكون أعضاء اللجنة من نفس المرتبة المهنية والطبقية . ويجب ان لا يهتم اختيار أعضاء اللجنة النقابية وفقا لأهواء شخصية خارجة عن إرادة العمال وانما على أسس ديمقراطية صلدة . اما واجبات النقابة العامة تجاه اللجنة النقابية فيمكن تحديدها بالنقاط التالية :

١- واجب المراقبة والنقد

لكي تبرهن النقابة على ارتباطها بقاعدتها الطبقية يجب عليها الاهتمام بالاتصالات المباشرة مع العمال والتي تكشف من خلالها لهم واقع لجانها النقابية أو تعقد لهم الندوات المتواصلة التي تضع اللجان ضمن حوارات موضوعية بناءة قائمة على النقد الذاتي [٢٣] .

٢- واجب الاجتماعات

ان التقصي الدائب لأوضاع اللجان يلزم النقابة عقد اجتماعات دورية متواصلة تتبادل وتتحاور فيها مع اللجان حول طبيعة المشكلات الدائرة بين اللجنة والإدارة والعمال وكيفية حلها . ويجب ان تتميز هذه الاجتماعات بالروح الموضوعية والنقدية البناءة التي تجعلها تشعر بان علاقتها معها ليست علاقة تبعية وذيلية وانما علاقة متكافئة مبينة على روح التفاهم والمصلحة المشتركة .

٣- واجب ثقافي

من واجبات النقابة العامة ان لا تدع أعضاء اللجنة النقابية بمعزل عن تطورات الحركة النقابية الوطنية والعربية والدولية وان لاتعزلهم عن الظروف السياسية بل ان تؤمن أساليب الثقافة النقابية والمهنية والثورية . ان التزود المستمر بالثقافة النقابية الثورية ، إضافة إلى الحس الطبقي لدى عضو اللجنة النقابية انما هو

من العوامل الداعية لتطويره وتوسيع مؤهلاته القيادية والمهنية وترسخ اخلاقيته العمالية الأصيلة .

اما واجبات اللجنة تجاه النقابة العامة فهي التزامها المطلق بمهامها ومعرفة حدودها وعدم التجاوز على المهام والمسؤوليات الجسام التي تضطلع بها النقابة العامة واهم واجبات اللجنة النقابية هي كما يلي :

١- الالتزام بالتعليم الصادر من النقابة العامة .

٢- توعية العمال بدور النقابة وتمتين ارتباطهم معها من خلال توعيتهم بخططها وتعاليمها وتشجيعهم على إبداء الملاحظات الجادة حول مسيرة النقابة وفلسفتها وأهدافها .

٣- ضرورة قيام اللجنة النقابية بنقل أوضاع المؤسسة أو المصنع الذي توجد فيه النقابة ومدى استجابة الإدارة للعمال ودرجة تعاون العمال مع اللجنة النقابية .

٤- نقل اللجنة النقابية للعمال إنجازات النقابة العامة ومبادرتها وتطوراتها وعلاقاتها بالنقابات الأخرى وتطورات الحركة النقابية ومنجزاتها .

أما الصيغ الديمقراطية التي تعتمدها البنى المؤسسية للحركة النقابية العمالية في القطر العراقي فسنعالجها بشيء من التفصيل في مبحث التنظيم النقابي في العراق.

ب- وظائف نقابات العمال

يشير سيدني ويب إلى ان وظائف نقابات العمال تنعكس في تحسين ظروف العمل لأعضائها والمحافظة على مستوياتهم المعاشية والاجتماعية من التدهور والانحطاط . وهناك من يقول بأننا نستطيع تقسيم وظائف نقابات العمال إلى ستة وظائف رئيسية هي :

١- تحسين ظروف العمل وزيادة أجور العمال وتقليص ساعات العمل [٢٤]. وبزيادة أجور العمال يعني هؤلاء زيادة الأجور الحقيقية للعمال بحيث تتطبق الزيادة هذه مع ارتفاع الأسعار . فإذا ما تعادلت كفة مستويات الأجور مع كفة

مستويات الأسعار فان العمال يستطيعون الحفاظ على مستواهم المعاشي . بينما اذا ارتفعت الأجور بنسب تقل عن نسب ارتفاع الأسعار فان المستوى المعاشي للطبقة العاملة سينخفض وهذا ما لاتريده نقابات العمال . ذلك ان نقابات العمال تكافح من اجل تحسين المستوى المعاشي لأعضائها عن طريق رفع أجور العمال بنسبة تزيد على ارتفاع الأسعار .

٢- تكافح نقابات العمال من اجل تحقيق حالة الاستخدام الكامل ، أي مقدرة العمال على إيجاد العمل الذي ينطبق مع قابليتهم ومهاراتهم وأذواقهم[٢٥]. ان النقابة العمالية لا تريد تفشي البطالة بين العمال وتقف ضد قيام أرباب العمل بتسريح العمال عن العمل نتيجة للكساد الاقتصادي أو استخدام المكائن التكنولوجية المتطورة التي تحل محل العامل .

٣- تطمح نقابات العمال ان يكون لديها النفوذ المؤثر في رسم سياسة الصناعة وتحديد أغراضها الإنتاجية والمشاركة مع الإدارة وأرباب العمل في إدارة شؤون المصنع وتنظيم عمليات الإنتاج وتحديد أجور العمل وأسعار البضاعة المنتجة والمشاركة في أرباح المؤسسة الصناعية .

٤- تطمح نقابات العمال بتوسيع قوتها السياسية والاقتصادية وذلك من خلال تأييدها أو انتمائها للأحزاب العمالية أو الاشتراكية أو اليسارية أو سعيها من اجل تمكين هذه الأحزاب من استلام مراكز القوة والحكم والسيطرة على شؤون ومقدرات المجتمع . واذا ما فازت الأحزاب العمالية في إحراز ثقة الجماهير ومنحت حق الحكم فإنها سرعان ما تعمل على تحقيق المكاسب للعمال ورفع سمعتهم ونفوذهم في المجتمع وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم المنشودة . وعلى صعيد القوة الاقتصادية التي تريد نقابات العمال إحرازها لأفرادها لا تحاول النقابات زيادة أجور العمال وتقليص ساعات العمل وتخفيض أسعار البضاعة المنتجة فحسب بل تريد المشاركة في التخطيط

الاقتصادي للمجتمع وضمان حالة الاستخدام الكامل من خلال توليد العمل وتوفيره للمواطنين والمشاركة في أرباح المشاريع الصناعية .

٥- تهدف نقابات العمال إلى رفع قيمة العامل في المجتمع وتحسين أوضاعه الاجتماعية في المصنع الذي يعمل فيه . فالطبقة العاملة مسؤولة عن عمليات الإنتاج الاجتماعي التي يحتاجها المجتمع الحديث اذ انها تشكل نسبة إحصائية لاتقل عن ٧٠% من مجموع أبناء المجتمع . لذا ينبغي ان تكون هذه الطبقة محترمة ومقدرة ولها ثقلها الاجتماعي والسياسي بالنسبة لطبقات وفئات المجتمع الأخرى . ان سبب اهتمام نقابات العمال برفع منزلة العامل في المصنع والمجتمع يكمن في رغبة العمال المتزايدة في لعب دور متميز في المجتمع وتحقيق أمانيهم وأهدافهم القريبة والبعيدة . فالعامل يريد الاحترام والتقدير من أبناء مجتمعه ويرغب بجلب أنظار الآخرين إلى أهمية الإنتاج ويطمح بسد حاجات عائلته ومنح أبنائه قسطاً من الثقافة والتعليم . إضافة إلى اهتمامه في نيل درجة من الاستقلالية التي تمكنه من تطوير شخصيته وبناء قدراته المبدعة والخلاقة التي يمكن ان تسخر في خدمة المجتمع وخدمة طبقته التي يريد لها السعادة والاستقرار والازدهار . ناهيك عن رغبة العامل في استمرارية عمله وعدم تعرضه إلى البطالة وحصوله على اجر كاف لسد احتياجاته المادية والاجتماعية والترويحية . وأخيراً ينبغي ان لا ننسى رغبة العامل في ممارسة العمل الذي يرتاح أليه والذي لا يجلب له الضجر والملل والإعياء الجسماني والعقلي . ان النقابة العمالية تكافح من اجل مساعدة العامل على أشغال أدواره المؤثرة في المصنع والمجتمع على حد سواء .

٦- تؤدي نقابات العمال وظيفة إحراز الضمانات الاجتماعية للعمال . حيث تحققت للعمال في الكثير من البلدان ضمانات اجتماعية عديدة . وقد تفاوت مدى شمول هذه الضمانات من قطر لاخر . وكان للنقابات العمالية اليد الطولى في تحقيقها . والضمانات الاجتماعية قائمة على أساس عدد من مناهج الضمان

الاجتماعي كالضمان ضد البطالة والحوادث والإصابات والأضرار والأمراض والعجز والشيخوخة ... الخ .

وهذه الضمانات تمول عادة من ثلاث مصادر هي أتجور العمال وأرباب العمل والحكومة المختصة . كما ان هناك خدمات اجتماعية تقدمها بعض الحكومات تختلف كليا عن الضمانات الاجتماعية . فالخدمات الاجتماعية لاتستند إلى مناهج ضمان خاصة يستحقها الفرد نتيجة ما كان يدفعه سابقا للضمان . بل ان الأهلية للخدمات الاجتماعية تحدد بالحاجة دون ان يكون الفرد قد دفع شيئا عنها . ان الحكومة وحدها هي التي تمول هذه الخدمات والتي تتعلق بمساعدة الفقراء والمحتاجين ورعاية أصحاب العاهات والمقعدين واليتامى .. الخ . كما انها تشمل الخدمات الطبية والتدريب المهني وتدريب العاجزين .

٧- من الوظائف الأخرى التي تضطلع بها نقابات العمال الاهتمام بالأمور الثقافية والتعليمية للعمال . فنقابات العمال لا تكتفي بفتح الدورات التثقيفية والتعليمية للعمال وفتح المدارس المهنية على اختلاف أنواعها فحسب بل تهتم أيضاً بنشر الكراريس والكتب الثقافية وتوزيعها على العمال مجانا أو بأسعار الكلفة والقيام بالبحوث والدراسات العلمية الهادفة إلى تطوير العمل النقابي العمالي وتحسين ظروف العمال ورفع مستوياتهم المعيشية والاجتماعية والصحية والثقافية . إضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات العلمية التي تهدف إلى تعميق الوعي النقابي والمهني بين العمال والمشاركة في الندوات الثقافية والمهنية التي تعقدها نقابات العمال في الخارج . وأخيراً تهتم نقابات العمال بتشجيع بعض أعضائها النابهين على مواصلة دراستهم الثانوية والجامعية على نفقتها الخاصة بغية رفع مستوياتهم العلمية التي تؤهلهم على مزاولة الأنشطة النقابية دفاعا عن حقوق العمال وضمان مستقبلهم .

د- طبيعة العلاقات بين نقابات العمال وإدارات المشاريع الصناعية

نعنى بالعلاقات بين نقابات العمال وإدارات المشاريع الصناعية الاتصالات والتفاعلات المقصودة التي تقع بينهما والتي تهدف إلى تحقيق الأغراض المشتركة للطرفين المعنيين . ان الفوائد التي تجنيها نقابات العمال من علاقاتها الإيجابية مع أرباب العمل أو الإدارة الصناعية انما هي ضمان العمل المستمر للعمال وزيادة أجورهم وتقليص ساعات عملهم وتحسين ظروفهم الصناعية وتخفيف حدة الحواجز النفسية والاجتماعية بينهم وبين الإدارة . إضافة إلى رفع قيمة النقابة العمالية وزيادة فاعليتها وقدرتها على التأثير في ظروف العمال وواقع الصناعة في المجتمع. اما الفوائد التي يجنيها أرباب العمل أو الإدارة الصناعية من علاقاتها الإيجابية بالعمال ونقاباتهم المهنية فهي ضمان استمرارية العمل وتحسين نوعية الإنتاج وزيادة كميته ومضاعفة كفاءة وأرباح المشروع الصناعي وتوفير البضاعة في الأسواق وانخفاض أسعارها ومقدرة المواطنين على شرائها واستهلاكها .

ومن جهة ثانية نلاحظ بان تردي العلاقات الصناعية بين العمال ونقابتهم من جهة وأرباب العمل أو الإدارة الصناعية من جهة أخرى يترك آثاره السلبية في النقابة العمالية وأرباب العمل والإدارة الصناعية على حد سواء . فتدهور العلاقات الصناعية وهامشيتها النقابية بين النقابة العمالية والإدارة الصناعية ينتج في تردي الظروف الصناعية للعمال وانخفاض أجورهم وتعرضهم للبطالة وعدم احترامهم من قبل المشرفين والمهندسين الصناعيين ومدراء الأقسام والشعب . إضافة إلى بعثرة النقابة وعدم قدرتها على فرض مطاليبها وشروطها على أرباب العمل . كما ان تدهور العلاقات الصناعية بين النقابة والإدارة الصناعية يضر بأرباب العمل ويسيء إلى سمعة الإدارة الصناعية . ذلك ان تدهور العلاقة بين الطرفين ينتج في توقيف العمل عن طريق الإضرابات العمالية والمظاهرات الاحتجاجية والاعتصامية داخل المصنع وورش العمل [٢٦]. واذا ما توقف العمل فان الإدارة الصناعية ستتكبد الكثير من الخسائر المادية بعد ان تنفقد البضاعة من الأسواق وترتفع أسعارها ولا

يكون بمقدور المواطنين شرائها . إضافة إلى ان سوء العلاقات الصناعية بين الطرفين قد يحفز العمال على اعتماد أساليب التباطؤ في العمل والتخريب الصناعي بل وحتى الهجوم على المصانع وحرقها وتدمير آليتها [٢٧].

لذا والحالة هذه يجب على علماء الاجتماع والمتخصصين في حقل الصناعة تقوية العلاقة بين نقابة العمال وأرباب العمل . ذلك ان تقوية هذه العلاقات الصناعية بين نقابات العمال وإدارات المشاريع الصناعية في المجتمعات الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانية الاتحادية وهولندا وبلجيكا والسويد وإيطاليا هي علاقات سطحية وهامشية بصورة عامة ، وفي بعض الحالات تتحول إلى علاقات سلبية وعدائية خصوصا خلال فترات الخمود الاقتصادي والتضخم النقدي وتدهور المستويات المعاشية والاجتماعية للطبقة العاملة .

أما العلاقات الصناعية بين نقابات العمال والإدارات الصناعية في الدول النامية التي تسير وفق الخط الاشتراكي فإنها علاقات قوية متطورة . وقوة هذه العلاقات تأتي من عدة عوامل أهمها تشابه ايديولوجية نقابات العمال مع ايديولوجية الإدارات الصناعية التي تسيطر عليها الدولة ، ودعم الدولة للحركة العمالية على تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة [٢٨]. إضافة الى عدم وجود الهوة الكبيرة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بين الطبقات الاجتماعية خصوصا الطبقة الوسطى والطبقة العمالية الكادحة .

في هذه الدراسة يتطلب منا وصف وتحليل واقع العلاقات الصناعية بين نقابات العمال والإدارات الصناعية في المجتمعات الرأسمالية مع تبيان طبيعتها والعوامل المؤثرة فيها وكيفية تقويتها وتوطيد أسسها . كما ينبغي علينا دراسة واقع العلاقات الصناعية في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات النامية السائرة على النهج الاشتراكي كالقطر العراقي مثلا لكي نفهمها ونستوعب جوانبها وأبعادها ونقارنها مع تلك التي توجد في المجتمعات الرأسمالية . كما وضحنا أعلاه بأن

العلاقات بين العمال وأرباب العمل تتميز بالهامشية والسلبية في معظم المجتمعات الرأسمالية . وهذه الحقيقة ترجع إلى عدة عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية لا نريد التعمق في دراستها وشرح ظروفها وملابساتها . ولكننا يجب ان نشير إلى ان التناقض بين اديولوجية وممارسات العمال وأرباب العمل هي التي توضح معظم الأسباب الموضوعية والذاتية التي تكمن خلف ضعف وتفكك العلاقات الصناعية بين النقابة العمالية والإدارة الصناعية (٢٩).

ان أرباب العمل يتمسكون بالمبادئ الفردية التي تمنحهم حق السيطرة على الملكية الخاصة وحق السيطرة على المشاريع الفردية وإدارتها وتمشية أمورها حسب مصالحهم الذاتية وأفكارهم وطموحاتهم التي تتناقض مع تلك التي يحملها العمال . كما يريد أرباب العمل من العمال الذين يعملون في مصانعهم حمل مبادئ الطاعة والولاء لهم وليس لطبقتهم أو لنقاباتهم العمالية (٣٠).

اما العمال فيعتقدون بأفكار ومبادئ تنص على انهم وليس أرباب العمل المالكون الحقيقيون للمشاريع الصناعية التي يعملون فيها . ويعتقدون بأرجحية حقهم في اشغال العمل المستمر وحقهم في المشاركة في أرباح المشاريع وحقهم في الاستشارة حول القضايا التي تتعلق بظروف العمل والأجور وساعات العمل والضمانات الاجتماعية. وأخيراً حقهم في تحدي الأحكام والقوانين التي يفرضها أرباب العمل عليهم والتي قد تسيء إلى مصالحهم وتتناقض مع أهدافهم (٣١). إضافة إلى اعتقاد نقابات العمال بان ولاء وإخلاص العمال ينبغي ان يمنح إلى نقاباتهم العمالية وطبقتهم الاجتماعية وليس إلى أرباب العمل .

وبالإضافة إلى هذه التناقضات الفكرية والاديولوجية بين نقابات العمال وأرباب العمل والتي تسيء بطريقة أو بأخرى إلى واقع العلاقات الصناعية في المجتمعات الرأسمالية هناك أسباب أخرى تعكر مجرى هذه العلاقات ومن هذه الأسباب التناقضات الاجتماعية بين الطبقة الوسطى التي ينحدر منها أرباب العمل والمدراء الصناعيون والطبقة العمالية التي ينحدر منها العمال (٣٢). فأرباب العمل

والمدراء يجنون أرباحاً ويتقاضون رواتباً تزيد على تلك التي يجنيها العمال ويتمتعون بمستويات ثقافية وعلمية لا يمكن ان يصل اليها العمال ، ويمارسون أعمالاً ومهناً تختلف عن تلك التي يمارسها العمال . زد على ذلك انهم يقيمون في مناطق سكنية مرفهة ومتطورة بالنسبة للمناطق السكنية التي يقيم فيها العمال . ناهيك عن التباين الفكري والقيمي والسلوكي الواضح بين أرباب العمل والعمال والذي يزيد من عمق الهوة الطبقية بين الفئتين [٣٣]. ان هذه الفوارق الاقتصادية والثقافية والمهنية والاجتماعية والفكرية بين الجماعتين انما هي مدعاة للنزاع وعدم الوفاق بينهما . فالعمال يشعرون بان أرباب العمل يغمطون حقوقهم ويتعسفون ضدهم ، وأرباب العمل من جانبهم يشعرون بان العمال يقفون ضدهم ويتحدون مصالحهم ووجودهم . لهذا يغترب العمال عن أرباب العمل وتتعكر العلاقات بينهما وتظهر المشكلات في مجريات حياتهما سواء كانت داخل المصنع أو خارجه .

ومما يؤدي إلى تفاقم العلاقات الصناعية بين نقابات العمال وأرباب العمل في المجتمعات الرأسمالية قيام الحكومات الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الصناعية الرأسمالية بالانحياز إلى أرباب العمل والإدارات الصناعية والوقوف ضد قضايا ومطاليب وأماني العمال ونقاباتهم . ان هناك عدة أسباب لانحياز الحكومة لأرباب العمل والإدارات الصناعية منها انحدار المسؤولين في المراكز الحكومية الحساسة من نفس الطبقة الاجتماعية التي ينحدر منها أرباب العمل وتعيين بعض المسؤولين الحكوميين في المجالس الإدارية للمشاريع الصناعية الكبرى وقيام بعض أرباب العمل بتقديم المكافآت والهدايا والرشاوي إلى شاغلي المراكز الحكومية الحساسة . وتأييد الحكومة لأرباب العمل ووقوفها ضد العمال يدفع النقابات العمالية في الأعم الأغلب إلى اتخاذ الإجراءات الانتقامية ضد أصحاب المشاريع الصناعية ومدرائها.

أما الإجراءات الانتقامية التي تتخذها النقابات ضد المصانع فهي الإيعاز للعمال بإعلان الإضراب العام (Strike) أي التوقف الكلي عن العمل بغية إلحاق

الأذى والخسارة المادية بالمصنع . والإضراب انما هو وسيلة يستطيع العمال من خلالها الضغط على الإدارة وإلزامها بتنفيذ مطاليب وشروط العمال . وقد تعتمد النقابة العمالية وسيلة أخرى في معاقبة أرباب العمل وهي وسيلة ضرب الحصار على المصنع ومنع العمال عن العمل [٣٤](Picketing) . والحصار الذي يضربه العمال حول المصنع يتلخص باصطفاف عدد كبير من العمال النشطين بالقرب من أبواب ومنافذ المصنع لمنع العمال من الدخول أليه وبدء العمل . وهنا يتوقف العمل كلياً ويتكبد المشروع الصناعي خسائر مادية فادحة يتحملها أرباب العمل . كما ان الخسارة قد تلحق بالعمال نتيجة امتناع رب العمل عن دفع أجورهم أو طردهم من العمل وتشغيل عمال جدد محلهم . كذلك يتحمل المجتمع بأسره خسارة فقدان السلعة الاستهلاكية وارتفاع أسعارها واضطرار الحكومة على استيرادها من الخارج ودفع ثمنها بالعملة الصعبة .

وهناك إجراءات انتقامية أخرى تتخذها النقابة العمالية إزاء أرباب العمل نتيجة سوء توتر العلاقات الصناعية بينهما . ومن هذه الإجراءات الاعتصام في المصنع ودفع العمال على القيام بالمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية ضد أرباب العمل والتباطؤ بالعمل والتخريب الصناعي والامتناع عن شراء السلعة أو السلع التي ينتجها المصنع والتشهير بأرباب العمل والإساءة إلى سمعتهم وكسر اسم المصنع والتشكيك بمواقفه وممارساته .. الخ . اما الإجراءات التي يمكن ان تتخذ بشان تحويل العلاقات الصناعية بين النقابة العمالية وأرباب العمل من علاقات هامشية ومتوترة إلى علاقات إيجابية ومسؤولة فيمكن درجها بالنقاط التالية :

١- العمل على تخفيف حدة التناقض والصراع بين اديولوجية أرباب العمل واديولوجية العمال . ومبادرة أرباب العمل إلى الاعتراف ببعض حقوق العمال وتلبية مطاليبهم الملحة . ومبادرة العمال إلى صيانة مصالح الإدارة الصناعية وعدم الوقوف ضدها لان هذا يسبب التوقف عن العمل وبالتالي تسريح العمال واختفاء البضاعة الاستهلاكية .

٢- ضرورة تخفيف الفوارق الطبقية بين الطبقة الوسطى والطبقة العاملة من خلال محاربة الأسباب الموضوعية والذاتية للتمايز الطبقي في المجتمع الرأسمالي [٣٥].

٣- على الحكومة اتخاذ موقفا وسطا ومحايدا في النزاع بين نقابات العمال والإدارات الصناعية .

٤- على النقابة العمالية وأرباب العمل اعتماد الأسلوب المرن غير المتعصب ولا المتشنج في حل المشكلات الصناعية التي تظهر بين الطرفين .

٥- ضرورة فتح أقسام ودوائر متخصصة في العلاقات الصناعية في كافة المصانع لكي تأخذ على عاتقها مهمة تقوية العلاقات الصناعية بين العمال والإدارة وذلك من خلال تشخيص أسباب ضعف وهامشية العلاقات ومعالجتها بالطرق العلمية .

٦- ضرورة اعتماد صيغ المساومة الجماعية (Collective Bargaining) والصيغ القانونية في حل المشكلات والخصومات التي قد تنشأ بين نقابات العمال وأرباب العمل . وبصيغ المساومة الجماعية نعني اجتماع أو التقاء مندوبي نقابة العمال مع مندوبي الإدارة الصناعية أو أرباب العمل لإنهاء مشكلة معينة أو التداول حول مطاليب طرف من الأطراف المجتمعة [٣٦].

اما بالصيغ القانونية (Legal Enactment) فنعني إشراك جهة ثالثة (جهة القانون) لحل النزاع بين النقابة وأرباب العمل . والحل الذي تعمده الجهة القانونية يأخذ بالحسبان المصلحة الجماعية أي مصلحة أبناء الشعب والمجتمع ويقنع الطرفين المتخاصمين بقبول الحل خدمة للصالح العام .

اما العلاقات الصناعية بين نقابة العمال والإدارات الصناعية في الدول الاشتراكية وفي البلدان النامية السائرة على النهج الاشتراكي فهي علاقات تتسم بالإيجابية والقوة والعمق وذلك لانعدام الفوارق الأيديولوجية بين الجماعتين وقلة الفوارق الاجتماعية والطبقية بين العمال والإدارة ورفاهية العمال وتمتعهم بكافة

حقوقهم السياسية والقانونية والاجتماعية . إضافة إلى عدم انحياز الحكومة للإدارات الصناعية ووقوفها موقفاً محايداً وسليماً بالنسبة للمناقشات والحوارات التي تدور بين العمال والإدارة الصناعية . ولسلامة وعمق العلاقات الصناعية بين العمال والإدارات الصناعية نرى عدم وقوع الإضرابات العمالية في هذه الدول وعدم لجوء العمال إلى أساليب التخريب الصناعي والتباطؤ في العمل ومقاطعة البضاعة المنتجة والوقوف ضد مصالح وسياسات الإدارة الصناعية بغض النظر عن طبيعتها وأبعادها الاقتصادية والتنموية كما نجد الحالة في المجتمعات الصناعية الرأسمالية .

ان وجود العلاقات الصناعية الوطيدة بين نقابات العمال والإدارة الصناعية في الدول الاشتراكية يرجع إلى عدة عوامل أساسية أهمها ما يلي :

١- احترام وتقدير الإدارة الصاعية للعمال واحترام الآحرين لقادة ومدراء وأخصائي الإدارة الصاعية .

٢- المشاركة الفاعلة للعمال في الإدارة الصناعية [٣٧] ومشاركتهم في المردودات الاقتصادية للمشاريع الصناعية وذلك من خلال نظام الحوافز والمكافآت والهدايا التي تقدم لهم من قبل قادة الإدارة الصناعية بين فترة وأخرى .

٣- عدم وجود الفوارق المادية والاجتماعية والقيمية الكبيرة بين العمال وشاغلي المراكز الإدارية والفنية والتنظيمية في المشاريع الإنتاجية .

٤- المكاسب المادية وغير المادية التي يحصل عليها العامل في المجتمع الاشتراكي كارتفاع مستواه وتحسين ظروف عمله وتقليص ساعات العمل إلى درجة ان العامل يستطيع التمتع بأوقات الفراغ والترويح .[٣٨] إضافة إلى الحقوق القانونية والسياسية الكاملة التي يتمتع بها العامل في هذا المجتمع . وقابليته على اكتساب الثقافة والتربية إلى تطور أحواله المادية والاجتماعية.

٥- عدم وجود الاستغلال الاجتماعي والقهر الطبقي في المجتمع الاشتراكي وذلك لانتشار مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين .

٦- حكم المجتمعات الاشتراكية من قبل الأحزاب الشيوعية والعمالية والأحزاب المناصرة للطبقة العاملة كحزب البعث العربي الاشتراكي . فعندما تحكم هذه الأحزاب فلا غرابة ان نراها تحقق المكاسب تلو المكاسب للعمال . وعندما يحصل العمال على حقوقهم ويتمتعون بالمكاسب التي تحققها الأحزاب والحكومات الموالية لهم فانهم يقتنعون بأوضاعهم ويعزفون عن إثارة المشكلات والقلاقل في المجتمع . وهنا تتحقق ظاهرة الألفة والانسجام بين النقابة العمالية والإدارة الصناعية .

لو أخذنا القطر العراقي مثلا وفحصنا طبيعة العلاقة الصناعية بين نقابات العمال والإدارات الصناعية بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز عام ١٩٦٨ لشاهدنا بان العلاقات الصناعية التي تربط الطرفين هي علاقة جيدة ومتطورة نظرا للمكاسب الكثيرة التي حققتها الثورة للطبقة العاملة (٣٩). والمكاسب التي أحرزتها الطبقة العاملة العراقية في ظل الثورة هي القضاء على البطالة بين أفرادها وتحقيق حالة الاستخدام الكامل وتحسين أوضاعها المعاشية من خلال رفع قوتها الشرائية وزيادة أجور العمال وتحسين ظروف عملهم وتشريع الضمانات الاجتماعية للطبقة العاملة التي تحميهم ضد العوز المادي والبطالة والمرض وحالات العوق الجسماني والعقلي والشيخوخة .. الخ . إضافة إلى مبادرة الثورة إلى شن الحملات الوطنية الشاملة لمحو الأمية وفتح مراكز محو الأمية للعمال في كل مكان وتشريع قوانين التعليم الإلزامي التي فرضت على الطبقة العاملة إرسال أولادها إلى المدارس بالسن القانونية التي تؤهلهم على القبول فيها (٤٠). زد على ذلك قيام وزارة الإسكان والتعمير ببناء المشاريع السكنية وتوزيع المساكن على العمال مجانا أو بأسعار الكلفة وتوزيع الأراضي السكنية عليهم وتمكينهم من بناء الدور عليها .

وجميع هذه الإجراءات المادية والاجتماعية والقانونية التي اتخذتها الثورة منذ مجيئها للسلطة قد جلبت الرضا والطمأنينة في نفوس العمال ، الأمر الذي وطد العلاقة بينهم وبين الإدارة الصناعية لهذا لاتوجد أي مشكلات بين النقابة وإدارات المشاريع الإنتاجية .

هـ- الحركة النقابية في العراق

ان أول اعتراف بحق التنظيم العراقي في العراق ورد في قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ وتعديله قانون ٣٦ لسنة ١٩٤٢ . الا ان مواد هذا القانون فيما يخص التنظيم النقابي بقيت عاطلة لسنين عديدة ولم تجز الحكومة آنذاك أي تنظيم نقابي يذكر حتى عام ١٩٤٤ . فالوضع السياسي الذي كان سائدا قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية ، ونمو القوة العاملة في العراق ومطالبتها المستمرة بحق التنظيم النقابي هيأ جوا ملائما لتشكيل التنظيم النقابي في العراق . وقد تشكلت فعلا عدة نقابات عمالية وأجيزت بممارسة أعمالها في عام ١٩٤٤ والسنة التالية لها .

غير ان هذه النقابات لم تجد تأييدا يذكر من جانب الحكومة آنذاك ، بل ان معارضتها لها بدأت تشتد تدريجيا مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية مما ادى بهذه النقابيات إلى الانكماش والانحلال بعد تشكيلها بمدة وجيزة [٤١] . وفي عام ١٩٥٨ أظهرت الحكومة اهتماما جديدا في شؤون العمال ونقاباتهم فسنت قانون العمل الجديد رقم (١) لسنة ١٩٥٨ والذي تم تعديله بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وذلك بعد ثورة ١٤ تموز بمدة وجيزة ، كما وقد صدرت بموجبه بعض الأنظمة التي تناولت بحث شؤون النقابات وبينت واجباتها وحقوقها . أجيزت عدة نقابات عمالية بموجب هذا القانون وتعديله . كما أخذت النقابات تتعاون فيما بينها بصورة واسعة وتوحد جهودها وتنسيقها . كذلك أظهرت هذه النقابات نشاطا ملحوظا وسعيا حثيثا في سبيل تحقيق أهدافها اكثر من أية فترة سبقتها . وقد تمكنت هذه النقابات من تكوين اتحاد عام لها في أواخر عام ١٩٥٩ . وبعد تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال تأسست العديد من نقابات العمال التي تمثل عدة صناعات ومهن خصوصا

بعد دخول القطر العراقي في المراحل الأولى للتصنيع وبعد زيادة نسبة القوى العاملة من العنصرين الرجالي والنسوي التي تعمل في المنشآت الصناعية العامة والخاصة .

لكن الحركة النقابية للعمال قد تبلورت وازدادت نشاطا وفاعلية بعد ثورة ١٧-٣٠ تموز عام ١٩٦٨ . فالثورة دأبت منذ بدايتها في تحسين أوضاع العمال وتحقيق الكثير من المنجزات الاجتماعية والمادية والسياسية لهم كما بينا أعلاه . كما حرصت الثورة على تطوير الجوانب التنظيمية للحركة النقابية للعمال حيث أصدرت التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم الأسس الهيكلية لنقابات العمال في القطر العراقي وتحديد طبيعة العلاقة المهنية بين التنظيمات القاعدية والرأسية للعمال وتوضيح واجبات وحقوق هذه التنظيمات . إضافة إلى تعيين واجبات النقابة العمالية تجاه الأعضاء وتعيين واجبات والتزامات الأعضاء تجاه النقابة زد على ذلك ان القوانين العمالية حددت الشروط التي يجب ان تتوفر عند الكادر النقابي وحرصت على تعميق الممارسات الديمقراطية والشعبية في العمل النقابي . ان جميع هذه القوانين والتشريعات العمالية عززت دور النقابة العمالية في الدفاع عن حقوق الأعضاء وتحقيق المكاسب العديدة لهد وذلك من خلال منح النقابة حق المفاوضة مع الإدارات الصناعية والحكومة حول تحسين ظروف العمل وإزالة المشكلات والمعوقات التي يواجهونها أثناء عملهم .

فيما يتعلق بالتنظيم الهيكلي لنقابات العمال في العراق نرى بان هناك الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر العراقي الذي يترأسه رئيس الاتحاد ، وهناك أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد ، وهناك النقابات العامة ونقابات المحافظات واللجان المحلية لنقابات العمال التي ينتخب أعضاؤها عمال الورش والمصانع [٤٢]. وقد تطرقنا إلى واجبات النقابة وواجبات اللجنة المحلية في مبحث تركيب ووظائف النقابات العمالية ووضحنا بان اللجنة المحلية هي بمثابة التنظيم القاعدي للعمال الذي يتصل بالعمال مباشرة ويتعرف على ظروفهم ومشكلاتهم ويستشف مواقف الإدارة

الصناعية إزاءهم . واللجنة المحلية من خلال ممثليها الذين ينتخبهم العمال بطريقة الاستفتاء توصل المعلومات عن ظروف ومشكلات العمال إلى النقابة العامة التي ترتبط بها كافة اللجان المحلية لصناعة أو مهنة معينة . والنقابة العامة لها رئيس ولجنة نقابية عليا تتخذ القرارات والأحكام والأوامر وتمررها إلى لجانهـا المحلية للعمل وفق بنودها ومقرراتها . كما ان اللجان المحلية لنقابات العمال هي التي تتفاوض مع الإدارة أو أرباب العمل حول الأجور وساعات وظروف العمل وبقية الضمانات الاجتماعية للعمال .

والتنظيم النقابي العمالي في العراق يرتكز على أسس ديمقراطية بحتة تتحدد بعملية الانتخاب المباشر التي يمارسها العمال في ترشيح وانتخاب ممثليهم مهما تكن درجة ومستوى التنظيم النقابي . فعمال الورش والمصانع ينتخبون أعضاء اللجان المحلية ، وأعضاء اللجان المحلية يساهمون في عملية انتخاب أعضاء النقابة العامة ، والأخيرين ينتخبون رئيس النقابة العامة . كما ان رؤساء النقابة العامة ونقابات المحافظات يشاركون في انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال في القطر . أما رئيس الاتحاد العام فينتخب من قبل أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد . لهذا يرتكز الهيكل التنظيمي لنقابات العمال في القطر العراقي على المبادئ الديمقراطية والشعبية التي تعتبر جزءا من مفاهيم هدف الحرية كهدف استراتيجي من أهداف الحزب القائد حزب البعث العربي الاشتراكي.

وفي التنظيم النقابي القائم في القطر حاليا تجري ممارسة تطبيق صيغة نقابات المحافظات . وقد أكد قانون العمل تصنيف مواضيع العمل في جدول للصناعات والمهن المستقلة أو المترابطة أو المتشابهة . ويكون لكل صنف من هذه الأصناف المحددة في الجدول الحق في تشكيل نقابة واحدة في المحافظة الواحدة . ويحق لعدد من العمال لا يقل عن خمسين عاملا في المحافظة ان يؤسسوا نقابة لهم اذا كانوا ينتسبون إلى إحدى المجموعات أو الصناعات المحددة

في الجدول المشار اليه ويتم تأسيس نقابة عمال المهنة في المحافظة وفق المراحل والأسس التالية :

أ- يجتمع العمال الراغبون في تأسيس نقابة لمهمنتهم ينظمون فيه محضراً يسجلون فيه أسماء الحاضرين وأعمارهم ومحل إقامتهم والعمل الذي يزاولونه وعنوان مقر عملهم . كما ينتخبون عشرة منهم للقيام بالنيابة عنهم بإجراءات التأسيس ويوقع في هذا المحضر من قبل جميع الحاضرين في الاجتماع التحضيري ويسلم إلى الهيئة التأسيسية المنتخبة وعلى هذا الأساس فان قانون العمل وربط تشكيل النقابة المحلية بالعمال أنفسهم . كما ان القانون أكد على ضرورة تشكيل نقابة واحدة في المحافظة الواحدة وليس عدة نقابات ، وهذه النقابة الواحدة تختص بمهنة واحدة أو عدة مهن مترابطة .

ب- يشترط في عضو الهيئة التأسيسية للنقابة ما يلي :

١- ان يكون عاملا عراقيا في الثامنة عشر من عمره فاكثر .

٢- ان يكون مشهودا له بالولاء للطبقة العاملة من خمسة من الناخبين على الأقل.

٣- ان لايكون محكوما بجناية أو جنحة مخلة بالشرف .

ج- يبلغ أعضاء الهيئة التأسيسية للوزارة المعنية أو الجهة الإدارية في المحافظة عن رغبتهم بتأسيس نقابة وذلك لمفاتحة الجهات المعنية للحصول على الموافقات الأصولية بذلك بعد التأكد من توافر الشروط المطلوبة .

والنقابات العمالية في العراق تؤدي عدة وظائف لأعضائها يمكن إجمالها بالنقاط الرئيسية التالية :

١- المفاوضة عن طريق اللجان المحلية مع أرباب المصانع أو الإدارات الصناعية حول زيادة أجور العمال وتقليص ساعات عملهم وتحسين ظروف العمل .

٢- العمل من خلال وسائل الإعلام على رفـــع المكانـــة الاجتماعيـــة والثقافيـــة والسياسية للعمال .

٣- تكثيف جهود وأنشطة العمال الرامية إلى تحقيق الوحدة الكفاحيـــة والنـــضالية بينهم لكي يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم وأهدافهم القريبة والبعيدة .

٤- المشاركة في عملية تدريب العمال وتأهيلهم على تبوء الأعمـــال الـــصناعية الفنية وفتح الدورات الثقافية والتأهيلية والتعليمية لهم لكي يحتلـــوا مـــواقعهم المؤثرة في الإنتاج ويسهموا في تنشيط الحركة الثقافية والعلمية في القطر .

٥- فتح النوادي والجمعيات الرياضية والاجتماعية والبيوت الثقافية للعمال التـــي يزاول فيها العمال مختلف أنشطة الفراغ والترويح وقت ســـاعاتهم الحـــرة . ومزاولة مثل هذه الأنشطة لابد ان تطور شخصياتهم وتسهم فـــي مـــضاعفة إنتاجيتهم وقدراتهم المبدعة والخلاقة .

٦- إقامة الندوات والحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية الهادفـــة إلـــى دراســـة ظروف العمل وكيفية تطويرها لصالح العمال ، أو الهادفـــة إلـــى تـــشخيص مشكلات العمال المادية والاجتماعية والروحية بغية معالجتها والتحـــرر مـــن أدرانها وسلبياتها .

٧- العمل على تعميق الممارسات الديمقراطية والشعبية للعمال وذلك من خـــلال المساهمة بعملية انتخاب اللجان المحلية والنقابات العامة واللجـــان التنفيذيـــة للاتحادات العمالية .

الهوامش والمصادر

1- Gregg P.A Social and Economic History of Britain London. Gefrge G. Harrap, 1986 .PP. 457 .

2- Flinn M.An Economic and Social History of Britain London. Macmillan , 1961.P.319 .

3- Ibid.,P.321 .

٤- أبو على محمد عبد الله (الـــدكتور) . التنظـــيم الاجتمـــاعي للـــصناعة ، الاسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص١٦٤ .

5- Flanders , A. and H. Clegg. The System of Industrial Relations in Great Britain . London. 1981. See the Ch. On Trade Unions by J. Bell .

٦- أبو علي ، محمد عبد الله (الدكتور). التنظـــيم الاجتمـــاعي للـــصناعة ، ص١٥٩ .

٧- محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مطبعة الانجلو مصرية ، ١٩٨٢ ، ص٢٧١ .

8- Schneider, E. Industrial Sociology , New York. McGraw – Hill, 1977 , P.245.

٩- محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، ص٢٧٧.

١٠- حسن – رزاق إبراهيم . النقابـــات العماليـــة ، منـــشورات وزارة الثقافـــة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٩ ، ص٦٣ .

١١- نفس المصدر السابق ، ص٦١ .

١٢- نفس المصدر السابق ، ص٧٧ .

13- Webb . S. and B. Webb . Industrial Democracy , Longmans, Green, London 1926, P.560 .

14- Marx, K. and F. Engels Tge Socialist Revolution, Moscow, Progress Publishers, 1978 . P. 64.

١٥- حسن ، رزاق إبراهيم ز النقابات العمالية ، ص١٢٧ .

١٦- نفس المصدر السابق ، ص١٢٩ .

١٧- محمد حسن ، عبد الباسط (الـدكتور). علـم الاجتمـاع الـصناعي ، ص٢٨٠-٢٨١ .

18- Scheider , E. Industrial Sociology. P. 251 .

19- Bell , J. " Trade Unions " in Flanders and Clegg's book .

20- Scheider , E. Industrial Sociology. P.252 .

21- Ibid., P.253 .

٢٢- حسن ، رزاق إبراهيم ز النقابات العمالية ، ص٨٢-٨٣ .

٢٣- نفس المصدر السابق ، ص٨٦ .

24- Dunlop , J. Wage Determination Under Trade Unionism . London , Macmillan , 1994 , P.32.

٢٥- محمد حسن ، عبد الباسط (الـدكتور) . علـم الاجتمـاع الـصناعي ، ص٢٩٦ .

26- Yellen , S. American Labour Stuggles , Harcourt , Brace and Co. New York , 1986 , Ch, X.

27- Schneider , E. Industrial Sociology , P.275.

٢٨- أبو علي ، محمد عبد الله (الدكتور) . التنظـيم الاجتمـاعي للـصناعة ، ص١٥٤.

29- Sykes, A. The Ideology of Employer – Employee Relation, Glasgow , 1993 , P.2.

30- Ibid., P.16 .

31- Ibid., P.5.

32- Johnson , H. Sociology : A Systematic Introduction. London , Routhledge and Kegan Paul , 1989 , P.500.

٣٣- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . علم الاجتمـاع : دراسـة نظاميـة ، بغداد ، مطبعة الجامعة ١٩٧٦ ، ص٢٣٧ - ٢٣٨ .

34- Scgneider , E. Industrial Sociology, PP. 283-284.

٣٥- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) والدكتورة فوزيـة العطيـة . الطبقـة الاجتماعية ، الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٣ ، ص١١٩ .

36- Scgneider , E. Industrial Sociology, P301.

٣٧- أبو علي ، محمد عبد الله (الدكتور) . التنظـيم الاجتمـاعي للـصناعة ، ص١٦٥-١٦٦.

38- Szalai, A. Continental Report on Leisure Activities in Hungary , Written in " Free Time and Self- Fulfillment , Van Cle Foundation. Brussels , 1977, P.46.

٣٩- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . الثورة والقادسية الجديدة ، منشورات مركز البحوث والمعلومات ، ١٩٨٢ ، ص٤٠-٤١ .

٤٠- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . التصنيع وتغير المجتمع ، بيـروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص١٣٣ .

٤١- سلمان ، عبد الرسول (الدكتور) وآخرون ، الاقتصاد ، بغداد ، مطبعـة التايمس ، ١٩٦٩ ، ص٨٥ .

٤٢- حسن ، رزاق إبراهيم . النقابات العماليـة ، ارجـع إلـى البـاب الثـاني ((الديمقراطية النقابية والتنظيم النقابي)) .

الفصل السادس
مشكلات العمل الصناعي

إن المشكلات التي يجابهها العامل الصناعي تختلف عن المشكلات التي يجابهها الفلاح أو الكاسب في المجتمع الزراعي . ذلك إن طبيعة المجتمع الصناعي والمرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة على أفراده وجماعاته وتركيبه المؤسسي وعناصره السكانية وماهية مشكلاته المادية وغير المادية تختلف كل الاختلاف عن تلك التي تميز المجتمع الزراعي. فالمجتمع الصناعي يتميز بالتشعب والتعقد وتطغى على علاقاته وسلوكية أفراده المبادئ الموضوعية والعقلانية ، في حين يتميز المجتمع الزراعي بالأحادية والبساطة وتسيطر على أفراده النوازع الذاتية والقيمية المتأثرة بالعادات والتقاليد والطقوس الكلاسيكية. لذا تزداد وتتفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والأسرية في المجتمع الصناعي وتقل أو تنعدم في المجتمع الزراعي الكلاسيكي [١].

إن العامل في المجتمع الصناعي يجابه الكثير من المشكلات والتحديات لا في داخل عمله فحسب بل في مجتمعه المحلي والمنظمات المؤسسية التي ينتمي إليها ويتفاعل معها أيضا. فعلى صعيد العمل يجابه العامل الكثير من المشكلات التي أخطرها مشكلات العلاقات الصناعية بينه وبين الإدارة من جهة، وبينه وبين النقابة العمالية من جهة أخرى . ومشكلات الأجور وساعات العمل وظروف العمل ومشكلات التوتر والقلق والملل والإعياء الجسمي والعقلي ومشكلات عدم معرفة طبيعة العمل وفقدان أهميته في المصنع نتيجة نظام الإنتاج الواسع وتقسيم العمل والتخصص فيه [٢]. والمشكلات التي يجابهها العامل خارج نطاق العمل لا تقل خطورة وتحدياً عن المشكلات التي يواجهها داخل العمل . فالعامل في مجتمعه

المحلي يعاني من مشكلات مزمنة كعدم كفاية الدخل وعدم حصوله على الاحترام والتقدير الكافي من أبناء مجتمعه وعدم قدرته على الانتقال الاجتماعي وتحيز بعض أبناء المجتمع ضده... الخ. ومثل هذه المشكلات التي يتعرض لها تقلل من درجة تكيفه للمجتمع الكبير وتقتل عنده روح العمل والنشاط والمبادرة والخلق والإبداع وتقود إلى تذمره واستيائه ونقمته وثورته ضد مجتمعه . لذا يتطلب منا في هذه الدراسة تشخيص ماهية المشكلات التي يعاني منها العامل لكي نتعرف عليها أولا ثم نعالجها ونتخلص من سلبياتها وشرورها ثانيا .

إن العامل في المجتمع الصناعي يعاني من أربعة مشكلات أساسية هي كالآتي:

أ- المشكلات الاقتصادية .

ب- المشكلات النفسية .

جـ- المشكلات الأسرية .

د- مشكلات العمل والفراغ .

وألان نود وصف وتحليل هذه المشكلات بالتفصيل لكي نفهمها ونطلع على جوانبها وملابساتها.

أ- المشكلات الاقتصادية

يعاني العامل من ثلاث مشكلات اقتصادية وهي:

١- مشكلة عدم وجود الضمان الاقتصادي.

٢- مشكلة ظروف العمل الصعبة .

٣- مشكلة عدم سيطرة العامل على شؤونه .

وهذه المشكلات يمكن شرحها على النحو التالي :

١- مشكلة عدم وجود الضمان الاقتصادي

من أهم الأهداف التي يخطط لها العامل هدف ضمانه الاقتصادي . وبالضمان الاقتصادي يعني العامل حصوله على أجر مرتفع ومستمر يمكنه من

الحفاظ على مستوى معاشي يليق به وبعائلته ويمكنه في ذات الوقت من سد حاجاته وقت المرض والهرم والشيخوخة والحوادث المؤسفة التي يتعرض لهـا ويـساعده على منح أبنائه درجة من التعلم تؤهلهم على تبؤ المهن والأعمـال التـي يثمنهـا المجتمع . ولكن ما يعنيه العامل بالضمان الاقتصادي يختلف عن ما يعنيه الموظف أو المهني بالضمان الاقتصادي. فالضمان الاقتصادي للعامل لا يعني قدرة العامـل على شراء أو بناء دار للسكن أو الحصول على ارض سكنية أو امـتلاك سـيارة خاصة ، بل يعني حتما حمايته من الطرد وضمان تدرجه المهني وحصوله علـى راتب محترم واستمراره في أشغال العمل الذي يمارسه مهما تكن الظروف .

لفهم مكانة الضمان الاقتصادي الذي يتمتع به العامل من الضروري القـول بان العمل شيء نادر لا يمكن الحصول عليه بسهولة طالما أن عدد العمـال يزيـد على عدد الأعمال والمهن المتيسرة في المجتمع . والعامل في المجتمعات الصناعية والمتحضرة غالباً ما يكافح من اجل الحصول على هذه السلعة النادرة (العمل) مـن سوق يتنافس فيه عدد كبير من العمال الذين يبتغون الحصول على العمل وممارسته لأطول فترة ممكنة . وإذا كان العامل في هذا النمط من المجتمعات (المجتمعـات الصناعية الرأسمالية) محظوظاً في الاستمرار بالعمل أبان فترة الهبـوط والكـساد الاقتصادي فانه يجابه منافسة شديدة من قبل العمال العاطلين في أخذ العمـل منـه بدون مبرر. لذا يجب عليه برهان قدرته على أداء العمل وإخلاصه لـرب العمـل كيما يستطيع المحافظة على عمله دون منافس . وحتى خلال الأوقات الاقتـصادية الجيدة نلاحظ بان علاقة العامل بعمله إنما هي علاقـة هامـشية تتميـز بـالفتور والهشاشة . فالعامل يستمر بعمله طالما تكون جهوده متميزة ومربحة لرب العمل أو الإدارة. كما أن نقابات العمال لا تستطيع ضمان العمل للعامل عندما لا يوجد هناك عمل يشغله. ويجب في هذا الصدد أن لا ننسى أثر التغيرات التكنولوجيـة وفنـون الإنتاج المتطور على استمرارية العامل بعمله ، ذلك أن المكائن المتطورة والحديثة قد حلت محل العامل في أداء العمل . وهذا ما يعرض العمال إلى البطالـة والفقـر

والحرمان مما يثير عندهم شعور القلق على مستقبلهم ومستقبل عوائلهم [٤]. إذن الضمان الاقتصادي للعامل يعتبر من الأهداف الاستراتيجية التي يناضل من اجلها ، ونضاله هذا غالباً ما يدفعه إلى البحث عن العمل والاستمرار به مهما تكن الظروف.

٢- مشكلة ظروف العمل الصعبة

إن طموحات العامل بأشغال العمل والاستمرار فيه قد تشكل جزءاً مهماً من ظروف العمل التي يعيشها . إن هناك الكثير من المفاهيم لظروف العمل. فالاقتصاديون يعتقدون بان ظروف العمل تتجلى في الأجور العالية التي يتقاضاها العمال . ذلك أن العمل بالنسبة لهؤلاء سلعة تباع وتشترى في السوق وتشكل العنصر الأساسي في عملية الإنتاج . إن العامل يعرض جهوده في سوق العمل لقاء اجر معين ويفضل العمل مع رب العمل أو المؤسسة الإنتاجية التي تمنحه أعلى مستوى من الأجور . وهناك باحثون ومفكرون آخرون يعتقدون بان الأجور ليست هي هدف العامل الأول والأخير طالما أن هناك أشياء أخرى يثمنها العامل اكثر من الأجور كالظروف الاجتماعية الجيدة للعامل والعلاقات الاجتماعية الإيجابية مع الإدارة ... الخ [٥]. ويذهب هؤلاء الباحثون اكثر من هذا ويقولون بان مطالبة العمال بزيادة الأجور ما هي إلا تعبير عن عدم رضاهم وقناعتهم بالظروف الاجتماعية والنفسية والمادية التي يعملون تحتها.

إلا إننا يجب علينا توحيد هذه الآراء المتنافرة عن ظروف العمل التي يعيشها العمال. فاغلب العمال يعنون بظروف العمال الجيدة عدة أشياء أهمها الأجور العالية وساعات العمل القصيرة وضمان العمل للعامل ووجود العلاقات الوطيدة بين العمال والإدارة وتوفر الروح التعاونية والتضامنية بين العمال ... الخ. لكن العمال يختلفون بعضهم عن بعض حول النقاط التي يركزون عليها في تحديد مواصفات وظروف العمل الجيدة . واختلافهم يتأثر في أعمارهم وجنسهم وشخصياتهم وخلفياتهم الاجتماعية ومستوياتهم الثقافية. هناك دراسة أجراها

البروفيسور اى. باك في الولايات المتحدة الأمريكية تحدد مواصفات الأعمال الجيدة ومواصفات الأعمال الرديئة . وهذه المواصفات يمكن أن تشكل ظـروف العمـل بنوعيها الجيد والرديء كما شخصها ٥٣٠ عامل تمت مقابلتهم من قبل الباحث . إن ظروف العمل الجيدة التي أكد عليها العمال هي كالآتي:

أ- العمل المستمر والمنتظم .

ب- وجود الفورمن المتواضع والمتعاون .

جـ- توفر الفرصة لتنسيق العمل مع العمال الآخرين .

د- حرية تنظيم العمل .

هـ- فرصة تكوين العلاقات الاجتماعية الجيدة داخل العمل .

و- اهتمام الإدارة بشؤون العمال .

ز- توفير شروط الأمانة الصناعية .

ح- توفر النظافة في المصنع .

ط- وجود تسهيلات الإضاءة والتدفئة والتبريد .

ي- العمل والاختلاط مع القادة والمسؤولين .

ك- منح الحوافز والامتيازات للعمال الجيدين والمبدعين بين فترة وأخرى .

ونفس الدراسة تشخص مواصفات العمل الرديء كما يؤكد عليهـا العمـال الذين تمت مقابلتهم . وهذه المواصفات يمكن تحديدها بالنقاط التالية :

أ- العمل غير المنتظم ولا المستمر .

ب- كثرة المد راء والمشرفين المتشددين والقاسين على العمال .

جـ- الضغط على العمال وإلزامهم على إطاعة الأوامر .

د- تعاون نقابة العمال مع الإدارة في محاربة العمال .

هـ- سيطرة العلاقات الرسمية وضعف الروح الإنسانية في المصنع .

و- عدم اهتمام الإدارة بشؤون العمال وفشلها في حل مشاكلهم .

ز- عدم وجود تسهيلات الأمن الصناعي .

ح- وجود الأوساخ والأتربة والدخان في قاعات وورش العمل .

ط- الإضاءة الرديئة والحرارة العالية .

ي- عدم إعطاء المجال للعمال بالاختلاط مع المشرفين وقادة العمل .

ك- عدم احترام العامل من قبل الإدارة والمسؤولين .

وهناك دراسة أخرى أجريت في إنكلترا عام ١٩٣٧ أكد فيها الباحثون على تشخيص مواصفات الأعمال الجيدة حسب أهميتها لـ ٣٢٥ عاملا تمت مقابلتهم ميدانيا .

ومواصفات العمل التي أكد عليها العمال حسب أهميتها لهم كالآتي :

أ- العمل المستمر والمنتظم .

ب- ظروف العمل المريحة .

جـ- زملاء العمل الجيدين .

د- المدير أو المشرف الجيد .

هـ- وجود فرص الترقية والترفيع .

و- منح الأجور العالية .

ز- منح الفرصة للعامل بتعلم فنون العمل .

ح- إعطاء المجال للعامل باستعمال أفكاره وخبراته في تطوير صيغ العمل .

ط- وجود ساعات عمل جيدة وملائمة للعمال .

ي- العمل السهل وغير المعقد .

إن كلا الدراستين تؤكدان على صفة العمل المستمر كصفة أساسية من صفات العمل الجيد وتقدمها على بقية الصفات الأخرى علما بان توافر هذه الصفة يعني الضمان الاقتصادي للعمال وعدم توقفهم عن العمل مهما تكن الأسباب. أما صفة الأجور العالية فلم تذكر في الدراسة الأولى وإنما ذكرت في الدراسة الثانية ووضعت بالمرتبة السادسة . وهذا لا يعني عدم اهتمام العمال بالأجور العالية . ولكن عندما يؤكد العمال على أهمية العمل المستمر فانهم يقصدون ضمانهم

الاقتصادي الذي لا يتجزأ عن الأجور العالية التي ينبغي أن يتقاضوها. فالعامل لا يستطيع ضمان الأجور الكافية دون وجود العمل المنتظم. كما إن صفة طول ساعات العمل قد جاءت بعد صفة الضمان الاقتصادي وصفة معدلات الأجور.

أما المواصفات الأخرى المثبتة في القائمة فتدور حول ظروف العمل الطبيعية هذه الظروف التي يريد العمال تواجدها في بيئة العمل التي يشتغلون فيها . فالعمال غالباً ما يعبرون عن رغبتهم بتوفر دورات المياه والمغاسل ووسائل التدفئة والتبريد والإضاءة الكافية والعمل البسيط . كما يؤيد العمال التمتع بحرية تطبيق أفكارهم وخبراتهم على العمل الذي يزاولونه ويطمحون إلى نيل درجة لا بأس بها من الاستقلالية. إضافة إلى اهتمامهم بالترفيع والحصول على الامتيازات والمكافآت لقاء عملهم المخلص والمتميز.

ويؤكد العمال الذين تمت دراستهم على أهمية مواصفات أخرى في العمل الذي يمارسونه كوجود أنماط جيدة ومتطورة من العلاقات الاجتماعية بينهم وبين الإدارة. ذلك أن العمال يريدون العمل مع المدراء والمشرفين المتواضعين والمتساهلين ويفضلون المدراء الذين يهتمون بهم ويحلون مشكلاتهم . إضافة إلى انهم يريدون تكوين علاقات وطيدة مع زملائهم العمال ومع الإدارة ويفضلون الاختلاط والتفاعل مع الكوادر القيادية المتقدمة في المصنع ومع الخبراء والمتخصصين .

٣- مشكلة عدم سيطرة العامل على شؤونه

ومن الأهداف الأخرى التي يريد العامل تحقيقها حصوله على قسط من الحرية الشخصية التي يستطيع من خلالها السيطرة على شؤونه المهنية والاجتماعية داخل المصنع وخارجه . وهذا الطموح إنما هو اعتراف ضمني بعدم تمتع العامل بالقوة والإدارة المستقلة في المصنع . فالعامل غالباً ما يكون أسيراً للقوى والظواهر الاقتصادية المسيطرة على المجتمع كالتضخم والانكماش والبطالة والكساد الاقتصادي ، ويخضع لأوامر ومطالب المنظمات الصناعية والعمالية التي ينتمي

إليها. زد على ذلك أن وجوده يتهدد بفاعلية التكنولوجيا الصناعية وسيطرتها على المشاريع الإنتاجية وإحلالها محل القوى العاملة في المجتمع الصناعي[٦].

وفي خضم هذه الظروف الصعبة والشائكة التي يعيشها العامل في الوقت الحاضر أصبحت قدرته في التأثير على ظروف ومعطيات العمل مفقودة وليس لها وجود في احسن الأحوال . لهذا أصبحت رغبة العامل في التمتع بالحرية الشخصية من أهم الرغبات التي يعبر عنها بين آونة وأخرى . هذه الحرية التي تمكنه من التكاتف والتضامن مع زملائه العمال في قهر القوى التي تتحدى استقلاليته وتقتل طموحاته وتقف بوجه استقراره وتحسين أوضاعه ورفع سمعته الاجتماعية داخل العمل وخارجه.

ب- المشكلات النفسية التي يعاني منها العامل

يعاني العامل من ثلاث مشكلات نفسية أهمها :

١- عدم قدرة العامل على سد حاجاته الانفعالية .

٢- فشل العامل بتحقيق الاستقلالية .

٣- قلق العامل حول مستقبله .

والآن نقوم بشرح هذه المشكلات بالتفصيل لكي نتعرف عليها ونلم بجميع جوانبها.

١- عدم قدرة العامل على سد حاجاته الانفعالية

يعتمد وجود الشخصية الإنسانية المتكاملة على طبيعة العلاقات الودية التي يكونها الفرد مع الآخرين منذ الصغر. وفشل الفرد بإيجاد الظروف التي من خلالها يستطيع التعبير عن نوازعه وعواطفه لابد أن يؤثر على سلامة وصحة شخصيته بحيث لا يستطيع أداء وظائفه والإيفاء بالتزاماته والتكيف مع العالم الخارجي الذي يعيش فيه ويتفاعل معه . إن العامل يريد العمل مع الآخرين وتكوين العلاقة الصحيحة معهم . كما يريد التفاعل مع القادة والمسؤولين في المصنع وتكوين صداقات متطورة وحميمة مع زملائه العمال إضافة إلى اهتمامه بالعمل مع أفراد

يتجاوبون معه ويشاركونه في أفكاره وانفعالاته وقيمه ومصالحه ويحترمونه ويستمعون لما يقوله ويعملون من اجل مصالحه وأهدافه . وإذا لم يجد العامل مثل هذه الظروف الاجتماعية والنفسية التي تتجاوب مع شخصيته وميوله واتجاهاته فانه يشعر بالعزلة وفقدان الأمل ويحس بعدم القابلية على أداء مهامه والوصول إلى طموحاته (٧).

إن العلاقات الاجتماعية الرسمية المستنبطة من التكنولوجيا الصناعية والنظم البيروقراطية التي يخضع لها العامل تفشل في منحه الفرص التي من خلالها يستطيع بناء شخصيته وسد حاجاته وضمان تجاوب الآخرين معه . فالعلاقات الاجتماعية التي تربط المشرفين بالعمال إنما هي علاقات رسمية تطغى عليها الجوانب القانونية والشكلية . فمهمة المشرف هي التأكد من قيام العامل بالحفاظ على مستوى معين من الإنتاج يضمن للمصنع الربحية العالية والاستمرارية في العمل. لهذا تتميز العلاقة بين الطرفين بالجفاء والبرودة والسطحية . وحالة كهذه تعززها عوامل أخرى أهمها عدم احترام الإدارة للعامل وتعسفها ضده وضد طموحاته. إضافة إلى عدم مقدرة العامل على تحقيق تجاوب عاطفي مع بقية العمال بسبب الضغوط والمضايقات التي تفرضها عليه العملية الإنتاجية والنظم البيروقراطية . وأخيرا تلعب ظواهر تقسيم العمل والمكننة الحديثة وترشيد العمل دورها الفاعل في منع العامل عن تحقيق تفاعل اعمق مع بقية العمال في المصنع.

٢- فشل العامل بتحقيق الاستقلالية

إن هناك تناقضا بين الدور الذي يؤديه العامل في المصنع وبين طموحاته الذاتية التي تنشد الاستقلالية والحرية . فحب العامل للاستقلالية يعبر عن نفسه في رغبته بالسيطرة على شؤونه الخاصة وطموحه بالتخلص من أوامر ومطالب المدراء والمشرفين وميله نحو تنسيق عمله مع أعمال الآخرين. بيد أن هذه الرغبات تتعارض مع الالتزامات المادية والاجتماعية لدور العامل. فالعامل هو جزء من العملية الإنتاجية التي تسيطر عليه اكثر مما هو يسيطر عليها. ذلك إن

النظام الإنتاجي هو الذي يحدد عمليات ومراحل الإنتاج وينسق بينها ويوضح واجبات العامل وعلاقاته بالعمال والمشرفين . وحالة كهذه تختزل العامل إلى عبد للماكنة . إضافة إلى تباين قوة العامل في المصنع عن قوة ونفوذ الإدارة . فالإدارة هي التي تسيطر على وسائل الضبط والنظام وبيدها قوة العزل والطرد والتعيين والترقية والترفيع . أما العامل فيخضع لنظام المصنع ويطيع جميع القرارات والإجراءات التي يتخذها أرباب العمل (٨).

إذن دور العامل في المصنع هو الذي يقيد حريات العمل ويفرض عليه القيود والشروط بحيث يصبح تابعا للإدارة أو أرباب العمل .

إذن الضغوط والقيود التي يعاني منها العامل هي التي تجعله يحمل المواقف السلبية إزاء الإدارة وتدفعه إلى عدم الخضوع لمشيئتها وتحدي أوامرها وقوانينها. وهذه الحالة موجودة في جميع الدول الرأسمالية التي تعاني من تضارب وتناقض مصالح الإدارة مع مصالح العمال .

٣- قلق العامل حول مستقبله

إن قلق العامل حول مستقبله يتأتى من عدة مصادر أهمها الجوانب الطبيعية والاجتماعية لبيئته. فعلى صعيد الجوانب الطبيعية نرى بان ما يهدد ضمان العامل ومستقبله طبيعة التغير التكنولوجي الذي يصاحب النظام الصناعي. إن التغير التكنولوجي الذي تشهده الصناعة الحديثة غالباً ما يؤثر في استخدام العمال ويؤدي إلى توقفهم عن العمل وبطالتهم . والمكننة تهدد مستقبل العامل في جوانب عديدة . ففي ظل الصناعة الآلية تتحول عمليات الإنتاج إلى عملية أوتوماتيكية . ذلك أن الآلة لا تنجز فقط العملية الإنتاجية وإنما تغذي نفسها بالمواد الأولية وتتحرر من البضاعة المنتجة دون وجود العمال المشرفين. إضافة إلى قيام الماكنة بفحص نوعية السلعة المنتجة وتصليح نفسها إذا تعرضت للعطل وإنجاز عمليات حسابية دقيقة والتكيف المرن للظروف المتغيرة (٩).

إن مثل هذه الحالة الصناعية الجديدة تشكل تهديداً خطيراً للعمال إذ تـؤدي إلى بطالتهم عن العمل وجمودهم وتدهور أوضاعهم الاقتصادية . ولعل من المفيـد أن نشير إلى أن المكننة الصناعية تجعل خط التجمع في المصنع قديماً وبالياً مثلما لعبت الثورة الصناعية الدور البارز في تعـويض الطاحونـة المائيـة بـالمحرك البخاري .

لو أخذنا مثلا صناعة تصفية البترول التي أدخلت فيهـا مـؤخراً المكـائن المتطورة لشاهدنا بأنها لا تستخدم إلا عددا قليلا من العمـال بالنـسبة للـصناعات الأخرى الأقل آلية وميكانيكية . إن الثورة التكنولوجية الأولى قد خلقت أنماطاً كثيرة من المهن ، وكذلك الثورة التكنولوجية الثانية . وهذا معناه بان كلا الثورتين أدتـا إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة . ولكن خلال فترة الأمد القصير تسبب الثورة الصناعية التكنولوجية البطالة بين العمال نظرا لقيام المكائن الآلية بأخذ دور العمال في أداء العمل [١٠]. لهذا دأبت بعض نقابات العمال إلى تحدي المكننـة الـصناعية والوقوف ضدها نتيجة للآثار السلبية التي تتركها على استخدام العمال في المصانع.

وعلى الصعيد الاجتماعي يقلق العمال حول مستقبلهم. ومصدر القلق هـذا يرجع إلى طبيعة العلاقات الرسمية والهامشية التي تربط العمال بالإدارة . فعنـدما يعتمد العمل على حاجات الإنتاج ومتطلبات السوق فانه في الأعم الأغلب يكون في حالة خطرة. وهذه الحالة تبرز في أوقات الكساد الاقتصادي أوشحة المواد الأوليـة والتغيرات الفنية التي تطرأ على الصناعة.

وأخيراً يتأتى قلق العامل حول مستقبله من القوة غير المحدودة التي يتمتـع بها الفورمن في بعض المصانع خصوصاً عندما لا تكون هناك نقابة للعمـال . إن قوة الفورمن في طرد وتصفية العمال وقوته في ترشـحيهم واختيـارهم للأعمـال المرغوبة تجعل العامل في وضع غير مستقر مما يثير عنده القلق والحيرة وعـدم الرضا والطمأنينة .

جـ- المشكلات العائلية والقيمية

لا تؤثر الصناعة على بناء ووظائف العائلة فحسب بل تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على استقرارها أيضا فتؤدي إلى تفسخها وتحللها (١١).

من الواضح أن التصنيع أدى إلى زيادة معدلات الطلاق في جميع الدول الصناعية . ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازدادت معدلات الطلاق خلال الفترة ١٨٦٧-١٩٢٩، الفترة التي نمت وتطورت فيها الصناعة الأمريكية، خمس مرات اكثر من زيادة معدلات السكان (١٢).

إن هناك علاقة مباشرة بين التصنيع وتفسخ العائلة ، فالتصنيع يؤثر تأثيراً سلبياً في العائلات التي تشغل الأدوار الحرفية غير الماهرة اكثر مما يؤثر في العائلات التي تشغل الأدوار المهنية والقيادية في المجتمع . ذلك أن التصنيع يفسخ العوائل العمالية من خلال فرض بعض القيود والمضايقات عليها . فغياب الأب عن البيت لأسابيع عديدة بسبب عمله الصناعي ودوامه الليلي وتنقله من منطقة جغرافية لأخرى بحثا عن العمل الذي يعتاش عليه قد يمزق العائلة ويضعف العلاقات بين أفرادها ويفرق الزوج عن زوجته والآباء عن أبنائهم (١٣).

يبدو جليا بان الصناعة تسبب تفسخ العائلة العمالية عن طريق خلق بعض الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تتضافر مع الخصائص النفسية والحضارية التي تميز الطبقة العمالية فتؤدي إلى تحلل العائلة وبعثرتها . فبعض العوائل العمالية تتقاضى دخولا تكاد لا تسد حاجاتها الأساسية ، وهذا ما يسبب لها الفقر والحرمان وتصدع العلاقات الزوجية لاسيما وان الزواج في ظل هذه الظروف يفقد احترامه وتقديره وتفقد الزوجة صبرها معه. الأمر الذي يقود إلى وقوع المشاحنات والخصومات بينهما التي غالبا ما تنتهي بالطلاق وتهديم العائلة (١٤).

ومن مؤثرات الصناعة الأخرى التي تسيء إلى استقرار الأسرة حاجتها إلى عمل المرأة . فالمرأة تمنح العمل الوظيفي خارج البيت . والعمل يؤدي إلى

استقلالها الاقتصادي وعدم اعتمادها على زوجها في الحصول على مقومات العيش. كما لا تتحدد سمعتها الاجتماعية بسمعة زوجها كما كانت عليه الحال قبل دخولها العمل الوظيفي. إضافة إلى أن عملها خارج البيت يساعدها على تخطي أزمة علاقاتها الزوجية ويحفزها على حل زواجها وإنهاء علاقاتها الجافة بزوجها ووضع حد لمضايقاته وتدخله في شؤونها الخاصة . وأمر كهذا لابد أن يعرض العائلة إلى التحلل وعدم الاستقرار (١٥).

وأبان فترة الأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار تضطر المرأة إلى العمل خارج البيت للمساهمة في كسب موارد العيش للعائلة أو أعالتها ماديا إذا كان الأب عاطلا عن العمل. وتحت هذه الظروف خصوصاً عند غياب العلاقات العاطفية بين الزوجين تبدأ الزوجة بالتفكير بعدم إعالة زوجها العاطل عن العمل أو يبدأ زوجها برفض حالة الخضوع التي يتعرض لها من جراء قيام زوجته بإعالته وسد حاجاته المادية . ومن الجدير بالإشارة إلى أن بناء العائلة يبدأ بالتصدع عندما لا يحتل الرجل دوره التقليدي في العائلة خصوصاً عندما يكون تحت إمرة وتوجيه زوجته بسبب عملها الاقتصادي ومسؤولياتها الوظيفية والبيتية . لكن معدلات الطلاق تنخفض خلال أوقات الهبوط الاقتصادي نتيجة لتكاليف الطلاق العالية. وتأخذ بالزيادة الملحوظة بعد انتهاء فترة الركود الاقتصادي ودخول المجتمع في مرحلة الرفاهية والاستقرار.

ومن آثار الصناعة على الأسرة تمتع الأخيرة بظروف اقتصادية واجتماعية جيدة . فالأسرة أو العائلة العمالية نادرا ما تمتلك العقار والأموال والحاجات الغالية الثمن ، وهنا يمكن حلها بسهولة نظرا لعدم وجود من يساعدها على الفاعلية والاستمرارية. وعندما لا تنتقل العائلة العمالية اجتماعياً ولا تتمتع بالسمعة العالية خصوصاً في المجتمعات الصناعية الرأسمالية فأنها تكون عرضة للتحلل والتفسخ حيث تنعدم عوامل وحدتها وتماسكها . إن بيئة الطبقة العمالية وظروفها الموضوعية والذاتية تقود في بعض الحالات إلى تفسخ العائلة العمالية خصوصا في

المجتمعات الرأسمالية . فالزوج في العائلة العمالية التي تعيش وسط المجتمع الرأسمالي لا يكن العواطف الجياشة نحو زوجته ويميل إلى ممارسة الجنس مع غيرها من النساء إذا سنحت له الفرصة . فضلا عن انه لا يحمل العواطف الإيجابية نحو أطفاله فهو يعتقد إن الأطفال متعلقون بأمهم اكثر مما هم متعلقون به. ومثل هذه الحالة لا تقود إلى عدم استقرار الأسرة فحسب بل تقود أيضا إلى اندفاع الزوج إلى إنهاء علاقته الزوجية وحل زواجه عن طريق الطلاق (١٦).

كما إن ميل آباء الطبقة العمالية إلى اعتماد الأساليب الديكتاتورية في تعاملهم مع الزوجة والأطفال غالباً ما يعرض العائلة إلى أزمات حادة قد تقود إلى تفسخها وتحللها، خصوصاً وان دكتاتورية الأب لا تعززها قوته المالية ولا سمعته المهنية العالية ولا موقعه في المجتمع. لهذا تعترض الزوجة والأطفال على الصيغ الديكتاتورية التي يعتمدها الزوج داخل الأسرة. ومثل هذه المعارضة قد ينجم عنها انحلال الأسرة وبعثرتها.

والخلاصة هي أن الصناعة تترك آثارها السلبية على العائلة العمالية وذلك لفشلها في منح العائلة الأسس الاقتصادية والاجتماعية الصلدة التي تثبت كيانها وتعزز مواقعها. فعندما لا تمتلك العائلة العمالية في المجتمع الصناعي الرأسمالي العقار ولا تتمتع بدخل محترم ولا بسمعة طيبة فان وجودها واستقرارها يتوقفان على طبيعة العلاقات العاطفية التي تربط الزوجين أو على معتقداتهما الدينية أو انتماءاتهما السياسية والأيديولوجية . إضافة إلى اعتماد وجود العائلة على تشابه ميول واتجاهات الزوجين ومشاركتهما في نفس أنشطة الفراغ والترويح .

أما المشكلات القيمية التي تواجه العمال فتعبر عن نفسها في عدة صيغ أهمها حمل بعض العوائل العمالية القيم السلبية التي كانت ترافق المجتمع قبل تحوله المادي والحضاري وعدم مقدرتها على التحرر من هذه القيم وتعويضها بالقيم الإيجابية والجيدة . وثانياً تمسك الأكثرية الساحقة من العوائل العمالية بالأفكار والقيم التقليدية التي لا تنسجم مع طبيعة المجتمع الصناعي ولا مع روح العصر

المتوثبة نحو التغيير والتجديد والتنمية والتقدم الشامل. لكننا قبل وصف وتحليل طبيعة المشكلات القيمية التي تواجهها العوائل العمالية ينبغي علينا توضيح معنى ومفهوم هذه المشكلات. بالمشكلات القيمية التي تواجه شريحة العمال نعني الصعاب والمعاناة والآثار السلبية التي يعاني منها العمال نتيجة إيمانهم ببعض الأفكار والقيم الخاطئة التي اكتسبوها من المجتمع والتي تؤثر في سلوكهم وعلاقاتهم تأثيراً سلبياً يجعلهم اقل كفاءة في أداء مهامهم والتزاماتهم واقل تكيفا للمجتمع المحلي والكبير. وإذا أردنا أن نخفف من حدة هذه المشكلات أو نطوقها فإننا يجب أن نحارب القيم السلبية التي يؤمن بها بعض العمال ونستبدلها بالقيم الإيجابية التي من شأنها أن تطور سلوكهم وتعمق علاقاتهم الإنسانية مع الآخرين .

إن بعض العوائل العمالية تعتقد بالقيم السلبية والضارة . واعتقادها بهذه القيم إنما هو نتيجة تنشئتها الاجتماعية الخاطئة واحتكاكها بالفئات والشرائح التي تحمل هذه القيم . علما بان الأفكار والقيم السلبية هي مصدر الممارسات الخاطئة والأفعال المشينة التي يقوم بها الأفراد والجماعات. إن من القيم السلبية التي يحملها بعض العمال الأنانية وحب الذات والتبذير وعدم الاقتصاد في النفقات وعدم احترام الزمن والتهرب من الواجب وضعف الشعور بالمسؤولية وعدم احترام المرأة ورفض مساواتها مع الرجل... الخ ومثل هذه القيم الضارة تؤدي دورها المخرب في هبوط الإنتاجية وتدني نوعيتها وبالتالي تسيء إلى المستويات المعاشية والاجتماعية للعمال وتضعف من فاعلية العائلة وإمكاناتها في تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة. ناهيك عن نتائجها السلبية على تكيف العامل للمجتمع وفشله في تحمل مسؤولياته والإيفاء بالتزاماته تجاه الموضوع.

ومن جهة ثانية نلاحظ بان معظم العمال يحملون بعض القيم السلبية حول طبيعة العوائل التي يكونوها ونظام التنشئة الاجتماعية الذي يعتمدونه والعمل الذي يتوقعونه من أبنائهم. إضافة إلى حملهم الأفكار التي لا تقيم التربية والتعليم بقدر ما تقيم العمل اليدوي والكسب المادي السريع (١٨). إن اغلب العمال يعتقدون بتكوين

العوائل الممتدة حتى بعد زواجهم ، فهم يميلون إلى السكن مع زوجاتهم وأطفالهم في بيوت عوائلهم الأصلية ويشركون أهلهم وذويهم في تربية أطفالهم والسهر على سد متطلباتهم كما انهم يشتركون مع عوائلهم الأصلية في تحمل نفقات وسد احتياجات العائلة الممتدة. إن مثل هذا النمط من العوائل الذي يفضله العمال مليء بالسلبيات والتناقضات فهو يعطي المجال للعوائل الأصلية في التدخل بشؤون العوائل الزوجية. ويربك عملية التنشئة الاجتماعية لأطفال العائلة الزواجية نظراً للتناقض بين الوالدين وتربية الأقارب. كما يسمح لأهل الزوج بالتدخل في شؤون الزوجة والإساءة لها وغمط حقوقها وقتل رغبتها بالأشراف على شؤون زوجها وأطفالها. وأخيرا يؤدي هذا النمط من العوائل الذي يرغب معظم العمال في تكوينه بتبديد موارد العائلة الزوجية وعدم اعتمادها على نفسها في تذليل صعوباتها وقهر مشكلاتها.

ويحمل العمال بعض القيم والممارسات الخاطئة والملتوية إزاء نظام التنشئة الاجتماعية الذي يعتمدونه . فأغلبهم لا يعتمد أسلوب العقاب والثواب في تربية أطفالهم وتقويم سلوكهم . ذلك انهم لا يكافئون أبنائهم عند إقتدائهم بالسلوك الصالح ولا يعاقبوهم عند قيامهم بالسلوك الخاطئ والشين [٢٠]. ومثل هذا الأمر يجعل الناشئة غير قادرين على التمييز بين العمل الصالح والعمل الطالح وغير مؤهلين على معرفة السلوك الذي يريده المجتمع ويثمنه الجميع . كذلك يستعمل معظم العمال الأساليب اللينة والمتساهلة في تربية وتقويم أطفالهم. فهم يفطمون أطفالهم في وقت متأخر ولا يتابعون سيرتهم السلوكية والتفاعلية داخل العائلة والمجتمع ولا يهتمون بزرع القيم والممارسات الإيجابية عندهم منذ نعومة أظفارهم. ناهيك عن عدم اهتمامهم بمسيرتهم المدرسية والعلمية وعدم إلزامهم على المواظبة في المدارس وإحراز النتائج الدراسية الجيدة .

إن معظم العوائل العمالية لا تقيم الثقافة والتربية والتعليم ولا تشجع أبنائها على كسب التعليم الأساسي والتزود بالثقافة العالية التي تمكنهم من أشغال الأعمال

الحساسة في المجتمع . لذا نلاحظ بان التحصيل العلمي لأبناء العوائل العمالية لا يسير على وتيرة واحدة مع التحصيل العلمي لأبناء العوائل الوسطى [٢١]. إن معظم العمال يتوقعون أبنائهم أشغال الأعمال اليدوية وكسب المال السريع ولا يتوقعونهم الاستمرار بالدراسة وتحقيق الإنجاز العلمي الرفيع الذي يمكنهم من أشغال الأعمال والمهن التي تحتاج إلى دراسة طويلة وتدريب فني هادف . لهذا لا يتابعون مسيرتهم العلمية ولا يشجعونهم على الدراسة والسعي والاجتهاد ولا يتصلون بمعلميهم للاطلاع على مشكلاتهم الدراسية ولا يوفرون لهم المنبهات الثقافية والعلمية في البيوت . وأخيراً لا يزرعون الطموح في نفوسهم منذ الصغر بحيث يضعون هدفاً ثقافياً أو مهنياً سامياً يسيرون بموجبه . لهذه الأسباب كلها تهدر الطاقات والمواهب الذكائية والعلمية عند أبناء العمال وذلك نتيجة القيم البالية التي يحملها بعض العمال تجاه المسيرة الثقافية والعلمية لأبنائهم.

وأخيراً لا يحمل اكثر العمال القيم التي تثمن الأعمال الفنية والمهنية والقيادية بل على العكس يحملون القيم الإيجابية إزاء الأعمال اليدوية الحرة . فالعامل يريد ابنه أن يكون عاملا مثله ولا يريده أن يكون مهندساً أو محامياً أو طبيباً لان هذا يحطم وحدة وانسجام العائلة العمالية حسب اعتقاده . وهذه الحقيقة تلعب دورها الفاعل في امتهان معظم أبناء العمال للحرف اليدوية شبه الماهرة وبالتالي ضعف عملية الانتقال الاجتماعي ، أي عدم قدرة أبناء الطبقة العاملة على أشغال المهن والأعمال الإدارية والفنية والقيادية . ومثل هذا الأمر ينتج في هدر القدرات والكفاءات البشرية ويؤخر المسيرة الحضارية والمادية للمجتمع.

د- مشكلات الفراغ والعمل

لا يمكن اعتبار الفراغ في الوقت الحاضر من المسائل الثانوية غير المهمة ولا يمكن التقليل من أهميته وقيمته للإنسان والمجتمع بأية صورة من الصور ولا يمكن إهماله وعدم التخطيط له بغية استثماره والاستفادة منه عن طريق المشاركة في أنشطة الفراغ الجيدة والمثمرة [٢٢]. إن مشكلة الفراغ التي يعاني منها الإنسان

المعاصر تتعلق بساعات فراغه اليومي وكيفية استثمارها وتتعلق بنشاطات الفراغ والإبداع المتيسرة له وعلاقتها بتطوير شخصيته وتحقيق ذاتيته وإنجاز أهدافه وطموحاته القريبة والبعيدة (٢٣). وتتعلق أيضا بكمية الموارد المالية التي يمكن أن يوظفها في أنشطة الفراغ المناسبة له ودرجة حريته في اختيار أنشطة الفراغ التي يرغب ممارستها والاستفادة منها.

إضافة إلى العمل من اجل تحقيق التوازن الأمثل بين أوقات العمل وأوقات الفراغ (٢٤). إن مشكلات كهذه تختلف تمام الاختلاف عن المشكلات السياسية والاقتصادية والثقافية والصحية والقانونية والإعلامية والأسرية التي تواجه المجتمع المعاصر. إلا انه كلما تعقدت مشكلات وقضايا الفراغ في المجتمع الحديث كلما تعقدت برامج ووسائل حلولها والقضاء عليها. ومسألة حل مشكلات الفراغ للإنسان والمجتمع إنما هي من المسائل الخطيرة التي تواجه البشرية نظرا لارتباطها بقضية رفاهية الإنسان وتطوير نوعية حياته وإتاحة المجال أمامه بتطوير ملكاته وتحقيق طموحاته (٢٥).

تهتم النظرية الاجتماعية المعاصرة بمسألة الفراغ وكيفية استثماره وذلك لما لها من أهمية كبرى في تطوير الإنسان وزيادة طاقته الإنتاجية ودفع عجلة المجتمع على التقدم والنهوض بحيث يستطيع تحقيق أهدافه المصيرية . وتدرس هذه النظرية نشوء ونمو وتوزيع أوقات الفراغ للفئات والجماعات الاجتماعية والمهنية التي يتكون منها المجتمع. إضافة إلى اهتمامها بمسائل تنظيم الفراغ وأهدافه ووسائله والظروف التي تساعد أبناء المجتمع على استثماره والاستفادة منه في سد الحاجات وإنجاز الطموحات. والدولة الحديثة التي تمتلك وتسيطر سيطرة كاملة على وسائل الإنتاج هي التي ترسم سياسة الفراغ في المجتمع المعاصر وتحدد أبعاد الفراغ وأهدافه وتدفع الجماهير على الاستفادة منه وتنظيم أنشطته وفعالياته وتشرع القوانين التي توازن ببين أوقات العمل وأوقات الفراغ (٢٦). وهنا لا تدخل عوامل الاستغلال والقهر والظلم الاجتماعي في مسألة الفراغ وأنشطته ومؤسساته وقوانينه.

والمواطن في المجتمع الحديث يتمتع بكامل الحقوق التي تؤهله على مزاولة أنشطة الفراغ التي تتلاءم مع أذواقه وظروفه وتطلعاته وأحواله الصحية والاجتماعية. وتتطرق مشكلة الفراغ كذلك إلى الوسائل التي من خلالها يمكن زيادة الأوقات الحرة للمواطنين وكيفية استثمارها في تطوير قدراتهم وكفاءاتهم التفكيرية والعلمية والذوقية والإبداعية .

تشير البيانات الإحصائية إلى أن معظم العمال يعانون من مشكلة الفراغ والترويح وهذه المشكلة تعبر عن نفسها في عدة مجالات أهمها عدم احترام واستثمار الزمن من قبل العديد من العمال ، وعدم التمييز بين وقت العمل ووقت الفراغ ، ووقت الدراسة والسعي ووقت الفراغ، وعدم تحويل الوقت الحر إلى وقت فراغ يمارس خلاله العمال الأنشطة الترويحية والإبداعية التي تطور الشخصية وتؤدي إلى تنمية مؤهلاتها وقدراتها. وأخيرا ميل العدد الكبير من العمال إلى ممارسة أنشطة الفراغ والترويح السلبية . والآن نود شرح هذه الجوانب المهمة من مشكلات الفراغ والترويح .

تشير نتائج الدراسات والبحوث الميدانية إلى ان اغلب العمال في المجتمع الصناعي لا يعيرون أهمية للزمن ولا يعرفون كيفية استثماره استثمارا مبدعا وخلاقا [٢٧]. فوقت العمل غالبا ما يهدر في ممارسة أفعال وأنشطة لا تمت إلى العمل والإنتاج بصلة. فأثناء وقت العمل يميل بعض العمال إلى عدم ممارسة العمل الإنتاجي أو ممارسته بصيغ ضعيفة ومتقطعة، إذ بدلا من أن يكرسوا جهودهم وأوقاتهم للعمل والإنتاج الخلاق والمثمر يحاولوا إضاعة الوقت في قراءة الصحف والتحدث مع الآخرين وتناول الشاي والتدخين أو الذهاب إلى نادي أو مطعم المصنع... الخ من الفعاليات التي ليست لها صلة من قريب أو بعيد بفعاليات العمل ومتطلباته .

إضافة إلى النسبة الكبرى من العمال لا يميزون بين أوقات العمل وأوقات الفراغ والترويح [٢٨]. علما بان أوقات العمل هي الأوقات التي تصرف على

. ممارسة فعاليات العمل التي لها مردوداتها الاقتصادية بالنسبة للأفراد الذين يمارسونها ، وأوقات الفراغ هي الأوقات الحرة التي تستثمر في ممارسة أنشطة ترويحية لا يتقاضى الأفراد عليها أجوراً أو مكافآت مادية مطلقا ويكونون أحراراً في اختيار أنماطها وأماكن ممارستها . إن نسبة كبيرة من العمال تمزج بين فعاليات العمل والدراسة والفراغ . فهي تمارس أنشطة فراغها خلال ساعات عملها وتمارس أنشطة العمل خلال الأوقات المخصصة للفراغ والترويح. وهذا الأمر يشكل مشكلة كبيرة للعمال لا تساعد على تطوير ذاتيتهم واستثمار طاقاتهم ومؤهلاتهم في إفادة أنفسهم ومجتمعهم الكبير. إن على العمال في هذه الحالة اعتماد جدول زمني يستثمر الزمن استثمارا كاملا ومفيدا من خلال تحديد ساعات العمل وساعات الراحة والنوم وساعات الفراغ والتسلية وساعات الدراسة والتحصيل العلمي . ومثل هذا الجدول ينبغي أن لا يوضع ويحدد فقط بل ينبغي ترجمته إلى واقع ملموس يسهم في تطوير إمكانات العمال وتفجير طاقاتهم المبدعة والخلاقة .

وتشير الدراسات الميدانية إلى أن عددا كبيرا من العمال لا يمارسون أنشطة الفراغ الإيجابية كالمطالعة الخارجية وزيارة الأماكن الأثرية والتاريخية والانتماء إلى النوادي والجمعيات الرياضية والاجتماعية وممارسة الهوايات المفيدة وممارسة الأنشطة الرياضية والفنية ... الخ بل يمارسون أنشطة الفراغ السلبية كارتياد المقاهي والمكوث في البيوت والنوم لساعات طويلة لا يحتاجها الجسم والتحدث مع الآخرين في أمور روتينية رتيبة ومشاهدة التلفزيون لساعات طويلة والدخول في معترك النزاع والخصام مع الآخرين والنفاق والوشاية ضدهم . وفي بعض الحالات التدخين المفرط ولعب القمار وتناول المشروبات الكحولية والتردد على محلات الديسكو.

ومثل هذه الأمور قد تؤدي إلى انحراف العمال وعدم قابليتهم على أداء التزاماتهم تجاه المواطن والأمة وفشلهم في حياتهم الحرفية والإنتاجية والاجتماعية، لذا والحالة هذه يتطلب توجيه العمال نحو ممارسة أنشطة الفراغ الإيجابية التي

تطور شخصياتهم وتنمي مواهبهم وقدراتهم التي يحتاجها الوطن حاجة ماسة . وفي نفس الوقت إرشادهم ونصحهم على الامتناع عن ممارسة أنشطة الفـراغ السـلبية والضارة. هذا ما يتعلق بمشكلات الفراغ التـي يواجهها العمـال فـي المجتمـع الصناعي ، أما مشكلات العمل فتتجسد في ظروف العمل السلبية التي يعاني منهـا العمال في العديد من المصانع. فوسائل النقل والمواصلات غير متـوفرة لأغلـب العمال وإذا كانت متوفرة فإنها تتميز بالبطيء وعدم الكفاءة. ولا تتوفر في مثل هذه المصانع المطاعم الصحية ولا الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي يستطيع العامل شراء بضائعه الاستهلاكية منها بأسعار معقولة. ولا توفر معظم المصانع البيـوت للعمال . وهنا يضطر هؤلاء إلى إيجار البيوت في المناطق البعيـدة عـن مواقـع العمل. إضافة إلى عدم توفر ابسط شروط الأمن الصناعي في العديد من المصانع ، فمحركات المكائن ليست مغلفة بالصفيح المعدني والمكائن الكبيرة ليـست محاطـة بالأسلاك وإشارات الخطر غير متوفرة . ومثل هذه الأمور تـؤدي إلـى وقـوع الحوادث المؤسفة للعمال وتعرضهم إلى شتى حالات العوق البدني .

والعمل الآلي الرتيب الذي يزاوله العمال كل يوم ولساعات طويلة يعرضهم إلى الملل والضجر والإعياء العقلي والنفسي وإذا لم تعالج حالات الملل والإعيـاء هذه فان العامل لابد أن يتعرض إلى الانهيار العصبي الذي يسبب له التوقف عـن العمل بصورة كلية. والعديد من المصانع لا تتوفر فيها ابسط السبل التي من خلالها تستطيع السيطرة على تلوث بيئاتها كتلوث مرافقها وساحاتها بالأوساخ والقاذورات وتلوث هوائها ومائها نتيجة تسرب الأدخنة والغازات والسموم والأبخرة والحـرارة من مكائنها والياتها. كما لا توجد وسائل تكييف الهواء للوقاية من الحرارة العاليـة والبرودة القارصة خلال مواسم السنة . وأخيرا هناك بعض المصانع لا تتوفر فيها الإسعافات والخدمات الطبية ولا الشروط الصحية الإيجابية التي يمكـن أن يعمـل العامل تحتها. وهذه الأمور جميعها تؤدي إلى تعرض الكثير من العمال إلى حالات العوق الجسماني والعقلي وبالتالي هدر الموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع حاجة

ماسة خصوصا وان العامل هو وسيلة الإنتاج وغايتها. لذا ينبغي علـــى المــصانع جميعا توفر شروط السلامة الصناعية التي تضمن استمرارية العامل علـــى العمـــل وتزيد من درجة كفاءته وقدرته على تحمل أعباء العمل الصناعي مهما تكن شائكة ومعقدة.

الهوامش والمصادر

1- Merton. R. And R. Nisbet. Contemporary Social Problems, Harcourt Brace New York, 1961, P.5.
2- Lewis A. The Theory of Economic Growth, London. George Allen, 1955, P.71.
3- Schneider. E. Industrial Sociology, New York, Mc.Graw –Hill, 1957,P.167.
4- Ibid, P.177.
5- Ibid, P.178.
6- Ibid, P.179.
7- Ibid, P.181.
8- Ibid, P.182.
9- Warner, W. and J. Low. The Social System of the Modern Factory, Yale University Press, New Haven. 1947, Ch. IV.
10- Diebold, J. Automation: The Advent of the Automatic Factory, Princeton, 1952.

١١- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . التصنيع وتغير المجتمع، بيروت، دار الطليعة ، ١٩٨١ ص ٩٧ .

12- Cohen, A. Statistical Analysis of American Divorce, Columbia University Press, New York, 1962, P.21.
13- Schneider, E. Industrial Sociology, P.455.
14- Goode, W. Family Disorganization, Free Press, Glenoce, 1965.
15- Lynd, R.and Helen Lynd. Middletown in Transition, Harcourt, Brace and Co. New York, 1957, PP. 152-160.
16- Goode, W. After Divorce, Free Press, Glenco, 1956, P.809.

١٧- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). أسباب ونتائج التصنيع في العراق، مجلة كلية الآداب، العدد الثلاثون، ١٩٨١، ص٣٦٩.

١٨- الحسن، إحسان محمد (الدكتور). علاقة البناء الطبقي بالتحصيل العلمي للأطفال، العلوم الاجتماعية العدد الرابع-١٩٨٠، ص ٦٢.

١٩- نفس المصدر السابق، ص ٦٤ .

٢٠- الحسن، إحسان محمد (الدكتور). وبديعة محمد نجيب. اثر الفوارق الطبقية في عمليات التنشئة الاجتماعية، كلية التمريض، جامعة بغداد، العدد ١، ٢، ٣ لسنة ١٩٨٢.

٢١- نفس المصدر السابق، ص ٢٥.

22- Kogan, L, The Concept of Leisure, Moscow, 1978, P. 25.

23- Debunne, O. From Alienation to Self-Fulfillment, Brussels, 1977, PP. 4-6.

24- Bebel, A. Society of the Future, Moscow, 1976, P.11.

25- Emmanuel, P. Leisure and Industrial Society, Brussels, 1974, P.32.

26- Mochalov, B. Man and His Requirements Under Socialism, Moscow, 1973, PP. 17-18.

27- Parker, S. The Sociology of Leisure, London, Allen and Unwin, 1967.

٢٨- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). المفهوم الاشتراكي لسياسة نشاطات الفراغ والإبداع ، منشورات مديرية النشاطات الطلابية في جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩ ، ص ١٢.

الفصل السابع
اثر التصنيع في المجتمع المحلي والعائلة والمرأة

لا توجد الصناعة عادة وحدها بل توجد في مجتمع محلي يدعمها ويغـذيها بالمستلزمات المادية والبشرية والاجتماعية التي تحتاجها. إن الصناعة تـؤثر فـي المجتمعين المحلي والكبير في نفس الطريقة التي يؤثر فيها المجتمعان في الصناعة وطرق أساليبها الإنتاجية ونظمها الاقتصادية والحضارية [١]. فالصناعة تحتاج إلى مختلف صنوف ألا يدي العاملة كالعمال والمهندسين والمدراء والمحاسبين والفنيين والخبراء ، وهؤلاء يؤثرون بطريقة أو أخرى في العمليات الإنتاجية مـن خـلال مهاراتهم وشخصياتهم وما تحملها من آراء ومواقف وميول واتجاهات ومـصالح. والصناعة من جانبها تمنح المجتمع المحلي رجالا لديهم شخصياتهم التـي تـأثرت بالعمل الصناعي وما ينطوي عليه من مهـارات تكنولوجيـة ومـشكلات ماديـة وإنسانية. لكن الصناعة تؤثر تأثيرا واضحا في مؤسسات ومنظمـات وجماعـات المجتمع المحلي من خلال تأثيراتها على طبـائع وخـصال الرجـال والنـساء. فالصناعة تؤثر مثلا في الأسـرة والطبقـات الاجتماعيـة والجيـرة والجماعـات الترويحية وأماكن العبادة [٢]. وهذه المؤسسات والنظم الاجتماعية من جانبها تـؤثر على الصناعة أيضا إذ تترك آثارها وبصماتها على الأفراد والجماعات التي تعيش في مجال بيئتها ونظمها وتياراتها.

إن الصناعة والمجتمع يؤثران على أحدهما الآخر فـي طـرق كثيـرة . فالصناعة في الأعم الأغلب تجسد طبيعة المجتمع المحلي الذي تستقر فيـه، فهـي تجسد وسائل مواصلاته وطبيعة موقعه الجغرافي ومواقفـه تجـاه العمـل والإدارة والعمال. والمجتمع المحلي ومؤسساته البنيوية تتأثر بعمليـات التحـول الـصناعي

ومتطلبات صيغ الإنتاج الحديث. فالتغير التكنولوجي الذي يطرأ على المصنع مثلا والذي يتطلب العمل الليلي مثلا لابد أن يؤثر في حياة الأسرة وقابليتها على أداء مهامها. إن العمل الليلي يؤثر في العلاقات الزوجية وفي علاقات الآباء بالأبناء بصورة واضحة [٣]. كما أن التغيرات التكنولوجية والإدارية التي تطرأ على الصناعة قد تحول النظام الطبقي في المجتمع المحلي من شكل لآخر وتؤثر في ذات الوقت على اتجاهات وميول السكان. ومثل هذه التغيرات قد تنتج في فساد المجتمع المحلي أو تطوره وتقدمه إلى أمام.

بعد هذه المقدمة نحاول استعراض آثار الصناعة والتصنيع في ثلاثة محاور اجتماعية مهمة هي المجتمع المحلي والعائلة والمرأة ، وعند دراستنا لآثار التصنيع في هذه المحاور الاجتماعية سنركز انتباهنا على الآثار التي تركتها تجربة التحضر والتصنيع في العراق على المجتمع المحلي والعائلة والمرأة باعتبار أن العراق يخوض تجربة فريدة من نوعها في عالم التنمية والتصنيع وباعتباره قطرا يمثل بقية الأقطار العربية في الآثار التي تتركها الصناعة على المؤسسات والنظم الاجتماعية التحتية منها والفوقية .

أ- أثر التصنيع في المجتمع المحلي

إن بداية التصنيع في المجتمع قد أدت إلى تحطيم عرى التماسك بين أفراد الجماعات الحرفية والى بعثرة المدينة التقليدية التي عرفتها مجتمعات القرون الوسطى ، لكن تفكك وبعثرة هذه النظم الاجتماعية كانتا فجائية في بعض الأقاليم وتدريجية في الأقاليم الأخرى.فالمجتمع المحلي الصناعي الإنكليزي الذي ظهر في بداية الثورة الصناعية قد حافظ على الكثير من صفاته التقليدية لفترات طويلة من الزمن. وكان هذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها صغر المجتمع المحلي الصناعي وابتعاده عن بؤر التأثير والتغير وتشابه أفراده في الصفات الاثنولوجية والدينية والاجتماعية. إضافة إلى تميز مثل هذا المجتمع بالنظم الثابتة للسمعة والنفوذ ووجود شعور التالف والاحترام بين عماله وأرباب عمله وبين أفراده وجماعاته

الكبيرة. لكنه بعد استقرار ونمو الأساليب التكنولوجية المتطورة ظهرت المجتمعات الحضرية الكبيرة التي تتميز بالكثافة السكانية العالية ونظام التخصص وتقسيم العمل وارتفاع المستويات المعاشية والحضارية للأفراد [٤].

لقد كانت هذه المجتمعات الحضرية الصناعية الجديدة وليدة الصناعة المتنامية التي استطاعت التوسع والانتشار بسرعة منقطعة النظير خصوصا خلال بداياتها الأولى. وقد أثبتت التجارب فيما بعد بان المجتمع المحلي يكيف نفسه للصناعة كما تكيف الصناعة نفسها للمجتمع المحلي. وحقيقة كهذه تشير إلى أن لكل مرحلة صناعية نظمها ومؤسساتها ومجتمعها المحلي ، كما كان لنظام الحرفة في القرون الوسطى بيئته الاجتماعية ونظمه السلوكية ومدنه وأقاليمه الريفية. والمجتمع الحضري الصناعي كأية حقيقة اجتماعية يجب فهمه على انه تنظيم عقلاني يتكون من مجموعة أفراد وجماعات تعتمد شتى الوسائل المتيسرة لها من اجل تحقيق أهدافها التي تمليها عليها بيئتها الاجتماعية وما فيها من معطيات اقتصادية وحضارية .

ومن المفيد أن نستفسر هنا عن ماهية العوامل المؤدية إلى اضمحلال المجتمع المحلي التقليدي وظهور المجتمع المحلي الحضري الصناعي. ومن أهم هذه العوامل طبيعة القوى العاملة التي تحتاجها العمليات الصناعية [٥]. فالنظام الصناعي المتطور لا يمكن أن يوجد ويستمر دون القوى العاملة الفاعلة التي لا ترتبط بمكان معين أو شخص معين. إن القوى العاملة الصناعية ينبغي أن تكون متحركة وديناميكية خدمة للأغراض الصناعية كاستثمار المواد الأولية الجديدة ومصادر الطاقة والأسواق التجارية والتسهيلات المالية . إضافة إلى خضوع القوى العاملة لأنظمة وقوانين المصنع ومتطلبات العمليات الإنتاجية. على العمال مثلا الذهاب إلى مكان العمل مهما يكن بعيدا والتقيد بسلوك عقلاني يتلاءم مع طبيعة العمل الصناعي والتحلي بقيم جديدة تتناسب مع طبيعة العمل الذي يؤدونه، ومثل

هذه الظروف والمقاييس تتناقض كل التناقض مع صفات وقيم وممارسات المجتمع المحلي التقليدي .

نلاحظ بان المجتمع التقليدي يتناقض كل التناقض مع هدف ودافع الربح اللذين يؤثران في رجال الصناعة والأعمال من حيث استثمار رؤوس أموالهم في مشاريع صناعية معينة دون المشاريع الأخرى. علما بان هدف الربح يعتبر سببا أساسيا من أسباب نمو وانتشار المشاريع الصناعية الجديدة . إن المشروع الصناعي يطمح إلى كسب اكبر كمية من الربح بأسرع وقت ممكن لكن الربح ليس هو مطلب الفرد أو مجموعة الأفراد المالكين للمشروع وإنما هو هدف الصناعة ووسيلتها للنمو والبقاء والازدهار [٦]. وإذا كان الهدف من الصناعة هو تحقيق الربحية العالية فلا غرابة أن نجدها غير مهتمة بالروابط الاجتماعية بين العاملين في مؤسساتها وغير آبهين بأهمية العادات والتقاليد الموروثة. إضافة إلى هذا نرى بان في الصناعة المتنامية التي تتميز بالحداثة ينظر إلى عنصر العمل وكأنه سلعة تباع وتشترى في سوق العمل. ومثل هذه الحالة تولد نمطا جديدا من العلاقات الاجتماعية يتناقض كل التناقض مع الأفكار والقيم والطروحات التي يعتمدها المجتمع التقليدي . إن العلاقات بين الإدارة والعمال في المجتمع الصناعي تتحول إلى علاقات غير شخصية مبنية على عامل المصلحة والنفعية. لهذا نرى بان الصناعة تحطم قيم وروابط المجتمع المحلي خصوصا عندما تكون قائمة على مبدأ الربح والمنافسة بين المنتجين.

وهناك عامل آخر يقود إلى تفكك وانقراض المجتمعات المحلية التقليدية وهو إن الصناعة تخلق فوارق كبيرة بين الأفراد في الثروة والرفاهية ومستوى المعيشة وأساليب الحياة [٧]. فأصحاب الصناعة والإدارة الصناعية والعمال الماهرين وغير الماهرين يميلون إلى تكوين ثقافات ومصالح وأهداف ومستويات معاشية مختلفة . ولكن من الواضح إن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد كانت موجودة في مجتمع القرون الوسطى إلا أن هذه الفوارق كانت تستند إلى

الأعراف والعادات والتقاليد التي يعتمدها المجتمع التقليدي. أما الصناعة الحديثة فلم يتيسر عندها الوقت الكافي لتوليد الأعراف والتقاليد المناسبة التي تدعم الفروقات بين الأفراد والجماعات في المجتمع الصناعي الحديث . وقد نتج هذا في عدم وجود المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد وظهور التمايز والاختلاف بين الأفراد والشرائح الاجتماعية المختلفة. وهذه الحالة الجديدة أدت إلى تصدع أركان المجتمع الصناعي وتفكك عرى وحدته وتماسكه.

والصناعة تؤثر على المجتمع التقليدي في نواح أخرى أهمها هي انه عندما تتعدى الصناعة نقطة معينة من النمو والتطور فإنها سرعان ما تمتص كافة القوى العاملة الموجودة في المجتمع وتحتاج إلى قوة عاملة أجنبية. وعندما تستخدم مثل هذه القوى الأجنبية في المصانع التي لها خلفيات اثنولوجية ودينية وعرقية واجتماعية مختلفة فإننا نشاهد في المدن الصناعية مختلف الأقوام والجنسيات والأديان والطوائف والملل [٨]. فالمجتمعات الصناعية المتطورة كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والسويد تستخدم قوى عاملة منحدرة من عدة أقطار وحضارات وشعوب ، وهذا ما يسبب ظهور حضارات مختلفة في نفس المجتمع لها عاداتها وتقاليدها وقيمها وأديانها ولغتها. ووجود مثل هذه الحضارات يقف ضد وحدة وتماسك المجتمع.

عندما نقارن المجتمع الحضري الصناعي بالمجتمع التقليدي نرى بان المجتمع الأول يتطبع بميزة الاختلاف والتنافر بينما المجتمع الثاني يتطبع بميزة التشابه والانسجام [٩]. إن البناء الاجتماعي للمجتمع التقليدي بسيط وغير معقد بينما البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري الصناعي معقد ومشعب، ذلك انه يتكون من جماعات وطبقات وجنسيات وعناصر واديان ومؤسسات مختلة تجاور بعضها البعض. كذلك إن الأدوار الاجتماعية في المجتمع التقليدي تكون قليلة وثابتة بينما الأدوار الاجتماعية في المجتمع الصناعي كثيرة وغير مستقرة . زد على ذلك وجود استقلالية الأدوار في المجتمع الحديث أي أن الدور الوظيفي الواحد لا يتأثر

بالنوازع الذاتية والقيمية ولا بالأغراض الفردية والأنانيـة. كمـا إن الاتـصالات والعلاقات بين الأدوار في المجتمع الحديث تكون مبنية على مبدأ النفعية والعقلانية اكثر مما تكون مبنية على مبدأ المنزلة والجاه الاجتماعي كمـا هـي الحالـة فـي المجتمع التقليدي. إن الأفراد في المجتمع الحديث لا ينظر إليهم كشخصيات مستقلة بقدر ما ينظر إليهم كشاغلي للأدوار الوظيفية المناطة بهم. فالفرد في هذا المجتمع لا ينظر إليه ولا إلى نسبه وحسبه بقدر ما ينظر إلى الدور الـذي يلعبـه ومكانتـه وأهميته للمجتمع. علما بان هناك أدوار كثيرة تختلف في مكانتها وسمعتها وعلاقتها بعضها ببعض.

عندما تكون الأدوار الوظيفية في المجتمع الحديث شاخصة ومرتبة بصورة متدرجة وغير خاضعة لنظام قيمي واضح فان وحدة هذا المجتمع تكـون ضـعيفة وقاصرة. لكن انعدام وحدة المجتمعات الصناعية ينبغي أن يقارن بحالـة التماسـك والانسجام الموجودة في المجتمعات التقليدية. فالروح الشعبية والتفـاخر بـالمجتمع المحلي والإخلاص له وتحمل المسؤولية تجاهـه تكـون ضـعيفة ومفككـة فـي المجتمعات الحضرية الحديثة . فالفرد يكن شعور الإخلاص لعائلته ونقابته العمالية وعمله وناديه وجنسيته...الخ. ومن النادر أن يحمل مثل هذا الشعور تجـاه الفئـات والجماعات التي لا ينتمي إليها خصوصا وان مدينته الصناعية كبيرة ومعقدة إلـى درجة انه يعرف الشيء القليل عنها [١٠].

إن انعدام الوحدة وفقدان شعور الجماعة يعبران عن ذاتيتهما فـي الـشكل الطبيعي للمدينة الحديثة. فالمدينة الصناعية هي عبارة عن مساحة واسعة من الأبنية والعمارات تبدأ من مركز الأسواق التجارية وتتجه نحو المناطق المتخلفة ثم الأحياء السكنية وضواح المدينة إلى أن تصل المناطق الريفية والقروية. بعدها تقل معـالم المدنية شيئا فشيئا إلى أن تختفي [١١]. في مثل هذه الأماكن المعقدة يـشاهد المـرء نماذجاً مختلفة من التناقضات والأضداد ، علما انه في المدينـة الـصناعية تـزداد الكثافة السكانية في جميع أحيائها ومناطقها وتوجد المصالح بـالقرب مـن أمـاكن

السكن. وتخرج طرق المواصلات من المدينة إلى جميع الاتجاهات وتزدحم السيارات في الشوارع الضيقة وتكثر حوادث المرور. أما في ضواحي المدينة فتوجد البيوت الصغيرة الأنيقة التي تقع على أطراف الشوارع. وفي المناطق المتخلفة من المدينة تمتد العمارات السكنية أميالا طويلة وتتخلل هذه العمارات المخازن والدكاكين والمصانع ومستودعات الخزن. ويشاهد المرء في الجو دخان المصانع الكثيف الذي يغطي مساحات واسعة من المدينة الصناعية . والهندسة المعمارية للمدينة الحديثة تعبر عن فقدان الوحدة الداخلية والتماسك الذاتي اللذين كانا يشاهدهما المرء في المدينة التقليدية التي كانت ماثلة قبل عصر التحضر والتصنيع.

من الواضح أن المجتمعات المحلية الحضرية الصناعية ليست مجتمعات محلية بالمعنى التقليدي للمصطلح . فالمجتمع المحلي الحضري الصناعي ينقصه النظام القيمي المشترك وتنقصه حالة تكييف الإنسان مع الآخرين وتكيفه مع المجتمع المحلي. وأخيرا يفتقد هذا المجتمع الوحدة والتماسك والهدف المشترك. إن المجتمعات الحضرية الصناعية هي مجتمعات تعاني من مشكلة التفسخ الاجتماعي (Anomie). ذلك إنها مكونة من أفراد معزولين وجماعات معزولة بعضها عن بعض [١٢]. لذا والحالة هذه نشاهد سيطرة ظواهر التفكك والتحلل على هذه المجتمعات. إن الكثير من الأفراد في هذا النموذج من المجتمعات يعانون من مشكلات الإحباط والقلق والتوتر وعدم الطمأنينة وضياع الهدف. وتحت هذه الظروف تزداد معدلات الجريمة والتحلل والفساد.

تشير المحللة النفسية البروفيسورة هو رني إلى أن الشخصية العصابية التي تعاني من حالات القلق وعدم الاستقرار غالبا ما توجد في المجتمعات الحضرية[١٣]. أما البروفيسور ممفورد فيتكلم عن الحالة اللاإنسانية التي تعاني منها المدينة الحديثة وعدم قابلية المدينة على سد الحاجات الإنسانية خصوصا الحاجات الفيزيولوجية والنفسية واثر هذا في الشخصية الإنسانية [١٤]. أما البروفيسور نسبت

(Nisbet) فيقول بان عصرنا الحاضر عصر المدينة الصناعية يعاني من الكثير من الظواهر السلبية كسوء التنظيم وعدم التكامل والتحلل وعدم الطمأنينة وعدم الاستقرار والإحباط والقلق. ويضيف قائلا بان الفرد في المجتمعات المحلية الحضرية الصناعية غالبا ما يعاني من المضايقات والضغوط التي لا حدود لها[١٥].

يشير علماء الاجتماع الصناعي إلى أن معظم المجتمعات المحلية الحديثة هي بؤر ساخنة لظواهر التفسخ والسقوط الاجتماعي. ذلك أن معدلات الجريمة عالية جدا في المدن الصناعية ، فهناك جرائم السرقة والاغتصاب وجنوح الأحداث والقتل والتزوير والاحتيال وتناول المسكرات والمخدرات والانتحار...الخ. فلو نظرنا إلى معدلات الانتحار في المدن الحديثة لشاهدنا بان هذه المعدلات تزيد على نسبة ٥٠% في المدن التي يبلغ عدد سكانها ١٠٠٠٠ر١٠ على الأقاليم الريفية[١٦]. وترتفع معدلات الجنوح في هذه الأقاليم وتوجد العلاقات الإيجابية بين الأمراض العقلية والأماكن الحضرية المزدحمة بالسكان. وبالرغم من ارتفاع معدلات الجريمة والانتحار والأمراض العقلية والعصبية في المجتمعات المحلية الحضرية فان الأغلبية الساحقة من المواطنين يكيفون أنفسهم إلى طريقة الحياة وأساليب المعيشة في هذه المجتمعات . فالحضريون يحصلون على درجة كبيرة من الإقناع النفسي والاجتماعي والمادي من الحياة في المدينة . ذلك أن مغريات الحياة التي تتجسد في توافر وسائل الفراغ والترويح والتسهيلات الثقافية والحضارية وفرص العمل والخدمات الاجتماعية والصحية تعوض عن الخسارة التي يتكبدها الأفراد من جراء فقدان القيم والمقاييس والمثل والحياة الاجتماعية الجماعية والعطف والحنان والمحبة التي كان يجنيها الناس من المجتمع المحلي التقليدي .

ب- اثر التصنيع في العائلة

تظهر آثار التصنيع والتحضر جلية في نظم العائلة والقرابة نظراً لتحول العائلة تحت ظروف التحضر والتصنيع من عوائل ممتدة (Extended Families) أي عوائل تقليدية وكلاسيكية إلى عوائل نووية زواجية

(Nuclear Families) حديثة أي عوائل صغيرة التكوين وديمقراطية في مبادئها وممارساتها [١٧].

من الواضح أن التصنيع والتحضر قد غير التركيب العائلي تغييرا واضحاً. فالعائلة البشرية الآن هي في حالة تحول مستمر من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية. وفي المستقبل القريب لا بد أن تتلاشى وتختفي العائلة الممتدة نظرا لظهور الظروف المادية والتكنولوجية التي لا تتلاءم مع طبيعتها بل تتلاءم وتنسجم مع طبيعة وقيم العائلة النووية(١٨). ففي العراق مثلا تشير الإحصائيات إلى أن نسبة العوائل الممتدة قد انخفضت من ٨٢% في عام ١٩٤٠ إلى ٣٤% في عام ١٩٨٠. في حين ارتفعت نسبة العوائل النووية من ١٨% في عام ١٩٤٠ إلى ٦٦% في عام ١٩٨٠. وفي الوقت الذي تغيرت فيه العوائل العراقية من عوائل ممتدة إلى عوائل نووية انخفض حجم العائلة من ٢ر٨ شخص في عام ١٩٤٠ إلى ١ر٦ شخص في عام ١٩٨٠ والانخفاض التدريجي الذي طرأ على حجم العائلة العراقية خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٨٠ كان يعزى إلى العوامل التالية:

١- عدم إعطاء المجال للأقارب بالسكن مع العائلة الزواجية في بيت واحد [١٩].

٢- ميل بعض العوائل العراقية إلى استعمال برامج التخطيط العائلي .

٣- انقراض نظام تعدد الزوجات وشيوع النظام الأحادي للزواج لعب دورا فعالا في تقليص حجم العائلة وتغيير تركيبها الاجتماعي [٢٠].

علينا هنا توضيح أهم الفوارق بين العائلة النووية والعائلة الممتدة ، أي الفوارق بين العائلة العراقية الحديثة والعائلة العراقية التقليدية . إن العائلة النووية هي عائلة صغيرة الحجم إذ تتكون فقط من الزوج والزوجة والأطفال الذين لا يتجاوز عددهم أربعة أطفال. أما العائلة الممتدة فهي عائلة كبيرة الحجم حيث أنها تتكون من الزوج والزوجة والأطفال الذين يتراوح عددهم ٧-١٠ أطفال والأقارب الذين يسكنون مع العائلة الأصلية في بيت واحد . يخيم الجو الديمقراطي على العائلة النووية نظرا لتساوي منزلة الزوج مع منزلة زوجته ، بينما يخيم الجو

الدكتاتوري على العائلة الممتدة إذ أن الأب يحتل منزلة اجتماعية أعلى بكثير من منزلة الأم وينفرد في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل العائلة والأطفال. ومما يزيد من درجة ديمقراطية العائلة النووية عدم تعرض الزوج إلى القيود التي تفرضها عليه سلطة الأقارب كسلطة الجد أو الأخ ، هذه السلطة التي كانت تقرر مصير ومستقبل العائلة الممتدة سابقا . والزوجة في العائلة النووية لا تحكم من قبل والدة زوجها ولا تخضع لأرادتها كما كانت عليه الحال في العائلة الممتدة وعلاقة الزوج مع زوجته في العائلة النووية أقوى بكثير من علاقة الزوج بزوجته في العائلة الممتدة [٢١]. أما الأطفال في حالة العائلة النووية فيتولى الأبوان رعايتهم والعناية بهم والأقارب نادرا ما يساهمون في تولي مسؤولية تربية الأطفال. بينما في العائلة الممتدة يشارك كل من الوالدين مع الأقارب في تربية الأطفال. وأخيرا تتعرض العائلة النووية إلى فقدان التقاليد والعادات والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة وتماسك العائلة الممتدة ولهذا تكون علاقتها الاجتماعية بالأقارب ضعيفة ومفككة.

ومن التغيرات التي طرأت على العائلة العراقية الكلاسيكية نتيجة لظهور عمليات التحضر والتصنيع في المجتمع العراقي قيام أبناء العائلة المتزوجين بالسكن في بيوت مستقلة عن بيوتهم الأصلية . وهنا انخفض عدد الأجيال الذين يعيشون في الوحدة السكنية من ثلاثة أجيال إلى جيلين فقط. وبخصوص هذه الناحية أصبحت العائلة العراقية الحديثة تشبه إلى حد ما العائلة الأوربية التي تعيش وسط البيئة الصناعية والحضرية المعقدة. وعندما تقلص حجم العائلة العراقية المعاصرة بدأت هذه العائلة تميل إلى السكن في بيت صغير ، بينما سابقا كانت العوائل العراقية الممتدة تسكن في بيوت كبيرة تحتوي على عشر غرف أو اكثر وهذه البيوت لا تزال ماثلة لحد الان خصوصا في الأحياء القديمة للمدن ، غير أن أصحابها لا يعيشون فيها نظرا لكبر حجمها وتدهور مستوى ايكولوجيتها الاجتماعية بل يميلون

إلى تأجيرها إلى شركات أو مؤسسات عمل أو يحولونها إلى شقق سكنية ثم يؤجرونها إلى عدد من العوائل [٢٢].

وظاهرة استقلال الأبناء عن عوائلهم الأصلية بعد زواجهم ترجع إلى عدة عوامل أهمها التخصص المهني في الأعمال وتوفر العمل في المدن قد دفع العديد من أبناء العوائل إلى النزوح إلى المدن وأشغال الأعمال المهنية والحرة التي تساعد على استقرارهم هناك بعد استقلالهم الاقتصادي. وهناك عامل عدم الاتفاق أو الشجار بين الأخوان أو بين الآباء والأبناء الذي دفع عددا كبيرا من الأبناء إلى ترك بيوتهم والنزوح إلى المدن سعيا وراء العمل أو الثقافة أو المغريات الأخرى. وأخيراً هناك عامل انتشار التربية والتعليم بين أبناء العوائل العراقية الذي لعب الدور الكبير في استقلالهم القيمي والفكري ووقوفهم ضد العادات والتقاليد القبلية والعشائرية التي كانت دائما تلقن الفرد على العمل من اجل خدمة القبيلة أو العشيرة أو الفخذ والوقوف ضد أفكار ونزعات وطموحات الفرد.

إلا أن تحول العائلة الممتدة إلى عائلة نووية تسكن في بيت مستقل عن بيت الأقارب يعتمد على متغيرات كثيرة أهمها الطبقة الاجتماعية ، المنطقة الجغرافية التي تقطن فيها العائلة (حضرية أم ريفية)، الظروف الاقتصادية للعائلة ذاتها، وأخيرا توفر أو عدم توفر المساكن الكافية في المجتمع. فأبناء الطبقة المتوسطة مثلا يميلون إلى السكن المستقل (انشطار الأسرة) اكثر من أبناء الطبقة العمالية وذلك لتحسن أحوالهم الاقتصادية واعتقادهم الجازم بجدارة العائلة النووية في مقابلة أمور ومتطلبات ومشكلات الحياة المعاصرة وأخيرا استقلالهم الاقتصادي والاجتماعي عن الأقارب(٢٣). لكن استقلال العائلة من ناحية سكنها يكون اكثر شيوعا في الأقاليم الحضرية مما هو عليه في الأقاليم الريفية نظرا لضعف العلاقات العائلية القرابية في المدن وقوتها في الأرياف ، وتباين المهن والأعمال والأفكار والميول والاتجاهات بين سكان المدن وسكان الأرياف.

وما يتعلق بوظائف العائلة يجدر بنا أن نشير إلى أن العائلة العراقية لغاية الأربعينات كانت معتمدة اعتمادا كليا على نفسها في تقديم معظم الخدمات والواجبات لأفرادها والمجتمع الكبير . فالعائلة كانت مسؤولة عن عملية تربية أطفالها وتنشئتهم الاجتماعية ومسؤولة عن تهيئة موارد العيش لهم ، إضافة إلى الواجبات الصحية والترفيهية والدينية والاجتماعية التي تؤديها لأفرادها وأقاربها. وبجانب هذه الوظائف المهمة كانت العائلة مهتمة بتقديم الوظائف الأساسية كإقناع الحاجات الجنسية للزوجين وتنظيم العلاقات الجنسية بين أبناء المجتمع من خلال نظام الزواج وتنشئة الأطفال وتهيئة دار للسكن وتأثيثه بالأثاث اللازم (٢٤).

إلا انه بعد سيطرة عمليات التصنيع والتحضر والتحديث الشامل على المجتمع العراقي منذ فترة الستينات قامت الدولة من خلال مؤسساتها المتفرعة والأخصائية بمساعدة العائلة في تأدية مهامها وواجباتها. وهنا تمكنت العائلة من التخلص من بعض الوظائف التقليدية التي كانت ملقاة على عاتقها سابقا. وتدخل الدولة في شؤون العائلة ينسجم كل الانسجام مع السياسة والفلسفة الاشتراكية التي ينتهجها القطر ، هذه السياسة التي تهدف إلى تخطيط وتنظيم المؤسسات الاجتماعية وفق الأطر القومية والاشتراكية التي تعتمدها الدولة والتي من شانها أن تحارب الأمراض و لسلبيات التي ورثها القطر من العهود السابقة. فمثلا تولت المؤسسات الثقافية والتربوية في القطر مسؤولية منح عوائل المجتمع الثقافة والتربية التي تحتاجها (٢٥). بينما سابقا كانت هذه المسؤولية ملقاة على عاتق العائلة . وأخذت الدولة على عاتقها مسؤولية خلق المهن والأعمال وتوزيعها على أبناء المجتمع بغية الحصول على الإنتاج الكبير وضمان المستقبل الاقتصادي لعوائل المجتمع. ومؤسسات الدولة الصحية والدينية والترفيهية تولت مسؤولية أداء الواجبات الصحية والدينية والترفيهية التي تحتاجها العوائل. في حين كانت العوائل سابق مسؤولة عن أداء هذه الواجبات لأفرادها ومنتسبيها.

وبعد المساعدات المتعددة التي قدمتها الدولة للعائلة تفرغت الأخيرة إلى القيام بوظائفها الأساسية بحيث أصبحت نوعية هذه الوظائف عالية جدا واستطاعت العائلة أن توفر المزيد من الوقت لتستفيد منه في مجالات العمل والفراغ. فقد استفادت المرأة من هذا الوقت في العمل خارج البيت وزيادة مدخولات العائلة وتحسين ظروفها الاقتصادية خصوصا بعد ارتفاع المنزلة الاجتماعية للمرأة، وإتاحة المجال أمامها للدخول في شتى ميادين العمل والإنتاج. لكن تطور الحالة الاقتصادية للعائلة نتج في تحسين أحوالها الاجتماعية وزيادة درجة التفاهم والمحبة بين الزوجين [٢٦].

إن من أهم مؤسسات الدولة التي تهتم بشؤون العائلة المؤسسات التي تتولى وظيفة تقديم شتى أنواع الخدمات الطبية والصحية إلى أبناء العوائل كافة. وهذه المؤسسات الصحية تكون على أنواع مختلفة أهمها المستشفيات العامة ومستشفيات الولادة والعيادات الطبية الشعبية والعيادات الطبية الخاصة والصيدليات والمذاخر الطبية العامة والخاصة ومؤسسات الوقاية من الأمراض المعدية والسارية. وهناك أيضا رياض الأطفال وحضانات الأطفال الحكومية التي تتولى مسؤولية تربية ورعاية الأطفال خلال فترة عمل الأم خارج البيت . إلا أن عدد هذه الرياض والحضانات محدود جدا ولا يفي بالحاجة المحلية، كما أنها تفتقر إلى النوعية العالية. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن من ابرز المشكلات الخطيرة التي تواجه العائلة العراقية في الوقت الحاضر مشكلة الاعتناء بالأطفال وقت عمل أمهاتهم خارج البيت، فالأم لا تستطيع ترك أطفالها في البيت والذهاب إلى العمل دون وجود شخص أو مؤسسة تتولى رعايتهم والعناية بهم، وهي لا تستطيع جلبهم معها إلى محل العمل . من هذه الحقيقة تتجلى أهمية فتح وتأسيس المزيد من الحضانات ورياض الأطفال التي تعتمد الأسس والأساليب العلمية الحديثة في الرعاية والتنشئة الاجتماعية. وهناك مشكلة نشر الثقافة والتربية الصحية بين العوائل خصوصا الأمهات اللواتي يتحملن مسؤولية الرعاية الجسمانية والعقلية لأطفالهن. إن الأم

بحاجة إلى من يرشدها ويوجهها إلى اعتماد القواعد والشروط الصحية الناجحة التي تضمن صحة أفراد الأسرة وتحميهم من شر الأمراض والأوبئة التي قد تـداهمهم. لكن تكاتف جهود الدولة مع العائلة في تحرير الأخيرة من شـر هـذه المـشكلات والتحديات التي تتعرض لها في الوقت الحاضر كفيل بتخفيض مـشكلاتها ورفـع مكانتها الاجتماعية والحضارية.

لكنه عندما تدخلت الدولة في شؤون العائلة من خلال مساعدتها فـي أداء وظائفها التقليدية وتقديمها شتى أنواع الخدمات التي رفعت مستواها الاجتمـاعي وكفاءتها التربوية والخلقية أخذ البعض يعتقد بان مسؤولية العائلـة تجـاه أفرادهـا والمجتمع الكبير انحصرت في أداء الوظائف الأساسية التي شرحناها قبـل قليـل . وتركيز العائلة على هذه الوظائف فقط رفع قدرتها وإمكاناتها في تأديتها الأمر الذي ساعد على تطوير المكانة الاجتماعية والأخلاقية والحـضارية للعائلـة كمؤسـسة اجتماعية مهمة من مؤسسات المجتمع المعاصر. غيـر إن الـبعض الآخـر مـن المفكرين الاجتماعيين يعتقد بأنه ليس من الصواب القول بان العائلـة المعاصـرة مسؤولة فقط عن أداء الوظائف الأساسية. فالعائلة بجانب قيامها بالوظائف الأساسية تتولى القيام بوظائف مهمة أخرى لا تقل أهميتها عن وظائفها الأساسـية ويتـساءل هؤلاء المفكرون عن تربية وصحة الأطفال ورعايتهم الاجتماعية ، ومن هو الـذي ينفق على حاجات ومتطلبات العائلة : الدولة أم العائلة ؟ للإجابة على هذه الأسـئلة والاستفسارات بصورة منصفة ومحايدة لابد أن نعترف هنا بـان العائلـة لازالـت مستمرة في تقديم الخدمات الاقتصادية والصحية والتربوية والاجتماعيـة لأفرادهـا بالرغم من مسؤولية الدولة تجاه المؤسسات الرسمية التي تتولى القيام بهذه الخدمات كالمصانع والمزارع والمدارس والكليـات والجامعـات والمستـشفيات والمراكـز الصحية ودوائر الرعاية والضمان الاجتماعي ومحطات الإذاعة والتلفزيون ودوائر المصايف والسياحة...الخ.

لكن الآباء والأمهات هم الذين يتولون مهمة تسجيل أطفالهم في المـدارس ويتابعون تقدمهم الدراسي والتربوي ، كما انهم مسؤولون عـن مقابلـة حاجـات أطفالهم الأساسية من طعام وسكن وملابس ومسؤولون أيضا عن تلبيـة حاجـاتهم الصحية والاجتماعية . إلا أن هذه الحقيقة لا تنكر بأية صورة من الـصور الـدور المهم الذي تلعبه الدولة في مساعدة العائلة من خلال تقديمها شتى أنواع الخـدمات كالخدمات التربوية والصحية والاجتماعية والترفيهية. والعائلة من جانبها مسؤولة عن تقديم خدمات جليلة لكل من الفرد والمجتمع. ولولا هذه الخدمات لما اسـتطاع الفرد أو المجتمع من أداء مهماته وبالتالي تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة. لذا فالدور المهم الذي تلعبه العائلة في المجتمع الـصناعي قـد رفـع مـستواها الاجتمـاعي والاقتصادي وزاد من قيمتها وأهميتها. وهذا ما ساعدها علـى مجابهـة ظروفهـا الصعبة والمعقدة بصورة حيوية وفاعلية.

جـ- اثر التصنيع في المرأة

يترك التصنيع آثاره الواضحة على مكانة وقيمـة المـرأة فـي المجتمـع الصناعي إذ يغير أحوالها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نحو الأحسن والأفـضل ويضاعف من الفعاليات والأنشطة المجتمعية التي تقوم بهـا ويتـيح لهـا المجـال بالمساهمة في بناء الصرح الحضاري للمجتمع وإحراز التقدم المادي والاجتماعي الذي ينبغي على المجتمع الوصول أليه. ولكن في نفس الوقت يسبب التصنيع للمرأة أنواع التحديات والمشكلات التي تجابهها في الأسرة والعمل والمجتمع المحلي والتي تتطلب منها معرفتها وتشخيصها والمبادرة إلى التصدي لهـا وتطويـق مظاهرهـا الضارة والسلبية.

من الواضح بان التصنيع يضاعف الأدوار الاجتماعية التي تحتلها المـرأة، فالمرأة في المجتمع التقليدي تشغل دورا اجتماعيا واحدا ألا وهو ربة البيت. أما في المجتمع الصناعي فالمرأة تشغل دورين اجتماعيين متكاملين هما دور ربـة البيـت ودور العاملة أو الموظفة أو الخبيرة خارج البيت [٢٧]. واشغال مثل هذين الدورين

الاجتماعيين المتكاملين قد أدى دوره الفاعل في رفع منزلة المـرأة فـي المجتمـع وزيادة الاحترام والتقدير اللذين تحصل عليهما من المجتمع [٢٨]. غير أن المرأة لم تستطع اشغال هذين الدورين الاجتماعيين تحت ظروف التصنيع والتنمية الـشاملة دون إتاحة المجال أمامها باكتساب الثقة والتربية والتعليم والـدخول إلـى جميـع المؤسسات الثقافية والتربوية التي يدخلها الرجال[٢٩]. علما بـان التربيـة والتعلـيم مكناها من تطوير مواهبها وكفاءاتها الإدارية والفنية والعلمية بحيـث اسـتطاعت الدخول إلى مختلف الأعمال والمهن التي من خلالها برهنت على قدرتها في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة .

والتصنيع ساعد المرأة على الاستقلال الاقتصادي والتحرر مـن سـيطرة الرجل . فالمرأة تستطيع الاعتماد على جهودها في كسب موارد العـيش لأسـرتها وإعالة أطفالها إذا كانوا محرومين لسبب أو لآخر من الرعاية الأبوية. وهذه الحقيقة حفزت زوجها على تقديم المساعدات لها في أداء شؤون البيت كالتنظيف والطـبخ والعناية بالأطفال وقت عمل الأم خارج البيت...الخ [٣٠]. كما أنها أدت إلى تحقيـق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. إضافة إلى أهمية التصنيع فـي تحويل أجواء العائلة من أجواء دكتاتورية سلطوية إلى أجواء ديمقراطية خـصوصا عندما اصبح الزوجان يتمتعان بحريات متساوية في اختيار الشريك وتكوين العائلة الزواجية وتقرير مستقبل العائلة والأطفال.

في هذا الصدد ينبغي علينا دراسة أهم التحولات الاجتماعيـة والحـضارية التي طرأت على مكانة المرأة في المجتمع العراقـي نتيجـة لظـروف التحـضر والتصنيع التي مر بها بعد منتصف هذا القرن خصوصا بعد ثورة ١٧-٣٠ تمـوز عام ١٩٦٨. من الجدير بالملاحظة أن التحضر والتصنيع والتزام القيادة الـسياسية في القطر بالتطبيق الدقيق لتشريعات الثورة حول قضايا ومشكلات المـرأة كانـت وراء جميع التغيرات التي طرأت على المنزلة الاجتماعية للمرأة العراقيـة خـلال فترة السبعينات. ومن الضروري الإشارة إلى هذه التغيرات المهمة التـي جـاءت

مواكبة للتغيرات الاجتماعية والحضارية الشاملة التي شهدها القطر منذ هذا القرن. فعلى الصعيد التعليمي أو الثقافي بدأت النساء العراقيات خصوصا بعد تأسيس وزارة المعارف العراقية عام ١٩٤١ يلعبن الدور المؤثر في توجيه وتنفيذ السياسة التربوية خصوصا بعد ازدياد عدد المدرسات والطالبات في المدارس . فقد ازداد عدد الطالبات في المدارس الابتدائية من ٤٦٢ طالبة في عام ١٩٢٠ إلى ٢٣٤٢٩ طالبة في عام ١٩٤٠، واستمر عدد الطالبات بالزيادة المطردة حتى بلغ ٨٦٦ر١٧٤ر١ طالبة في عام ١٩٨٠ (٣١).

وازداد عدد الطالبات في المراحل الدراسية المختلفة زيادة مماثلة لزيادة الطالبات في المدارس الابتدائية خلال الفترة الزمنية المحددة أعلاه. ومن الجدير بالملاحظة أن جميع اللوائح التربوية التي شرعتها وزارة التربية كانت تؤكد على مبدأ تكافؤ الفرص الثقافية بين الطلبة والطالبات من حيث القبول في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، واشغال الأعمال والمهن وأخيرا الرواتب والأجور والمخصصات. وبفضل سياسة تكافؤ الفرص الثقافية بين الطلبة والطالبات أصبحت أعداد الطالبات المقبولات في المدارس والمعاهد العالية تقريبا مساوية لأعداد الطلبة المقبولين في هذه المدارس والمعاهد خصوصا بعد الثورة. فمثلا ارتفعت نسبة طالبات المدارس الابتدائية من ٢٥% في عام ١٩٥٥ إلى ٤٨% في عام ١٩٨٠، وارتفعت نسبة طالبات المعاهد والكليات والجامعات من ١٨% في عام ١٩٥٥ إلى ٤٣% في عام ١٩٨٠.

إلا أن انتشار التعليم الأساسي والعالي بين الإناث خصوصا في السنوات القليلة الماضية لابد أن يترك آثاره الإيجابية في هيكل التوزيع المهني للأعمال حسب متغير الجنس . ففي الوقت الحاضر يشاهد المرء تزايد أعداد النساء اللواتي يشغلن الأعمال الروتينية والإدارية والمهنية ولم تبق مهنة واحدة سواء كانت هذه المهنة قديمة أو حديثة إلا ودخلتها المرأة العراقية وبرهنت كفاءتها واقتدارها على اشغالها والقيام بمهامها ومتطلباتها. ان عدد النساء العاملات في المهن البيروقراطية

والإدارية والوظيفية خصوصا المعلمات والطبيبات، والممرضـات، والمكتبيـات، والمهندسـات ، والباحثـات الاجتماعيـات والمحاميـات والاقتـصاديات والصيدلانيات..الأخذ في الزيادة السريعة كل عام. وهناك نسبة عالية مـن القـوى العاملة النسوية تشتغل في المصانع والمزارع على اختلاف أنواعها. وأتاحت القيادة السياسية المجال أمام المرأة بأشغال المراكز الحساسة في نقابات العمال والمنظمات المهنية وفي الوزارات والمديريات العامة. وسمح للمرأة الانتمـاء إلـى الأحـزاب السياسية وممارسة العمل السياسي والمشاركة في انتخابـات المجـالس الوطنيـة والتشريعية (٣٢). وفعلا انتمت الآلاف من النساء إلى الأحـزاب الـسياسية، وفـي انتخابات المجلس الوطني التي عقدت عام ١٩٨٠ شاركت مئات الآلاف من النساء فيها وصوتن للمرشحين الذين يتجاوبون مع طموحاتهن وأهدافهن في المجتمع .

وتغير الوضع الاجتماعي للمرأة في العائلة ، فبعد أن كانت المـرأة تحتـل مكانة ثانوية ولا تشارك في اتخاذ القرارات التي تحدد مـصير العائلـة والأطفـال أصبحت ألان تحتل مركزا متميزا في العائلة خصوصا بعد ارتفاع مستواها الثقافي والعلمي وخروجها إلى العمل أسوة بزوجهـا أو أخواتهـا. إن المـرأة العراقيـة المعاصرة تستشار في قضايا زواجها، وبعد الحصول على موافقتها بالزواج تشارك زوجها في بناء وتكوين العائلة الجديدة التي يتساوى فيها كل من الرجل والمـرأة . فالمرأة في العائلة العراقية تشارك زوجها في اتخاذ القـرارات المتعلقـة بتربيـة الأطفال وتحديد نمط العلاقات مع الأقارب ورسم السياسة المالية للعائلة والإشراف على دراسة وتخصص الأبناء ومشاركتها أو عدم مشاركتها في العمـل الـوظيفي خارج البيت وهكذا . ونتيجة للظروف المعقدة التي يعيشها المجتمع العراقي والتـي ظهرت بعد تحضره وتحديثه وتصنيعه أصبحت المرأة العراقية المعاصـرة تـشغل دورين اجتماعيين كما أسلفنا سابقا.

أما المكانة الشرعية والقانونية للمرأة العراقية فقد كانت غامـضة ومتدنيـة قبل الثورة . فالمرأة كانت لا تستشار في أمور زواجها ولا فـي أمـور تعليمهـا

وثقافتها واختيارها للمهنة التي تريد ممارستها خارج البيت. ولم يكن لها حق تطليق زوجها بل كان للزوج كل الحق في تطليقها وحرمانها من أطفالها وحصتها في بيت الزوجية ، كما كانت قوانين الميراث والوصية والتعاقد لا تنصفها ولا تعترف بمكانتها القانونية بالرغم من أنها تمثل في جميع العصور نصف المجتمع . أما بعد الثورة فقد أصبحت المرأة العراقية تتمتع بقسط وفير من الحقوق الشرعية والقانونية [٣٣]. فقد أصدرت الثورة قانون الأحوال الشخصية المعدل الذي انصف حق المرأة في الزواج والطلاق ورعاية الأطفال. للمرأة العراقية اليوم حق الاستشارة في قضايا زواجها فمن حقها رفض الزوج الذي يطلب الزواج منها إذا لم تكن مقتنعة به. ومن حقها أيضا تطليق زوجها إذا كانت هناك مبررات عقلانية ومقبولة للطلاق . ولا يحق للزوج سحب أطفاله من زوجته المطلقة إلا في حالات استثنائية ، أي أن للزوجة المطلقة الآن حق رعاية أطفالها لغاية بلوغهم سن الخامسة عشر، وبعد هذا السن يخير الأطفال بالاستمرار مع أمهم أو الذهاب إلى أبيهم.

إن التغيرات التي طرأت على القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة قد عززت المكانة الاجتماعية المرموقة للمرأة العراقية ومكنتها من احتلال المنزلة القانونية المناسبة لها في المجتمع العراقي خصوصا بعد اكتساب المرأة للتربية والتعليم ودخولها أنواع الأعمال والمهن ومشاركتها الفاعلة في عملية التحول الاجتماعي والبناء الاشتراكي ، إضافة إلى مسؤولياتها الأسرية والمنزلية .

لكنه على الرغم من تحسين الأوضاع المهنية والأسرية والثقافية والمادية للمرأة العاملة بعد حصولها على معظم حقوقها الاجتماعية والقانونية واكتسابها للتربية والتعليم ودخولها أنواع المهن والأعمال ومشاركتها في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل أطفالها وأسرتها إلا إنها لا زالت تعاني من بعض المشكلات والمعوقات الحضارية والاجتماعية والنفسية التي تعمل على الحد من نشاطها وتضعف عندها روح العمل المبدع والخلاق وتعرض منزلتها الاجتماعية في

الأسرة والمجتمع إلى أخطار التفكك والتصدع. ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن معاناة ومشكلات المرأة العاملة تزيد على تلك التي تواجه المرأة غير العاملة . وبالمرأة العاملة لا نعني التي تشتغل بالأعمال اليدوية الماهرة وغير الماهرة بل نعني المرأة التي تعمل خارج البيت مهما يكن عملها يدويا أو مهنيا أو إداريا أو علميا. إن المرأة العاملة تشغل دورين اجتماعيين متكاملين. واشغال مثل هذين الدورين الاجتماعيين في آن واحد قد يعرضها إلى مشكلات جسمانية ونفسية واجتماعية ليس من السهولة بمكان حلها والقضاء عليها خصوصا إذا لم تبادر الأسرة والدولة والمجتمع إلى مساعدة المرأة على اشغال أدوارها المتعددة وتشارك في حل المشكلات التي تتعرض لها داخل الأسرة والعمل.

في ظروف كهذه قد لا تتشجع المرأة على تبوء العمل الوظيفي خارج البيت خصوصا إذا كانت متزوجة . كما أن إنتاجيتها تتعرض للهبوط والتلكؤ وتضطرب كفاءتها وتقل درجة تحملها للأعباء والمسؤوليات . علما بان القطر بحاجة ماسة إلى المزيد من الكوادر العاملة النسوية في شتى المؤسسات والدوائر الإنتاجية والخدمية للدولة والمجتمع خصوصا بعد توسيع وانتشار المؤسسات والمصالح على اختلاف أنواعها ودرجاتها وزيادة مشاريع التنمية القومية في القطر. إضافة إلى ظهور النقص في الكوادر الإنتاجية والإدارية والخدمية من عنصر الرجال بعد ذهابهم إلى جبهات القتال خلال فترة العدوان الإيراني على العراق .

إن مواجهة مشكلات المرأة العاملة والتصدي لعواملها السببية كفيلان بتشجيع النسوة على اختلاف انحدارا تهن الاجتماعية ومستوياتهن الثقافية والمهنية على الانخراط في شتى صنوف العمل التي تحتاجها مؤسسات ودوائر المجتمع . الأمر الذي يساعد على مضاعفة نسبة الأيدي العاملة النسوية ويسد النقص الحاصل في القوى العاملة على اختلاف أنواعها ويقلل من اعتماد العراق على الكوادر الأجنبية.

لكننا لا نستطيع معالجة مشكلات المرأة العاملة والتخفيف من حـدتها دون تشخيصها ودراستها دراسة علمية هادفة تتوخى تحديد أسبابها ومظاهرها ونتائجهـا وطرق علاجها . إن الدراسة الاستطلاعية والمسحية التي أجريناها حـول طبيعـة المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في بغداد عام ١٩٨٣ والتـي اسـتغرقت حوالي ستة اشهر تشير إلى أن النساء العاملات مهما يكن عملهن يـواجهن عـدة مشكلات ناجمة عن عدم توفيقهن بين واجباتهن المنزليـة وواجبـاتهن الوظيفيـة والمهنية . ومن أهم واخطر هذه المشكلات المشكلات الأسرية والمشكلات المهنيـة التي تظهر في الأفق نتيجة عدم تكيف المرأة على اشغال عدة أدوار وظيفية في آن واحد [٣٤]. ومرور المجتمع الكبير في مرحلة انتقالية لا يكون فيهـا قـادرا علـى مواجهة مشكلاته الإنسانية مواجهة حاسمة وشاملة خصوصا عندما تكـون سـرعة التحول المادي والتكنولوجي اكبر من سرعة التحول القيمـي والاجتمـاعي التـي يشهدها المجتمع المعاصر [٣٥]. وقد شخص الباحث هذه المشكلات بعد مقابلة ٢٠٠ امرأة عاملة يشتغلن في مهن التعليم والتمريض والإدارة العامة والإنتاج الـصناعي والزراعي مقابلة رسمية تستعين باستمارات الاستبيان . وبعد الانتهاء من المقابلات وتفريغ الاستمارات الاستبيانية وتكوين الجداول الإحصائية وجد الباحث بان معظـم النساء العاملات خصوصا المتزوجات منهن يعانون من مشكلتين أساسـيتين همـا المشكلات الأسرية والمشكلات المهنية ، علما بان المشكلات الأسرية التي تجابـه المرأة العاملة تعبر عن نفسها في الظروف الصعبة التالية :-

أ- التناقض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية للمرأة العاملة .

ب- مشكلة تربية أطفال المرأة العاملة .

جـ- تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة .

أما المشكلات المهنية التي تعاني منها المرأة العاملة فتعبر عن نفسها فـي ثلاثة صيغ هي:

أ- مشكلة هبوط المستوى التعليمي وتدني إنتاجية المرأة العاملة .

ب- مشكلة عدم انتظام مواظبة المرأة على العمل .

جـ- مشكلة العلاقة بين المرأة العاملة والإدارة والمسؤولين .

وبعد قيام الباحث بشرح وتحليل هذه المشكلات يقوم بمعالجتها والتصدي لها من خلال التوصيات التي يطرحها على المرأة العاملة وقادة العمل الصناعي والأسرة لكي يلتزموا بها ويترجموا نصوصها إلى واقع ملموس يسهم في تطويق مشكلات المرأة العاملة والتخفيف من وطأة آثارها السلبية وأسرتها ومكان عملها ومجتمعها المحلي .

الهوامش والمصادر

١- محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور) علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، مطبعة ألا نجلو المصرية١٩٧٢ ، ص ٤٦٩.

2- Schneider, E. Industrial Sociology, New York, McGraw-Hill, 1975, P.353.

3- MacIver, R. and C. Page, Society, London, Macmillan Co, 1962, P.254.

4- Shlakman, V. Economic History of a Factory Town. Smith College Studies in History, Vol.20 , Oct. 1951 , New York.

5- Schneider, E. Industrial Sociology, P.364.

6- Ibid., P.365.

٧- بار كر وآخرون . علم الاجتماع الصناعي . ترجمة الدكتور محمد علي محمد وآخرون. الإسكندرية منشأة المعارف،١٩٧٢، ص ٧٦.

8- Bergel, E. Urban Sociology, New York, McGraw-Hill, 1955, P.85.

9- Schneider, E. Industrial Sociology, P. 366.

10- Wirth, L. Urbanism as a Way if life , American Journal of Sociology, Vo1.44 , No.1, 1938 , PP.1-24 .

11- Schneider, E. Industrial Sociology , P. 368.

12- Martindale, D, The Nature and Types of Sociological Theory, Boston, Houghton Mifflin Co, 1981, P.101.

13- Horney, K. The Neurotic Personality of Our Times, New York, Norton Co, 1957.

14- Mumford, Lewis. The Culture of Cities, New York, Harcourt, Brace and Co, 1958, Ch.3.

15- Nisbet, R. The Quest for Community, New York, Oxford University Press, 1953, P.7.

16- Schneider, E. Industrial Sociology, P. 369.

١٧- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). التصنيع وتغير المجتمع ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٨١ ، ص٩٤.

18- Johnson, H. Sociology : A Systematic Introduction, London, Routledge and Kegan Paul , 1961, P. 155.

١٩- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . التصنيع وتغير المجتمـــع ، ص ٩٥

20- Goode, W. World Revolution and Family Patterns, the Free Press, Glencoe, 1963, P.102.

٢١- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). العائلة والقرابة والزواج ، بيروت الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ١٠٧-١٠٨.

22- AL-Daghestani , K. The Evolution of the Moslem Family in Middle Eastern Countries, International Social Science Bulletin, Vol. V, 1953 , No. 4, P. 689.

٢٣- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). العائلة والقرابة والـــزواج ، ص ١١٧.

24- Maclver, R. and C. Page. Society. London. Macmillan Co, 1962 P.264.

٢٥- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). العائلة والقرابـــة والـــزواج ، ص ٩١

٢٦- نفس المصدر السابق ، ص ٨٦.

27- Jephcott. P. Married Women Working . London . Routledge and Kegan Paul. 1962 . See the Conclusions

28- Maclver. R. and C. Page. Society. P.257.

٢٩- الحسن ، إحسان محمد (الـــدكتور). الثـــورة والقادســـية الجديـــدة ، منشورات مركز البحوث والمعلومات ، ١٩٨٢بغداد ، ص٢٢.

30- Rosenfeld . J. Relationships : The Marriage and Family Reader. 111inios. Scott Co. 1982. P.68.

٣١- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). التصنيع وتغير المجتمع ، ص١٣٤.

٣٢- حميد ، أحلام شيت. اثر ثورة السابع عشر من تموز في التغيـــرات الاجتماعية والحضارية للمرأة العراقية، أطروحة ماجستير في علـــم الاجتماع غير منشورة كليـــة الآداب ، جامعـــة بغـــداد آذار ١٩٨٣، ص٢٠٠-٢٠٢.

٣٣- نفس المصدر السابق ، ص ٢١١.

٣٤- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). المشكلات الأسرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة (دراسة ميدانية) ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتعلقة بزيادة مساهمة المرأة العراقية في تعزيز البناء الاقتصادي للقطر المنعقدة بتاريخ ٩-١١ تشرين الأول ١٩٨٣ من قبل اتحاد نقابات عمال بغداد.

35- Hinkle , R. The Development of Modern Sociology New York, Random House, 1963, PP.38-39

الفصل الثامن
نماذج تطبيقية لتجارب التصنيع في البلدان النامية

نتيجة لأعمال التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة ظهرت الكثير من الأدبيات والمؤلفات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت مفهوم التصنيع بشكله الواسع فالتصنيع بموجب هذا المفهوم هو تطور الصناعة التحويلية وشيوعها في أرجاء المجتمع وآثارها الاقتصادية والاجتماعية [1]. وفي الدورة الثالثة للجنة المنعقدة في عام ١٩٦٣ حدد مفهوم التصنيع تحديدا دقيقا بالقول انه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الشطر المتزايد من الموارد القومية من اجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المتعدد الفروع والمجهز بتكنيك حديث ، والذي يتميز بقطاع تحولي داينيميكي يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد كله وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي شامل [2].

إن تصنيع الأقطار النامية متعلق بتصنيع المجتمعات المتقدمة . ذلك أن التصنيع ظهر في بادئ الأمر في دول أوربا الغربية ومنها انتقل إلى كافة دول العالم. إن دراسة تاريخ عملية التصنيع في الدول المتخلفة يمكن أن تساعدنا في إدراك واستيعاب مفهوم التصنيع بصورة اكثر وضوحا ودقة. ففي إنكلترا التي يمكن اعتبارها أول قطر بدأ عملية التصنيع تطورت في بادئ الأمر الصناعات الخفيفة وخاصة صناعة المنسوجات القطنية والصوفية. وبتزايد رأس المال وزيادة الطلب على المعدات والآليات بدأت تظهر صناعات أخرى من ضمنها الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب وبناء السفن والمكائن والصناعات الكهربائية والكيمياوية...الخ ومن خصائص الصناعة الإنكليزية إنها امتصت الأيدي العاملة الزراعية بعد دخول المكننة الزراعية إلى الأرياف وتوسعت المدن على حساب

الأرياف وازداد السكان زيادة كبيرة وانتشرت الصناعات في كل مكان بحيث اصبح الاقتصاد القومي يعتمد على الصناعة اكثر مما يعتمد على القطاعات الاقتصادية الأخرى (٣).

وقد استطاعت الأقطار التي بدأت عملية التصنيع فيما بعد تنتفع من الخبرة والاكتشافات العلمية والتكنولوجية التي سبقتها في عالم التصنيع كإنكلترا مثلا. فإنكلترا هي التي أعطت خبرتها الصناعية إلى ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. واستطاعت هذه الدول أن تختصر إلى حد ما عملية التصنيع أو بعض مراحلها المستقلة حال اعتمادها على منجزات إنكلترا. وقد ترك هذا الوضع أثرا عميقاً على هيكل اقتصاد هذه الأقطار وخاصة في مراحل التصنيع الأولى عندما كانت تحاول الالتحاق بتلك الدول الصناعية المتقدمة. وقد تمكنت الدول المذكورة بصفة خاصة بعد فترة ليست طويلة من إنماء وتطوير صناعاتها الخفيفة ثم بعد ذلك دأبت بإنشاء الصناعات الثقيلة. الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات نموها الاقتصادي بحيث أصبحت في عداد الدول الكبرى في العالم خصوصاً بعد تطوير ونشر صناعاتها الثقيلة وإمكانياتها في صناعة جميع الآلات والمعدات التي يتطلبها المجتمع الصناعي .

وقد جرت عملية التصنيع في الاتحاد السوفيتي في ظروف أخرى تختلف عن ظروف التصنيع التي مرت بها أقطار أوربا الغربية. ففي بداية التصنيع في الاتحاد السوفيتي كانت توجد فروع صناعة خفيفة وثقيلة متطورة نسبياً، وكذلك كوادر بشرية متدربة وتجارب وخبر صناعية لا يمكن الاستهانة بها، إلا أن العوامل الرئيسية لتطور الصناعة السوفيتية تتجسد في أفكار ثورة أكتوبر الاشتراكية لعام ١٩١٧، هذه الأفكار التي هدفت منذ البداية إلى قهر العوامل المعرقلة للتطور الاقتصادي والتكنيكي للاتحاد السوفيتي والتصدي لاثار الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته دول أوربا الغربية على النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي (٤).إضافة إلى رغبة الاتحاد السوفيتي في اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي

الاقتصادية وكسر الاحتكارات المفروضة عليه من الخارج. ناهيك عن ميل الدولة السوفيتية في تطوير صناعاتها الحربية لمواجهة الهجوم العسكري المرتقب الذي يمكن أن تشنه الأقطار المعادية للنظام الاشتراكي. كل هذه العوامل آدت دورها المؤثر في ظهور الصناعات المختلفة في الاتحاد السوفيتي التي أصبحت تضاهي الصناعات في الأقطار الأوربية ، خصوصاً الصناعات الحربية .

شهد منتصف هذا القرن دخول العديد من الأقطار النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى المراحل الأولى للتصنيع ودخولها في هذه المراحل جاء في فترة شيوع الثورة العلمية والتكنولوجية ، وفي تزايد حدة الصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي . لكن التصنيع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجميع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تجري في الأقطار النامية ، علما بان التصنيع يؤدي دوره الكبير في تطوير هذه الأقطار الفتية ويشارك في تعجيل معدلات التنمية فيها.

إن السياسة والتصنيع التي تنتهجها الدول النامية تتجه نحو اقتصادها القومي واستخدام طرق الإنتاج الحديثة والاستفادة من خبر وتجارب الدول الصناعية والقضاء على مشكلات تخلفها الاقتصادي والاجتماعي .

وتجري عملية التصنيع في ظروف صعبة تخيم عليها أجواء الصراع الحالي التي تنتقي فيها طرق التنمية اللاحقة. علما بان لكل قطر نام ظروفه الخاصة ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على عمليات تصنيعه وتحديثه الشامل.

لهذا يجب أن تحل مشكلات التصنيع في أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية عن طريق تكوين قاعدة صناعية ذاتية وتنظيم عملية الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج وتكييف الظروف المادية للتصنيع لمعطيات المجتمع الروحية والقيمية (٥) .

والدول النامية تختلف الواحدة عن الأخرى في المستويات المادية والحضارية التي وصلت إليها في مجالات التصنيع والتنمية الاقتصادية، فمن بين البلدان النامية توجد بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والهند تعد بدرجة أو

بأخرى بلدانا زراعية، في نفس الوقت الذي لا تملك فيه غالبية بلدان أفريقيا الاستوائية صناعة تحويلية ما عدا الورش الحرفية البدائية .

وفي هذا الصدد يمكن تقسيم البلدان النامية إلى المجموعات التالية حسب تطور نظم المصانع الحديثة فيها.

١- بلدان زراعية صناعية تحويلية متقدمة نسبيا وصناعة ثقيلة تتطور بسرعة كصناعة الحديد والصلب والمكائن. ويدخل في هذه المجموعة أولا الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والعراق والهند [٦] .

٢- بلدان ذات صناعة استخراجية متطورة وصناعة تحويلية متطورة بعض الشيء ، وبصورة رئيسية الصناعات الخفيفة والغذائية التي تهدف إلى إشباع حاجيات السوق المحلية ويملك هذه الصناعة في تلك البلدان رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي ويدخل في هذه المجموعة من البلدان الفلبين وباكستان وسوريا والجزائر وتونس ومصر والمغرب وكولومبيا...الخ.

٣- بلدان زراعية تعتمد على الخامات وتمتلك صناعة استخراجية متقدمة نسبيا وصناعة تحويلية في مناطق معينة. وتتمثل هذه البلدان في ماليزيا وإندونيسيا والكويت والسعودية وفنزويلا وزامبيا وبيرو.

٤- بلدان اكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية وغالبا ما تكون زراعية حسب هيكلها الاقتصادي ، وتوجد فيها مشروعات منفردة للصناعة الاستخراجية والتحويلية. وهذه المجموعة تشمل القسم الرئيسي من بلدان أفريقيا الاستوائية والأردن وكمبوديا ولاوس والنيبال وأفغانستان في آسيا وبعض بلدان أمريكا الوسطى .

وعند مقارنة هذه المجموعات من الأقطار فأننا نستنتج وجود اختلافات أساسية في انطلاقها نحو التصنيع. وهذه الاختلافات تتزايد اكثر فاكثر عندما تأخذ في الحسبان اختلال التوازن بين عدد سكانها ومساحاتها الجغرافية. ففي ٧٢ بلداً نامياً من مجموع ٩٠ يعيش اقل من ١٥ مليون نسمة في كل بلد ، وفي ٥٣ بلداً يعيش اقل من ٥ ملايين في كل بلد ، وفي ٢٦ بلداً يعيش اقل من مليوني نسمة في

كل بلد كما توجد اختلافات كبيرة فيما بينها بشأن المساحة. فالبرازيل تحتل مساحة قدرها ٥ر٨ مليون متر مربع والهند ٣ر٣ مليون والأرجنتين ٨ر٢ مليون، وزامبيا ٤ر١٠ ألف ، ورواوندا ٣ر٢٦ ألف ولبنان ١٠ آلاف كيلو متر مربع [٧] .

إن النسبة والتناسب بين حجم السكان والموارد الطبيعية لا تؤثر وحدها في قيام أو عدم قيام التصنيع في البلدان النامية المذكورة أعلاه ، بل توجد عوامل أخرى مشجعة أو معرقلة لقيام التصنيع في البلد كوجود المواد الأولية التي تدخل في الصناعات كالحديد الخام والفحم الحجري والبترول والنحاس والرصاص...الخ أو وجود الزراعة المتطورة التي يمكن أن تكون منتجاتها موادا أولية للصناعة كالقطن والجوت والمراعي...الخ. إضافة إلى توفر الطاقة المائية أو الأنهار التي يمكن أن تشيد المصانع بقربها . ناهيك عن أهمية ودور الأسواق التجارية ورؤوس الأموال والخبرات التقنية في نشوء الصناعات الثقيلة والمتطورة [٨] .

وبجانب العوامل الموضوعية لقيام الصناعة في البلدان النامية فأننا يجب أن لا ننسى دور العوامل الذاتية في نشوء الصناعة وتطورها . والعوامل الذاتية تتجسد في طبيعة النظام الاجتماعي وسياسة الدولة التنموية ودرجة اهتمامها في تنظيم الاقتصاد والمجتمع ومدى سماحها للقطاع الخاص في ممارسة أنشطته الاقتصادية والمجتمعية. كما تظهر العوامل الذاتية لظهور الصناعة في درجة التقدم الحضاري التاريخي الذي وصله المجتمع ومستوى نضجه العلمي والتكنولوجي ومقدرته على استثمار معطيات البيئة وتسخيرها في تنميته المادية والحضارية . ويجب أن لا ننسى دور القيم والممارسات في ظهور الصناعة واستقرارها في المجتمع [٩] . فالقيم والمقاييس أما تشجع حركة التصنيع والتكنولوجيا أو تعرقلها وتضع أمامها العقبات والمعوقات التي تحول دون قيام المجتمع بتصنيع نفسه وبناء اقتصاده القومي المتين .

وبعد توافر العوامل الموضوعية والذاتية التي تعطي الزخم الكافي لبناء الأسس المادية والحضارية للتصنيع ينبغي وضع استراتيجية التصنيع من قبل الدول

المهتمة به . علما بان التصنيع يستقر وينجح في المجتمع إذا قامت الدولة بتحمل أعبائه ومسؤولياته والتخطيط لمشاريعه وتلبية متطلباته وضبط اتجاهاته وتحديد أهدافه القريبة والبعيدة . بينما لا يستطيع القطاع الخاص تحمل مسؤوليات التصنيع واتخاذ القرارات الجدية والحاسمة إزاءه نظرا لضعف موارده وإمكانياته وضيق مجاله وفقدانه دافع المصلحة الجماعية واهتمامه المتزايد بالمصالح الذاتية وجني الأرباح. إضافة إلى انعدام خططه ومشاريعه ذات المنفعة العامة والأهداف بعيدة الأمد. ولكن عندما تضع الدولة استراتيجيتها الصناعية فان هذه الاستراتيجية غالبا ما تركز على أنشطة معينة وإهمال أنشطة أخرى كالتركيز مثلا على بناء الهياكل السفلية وإهمال المشاريع الصناعية ذات المردود المباشر والمنفعة السريعة أو العكس بالعكس. وقد تركز الاستراتيجية الصناعية على بناء المشاريع الصناعية الصغيرة . وقد تبدأ استراتيجية الصناعة بالزراعة الصناعية ومن ثم تتوجه نحو الصناعة الخفيفة ثم الصناعة الثقيلة. وأخيرا تتضمن استراتيجية الصناعة إعطاء المجال للقطاع الخاص بممارسة الأنشطة الصناعية أو احتكار هذه الأنشطة من قبل القطاع العام وهكذا. إن معظم الدول النامية تعاني من مشكلات اتخاذ القرارات الملائمة بشأن المسارات الإجرائية لبرامجها واستراتيجياتها الصناعية. فهذه الدول لا تعرف عما إذا تركز على بناء الهياكل السفلية للصناعة ومن ثم تبدأ ببناء المشاريع الصناعية ذات المنفعة المباشرة، أم تبدأ ببناء المشاريع الصناعية الصغيرة والكبيرة وبعد ذلك تتفرغ لتأسيس الركائز الجوهرية للصناعة الحديثة كطرق المواصلات والمصارف والأسواق التجارية والمعاهد العلمية والمكائن والمعدات الثقيلة ووسائط النقل المتطورة...الخ .

وتعاني الدول النامية من مشكلة التناسب بين الزراعة والصناعة ، أي هل تركز الدولة النامية على تطور قطاعاتها الصناعية واستثمار الأموال فيها وإهمال الزراعة وعدم الاهتمام بمتطلباتها واستيراد المواد الغذائية من الخارج. أم تركز الدولة النامية على الزراعة وتتخصص بها وتترك الصناعة ولا تخصص لها

الأموال ولا تشجع نموها واستقرارها في المجتمع. إن هناك العديد من الدول الصناعية الكبرى لها ماضي سحيق في الاستعمار والاستيطان تقول بان على الدول المتخلفة والنامية التخصص في الزراعة والعمل على تطويرها والاعتماد عليها في معيشتها الاقتصادية . وعلى الدول الصناعية الكبرى الاستمرار في تطوير قطاعاتها الصناعية والاعتماد على الدول النامية في الحصول على موادها الغذائية ومواردها الزراعية التي تستخدمها في الصناعة(١٠) . إن هذا القول يضر بمصالح البلدان النامية حيث أن الصناعة متدهورة فيها والزراعة في أوضاع صعبة لا يحسد عليها وذلك لتخلفها وجمودها وركونها على الطرق التقليدية والمتخلفة في زراعة الأرض واستثمارها. كما أن عدم قيام هذه الدول بتصنيع نفسها يجعلها معتمدة اعتمادا كليا على الدول الكبرى في الحصول على السلع الصناعية الجاهزة التي تحتاجها . وهذه الدول الكبرى غالبا ما تبيع منتجاتها الصناعية بأسعار عالية إلى الدول النامية. في الوقت الذي تبيع الدول الأخيرة منتجاتها الزراعية إلى الدول الصناعية بأسعار زهيدة (١١).

كما أن الدول الصناعية قد ترفض بيع منتجاتها الصناعية إلى الدول النامية في حالة تصدع العلاقات السياسية بين الدول الصناعية والنامية. وهنا تتعرض الدول النامية إلى خطر عدم مقدرتها من الحصول على السلع الصناعية التي تحتاجها.

وعليه فان مصلحة الدول النامية التركيز على الزراعة والصناعة في آن واحد وإعطاء الأولوية إلى الزراعة والصناعة فيما إذا كانت تتمتع بمعطيات مادية وبشرية وفنية تخدم نشاط معين دون النشاط الآخر. ولكن بصورة عامة يتطلب من الدول النامية تحديث وتطوير مستلزمات مهنتها الزراعية كتأسيس مشاريع الري والبزل وإصلاح التربة واستعمال المكننة الزراعية والأسمدة الكيمياوية والبذور المحسنة والاعتماد على الخبرات والمهارات الزراعية الحديثة. وفي نفس الوقت يتطلب منها التركيز على مهنتها الصناعية والاستفادة منها في الحصول على السلع

الصناعية التي تحتاجها . واهتمامها بالصناعة يتطلب منها بنـاء القواعـد الماديـة للتصنيع الحديث كالمصانع، ووسائل النقل والمواصلات والأسواق التجارية والمواد الأولية والمعاهد العلمية والمؤسسات المصرفية. إضافة إلى تهيئة الأيـدي العاملـة الخبيرة التي يمكن الاستفادة منها في خلق البضائع الصناعية الجاهزة وتولد الطلب الفعال على ثمار الصناعة الحديثة .

وتجري في البلدان النامية مناقشات واسعة حـول موضـوع دور الإنتـاج الصغير في عملية تصنيع البلدان النامية . ويتفق معظم العلماء في العالم علـى أن الإنتاج الصغير لا يمكن أن يعتبر أساسا للتصنيع بالرغم من الفوائـد الاقتـصادية الكثيرة التي يمنحها للبلدان النامية. فالإنتاج الصغير يتطلـب اسـتثمارات أساسـية كبيرة في وقت واحد، وهو قادر على تعبئة المدخرات الفردية غير الكبيرة، وقـادر أيضا على توسيع السوق الداخلية بدرجة معينة . كما انه يضمن إنتاج السلع التـي يصعب الحصول عليها ويساعد على إعداد الكوادر الفنية التي تتطلبهـا عمليـات التصنيع الثقيل فيما بعد (١٢) . ويرى بعض أنصار الإنتاج الصغير انه اقـل تبعيـة لرأس المال الأجنبي ويعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي ويكسب عملية التنمية الصناعية الاقتصادية توازناً وتدرجاً.

ومع الاعتراف بأهمية الإنتاج الصغير وإمكانياته الكبيرة فان ذلك لا يعنـي خلوه من السلبيات والمعوقات. فالإنتاج الصغير لا يضمن معـدلات عاليـة مـن الاستثمار وتوسيع الكفاءة الإنتاجية ، ويتميز بإنتاجية عمل منخفضة للغاية . لهـذا فانه لا يستطيع أن يكون أساساً للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي تعاني منهـا الدول النامية وتحقيق وضع اكثر تكافؤا في ميدان العلاقات الدوليـة. إن منتجـات المشروعات الصغيرة غير قادرة على المنافسة إلى حد كبير في السوق العالميـة ، وتطلب إعانات ضخمة . كما إنها لا يمكن أن تصدر إلا في حجوم ضئيلة للغايـة. إضافة إلى أن الإنتاج الصغير غالبا ما يكون مرغما على التراجع أمام المنتجـات المستوردة (١٣).

في الظروف المعاصرة يستطيع الإنتاج الصغير أن يستمر في الوجود عن طريق الإعانات الحكومية والحماية الكمر كية . إضافة إلى سبب حدة البطالة التي تعاني منها البلدان النامية ، فتفشي البطالة في هذه البلدان يدفع حكوماتها إلى تشجيع الإنتاج الصغير الذي يمتص عددا لا بأس به من العاطلين . وإذا كانت الثورة العلمية والتكنيكية في البلدان المتقدمة جدا تدفع إلى استبدال التكنيك القديم بآخر جديد ، واستبدال الجديد بما هو اكثر حداثة ، فانه كثيرا ما تتجنب البلدان النامية استخدام التكنيك الحديث وتفضل ذلك التكنيك الذي يتطلب عددا أكبر من الأيدي العاملة. إن من أهم خصائص التصنيع في البلدان النامية الجمع بين الإنتاجين الصغير والكبير (١٤) . إن المشروعات الصغيرة بجانب إشباعها لحاجات السكان فإنها تجتذب نحو إنتاج ٣/٤ المواد المساعدة وبعض الأجزاء والعبوات التي تحتاجها المشروعات الكبيرة والمتخصصة . وتقوم الصناعة الكبير بدورها بتزويد المشروعات الصغيرة بالخدمات اعتمادا على مخلفات الإنتاج ويمكن لهذا التعاون في حالة شيوعه أن يساعد على التخصص وزيادة فاعلية الإنتاج بصور عامة .

ولكن لمن يجب أن يخضع الإنتاج الصغير – للإنتاج الكبير الخاص أم للقطاع العام ؟ فإذا خضع للإنتاج الخاص فانه يصبح قاعدة للتنمية الرأسمالية السريعة وإذا خضع للقطاع العام فانه يمكن أن يكون قاعدة للتطور الاشتراكي في المستقبل وتعتبر مسألة التناسب بين الصناعة الثقيلة والخفيفة مسألة معقدة وشائكة. فهناك بعض الدول النامية كالمكسيك والبرازيل والأرجنتين والهند والعراق وجمهورية مصر العربية تطمح إلى التعجيل ببناء صناعاتها الثقيلة وتكوين القاعدة المادية التي تؤمن احتياجات مثل هذه الصناعات كتأمين المواد الأولية ورؤوس الأموال والأسواق التجارية الكبيرة وطرق المواصلات والأيدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة. لكن التنمية السريعة للصناعات الثقيلة تفتح أمام هذه البلدان إمكانية تزويد الاقتصاد القومي بالمعدات الحديثة وتساعدها على تعجيل معدلات التنمية.

وعلى الرغم من ذلك فأن آفاق إنشاء الصناعات الثقيلة في البلدان النامية خلال فترة قصيرة لا تخلو من المعوقات والمشكلات.

فالأسواق التجارية في هذه البلدان هي أسواق قائمة على الإنتاج الصغير وطلبها لمنتجات الصناعات الثقيلة يكون معدوما أو محدودا . كما أن المنتجات الصناعية للبلدان النامية لا يمكن أن تجد الأسواق الأجنبية بسهولة حيث أن هناك منافسة حادة بين الدول الصناعية الكبرى في تصريف مثل هذه السلع (١٥). إذن ضعف أو انعدام الأسواق التجارية في البلدان النامية هو من العوامل المهمة التي تعرقل تصنيع هذه البلدان .

بالنسبة للكثير من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكيا اللاتينية يعتبر الجمع بين نمو الصناعة الخفيفة وبناء الصناعات الثقيلة التي لا تتطلب الاستثمارات العالية كصناعة توليد الطاقة وشبكة المواصلات وصناعة البناء والصناعات الكيمياوية في حالة البلدان المنتجة للبترول أمرا اكثر ملائمة وواقعية . فالصناعات الخفيفة لا تحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة، ولا إلى أيدي عاملة ماهرة وتنتج في ربحية عالية . كما إنها تسد حاجات السوق للكثير من السلع التي يحتاجها المواطنون وهنا لا تضطر البلدان هذه إلى استيراد مثل هذه السلع ودفع أثمانها بالعملات الصعبة. لذا تتوفر العملات والأرصدة الأجنبية التي يمكن استثمارها في الصناعات الثقيلة والمعقدة . وبالنسبة للأغلبية العظمى من البلدان النامية نرى بان المنهج الأكثر ملائمة لتصنيعها يتمثل في اختيار مجموعة من الصناعات المتخصصة مع الأخذ بالحسبان هيكل اقتصادها وإمكانياتها الطبيعية والبشرية الكامنة وتقسيم العمل الدولي القائم واتجاه تطوره المستقبلي .

ان من العوامل الأساسية لتصنيع البلدان النامية تحليل إمكانيات استثمار مواردها الطبيعية الكامنة . فبالنسبة للبلدان المستخرجة للبترول بكميات كبيرة تتطلب عملية تصنيعها تكوين مجمعات صناعية كيمياوية تعتمد على البترول كمادة أساسية مما يسمح لها بالاستخدام السريع لاحدث منجزات التقدم العلمي التكنيكي

واستخدام فوائد هذه العملية في الإنتاج والتصدير. لذا فالصناعات البتروكيمياوية يمكن ان تكون النواة الأساسية للصناعات الأخرى الخفيفة منها والثقيلة. وهنا يمكن القول بان البترول هو المحرك الأساس لعملية التصنيع في البلدان المنتجة للبترول كالعراق والسعودية والكويت والجزائر وفنزويلا والمكسيك...الخ.

وعلى هذا النحو فانه نتيجة لتنوع العوامل الموضوعية والذاتية تظهر كثير من البدائل المتخلفة لتحديد استراتيجية المراحل الأولية للتصنيع في مختلف بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فقد يكون من الأكثر ملائمة بالنسبة لبعض البلدان تكريس الجهود والإمكانات من اجل بناء الهياكل التحتية للصناعات وتطوير الصناعات التصديرية ورفع نوعية المنتجات الصناعية من اجل زيادة التراكمات السنوية. وبالنسبة لبلدان أخرى يكون من الملائم لهما التوجه نحو تنمية صناعاتها الخفيفة والتركيز على الإنتاج الصغير من اجل زيادة العمالة والتراكمات . وقد تبدأ مجموعة ثالثة من البلدان النامية بتطوير عدد من الصناعات المعتمدة على توافر الخامات الأولية والخبرات والكفاءات الفنية وسعة السوق. ويجب ان نشير إلى ان بعض الدول النامية استطاعت فعلا بناء بعض فروع الصناعات الثقيلة التي اعتمدت عليها في إعادة بناء الاقتصاد برمته. ويعد الجمع بين البدائل المشار اليها بنسب معينة اكثر ملائمة للعديد من البلدان النامية .

ولكن عدم الاستخدام الكامل للجهاز الإنتاجي الصناعي في البلدان النامية يرجع إلى عدة عوامل أساسية أهمها نقص الخامات والوقود وقلة رؤوس الأموال وشحة الأيدي الماهرة وضيق السوق المحلية [١٦]. ومع هذا فان عملية التصنيع ليست مجرد عملية إنشاء مشروعات صناعية وانما هي مشكلة تكوين البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بالفعالية والعقلانية. فالتصنيع يحتاج إلى قيم وممارسات وأجواء اجتماعية وحضارية ملائمة ويحتاج إلى هدوء واستقرار سياسي بقدر ما يحتاج إلى المواد الأولية والخبرات الفنية والأسواق التجارية والاعتمادات المالية وطرق المواصلات المتطورة [١٧].

. ان نجاحات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبصفة خاصة عملية التصنيع ترتبط ارتباطا مباشرا بالمشاركة الواعية للجماهير الواعية في عملية التنمية الاجتماعية. فالتركة الثقيلة للاستعمار والمستوى المنخفض يقوى الإنتاج والنقص الحاد في الموارد المالية كل هذا يعطي أهمية خاصة للمساهمة الفعالة للجماهير في تنمية الاقتصاد القومي. ذلك ان الجماهير هي التي تستطيع مواجهة الصعوبات القائمة في البلد والعمل على تذليلها وتقديم التضحيات من اجل التغلب على التخلف الاجتماعي والاقتصادي لبلادهم ، وبدون ذلك فمن غير الممكن حل الكثير من المشكلات الحادة التي تواجه عمليات التصنيع في البلدان النامية.

بعد هذه الحقائق التحليلية عن طبيعة وحدود ونجاحات ومشكلات تجارب التصنيع في البلدان النامية التي بدأت تشق طريقها في مجالات التصنيع والتنمية الشاملة خلال هذا القرن نود دراسة بعض النماذج التطبيقية لعملية التصنيع في عدد من البلدان النامية كمصر ونيجيريا وشيلي وهونك كونك. ومثل هذه الدراسة تتعلق بعوامل نشوء الصناعة في هذه الأقطار ومظاهر التصنيع فيها والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتصنيعها على مؤسستها البنيوية التحتية منها والفوقية.

وبعد هذه الدراسة سنخصص فصلين لتوضيح ووصف وتحليل ظاهرة التصنيع في كل من العراق واليابان باعتبار العراق خير مثال لتصنيع وتنمية البلدان النامية ويتمتع بتجربة فريدة من نوعها في مجال تنويع مصادر الاقتصاد القومي واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في مجالات التنمية الصناعية والتكنولوجية. اما اليابان فتعتبر خير مثال للمجتمعات الصناعية المتقدمة نظراً للنجاحات المتميزة التي أحرزتها في ميادين التصنيع والعلم والتكنولوجيا. والان نود شرح تجارب التصنيع والعلم والتكنولوجيا عند بعض البلدان النامية التي أشرنا اليها أعلاه .

أ- التصنيع في مصر

يمكننا تقسيم المراحل التاريخية التي مر بها التصنيع في مصر إلى ثلاثة مراحل أساسية هي :

١- المرحلة الأولى التي تبدأ بعد انتهاء حكم محمد علي باشا في عام ١٨٥٠ وتنتهي قبيل الحرب العالمية الثانية .

٢- المرحلة الثانية وتبدأ خلال الحرب العالمية الثانية وتنتهي في بداية ثورة ٢٣ تموز عام ١٩٥٢ [١٨] .

٣- المرحلة الثالثة وتبدأ منذ الثورة المصرية ولغاية عام ١٩٨٠.

وفي هذا الصدد سنبدأ بدراسة حركة التصنيع في مصر منذ الحرب العالمية الثانية ولحد الآن وذلك لأهمية هذه الفترة الراهنة في نمو وتطوير الصناعات الخفيفة والثقيلة في مصر.

استفادت الصناعة المحلية المصرية من نشوب الحرب العالمية الثانية نظرا لعدم وجود البضائع الأجنبية المستوردة واضطرار المصانع المحلية بإنتاج البضائع الصناعية التي يحتاجها الشعب. وخلال فترة الحرب تمكنت الصناعة المصرية من تجهيز البلاد بمعظم حاجاتها من السلع المصنعة ، وازدادت المصانع بحيث تشجع رجال الأعمال إلى استثمار أموالهم في المشاريع الصناعية. وهذه الحالة أدت إلى انتعاش الكثير من الصناعات التي اعتبرت فيما بعد النواة الحقيقية للصناعة المصرية [١٩] .

ومن أهم الصناعات التي نمت وتطورت إبان فترة الحرب صناعة القطن التي ازداد إنتاجها زيادة كبيرة ، وبالرغم من الزيادة هذه فإنها ظلت قاصرة عن سد حاجة البلاد من المنسوجات . والسبب في ذلك يرجع إلى عجز صناعة الغزل الآلية عن سد حاجات صناعتي النسيج الآلية واليدوية بالمواد القطنية المغزولة التي تتطلبها. وقد أدى هذا إلى المنافسة بين صناعة النسيج الآلية وصناعة النسيج اليدوية للحصول على الغزل الأمر الذي نتج في حبس الغزل والاتجار فيه في

السوق السوداء. وظهرت صناعات أخرى في مصر اقتضتها ظروف الحرب كصناعة قطع الغيار التي أوجدتها القوات العسكرية للحلفاء وصناعة المواد الغذائية.

أما فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا الفترة الممتدة من ١٩٤٥ ولغاية ١٩٥٢ فيمكن اعتبارها فترة تراجع إلى الحالة العادية التي سبقت فترة نشوب الحرب. وبعد فترة الحرب لم نجد أي تغيير أساسي في السياسة الاقتصادية لمصر بالرغم من تزايد حجم السكان واضطرار الحكومة إلى تعبئة جهودها للتفكير في النهوض بالإنتاج الزراعي وتنويع محاصيله وتوسيع مجالات التنمية الصناعية وتطوير آفاقها الإنتاجية والتسويقية ، ولكن بالرغم من هذا فقد فشلت جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلد خصوصاً الجهود المتعلقة بمجال التنمية الصناعية وذلك لاسباب اقتصادية وادارية وفنية وسياسية ، فأهداف التنمية الصناعية التي خططتها الحكومة بعد الحرب العالمية الثانية لم تتحقق نظرا لغياب الإرادة القوية والنوايا الصادقة لتصنيع مصر وتعرض البلاد إلى الاستعمار الأجنبي الذي كان يريد الإبقاء على حالة التخلف ومنع القطر من بلوغ التقدم الاقتصادي المنشود، إضافة إلى سوء التنظيم وندرة الخبرات التكنولوجية وقلة رؤوس الأموال ومحدودية الطلب على البضائع المصنعة ، ومع ذلك فقد استطاع رجال الصناعة والمسؤولون تجديد بعض المصانع القائمة وإنشاء مصانع جديدة والمشاركة في وضع بعض الركائز المادية للتنمية الصناعية. ويتضح من تحليل إحصائيات الإنتاج الصناعي خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٢ الحقائق التالية :-

١- ان صناعات الغزل والنسيج كانت في الصدارة من حيث حجمها وإنتاجيتها وضخامة القوى العاملة المستخدمة فيها.

٢- ان الصناعات الغذائية كانت تلي صناعة الغزل والنسيج من ناحية الحجم والفاعلية.

٣- ان الصناعات الكيمياوية المعدنية بدأت تنمو ولكنها كانت وما زالت تحتل ركنا صغيرا من الصناعات [٢٠] .

ولقد كان لانشاء البنك الصناعي عام ١٩٤٩ اثر كبير في المساعدة على تكوين بعض الشركات الصناعية الجديدة على الرغم من إمكانياته المحدودة حينئذ. كما كان لحرب كوريا التي نشبت عام ١٩٥٠ أثرها في رفع أسعار القطن المصري وزيادة الانتعاش الاقتصادي بصفة عامة مما نجم عنه زيادة ملموسة في رأس مال الشركات الصناعية المساهمة [٢١] .

ومن الجدير بالإشارة إلى ان الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت نشاط وفاعلية صناعات الغزل في المحلة الكبرى والحرير الصناعي في كفر الدوار وتقطير الكحول في الحوامدية والسماد النتراني في السويس وثلاثة مصانع صغيرة لإنتاج حديد التسليح من الحديد المستعمل (السكراب) ومصنع لتجميع السيارات في الإسكندرية ومصنع الثلاجات وعدة مصانع للسمنت [٢٢]. ولكن بصورة عامة كانت الصناعات المصرية قبل الثورة تعاني من عدة مشكلات أهمها عدم حمايتها من المنافسة الأجنبية علما بان الأثرياء والميسورين من أبناء الشعب المصري كانوا يفضلون البضائع الأجنبية على البضائع المصرية . ان الحكومة لم تمنع دخول البضائع الأجنبية ولم تفرض عليها الضرائب والرسوم الكمركية التي تحد من دخولها بحرية كاملة إلى مصر ، كما انها في نفس الوقت لم تشجع الإنتاج الصناعي المحلي ولم تسهم في بناء الأسس المادية للصناعة الحديثة . إضافة إلى ضعف المهارات وقلة الخبرات الوطنية في الصناعة وعدم وجود المؤسسات التكنولوجية والعلمية التي تدعم حركة التصنيع والتكنولوجيا واعتماد مصر على المعاهد الصناعية الأجنبية في تخريج كوادرها العلمية. ناهيك عن عوامل شحة المواد الأولية والوقود وقلة الطلب الفعال على البضائع المصنعة في الأسواق المصرية وانخفاض حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة وصعوبة طرق المواصلات التي توصل المواد الأولية إلى المصانع وتوصل البضائع

الصناعية إلى الأسواق التجارية . كما ان الحكومة كانت تفضل الزراعة على الصناعة في التخصصات المالية والرعاية والاهتمام وفي الكوادر البشرية المدربة.

وخلاصة القول : ان فترة التنمية الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٢ كانت تتسم بعدم القدرة على النمو لعدم وجود أي برنامج للتصنيع وكانت خلالها تتصارع قوتان متضاربتان أحدهما تؤيد التوسع في اتجاه التصنيع والثانية كانت تعمل على التركيز والاهتمام بالزراعة دون الصناعة.

أما الفترة الأخرى من تصنيع مصر فهي التي تمتد من عام ١٩٥٢ ولحد عام ١٩٨٠. ان الإنتاج الصناعي في مصر حتى قيام الثورة لا يمثل جزءا بسيطا من الإنتاج القومي اذ لم تلق الصناعة في الماضي التشجيع الضروري الذي يمكنها من النهوض والنمو، حيث ان سياسة المستعمر من الخارج وسياسة المستغل من الداخل كانت تعمل على إبقاء مصر دولة زراعية لكي يتمكن الاستعمار على الحصول على المواد الأولية المصرية بأسعار واطئة جدا وتتمكن الدول الاستعمارية في ذات الوقت من بيع منتجاتها الصناعية في الأسواق المصرية بأسعار مرتفعة وفاحشة. و لا شك ان هذه الأوضاع قد انعكست آثارها على الصناعات المصرية مما أدى إلى عدم نجاح بعضها وبعثرة البعض الآخر نتيجة لعدم وجود سياسة واضحة ومرسومة تهدف إلى النهوض بالصناعة وتهيئة السبل أمامها لتزدهر وتنمو لتؤدي رسالتها في تنمية الاقتصاد القومي .

ومنذ البداية وجهت حكومة الثورة عنايتها واهتمامها بالصناعة وأصدرت التشريعات المختلفة لدعمها وتشجيعها والنهوض بها وبدأ بتنفيذ عدد من المشروعات الصناعية الضخمة التي طال في الماضي تعطيلها كمشروع كهربة خزان أسوان ومشروع الحديد والصلب ومشروع السماد وغيرها . وكان واضحا ان الصناعة قد سارت أخيراً في طريقها لتسهم بنصيبها إلى جانب الزراعة في خدمة الاقتصاد القومي . لقد عملت وزارة الصناعة منذ إنشائها عام ١٩٥٦ على الأخذ بسياسة التخطيط في ميدان التصنيع منذ بداية برامجها الأول للتصنيع عام

١٩٥٧ ثم الخطة الخمسية الأولى للتصنيع عام ١٩٦٠ والخطة الخمسية الثانية عام ١٩٦٥ والخطة الخمسية الثالثة عام ١٩٧٠ والخطة الخمسية الرابعة لعام ١٩٧٦ [٢٣]. وكانت معظم الاستثمارات الصناعية استثمارات عامة ساعد على البدء بتنفيذها الحصول على بعض القروض والتسهيلات الائتمانية من الخارج. فقد بلغت الاستثمارات التي استخدمت في الصناعة خلال الفترة ١٩٥٧-١٩٦٠ حوالي ٥ر١٤١ مليون جنيه. وخصصت الحكومة مبلغ ٧٠٠ مليون جنيه إلى إنشاء مشاريع صناعية جديدة في عام ١٩٦٥، بالإضافة إلى تخصيص (١٤٠) مليون جنيه لمشروعات الكهرباء. دعنا في هذا المجال نتكلم عن الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الصناعية وذلك لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للخطة الخمسية الأولى والثانية . واهتمامها بالقطاع الصناعي اكثر من غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والتجارة . أكدت الخطة الخمسية الثالثة على ضرورة إحداث التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المصري . فقد ركزت الخطة على إعطاء الثقل الأساسي للقطاع الصناعي وزيادة معدل نمو الإنتاج وتطوير الصناعة وتنشيط هيكل الفعاليات الاقتصادية وسلامة ميزان المدفوعات وتحقيق زيادة العمالة [٢٤] . إضافة إلى مراعاة الخطة لمسائل تطوير الخدمات ورفع معدلات العمالة وزيادة الاستهلاك .

ان الخطة الثالثة للتنمية الصناعية تهدف إلى تحقيق مايلي :

١- التحول بالاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة . ان الخطة الخمسية الثالثة تستهدف لأول مرة في تاريخ الاقتصاد المصري دخلا صناعيا يفوق الدخل الزراعي في السنة الأخيرة من الخطة بنحو ١٠٠ مليون جنيه.

٢- التحول من هيكل الإنتاج الصناعي من إنتاج يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية والخفيفة إلى إنتاج يتزايد فيه وزن الصناعات الإنتاجية الثقيلة والوسيطة.

٣- إتاحة فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العمال.

٤- التقليل من الاعتماد على العالم الخارجي في السنوات الأولى من الخطة مع البدء في تحقيق فائض في السنة الأخيرة يسمح بمواجهة الالتزامات المترتبة من الخطط السابقة .

مقومات التصنيع في مصر

استطاعت مصر منذ ثورة تموز ١٩٥٢ ولحد الآن ان تقطع أشواطاً لا بأس بها في ميادين التحضر والتصنيع وذلك لوجود عدة عوامل أهمها التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية والهدوء والاستقرار السياسي ما عدا فترات الحرب التي خاضتها مصر ضد الكيان الصهيوني. إضافة إلى تشجيع حكومة الثورة المصرية للصناعة واعتمادها في سد حاجتها من السلع الصناعية على صناعاتها المحلية اكثر من اعتمادها على الصناعة الأجنبية [٢٥]. ناهيك عن وجود عوامل مقومات التصنيع في مصر كالمواد الخامية والوقود والأيدي العاملة ورأس المال والأسواق التجارية...الخ . والآن نقوم بوصف وتحليل هذه المقومات لكي نكون على بينة منها وندرك مستقبل الصناعة في مصر.

١- المواد الخام

يمكن تقسيم خامات الصناعة إلى ثلاثة أقسام هي الخامات المعدنية والخامات النباتية والحيوانية. الخامات المعدنية وهي تستخرج من المناجم أو تقتلع من المحاجر والأولى اكثر أهمية من الأخرى في الميدان الصناعي، وأهم خامات الصناعة المعدنية الموجودة في مصر هي الحديد والفوسفات والمنغنيز والقصدير والزنك والكروم وكربونات الصودا والجبس ... الخ ، وتوجد خامات ثبت وجودها ولم تستغل بعد كالنحاس والكرانيت [٢٦] . أما الخامات النباتية فيمكن تقسيمها إلى النباتات البرية والنباتات المزروعة. ومصر فقيرة في النباتات البرية فليس فيها غابات أو أعشاب برية تغطي مساحة واسعة . وإنما يتركز الغطاء النباتي في الوادي والدلتا ، حيث تقوم الزراعة معتمدة على مياه النيل. وتزرع مصر كثيرا من

الغلات التي تخدم أنواعاً مختلفة من الصناعات المحلية والتي يصدر بعضها لخدمة الصناعات في الخارج. ومن خامات الصناعة النباتية في مصر القطـن وقـصب السكر والحبوب الزيتية (الكتان والسمسم) والحبوب الغذائية كالقمح والرز والـذرة والفواكه والخضر. وللثروة الحيوانية في مصر أهميتها في الدخل القومي حيث تبلغ نسبتها ٥ر١٩ % من إجمالي الدخل الزراعي والحيواني معا. يضاف إلى هذا قيمة العمل الذي تؤديه الحيوانات وقيمة السماد العضوي الذي يستفاد منـه فـي تغذيـة التربة عما تفقده من عناصر بزراعة المحصولات المختلفة . ومن الصناعات التي تعتمد على الثروة الحيوانية في مصر صناعة الجلود والفراء وصـناعة الأسـمدة العضوية التي تعتمد على مخلفات الحيوان .

٢- الوقـود

وتشمل القوى المحركة كالفحم والبترول والقوى المائية . لم تثبت الأبحاث الجيولوجية بعد وجود الفحم في مصر بكميات تجارية. ولذلك يعتبر البترول أهـم أنواع القوى المحركة في مصر ، اذ تقدر نسبة البترول من جملة الوقود المـستهلك في مصر حوالي ٨ر١% . وهذا يوضح أهمية الدور الذي يلعبـه البتـرول فـي اقتصاديات الصناعة المصرية. وتتركز حقول البترول في البحر الأحمـر وشـبه جزيرة سيناء. وقد اصبح الآن إنتاج مصر من البترول يكفي حاجتها. وتقوم علـى البترول صناعة من أهم الصناعات هي صناعة تكرير البترول .

٣- الأيدي العاملة

وهي اكثر عوامل قيام الصناعة توفرا في مصر ، بل إن سياسة التـصنيع هي محاولة لإيجاد مخرجا من البطالة التي تعاني منها نسبة كبيرة من الـسكان ولا سيما مجال الزراعة والتي يطلق عليها اسم البطالة المقنعة. ولكن العبـرة ليـست بوفرة الأيدي العاملة ، بل بمقدار كفايتها الإنتاجية. ولكن لا يـزال يفتقـد العامـل المصري إلى الخبرة والتدريب. ويعزى هذا إلى حداثة الـصناعة وعـدم تأصـل التقاليد الصناعية .

٤- رأس المال

كانت العقلية الزراعية السائدة في مصر تحول دون توجيه رأس المال الأجنبي ليغزو القطاع الصناعي ، وكانت سياسات الحكومة المتعاقبة لا تخرج عن منح الحماية الكمركية لبعض الصناعات المحلية . وعلى أية حال فان ضالة حجم رأس المال المستخدم في الصناعة هي من المشكلات التي تواجهها الدول النامية عموماً . ومنذ ان قامت الثورة هدفت الحكومة إلى وضع خطة لتنمية الإنتاج القومي والنهوض بالصناعة وكانت مشكلة التمويل هي أولى هذه المشكلات . وكان التمويل الداخلي عن طريق القطاعين العام والخاص . ويشمل الأول هذه المشكلة كون نسبة الوفيات مرتفعة بين الأحداث بالنسبة إلى الدول الصناعية ، مما يحدث زيادة في ذلك القسم من تكاليف التنشئة الذي يذهب سدى بسبب الوفيات الحاصلة قبل ان يصبح أولئك الأحداث في عداد المنتجين .

ب- التصنيع في نيجيريا

تتمتع نيجيريا التي استقلت حديثا عن الاستعمار الأجنبي بظروف اقتصادية واجتماعية تختلف عن الظروف التي تتمتع بها البلدان النامية الأخرى . فقد وضعت نيجيريا خططها التنموية الشاملة منذ فترة مبكرة واستطاعت تنفيذ العديد من هذه الخطط خلال فترة قصيرة. الا ان الكثير من هذه الخطط قد تعثرت وأصابها الضعف والضمور نتيجة الحرب الأهلية التي تعرضت لها البلاد بعد الاستقلال السياسي . تتميز نيجيريا بقلة سكانها وقابلية أراضيها الزراعية على الإنتاج الوفير ونجاح الزراعة فيها التي يمكن الاستفادة منها في الأغراض التجارية . لكن انخفاض معدل دخل الفرد انما هو نتيجة حتمية لسوء استثمار مواردها الطبيعية بسبب قلة الخبرات والكفاءات العلمية وعدم قابلية السكان النيجيري على استثمار الموارد الطبيعية استثماراً اقتصادياً نافعاً .

تقدر المساحة الجغرافية لنيجيريا بأربع مرات بقدر مساحة المملكة المتحدة أو غانا ويقدر عدد سكانها حسب إحصاء عام ١٩٨٠ حوالي ٨٢ مليون نسمة . لكن

سعة المساحة الجغرافية للبلاد واختلال توازن الكثافة السكانية بين الأقاليم أديا إلـــى ظهور مشكلات زيادة تكاليف النقل والمواصلات [٣٠]. فالكثافة السكانية تزداد فـــي الإقليمين الشمالي والجنوبي وتقل في الإقليم الوسطى . ومثل هذه الحالة تؤدي إلـــى صعوبة تنقل السكان من منطقة إلى أخرى . وزيادة تكاليف بناء طرق المواصلات التي تربط الأقاليم التي تكثر وتقل فيها الكثافات السكانية . لكن خطة تنمية الـــست سنوات التي بدأ تنفيذها في عام ١٩٦٢ ركزت على تنمية وتطوير قطاعات التربية والتعليم والصحة العامة والزراعة والماء والكهرباء والطرق كما انهـــا لـــم تهمـــل القطاع الصناعي اذ خصصت الموارد والجهود التي تؤمن تشييد القاعـــدة الماديـــة للصناعة في البلاد ولم تهتم بإنشاء الصناعات الاستهلاكية وذلك لقلة أهميتهـــا فـــي تصنيع البلاد .

بدأت الصناعات الإنتاجية بالعمل الجدي والمثمر خلال فترة الحرب الأهلية التي اندلعت نيرانها في بداية الخمسينات من هذا القرن ، ففي عام ١٩٥٣ اقترحت بعثة البنك الدولي عدة مجالات إجرائية للتنمية الصناعية كإنشاء صناعات الزيـــوت والصابون والمعلبات والجلود والأسمنت والزجاج والمنسوجات...الخ . وبعد فتـــرة من الزمن استطاع المسؤولون إنشاء الكثير منها ، والان تمتلك الـــبلاد صـــناعات مهمة يعتمد عليها الاقتصاد القومي النيجيـــري كـــصناعات القطـــن والمنـــسوجات والأسمنت والبلاستك والبيرة والزيوت النباتية والزجاج ...الخ .

لمواجهة المشكلات المالية التي تواجهها الـــصناعات النيجيريـــة شـــرعت الحكومة لائحة مساعدة الصناعات الوطنية في عام ١٩٥٢. تحت هذه اللائحة قدمت التسهيلات الاقتصادية للعديد من المشاريع الصناعية التي تخـــدم خطـــط التنميـــة القومية، كإعفائها من الرسوم الكمركية وتقديم القروض والاعتمادات المالية لها بغية مساعدتها على توسيع كفاءتها الإنتاجية وتمكينها من إنتاج السلع الـــصناعية التـــي تحتاجها البلاد . ونتيجة لهذه اللائحة استطاعت مئات المصانع من إنتـــاج الـــسلع الاستهلاكية التي يحتاجها المواطنون خصوصا في مدينتي لاكوس وبورت هاربر.

فهناك الان اكثر من أربعين مصنعا في إقليم اكيجا الصناعي الذي يقع بالقرب من لاكوس. وهذه تنتج إطارات السيارات والأسمنت والأصباغ والبيرة والمشروبات الغازية [٣١].

ومن الجدير بالذكر انه خلال فترة الستينات استعملت معظم المصانع النيجيرية مادة الفحم الحجري على نطاق محدود كمادة للطاقة والوقود. وبسبب صعوبة استخراجه من منطقة انيكو وزيادة تكاليفه بادر المسؤولون إلى إنشاء مشروع كبير لتوليد الطاقة الكهربائية بالقرب من سد النيجر في منطقة كينجي في شمال نيجيريا. وقد اكمل إنشاء السد في عام ١٩٦٩ وكان من ضمن خطة الست سنوات للتنمية القومية وخصصت ١/٨ طاقة المشروع الكهرومائية لمصنع الحديد والصلب في منطقة لوكوجا التي توجد فيها كميات كبيرة من الحديد الخام الجيد . وقد نجح مصنع الحديد والصلب نتيجة توفر الوقود والمواد الاولية والموقع الجغرافي الجيد .

تغير وضع الطاقة والوقود في نيجيريا تغيراً جذرياً وذلك بعد الاستثمار الناجح للبترول والغاز الطبيعي الموجود في دلتا النيجر. وبإنشاء مصفى البترول قرب مدينة بورت هاربل ومصفيين آخرين في مقاطعتي وكادونا ومد الخط الأنبوبي للبترول داخل البلاد فقد توقفت الصناعة من الاعتماد على الفحم الحجري كمادة لتوليد الطاقة الكهربائية ومادة للنقل والصناعة وأخذت تعتمد أكثر فأكثر على البترول والغاز الطبيعي. ان إنتاج نيجيريا من البترول الخام قد اصبح في عام ١٩٧٢ حوالي ٨٤ مليون طن واغلب هذه الكمية تصدر للخارج. الا انه في الثمانينات من هذا القرن اصبح البترول والغاز الطبيعي من أهم صادرات نيجيريا اذ بلغت وارداتها من البترول والغاز الطبيعي في عام ١٩٨٢ حوالي ١٨٠٠ مليون دينار.

ومن الصناعات الأخرى التي شاركت في عملية التنمية الاقتصادية لنيجيريا صناعات المواد الإنشائية التي أهمها صناعة الأسمنت التي أصبحت بمرور الزمن

من اكبر الصناعات في غر ب أفريقيا . بدأت صناعة الأسمنت في عام ١٩٥٧ وتضخمت وأصبحت ما هي عليه الان نتيجة حاجة البلاد لها واعتمادها على قواعد الإنتاج الواسع لتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، إضافة إلى إدخالها الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع . وساعد على نمو هذه الصناعة وجود تسهيلات النقل والمواصلات على نطاق واسع لنقل المواد الأولية من مصادرها إلى المصانع وتسويق المنتجات الجاهزة إلى الأسواق التجارية الداخلية والخارجية. وخلال فترة ما بعد الحرب ازداد الطلب على مادة الأسمنت إلى درجة ألزمت المسؤولين على إنشاء ثلاثة مصانع كبيرة للسمنت . لقد ارتفع استهلاك الأسمنت من ١٠٠ر٠٠٠ طن إلى اكثر من نصف مليون طن والاستهلاك في طريقه للزيادة على مر الأيام والسنوات [٣٢] .

ان من أهم العوامل المسؤولة عن إنشاء مصانع الأسمنت توفر المواد الأولية كالطين وحجر الكلس وتوفر الخبرات العلمية والتكنولوجية والأسواق التجارية التي تمتص الكميات المنتجة . إضافة إلى وجود الفحم الحجري كمصدر طاقة لا بد منه في صنع مادة الأسمنت حيث ان إنتاج كل ١٠٠ طن من الأسمنت يحتاج إلى ٢٥ طن من الفحم الحجري . ان من اكبر مصانع السمنت النيجيرية يقع في منطقة نكالكو الكائنة في المنطقة الشرقية من نيجيريا وقد شيد هذا المصنع في عام ١٩٥٧ ، وذلك لقرب مادة حجر الكلس منه وتوفر مادة الفحم الحجري والطاقة الكهرومائية من المحطة المشيدة على نهر اوجي . إضافة إلى توفر طرق المواصلات التي تربط المصنع بمصادر المواد الأولية وبالأسواق التجارية الكائنة في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد . اما المصنعان الآخران فقد شيدا في إقليم لاكوس وكالبار خلال فترة الستينات والسبعينات . وتستطيع هذه المصانع الثلاثة سد حاجات البلاد من مادة الأسمنت وتصدير كميات لا بأس بها إلى الخارج .

جـ- التصنيع في شيلي

ان مصنع هوجاياتو للحديد والصلب يشير إلى طبيعة النهضة الصناعية التي شهدتها شيلي. هذا البلد الذي يعتبر نموذجا جيدا لبلدان أمريكا الجنوبية التي تأثرت بحركة التصنيع والتنمية الشاملة . علماً بان الصناعات الثقيلة في شيلي قد جلبت للبلاد شتى أنواع المشكلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ينبغي تشخيصها ومعالجتها عن طريق الدراسة والبحث العلمي. علينا ان نشير إلى ان معظم جمهوريات أمريكا الجنوبية تعتمد سياسة الاكتفاء الذاتي في صناعاتها الاستهلاكية ، نظرا للحروب التي تعرضت لها هذه الجمهوريات وأزمات التحويل الخارجي التي شهدتها [٣٣]. ان من الصناعات الاستهلاكية الموجودة في شيلي والتي تسد حاجاتها المحلية المنسوجات والأقمشة والأحذية والسكائر والعقاقير الطبية والصناعات الفخارية. ونسبة كبيرة من هذه الصناعات تمولها رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة أو المصانع الأجنبية الكبيرة. ان الصناعات الاستهلاكية في شيلي هي صناعات تمارس في مصانع كثيرة تكون تكاليف إنتاجها عالية نوعاً ما . اما منتجاتها فصغيرة الحجم ومحدودة ، ذلك ان ثلثي أو نصف سكان العالم لا يمكن اعتبارهم مستهلكين دائميين بسبب ضعف حالتهم الاقتصادية وعدم مقدرتهم على طلب السلع الاستهلاكية.

لكن استقرار نظام الزراعة في شيلي وعدم ميل الحكومة نحو إصلاحه وتبديله خوفا من غضب الإقطاعيين والمزارعين الكبار قد دفع رجال الحكومة إلى التركيز على مهنة الصناعة وتخصيص الأموال لتنميتها وتوسيع كفاءتها الإنتاجية. يشاهد المرء عدة مؤشرات لنمو وتطور القطاع الصناعي هناك بالرغم من وجود بعض المعوقات والملابسات التي يعاني منها هذا القطاع كقلة الطلب على المنتجات الصناعية بسبب انخفاض معدل دخل الفرد. علما بان انخفاض معدل دخل الفرد يرجع إلى عدة عوامل أساسية منها عدم توزيع الثروة القومية على الأفراد توزيعا

عادلا نتيجة وجود الممارسات الاقتصادية الرأسمالية وضعف الإنتاجية ، وقلة المواهب والخبرات .

لذا يفكر المسؤولون في شيلي بالتركيز على الصناعات الثقيلة وصناعات توليد الطاقة حيث ان مثل هذه الصناعات يمكن ان تكون حجر الزاوية لتصنيع البلاد وبالتالي القضاء على أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها. لهذا شيدت السدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصانع إنتاج وتصفية البترول والصناعات البتروكيمياوية وصناعات الحديد والصلب. وقد اعتمد في إنشاء هذه المشاريع الضخمة على القروض ، والاعتمادات المالية الأجنبية والأسواق التجارية المحلية والدولية . لكن نجاح هذه المشاريع لا يمكن ضمانه دون إدخال الإصلاحات الجذرية في مهنة الزراعة وتبديل النظام الإقطاعي بنظام الزراعة العلمية وتهيئة القاعدة المادية للصناعة الحديثة ونشر القيم والممارسات المشجعة على التصنيع والتكنولوجيا .

خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٥٧ حصلت شيلي على قروض ومساعدات لا تقل عن ٢٨٠ مليون دولار من مصرف التصدير والاستيراد ومن المصرف الدولي للإنشاء والتنمية . وقد خصصت هذه الأموال لإنشاء وتنمية عدد غير قليل من الصناعات والخدمات كصناعة توليد الطاقة الكهربائية وصناعة البترول والفحم الحجري والحديد والصلب والأسمنت وتعليب المواد الغذائية . إضافة إلى تحسين طرق النقل والمواصلات والمؤسسات الصحية والسكنية والتربوية والاجتماعية. لكن التضخم المالي الذي أصاب البلاد بعد الحرب العالمية الثانية قد أدى إلى حدوث العديد من الأزمات المالية .

فمنذ عام ١٩٥٣ ارتفعت مستويات المعيشة عشر مرات عما كانت عليه سابقا. ومثل هذه الظواهر الاقتصادية السلبية نتجت في تشويه هيكل الأسعار وعرقلت حركة التنمية الاقتصادية ووسعت الفجوة في تباين دخول المواطنين ، الأمر الذي قاد أصحاب الأموال إلى استثمار رؤوس أموالهم في الأراضي

الزراعية وعدم الاهتمام بالقطاع الصناعي . وقد أدى هذا إلى الهبوط الاقتصادي وانخفاض حجم الدخل القومي بعد عام ١٩٥٤. وهذا بدوره اثر سلباً في معدل دخل الفرد خصوصا بعد زيادة حجم السكان. لهذا انخفضت معدلات الاستثمار ولم تتحسن الأوضاع المالية في البلاد لغاية عام ١٩٥٧ عندما اتخذت الحكومة إجراءات صارمة إزاء التصدي لمشكلة التضخم المالي . وعندما نجحت الحكومة في السيطرة على ظاهرة التضخم استعاد المصرف الدولي ومصرف الصادرات والواردات ثقته باقتصاد شيلي مما حفز الحكومة على طلب القروض المالية من هذين المصرفين لتطوير الصناعات الكهرومائية وتحديث صناعة الفحم الحجري والسكك الحديدية.

أما رؤوس الأموال الخاصة فقد استثمرت في صناعة التعدين خصوصا تعدين النحاس الذي يعتبر من أهم المواد الأولية التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد. ان شيلي تصدر كميات كبيرة من النحاس والنترات والحديد الخام وأرباح الصادرات تعطى للشركات الأجنبية المستثمرة لهذه المعادن وتعطى للحكومة الشيلية أيضاً . أما العمال الشيليون فيحصلون على أجور عالية لقاء عملهم في هذه الصناعات . ان العامل الشيلي الذي يعمل في صناعة التعدين يحصل على مبلغ ٩٠ دولار أسبوعياً مقارنة بالعامل الشيلي الاعتيادي الذي يحصل على ١٤ دولار في الأسبوع .

يعتبر مصنع هاجاباتو للحديد والصلب الذي يقع بالقرب من مدينة كونسبكيون الشيلية والذي تأسس في عام ١٩٥٠ من المشاريع المهمة التي أنجزتها الحكومة في محاولة لتوزيع المصادر الاقتصادية في البلاد. إضافة إلى أهميته في تقليل استيرادات البلاد من مادة الصلب وتوفير هذه المادة في البلاد وتشجيع قيام الصناعات الخفيفة التي تعتمد عليها . فمن الواضح ان التنمية الصناعية الحديثة والاستقرار الاقتصادي الأفضل لا بد ان يؤديا إلى رفع مستوى المعيشة. ان صناعة الحديد والصلب تحتل قاعدة البناء الصناعي الحديث في شيلي وتعتبر سمة أساسية من سمات التنمية الصناعية التي تعتز بها شيلي وتفتخر. ومع هذا فقد تأخر إنشاء

صناعة الحديد بسبب شحة الاستثمارات المالية وقلة أو انعدام الأسواق التجارية وضعف الخبرات والمهارات العلمية والتكنولوجية. ولكن مما ساعد على قيام صناعة الحديد والصلب مؤخرا وجود الفحم والحديد الخام ذو النوعية الجيدة وسهولة المواصلات المائية التي توفرها السواحل البحرية . إضافة إلى توفر الاستثمارات المالية الأجنبية وإنشاء الأسواق التجارية الحديثة التي تمتص منتجات الحديد والصلب (٣٥) .

ان جميع هذه العوامل قد ساعدت على التركيز على صناعة الحديد والصلب في شيلي وأدت إلى انخفاض تكاليف الإنتاج .

وبعد استقرار صناعة الحديد والصلب بالقرب من مدينة كونسبكيون أسست العديد من المشاريع الصناعية التي تعتمد على مادة الحديد والصلب كمادة أولية تحتاجها في صناعة بضائعها كصناعة السيارات والأواني والقدور المعدنية والأنابيب والأسلاك والمواقد والثلاجات والمكائن والأدوات الزراعية . وبعد نشوء وتوسيع مثل هذه الصناعات ظهرت مئات الصناعات الاستهلاكية ذات الحجوم المتوسطة والصغيرة . وكان استقرار هذه الصناعات نتيجة حتمية لوجود الطلب الفعال على منتجاتها. هذا الطلب الذي ازداد زيادة ملحوظة بعد تحسن الأوضاع المعاشية وتمتع الأفراد بالخبرات والمهارات وزيادة الأرباح وانتشار الرفاهية المادية والاجتماعية بين أبناء المجتمع على اختلاف انحداراتهم الطبقية ومستوياتهم المهنية والمعاشية .

د- التصنيع في هونك كونك

تزودنا التنمية الاقتصادية لهونك كونك بمثل رائع لشعب مجد ومثابر أراد ان يطور نفسه ويصل إلى مصاف الدول المتقدمة بجهوده وإمكاناته الظاهرة والكامنة وخططه التنموية الشاملة . ان المنجزات الحضارية والمادية التي حققتها هونك كونك تستحق الدراسة لانها تشكل مثلا يقتدى به من قبل كافة الدول وبخاصة النامية منها . لكن هونك كونك هي مستوطنة بريطانية تقع في منطقة جنوب شرقي

اسيا وتشغل الجزء الجنوبي لشبه جزيرة كولون الواقعة في جنوب الصين مع اكثر من ٢٠٠ جزيرة صغيرة ملحقة بها. وقد استأجرت الحكومة البريطانيـة الجزيـرة وملحقاتها من الصين لغاية عام ١٩٩٨. وجزيرة هونك مع الجزر التابعة لها تتكون من مناطق جبلية جرداء غير صالحة للزراعة ما عـدا بعـض المنـاطق الـسهلة المستغلة في الزراعة والرعي. أما سكان هونك كونك فقد كان فـي عـام ١٩٣١ حوالي ٨٥٠,٠٠٠ نسمة وارتفع في عام ١٩٤٧ إلى ١٨٠٠,٠٠٠ نـسمة. وفـي الوقت الحاضر اصبح سكان البلاد حوالي خمسة ملايين نسمة [٣٦] . ومعظم السكان يزدحم في منطقة حضرية تقدر مساحتها بحوالي ١٢ ميل مربع .

ان قرار تصنيع هونك كونك وتنمية قطاعاتها الإنتاجية جاء بعـد الحـرب العالمية الثانية فالسكان المتزايد للجزيرة خصوصا بعد هجرة آلاف الصينيين اليهـا وشحة المواد الغذائية الاستهلاكية وزيادة الطلب على البضائع والكماليـات وعـدم إمكانية البلاد من سد نفقات الواردات الباهضة الثمن حتم على السكان تطوير طرق الإنتاج من خلال عمليات التصنيع والتنمية الاقتصادية الـشاملة . الا ان تـصنيع البلاد قد اصطدم بالكثير من المشكلات التي أهمها عدم وجود المواد الأولية والوقود والطاقة الضرورية لبناء القاعدة المادية للتصنيع. ولكن مع هذا استفاد سكان هونك كونك من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لبلدهم وأهميته لطرق الملاحـة الدوليـة، واستفاد كذلك من توفر الأيدي العاملة الدولية الرخيـصة الـثمن التـي لا يمكـن الاستغناء عنها في تصنيع الاقتصاد القومي وتحديث قطاعات المجتمع. ان سـكان هونك كونك قد خاض صراعا لا هوادة فيه في قهر المعوقـات الماديـة لتـصنيع مجتمعه. بينما لم تكافح الأقطار الاسيوية الأخرى التي تفتقر إلى المـواد الأوليـة والطاقة في تصنيع وتنمية اقتصادياتها مثلما فعلت هونك كونك . لهذا ظلت بعيـدة عن التصنيع وفقيرة ومتخلفة .

أن أغلب مدراء وعمال المشاريع الصناعية والتجارية في هونك كونك هـم من الصينيين الذين يتميزون بالدقة والمهارة والاقتصاد والمثابرة على العمل.انهـم

ماهرون وسريعو التعلم وأذكياء في استثمار الفرص الاقتصادية. لهذا تكون مواردهم المالية عالية ويكون بمقدورهم إرسال بعض مدخراتهم إلى أهاليهم في الصين واستثمار المدخرات الأخرى في شراء المكائن والمعدات الصناعية وتطوير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية.

ان هجرة الأعداد الضخمة من اللاجئين الصينيين إلى الجزيرة بعد الحرب العالمية الثانية قد أدت إلى توفر الأيدي العاملة الرخيصة ، ومثل هذه الحقيقة نتجت في تنمية هونك كونك اقتصادياً واجتماعياً . ولكنه على الرغم من انخفاض أجور العمال مقارنة بأجور العمال في أوربا فان معدلات الأجور في هونك كونك أعلى من معدلات الأجور في البلدان النامية . الأجور التي يتقاضاها عمال المنسوجات في هونك كونك مثلا هي ضعف أجور عمال المنسوجات في الهند وباكستان وتايوان . لكن الارتفاع النسبي لاجور العمال في هونك كونك يرجع إلى زيادة إنتاجيتهم ومهارتهم ودقتهم في أداء العمل (٣٧).

يشير البروفسور سشبانك في دراسته عن تنمية هونك كونك إلى ان التنمية في هونك كونك لا ترجع إلى استغلال العمال وغمط حقوقهم عن طريق منحهم أجور واطئة بالنسبة للجهود التي يبذلونها في العمل بقدر ما ترجع إلى ارتفاع إنتاجية العمال ومهارتهم ومثابرتهم على أداء العمل . ويضيف البروفسور سشبانك بان رفاهية العمال في هونك كونك لا تقل عن رفاهية العمال الأوربيين بالرغم من ارتفاع أجور الأخيرين . فالعامل في هونك كونك لا يصرف مبالغ كبيرة على المواد الغذائية مثلما يفعل العامل الأوربي وذلك لرخص المواد الغذائية في بلادهم وعدم حاجته إلى الغذاء الكثير بسبب دفيء المناخ . وهذا لا يعني بان الثورة الصناعية في هونك كونك كانت ترتكز على هبوط إثمان الغذاء كما يدعي بعض الاقتصاديين (٣٨). زد على ذلك ان العامل في هونك كونك يصرف مبالغ واطئة على التدخين والنقل والمواصلات مقارنة بما يصرفه العامل البريطاني مثلا على

هذه المواد . ولكن يجب ان نعترف بان من أهم المشكلات التي يلاقيها العامل هناك مشكلة السكن .

ان من أهم الظروف المساعدة على تنمية المستوطنة موقعهـا الجغرافـي الاستراتيجي على البحر الذي مكنها من توسيع وتطوير موانيها البحرية وما توجـد في هذه الموانئ من صناعات وخدمات كصناعات تصليح وصيانة السفن وخـدمات التسهيلات المصرفية والمالية والتأمينية التي يستفيد منها التجار والشركات المحلية والأجنبية . ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على تصنيع وتنمية هونـك كونـك وجود النظام السياسي المستقر والأمن والنظام والعدالة التي شـجعت الكثيـر مـن العوامل ورجال الأعمال الصينيين على استثمار أموالهم في المـشاريع الـصناعية القادرة على إنتاج البضائع الاستهلاكية والإنتاجية التي تحتاجها الأسواق التجاريـة الداخلية والخارجية. لكن استثمار الصينيين لاموالهم في هونك كونك كان يرجـع إلى عدة عوامل أهمها انخفاض الضرائب المفروضة على رجال الأعمال وحمايـة المنتجات الوطنية وتوفر الأسواق التجارية .

خلال خمسة وعشرين عاما ازداد عدد المصانع في هونك كونك من ٨٠٠ مصنع إلى اكثر من ٥٠٠٠ مصنع ، واصبح عدد العاملين فيها حوالي ٨٠٠ر٠٠٠ عامل . وهذه المصانع تنتج أنواع السلع الاستهلاكية والكمالية التي تصدر معظمها للخارج حيث بلغت صادرات هونك كونك من هذه السلع حوالي ٨٠% من مجموع صادراتها السنوية [٣٩].

اما الصناعات الثقيلة فانها تتجسد في بناء السفن وتصليحها وتفصيخها إلى أجزاء يمكن الاستفادة منها في الأغراض الصناعية أو تصديرها للخارج . علما بان نصف السفن المفصخة تصدر إلى اليابان والنصف الآخر يرسل إلى مصانع الحديد والصلب لكي تصهر وتحول إلى قطع معدنية مفيدة.

وبجانب هذه الصناعات هناك صناعة المنسوجات التي تعتبر من الصناعات الكبيرة والمهمة في هونك كونك . وصناعة المنسوجات تشغل ٧٥٠ر٠٠٠ مغـزل

يديرها أو يعمل عليها أكثر من ٥٥٠٠ عامل . وصناعة المنسوجات تنتج الأقمشة القطنية والصوفية والحريرية وتنتج الملابس الداخلية والخارجية الجاهزة التي تصدر معظمها للخارج. تعتبر مصانع الغزل في هونك كونك من احدث المصانع في العالم حيث شيدت بعد الحرب العالمية الثانية خصوصا عند استيراد مكائن الغزل المتطورة من الدول الأوربية الصناعية . وتعتبر المنسوجات من أهم صادرات هونك كونك حيث شكلت في عام ١٩٧٢، ٥٠% من مجموع صادرات البلاد . أما الصناعات الأخرى الموجودة في هونك كونك فهي صناعة الأصباغ الزيتية والمصابيح والباتريات والشبابيك الحديدية والمواقد النفطية والغازية والأحذية والمنتوجات البلاستيكية ولعب الأطفال والحاسبات الإلكترونية والأجهزة الصوتية والمنتجات الجلدية والأسمنت والصابون والروائح والعطور. ونسبة كبيرة من إنتاج هذه الصناعات المتنوعة تصدر للخارج كل عام .

لقد قطعت صناعات المستوطنة مرحلة متطورة في سعتها وكفاءتها وقابليتها على سد الطلب الفعال على منتجاتها والقادم من الأسواق المحلية والأجنبية . وبعض صناعات هونك كونك استطاعت إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والسيطرة . وفي نفس الوقت ظهرت صناعات جديدة ومتطورة كصناعة المكائن والآليات وصناعة الآلات القاطعة والصناعات الكهربائية كصناعة السويجات والأسلاك وأجهزة الراديو والتلفزيون والفديو. وخلال العشر سنوات الأخيرة تطورت صناعة السياحة في المستوطنة تطوراً محسوساً بحيث اصبح عدد السواح في السنة حوالي مليون سائح ثلثهم من اليابان .

ومما ساعد على نمو الصناعة واستقرارها في المستوطنة زيادة الاتصالات التجارية بينها وبين أقطار العالم الأخرى . فالتجار في هونك كونك يتميزون بالمثابرة والنشاط والسرعة في أداء العمل . فهم من خلال الحكومة يفتشون باستمرار عن الأسواق ويرسلون بعثاتهم التجارية إلى ابعد الأصقاع في العالم ويشاركون في المعارض الصناعية والتكنولوجية ويحاولون توطيد علاقاتهم

التجارية بجميع الدول مهما تكن نظمها السياسية والأيديولوجية . ونتيجة لهذه الجهود المخططة والحثيثة استطاعت هونك كونك ضمان المواد الأولية التي تحتاجها في صناعاتها كالوقود والطاقة والحديد والصلب والنحاس والرصاص والكروم وفي نفس الوقت السيطرة على الكثير من الأسواق التجارية في الدول الأوربية الصناعية وفي الدول النامية في اسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والجنوبية .

واستطاعت هونك كونك النجاح في المنافسة التجارية مع الدول الصناعية المتطورة كبريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية حتى ان عمال المنسوجات القطنية في إقليم لانكشاير طالبوا الحكومة البريطانية بمنع دخول المنسوجات القطنية من هونك كونك لحماية منتجاتها [٤٠] . وعارض عمال وأرباب عمل مصانع المنسوجات في الولايات المتحدة الأمريكية على دخول الأقمشة والملابس الجاهزة من هونك كونك لان هذا يعرض منتجاتهم إلى الكساد وخطر انخفاض الأسعار وبالتالي إغلاق المصانع وتعطيل العمال عن العمل. وأخيراً بادرت فرنسا إلى اتخاذ بعض الإجراءات لمنع دخول بضائع هونك كونك إلى أسواقها التجارية محاولة منها لحماية صناعاتها الوطنية .

ان من أهم أسرار نجاح تجربة التصنيع والتنمية في هونك كونك قدرتها على استثمار عنصري العمل ورأس المال استثمارا كاملا. اذ تشير إحدى الدراسات الاقتصادية التي أجريت في عام ١٩٥٧ إلى ان مغازل النسيج في هونك كونك تعمل لمدة ٨٥٢٢ ساعة من مجموع ٨٧٨٤ ساعة في السنة. بينما تعمل مغازل النسيج في الهند لمدة ٥٦٠٢ ساعة في السنة وفي ألمانيا ٣٧٢٩ ساعة وفي إنكلترا ١٥٢٦ ساعة فقط .

الهوامش والمصادر

١. تشيخوف.أج. وآخرون. مشكلات التصنيع في البلدان الناميـــة ، دار التقدم موسكو، ١٩٧٤، ص٣.

2. Korneyev, S. The Third World and Scientific and Technical Progress, Moscow, Nuka Publishing House , 1976. P.143.
3. Birnie, A. An Economic History of the British Isles University paper backs. London. Methuen,1963, 1976.p.143.

٤. تشيخوف.أج. وآخرون. مشكلات التصنيع في البلدان النامية، ص ٥

5. Mountjoy, A. Industrialization and Developing Countries, London, Hutchinson University Library, 1975, P. 139.

٧. تشيخوف.أج. وآخرون. مشكلات التصنيع في البلدان النامية، ص ٤٧٠.

٩. استافيف ، رأس الاقتصاد العالمي ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٦٦. انظر إلى قسم (٢٠).

11. Estall, R. Buchnan. Industrial Activity and Economic Geography, London, 1966 , CH.2.
13. Kerr, C. and et al. Industrialism and Industrial Man, Cambridge, Harvard University Press, 1960, PP. 42-42.
15. Korneyev, S. The Third World and Scientific and Technical Progress , P. 40.

١٦. الحسن، إحسان محمد (الـــدكتور). محاضــــرات فـــي المجتمـــع العربي، بغداد مطبعة دار السلام ، ١٩٧٣، ص٢٤-٢٥.

17. Lewis, A. The Theory of Economic Growth, London, George Allen and Unwin, 1955 , P. 132.
18. Branton, N, Introduction to the Theory and Practice of Management , London , Chatto and Windus, 1965 , PP. 50-51.

١٩. تشيخوف .أج . وآخرون . مشكلات التصنيع في البلدان النامية ، ص ٤٨٠.

20. Mountjoy, A. industrialization and Developing Countries, P. 79.

21. Ibid., P. 121.

٢٢. الحسن، إحسان محمد (الدكتور). التـصنيع وتغيـر المجتمـع ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨١، ص ٢٤.

٢٣. الساعاتي ، حسن (الدكتور). التصنيع والعمران، القاهرة الطبعة الأولى، دار المعرفة ، ١٩٥٨.

٢٤. العادلي ، فاروق محمد (الدكتور). الاجتماع الصناعي ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦، ص ٢٠٤.

٢٥. نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٦

26. United Nations, Economic Development in the Middle East , New York , 1954 , PP. 36-37.

٢٧. العادلي ، فاروق محمد (الدكتور). الاجتمـاع الـصناعي، ص ٢٠٦

٢٨. نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٢.

٢٩. نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٨.

٣٠. نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٣١. نفس المصدر السابق ، ص ٢١٠.

٣٢. حجير ، محمد مبارك. تمويـل التنميـة الاقتـصادية ، معهـد الدراسات العربية جامعة الدول العربية ١٩٦٣ ، ص١١.

33. Harbison, F, and I. Ibrahim. Human Resources for Egyptian Enterprise, New York , McGraw-Hill 1958.

٣٤. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). الدكتور فاضل عباس الحسب ، الموارد البشرية، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص٥٩-٦١.

35. Mountjoy, A. Industrialization and Developing Countries, London, Hutchinson University library, 1975 , P. 145.

36. Ibid., P. 146.

37. Ibid., P. 147.

38. Benham, F, and H. Holley , The Economy of Latin America , New York, 1946.

39. White. C. and R. Chilcot . Chile's New Iron and Steel Industry , Economic Geography , 1961 , PP. 258-261 .
40. Ibid. , PP. 262-264 .
41. Demographic Year Book , United Nations , New York , 1982 , See the Section on Asia .
42. Mountjoy, A. Industrialization and Developing Countries , P. 156 .
43. Szczpaink, The Economic Growth of Hong Kong , London, 1958 , PP. 71-72 .
44. Mountjoy, A. Industrialization and Developing Countries , P. 157 .
45. Ibid. , P. 158 .

الفصل التاسع
تجربة التصنيع في العراق

أ- ماهية التصنيع وعلاقته بالمجتمع

إن مفهوم التصنيع هو من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية الذائعة الصيت والمتداولة بكثرة في الأبحاث والدراسات الاجتماعية والطبيعية والتطبيقية على حد سواء. فقد يعني توسع القاعدة الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي في مجتمع كان بالأساس يعتمد على المهنة الزراعية ، وما يترتب على هذا التوسع والنمو الصناعي من تحولات مادية واجتماعية وحضارية وفكرية تنتاب بنية المجتمع ومؤسساته الوظيفية. لذا فالتصنيع الذي هو عامل اقتصادي فعال غالبا ما يؤثر في بناء المجتمع الفوقي ويترك آثاره وانعكاساته عليه وهذا بالتالي سينقل المجتمع برمته إلى مرحلة حضارية واجتماعية متطورة تختلف عن المرحلة السابقة التي كان بها قبل تحوله الصناعي .

وهذه الحقيقة يمكن لمسها ومشاهدتها في المجتمعات النامية التي في طريقها نحو التصنيع والانقلاب الصناعي.

وقد يستعمل مفهوم التصنيع أحيانا في وصف تبدل أنماط الإنتاج الصناعي كتحول الصناعات الخفيفة إلى صناعات ثقيلة معقدة تعتمد عملياتها الإنتاجية والتكنولوجية على استثمار رؤوس الأموال الكبيرة ، الخبرات العلمية والتكنيكية ، تقسيم العمل والتخصص فيه ، الإنتاج الموحد والإنتاج الكبير [١] .

غير إن مفهوم التصنيع هذا يختلف عن مفهوم الثورة الصناعية ، إذ قد تكون الثورة أو لا تكون السبب المباشر في ظهور التصنيع ، في حين لا يمكن اعتبار التصنيع سببا من أسباب قيام الثورة الصناعية نظرا لكونه مظهرا مهما من

مظاهرها. لكن ظهور الثورة الصناعية يعتمد على مجموعة عوامل معقدة أهمهـــا الحاجة المتزايدة للإنتاج الصناعي الكبير بعد زيادة الطلب على السلع الـــصناعية، وجود الجو الاجتماعي والسياسي المـــشجع لإرســـاء قواعـــد الإنتـــاج والتنظـــيم الصناعي، توفر رؤوس الأموال والمواد الأولية والخبرات اللازمة لتحويل مكونات الطبيعة من أشياء غير نافعة إلى أشياء نافعة ، وأخيـــرا وجـــود الرغبـــة والإرادة الصادقة في بناء أسس الصناعة الحديثة .

والثورة الصناعية بمعناها العلمي هي ذلك التغير الاقتصادي والتكنولـــوجي الذي ينتاب أسس وعمليات الإنتاج ويترك آثاره العميقة في الظـــروف الاقتـــصادية والاجتماعية والأيديولوجية للمجتمع الذي يتعرض لتياره وفاعليته .

بينما التصنيع هو تعميم وتطبيق قواعد الإنتاج الصناعي الحديث على جميع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع وبناء مؤسسات صناعية حديثة تكفل زيادة حجـــم الإنتاج الصناعي المطلوب .

ولقياس درجة تصنيع المجتمع ينبغي علينا النظر إلى معـــدل نمـــو مدنـــه، ومدى استفادته من الكفاءات والخبرات التكنولوجيـــة التـــي تعرفهـــا المجتمعـــات الصناعية ودرجة تحديثه الشامل ونسبة العمال العاملين في القطاع الصناعي إلـــى نسبة العمال العاملين في القطاعات الإنتاجية الأخرى .

لذا فالتصنيع هو ظاهرة اقتـــصادية عقلانيـــة لهـــا نتائجهـــا الاجتماعيـــة والحضارية. وتعتمد على مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه، استعمال المكائن الآلية، والاعتماد على الطاقة الميكانيكية والفنون العلمية والتنظيمية. والغاية الرئيسية مـــن اعتماد برامج التصنيع تكمن في خفض تكاليف الإنتـــاج للوحـــدات المنتجـــة مـــن البضائع والخدمات إذ أن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتمد على مبدأ الإنتـــاج الكبيـــر الذي لا يمكن تحقيقه دون إنتاج القواعد التكنولوجية للتصنيع [٣] .

والإنتاج الكبير الذي يوفر البضائع للمستهلكين ويرفع من نوعيتها ويمكـــن المواطنين من ذوي الدخول الواطئة والمحدودة من الحصول عليها بأسعار واطئـــة.

وهذا ما يؤثر في مستواهم المعاشي والاجتماعي تأثيراً إيجابياً ويبدل المستويات المادية والحضارية لمجتمعهم .

وظاهرة التصنيع التي شهدها العراق منذ عام ١٩٥٥ (*) تشبه إلى حد كبير ظواهر التصنيع التي شهدتها المجتمعات الصناعية الحديثة كاليابان والاتحاد السوفيتي وجيكوسلوفاكيا والمجتمعات شبه الصناعية كالهند ومصر وإيران وهونج كونك والصين الشعبية ... الخ ، غير إن ظروف وأسباب ومشكلات التصنيع لهذه المجتمعات تختلف بعضها عن البعض الآخر نظرا لتباين مراحلها التاريخية وبيئاتها الجغرافية ومستوياتها الحضارية . وتشابه تجارب هذه المجتمعات في ميادين التصنيع تنعكس في مرورها في نفس المراحل التصنيعية وشروعها في نفس الصناعات ومجابهتها لنفس المشاكل والتحديات . وأول صناعة اعتمدتها هذه المجتمعات هي صناعة المنسوجات القطنية والصوفية ، ثم بعد استقرار هذه الصناعة اتجهت نحو تطوير نظام مواصلاتها السلكية واللاسلكية الذي يساعدها في بناء صناعاتها الثقيلة .

وبعد تطوير طرق مواصلاتها أخذت بتأسيس المشاريع الكبيرة للصناعات المعدنية والكيماوية والكهربائية. وفي الوقت الذي انشغلت فيه هذه المجتمعات بتشييد مشاريعها الصناعية الكبيرة التفتت نحو زيادة حجم إنتاجها الزراعي وتوسع حجم تبادلها التجاري مع الدول الأخرى ، ومسيرة هذه المجتمعات باتجاه تطوير إنتاجيتها الزراعية وحجم تبادلها التجاري تحت ظروف التصنيع الشامل كانت ترجع إلى وجود عاملين أساسيين :هما زيادة الحجم الكلي للسكان وتركز السكان في البيئات والأقاليم الحضارية خصوصا المدن الكبير.

(*) اعتبر الباحث سنة ١٩٥٥ سنة أساس (Base Year) لتصنيع العراق وذلك بعد تأسيس وزارة الإعمال العراقية في عام ١٩٥٠ وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد تأسيس الوزارة . وللحصول على معلومات أكثر حول هذا الموضوع أرجع إلى أسباب التصنيع في هذا البحث .

ب- الأدلة الموضوعية التي تشير إلى تصنيع العراق

منذ عام ١٩٥٥ لاحت في الأفق عدة أدلة ومؤشرات موضوعية توضح درجة تصنيع العراق ومدى اهتمام شعبه بمظاهره وآثاره الإيجابية والسلبية . وهذه الأدلة والمؤشرات تنعكس في النمو السريع للمشاريع الصناعية والقوى العاملة التي تشتغل فيها ، مكننة الزراعة ، زيادة حجم التجارة الداخلية والخارجية بفضل تقدم طرق المواصلات وتوفر الأسواق التجارية ، استعمال الأجهزة والمكائن التكنولوجية في الدوائر البيروقراطية وبيوت العوائل التي سهلت العمل لعمال الياقات البيض وربات البيوت ، وأخيرا النمو المطرد للسكان وازدحام السكان في المدن (الحضر) . ومن الضروري هنا شرح هذه الظواهر التي سيطرت على العراق وأثرت في تاريخه الاقتصادي والاجتماعي المعاصر .

بعد قيام الدولة بتخطيط الأطر العريضة لهيكل الصناعة في العراق وتشييد مختلف المشاريع الصناعية استطاع القطر إنتاج شتى أنواع السلع الصناعية كالمنسوجات القطنية والصوفية، المكائن الزراعية ، وسائل النقل والمواصلات كاللوريات والساحبات مثلا ، الثلاجات ، المبردات، أجهزة الراديو والتلفزيون ... الخ .

وإنشاء مثل هذه المشاريع ساعد في زيادة نسبة الأيدي العاملة التي تشتغل في القطاع الصناعي، فقد ازدادت الأيدي العاملة في هذا القطاع من ٥% في عام ١٩٥٥ إلى اكثر من ٢٠% في عام ١٩٨٠ [٣] .

كما ارتفعت كمية رؤوس الأموال والاستثمارات الحكومية التي خصصتها الدولة للقطاع الصناعي ، إذ ارتفعت من ٤٠ مليون دينار عام ١٩٥٥ إلى اكثر من ١٥٠٠ مليون في عام ١٩٨٠ [٤] .

ومنذ عام ١٩٦٥ استطاعت وزارة الصناعة إنشاء (٤٠) مصنعا كانت كلفتها حوالي (٥٠٠) مليون دينار ، وهناك (٦٢) مصنع تحت الإنشاء والتنفيذ تبلغ قيمتها الكلية حوالي (٦٥٠) مليون دينار . ومن هذه المصانع مصنع الفولاذ في

البصرة ومصنع منسوجات الغزل والنسيج الكردي في دهوك ومحطة توليد الغاز في النجف ، ومصنع الأسمنت في الفلوجة ، ومصنع الخشب المضغوط في القادسية ، ومصنع القطع الكونكريتية في بغداد ، ومصنع الأنابيب الكونكريتية في أبي غريب ، ومصنع المصابيح الكهربائية في التاجي ومصنع الكبلات الكهربائية في البصرة، وفي عام ١٩٧٥ بدأ العمل بإنشاء (٣٦) مصنعا في كافة أرجاء البلاد لصناعة مختلف البضائع الصناعية الخفيفة والثقيلة. ومن أهم هذه المشاريع مصنع الورق في العمارة ، ومصنع البتروكيماويات في بغداد، ومصنع الأسمنت في الكوفة وهناك العديد من المشاريع السكنية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصافي النفط [٥] .

وبجانب اهتمام العراق المتزايد في تنمية واستقرار الصناعة يولي اهتمامه ويكرس جهوده وإمكانياته نحو تطوير الزراعة والانتقال بها إلى المستويات الرفيعة. فقد تغيرت مهنة الزراعة من مهنة تقليدية متخلفة تعتمد على وسائل الإنتاج البدائية والطرق غير العلمية إلى مهنة متطورة تعتمد على المكننة الحديثة والطرق العلمية في كافة مراحل الإنتاج الزراعي.

ومما ساعد على التغيير السريع في أنماط ووسائل الزراعة وقابليتها على الإنتاج الكبير لمختلف المحصولات الزراعية والحقلية إلغاء النظام الإقطاعي لملكية الأراضي وما صاحبه من علاقات اجتماعية إقطاعية غير متكافئة بين الشيوخ الإقطاعيين والفلاحين [٦] .

فشيوخ الإقطاع قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ لم يمتلكوا الأراضي فحسب بل جميع وسائل الإنتاج . في حين لم يمتلك الفلاحون أي شيء ما عدا الجهود والطاقات البشرية التي كانوا يعرضونها للشيوخ بأجور واطئة جدا لا تتناسب مع قيمة عملهم. ولكن بعد قوانين الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ وقوانين الإصلاح الزراعي التي شرعتها ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨ ،

أممت أراضي الشيوخ وقسمت إلى أراضي زراعية صغيرة وزعت على الفلاحين الصغار أما مجانا أو بأسعار واطئة جدا.

لذا اصبح الفلاح في عهد الثورة يمتلك أرضه الزراعية ويمتلك وسائل الإنتاج ، وهذا ما شجعه على مضاعفة الجهود وبذل الطاقات المتيسرة لاستغلال الأرض استغلالاً كاملاً . وفي نفس الوقت قامت الدولة بإصلاح ملايين الايكرات من الأراضي وجعلها صالحة للزراعة بعد توصيل المياه لها عن طريق فتح العديد من مشاريع الري أو بعد غسل أملاحها والتخلص من سبغها عن طريق مشاريع البزل (٧) .

وقد حولت الأراضي المستصلحة إلى مزارع حكومية أو مزارع جماعية وتعاونية نظرا لسياسة الدولة الحالية المشجعة لتكوين المزارع الحكومية والجماعية والتعاونية. إن تشجيع الدولة لمزارع القطاع العام وعدم تشجيعها لمزارع القطاع الخاص يرجع إلى حقيقة تبني مزارع القطاع العام مسألة توفير المنتجات الزراعية للسكان بأسعار واطئة أو معقولة واهتمامها بزيادة طاقتها الإنتاجية طيلة فصول السنة وعدم مبالاتها بالأرباح .

في حين تهتم الزراعة الخاصة بجني اكبر كمية من الأرباح واحتكار الأسواق التجارية واستغلال المواطنين وعدم اهتمامها بمسألة توفير المواد الغذائية للمستهلكين بالكمية المطلوبة وبالسعر المعتدل .

وتحولت الزراعة في العراق إلى زراعة آلية ميكانيكية خصوصا بعد توقف المزارع الحكومية والتجريبية وحتى المزارع الخاصة عن اعتماد الطرق والأساليب البدائية وتطبيق الطرق والأساليب الحديثة والعلمية. فقد استعملت المكائن والآلات المتطورة في جميع مراحل العملية الزراعية وانتهجت الخبر والتجارب الزراعية الحديثة في معالجة سلبيات ومشاكل الإنتاج الزراعي وهذا ما ساعد على زيادة إنتاجية الأرض من المحاصيل الزراعية والحقلية. وعين الخبراء الزراعيون والمفتشون والفنيون في مديريات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ليزودوا

الفلاحين بمعلومات تتعلق بالمحاصيل الزراعية المطلوب زراعتها، مواعيد البـزر ومواعيد الحصاد ، مكافحة أمراض التربة والمحاصيل الزراعية والعناية بالإنتاج الزراعي .

كما عين موظفو الخدمة الاجتماعية لتطوير الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي وتهيئة سبل العيش السعيد لأبناء المجتمعات القروية. فقد تولى هؤلاء الموظفون مسؤولية توجيه العوائل الفلاحية حول أساليب تربية أطفالهم وإزالة الأمية عنهم وتقوية علاقاتهن الاجتماعية بأقاربهم وحثهم على العمل المتواصل لزيادة طاقة إنتاجيتهم، وتوصيتهم بمحاربة مشاكلهم وأمراضهم الموروثة كالعصبية القبلية ، الثأر ، المنازعات العشائرية ، الغزو والسرقة ، الطائفية ...الخ .

أما التجارة الداخلية التي ظهرت ونمت بعد دخول العراق في مراحل التصنيع الأولى فقد ساهمت مساهمة فعالة في إنجاز مشاريع التصنيع التي قدم العراق عليها وفي توطيد أركان القاعدة الصناعية التي اعتمدها القطر في تحوله الاقتصادي والمادي .

وتظهر الإحصائيات التجارية التي أصدرها المصرف المركزي العراقي بان ميزان التبادل التجاري خلال الفترة (١٩٥٩-١٩٨٠) كان في صالح العراق أي أن صادرات العراق المنظورة وغير المنظورة كانت اكثر من وارداته. وتحسن وضع ميزان المدفوعات هذا قد اثر تأثيرا كبيرا في تطوير أسس التجارة الداخلية وتنمية حجم التجارة الداخلية. فمجموع صادرات القطر خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٨٠ كان في صالح العراق أي أن صادرات القطر المنظورة وغير المنظورة كانت اكثر من وارداته. وتحسن وضع ميزان المدفوعات هذا قد اثر تأثيرا كبيرا في تطوير أسس التجارة الداخلية وتنمية حجم التجارة الخارجية. فمجموع صادرات القطر خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٨٠ كانت حوالي ٥٠٠ر٢١ مليون دينار بينما بلغت مجموع وارداته خلال الفترة ذاتها حوالي ١٣٢٠٠ مليون دينار والفرق بين مجموع الصادرات والواردات كان ٣٠٠ر٨ مليون دينار .

وقد استغل معظم هذا المبلغ في تطوير اقتصاد القطر بصورة عامة وتطوير التجارة ذاتها بصورة خاصة [٨] .

إلا أن سبب زيادة الصادرات على الواردات يرجع إلى الزيادة المستمرة في تصدير البترول إلى الدول الأجنبية خصوصا بعد قيام الدولة بتأميم البترول من الشركات الاحتكارية في عام ١٩٧٢.

فخلال الفترة الآنفة الذكر بلغت قيمة الصادرات العراقية من البترول الخام حوالي ١٠٠ر٨٨ مليون دينارا ، بينما لم تتجاوز قيمة واردات العراق خلال الفترة ذاتها عن ٣٠٠ر١٠ مليون دينار.

ومن الضروري أن نشير هنا إلى انه لولا صادرات العراق من البترول لكان ميزان التبادل التجاري ضد العراق أي زيادة وارداته على صادراته.

وقد بلغت نسبة صادرات العراق من البترول خلال الفترة تحت الدراسة ٨٩% من مجموع صادراته ، بينما بلغت صادرات البضائع الأخرى عدا البترول ١١% [٩] . أما السلع التي يصدرها العراق للخارج فهي المواد الأولية، منتجات الصناعة الخفيفة ، المنتجات الكيماوية والمواد الغذائية.

وهناك أدلة أخرى تشير إلى تصنيع العراق وهي انتشار استعمال المكننة الحديثة في الدوائر البيروقراطية وفي البيوت ، هذه المكننة التي تهدف إلى توفر الجهود والطاقات البشرية المبذولة في أداء الأعمال التي تحتاجها هذه المنظمات. ولا يمكن استعمال هذه المكائن الموفرة للجهود والطاقات البشرية إلا إذا كان القطر يتمتع بقسط وافر من الرفاهية الاقتصادية ودرجة عالية من الثقافة والتعليم .

إن اغلب الدوائر الحكومية والخاصة التي تعتمد إداراتها على المبادئ والتعاليم البيروقراطية التي تستعمل في الوقت الحاضر مكائن توفير العمل "Labor Saving Machines" في تنظيم شؤونها الإدارية والفنية.

وقد ارتفعت مكائن توفير العمل كالحاسبات الإلكترونية ، آلات الطابعة الكهربائية ، الساحبات الأوتوماتيكية، العدادات والمفرقات ...الخ ، بالنسبة لعمال

الياقات البيض " White Collar Workers " بحيث أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتهم المهنية ، إذ لا يستطيعون تأدية وظائفهم اليومية دون استعمالها والاعتماد على خدماتها .

ولعبت هذه المكائن والأجهزة أيضا الدور الكبير في توطيد الدور المهني والأخصائي الذي يشغله عامل الياقة البيضاء وساهمت في رفع منزلته الاجتماعية وتسهيل مهمة أداء عمله (١٠) .

ودخلت مكائن توفير العمل (Labor Saving Machines) في البيوت وانتشر استعمالها بسرعة فائقة بحيث أصبحت شيئا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه بأية صورة من الصور.

وسهلت مكائن توفير العمل مثل الغسالة ، المنظفة الكهربائية ، طباخ الغاز، سيارة العائلة ، المبردة ، المدفأة الكهربائية ، الثلاجة والمجمدة...الخ، مهمة أداء الأعمال المنزلية لربات البيوت كافة وساعدتهن على توفير الوقت المصروف على أداء واجباتهن المنزلية بحيث اتسع لهن الوقت الكافي للتربية والعناية بأطفالهن والانغمار في وسائل الترفيه واللهو وهذا ما ساهم في تطوير نوعية العائلة ورفع كفاءتها الاجتماعية والتربوية (١١).

تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء بان ١/٣ العوائل العراقية تستعمل على الأقل ثلاثة أنواع من مكائن توفير العمل المذكورة أعلاه.

ومن الأدلة والمستمسكات الموضوعية الأخرى التي تشير إلى تصنيع العراق زيادة عدد نفوسه ونمو مدنه وخصوصا بعد الهجرات السكانية من الريف إلى المدن .

شهد سكان العراق زيادة مستمرة منذ عام ١٩٥٠ ، فقد ازداد حجم السكان من ٥ ملايين نسمة في عام ١٩٥٠ إلى اكثر ممن ١٤ مليون نسمة في عام ١٩٨٠. وهذه الزيادة السكانية ترجع إلى عاملين رئيسيين هما :

١- ارتفاع معدلات الولادات

٢- انخفاض معدلات الوفيات

إن ارتفاع معدلات الولادات منذ عام ١٩٥٠ كان يعزى إلى عوامل جوهرية أهمها تقدم المجتمع في العلوم والمعارف الطبية خصوصا علم الولادة ، استقرار وانتشار مؤسسات الخدمة الاجتماعية كخدمات الضمان الاجتماعي والضمان الصحي وخدمات التقاعد ...الخ وامتناع العوائل الفلاحية عن استعمال طرق تحديد النسل ووجود المواقف الاجتماعية المشجعة على إنجاب الأطفال الكثيرين .

أما انخفاض معدلات الوفيات فكان يرجع إلى العوامل التالية:

تطور العلوم الطبية ومشاريع الصحة العامة ، تقدم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية ، وانتشار الثقافة والتعليم بين الجماهير (١٢) .

وظاهرة زيادة السكان قد رافقتها ظاهرة أخرى وهي تحضر السكان فقد كان ¼ سكان العراق في عام ١٩٥٠ متحضرا ، غير أن نسبة السكان المتحضر ارتفعت إلى ٣/٢ مجموع السكان في عام ١٩٨٠ .

وما تضخم سكان مدن العراق الكبيرة مثل بغداد ، الموصل / كركوك ، البصرة ، كربلاء والنجف إلا دليلاً ملموساً على استفحال ظاهرة التحضر في العراق . وازدحام السكان في المدن هو وليد العوامل المغرية المتواجدة في المدينة والتي تشجع سكان الأرياف على الهجرة إليها كوجود فرص العمل والربح المادي ، توفر الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ، استتباب الأمن والنظام ...الخ . كما انه وليد العوامل البيئية السلبية التي كانت تسيطر على الريف العراقي قبل الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي، كعدم وجود فرص العمل والكسب المادي وتردي الأحوال الزراعية وعدم مقدرة الفلاح على استغلال الأرض زراعيا ، عدم توفر الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية وأخيرا وجود المنازعات العشائرية والقبلية بين سكان الأرياف (١٣) .

لجميع هذه العوامل ازدادت وتعاقبت موجات الهجرة السكانية من القرى والأرياف إلى المدن بحيث ارتفعت كثافة سكان المدن وانخفضت كثافة سكان الأرياف إلى درجة خطيرة (١٤) .

فلم تتمكن الأرياف من الحصول على الأيدي العاملة الكافية لاستغلال الأرض استغلالا زراعيا ولهذا اضطرت الحكومة إلى استيراد الفلاحين المصريين لتلافي العجز في الأيدي العاملة .

وفي نفس الوقت تضاعف السكان الحضري في العراق وازداد سكان المدن زيادة لم يشهدها العراق في تاريخه المعاصر ولم تشهدها حتى المدن الصناعية الكبيرة في أوروبا التي تضخم سكانها خلال القرن التاسع عشر.

فقد ارتفع حجم سكان مدينة بغداد من (٨١٧ر٢٠٥) نسمة في عام ١٩٤٧ إلى حوالي (٠٠٠ر٩٢٤ر٣) نسمة في عام ١٩٨٠ وارتفع سكان مدينة كركوك من (٥٠٠ر٢٨٦) نسمة في عام ١٩٤٧ إلى (٠٠٠ر٧٥٠) نسمة في عام ١٩٨٠. وارتفع سكان مدينة البصرة من (٧٩٩ر٣٦٨) في عام ١٩٤٧ إلى حوالي (٠٠٠ر١٤٧ر١) نسمة قي عام ١٩٨٠.

إن توسع سكان هذه المدن يرجع بالأساس إلى عوامل الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن (١٥) .

غير أن هناك عوامل أخرى تشترك في تضخم سكان هذه المدن كتوسع المدينة أفقيا على حساب الأقاليم الريفية والزيادة الطبيعية لسكان المدن أي زيادة معدل الولادات على معدل الوفيات.

جـ- أسباب التصنيع

إن العوامل التي تساعد على التصنيع وتضمن نجاحه واستمراريته هي كثيرة ومعقدة أهمها توفر الأيدي العاملة الفنية وغير الفنية ، توفر الأسواق التجارية الداخلية والخارجية التي تمتص البضائع المصنعة والجاهزة ، وجود المواد الأولية المحلية والمستوردة من الخارج ، توفر رؤوس الأموال ومصادر الاستثمارات

المالية، وأخيرا وجود الخبرات العلمية والتكنولوجية التي تساعد على بناء المشاريع الصناعية وتضمن تسخيرها في عمليات الإنتاج الصناعي .

إضافة إلى توفر العوامل الاقتصادية والتكنولوجية يجب أن تتوفر أيضاً العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تساعد عمليات التصنيع في وضع الأسس الأيديولوجية والقيمية والسيكولوجية التي يحتاجها.

فالبيئة الطبيعية التي يخلقها التصنيع ويصب قالبها تحتاج إلى قيم ومقاييس ومعتقدات وأيديولوجية جديدة تنسجم معها وتتفاعل مع ظروفها ، وإذا ما فشل المجتمع في تحضير مثل هذه القيم والمقاييس والمعتقدات التي تتلاءم مع الايكولوجية الصناعية فان هذا سيؤثر تأثيرا سلبيا على طبيعتها وسير عملها وفاعليتها بحيث لا تنجح عمليات التصنيع والانقلاب الصناعي في المجتمع .

أما العوامل التي ساعدت العراق في بدء ثورته الصناعية والمضي قدما نحو المراحل الأولى للتصنيع فيمكن تقسيمها إلى صنفين رئيسيين هما :

١- صنف العوامل الطبيعية والاقتصادية المساعدة على التصنيع كتوفر المواد الأولية مثل البترول والكبريت وبقية المحاصيل الزراعية الداخلة في الصناعة ، وتوفر رؤوس الأموال الإنتاجية والنقدية خصوصا بعد إنتاج وتسويق كميات كبيرة من البترول الخام إلى الدول الصناعية. إضافة إلى توفر الأسواق التجارية المحلية والأجنبية لامتصاص البضائع الصناعية الجاهزة وتأمين المواد الأولية التي تحتاجها المصانع [١٦] .وأخيرا توفر ورخص الأيدي العاملة وإمكانية استخدام العناصر الخبيرة والمتدربة على أصناف الخبرات العلمية والتكنولوجية.

٢- صنف العوامل الحضارية غير المادية التي تنعكس في عوامل الهدوء والاستقرار السياسي واستتباب الأمن والنظام في الداخل خصوصا بعد ثورة السابع عشر من تموز عام ١٩٦٨.

وعوامل رغبة الدولة وأبناء الشعب على حد سواء في تصنيع القطر بأسرع وقت ممكن خصوصا بعد انتشار الأفكار والمفاهيم الاشتراكية والتقدمية التي تحبذ قيام التصنيع وسيطرته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

أما المفاهيم الاشتراكية التي تبناها المجتمع واعتمدتها الدولة في مسيرتها نحو تصنيع المجتمع فتهدف إلى نقل ملكية وسائل الإنتاج من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتطوير وتحديث وسائل الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية ، محاربة الاحتكار والاستغلال الاقتصادي في جميع صوره وأشكاله وتحقيق سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادية من خلال تطبيق مبدأ تقسيم العمل بعد التعاون الاقتصادي مع الأقطار العربية الأخرى أو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية (١٧) .

وبجانب العوامل السياسية هناك العوامل الاجتماعية والقيمية المشجعة على التصنيع ، فاغلب أبناء الشعب يعتقدون بان تصنيع البلاد هو علامة تشير إلى التقدم والتطور في الميادين المادية وغير المادية وان العراق يجب أن يصنع نفسه ويقطع أشواطاً كبيرة في عمليات التحول الصناعي لكي يلحق بركب الدول المتقدمة صناعياً وعلمياً .

ومثل هذه المعتقدات والقيم التي يحملها الشعب تشجع حكومته على التعاون معه في سبيل المضي قدما نحو توفير مستلزمات الانقلاب الصناعي والتقدم الاقتصادي.

هذه هي العوامل العريضة والعامة التي مهدت لتصنيع العراق وتقدمه الاقتصادي .

وقد تكون هذه العوامل ذاتها أو قسم منها مسؤولة عن نجاح عمليات التصنيع التي شهدتها المجتمعات الصناعية وتشهدها الان المجتمعات النامية التي في طريقها نحو التصنيع، غير ان ظروف ومشاكل المجتمعات تختلف بعضها عن البعض الآخر ، وهذا ما يستوجب ظهور بعض العوامل الخاصة التي تمهد لقيام

التصنيع. فقد وجدت بعض العوامل والمسببات الخاصة التي ساعدت العراق في الانطلاق نحو التصنيع ، ومن هذه العوامل ما يلي :

١- تأسيس وزارة الإعمال في عام ١٩٥٠ التي تولت مهام كثيرة منها تصميم وتنفيذ المشاريع الصناعية الحديثة وتهيئة المشاريع المساعدة لبناء القاعدة الصناعية التي يحتاجها تصنيع القطر كتاسيس الطرق والجسور والقنوات وبناء السدود المولدة للطاقة الكهربائية، تطوير طرق المواصلات بانواعها المختلفة وإنشاء المصارف والمؤسسات ، المالية وشركات التأمين [١٩] .

٢- زيادة مدخولات البترول المصدر للخارج ساعدت القطر في الحصول على الأموال الكافية لشراء المصانع والمكائن والمواد الأولية واستخدام الأيدي العاملة على اختلاف أنواعها ودرجاتها . كما ان البترول المستخرج من باطن الأرض بكميات كبيرة ساعد على توليد الطاقة المحركة للمصانع والمؤسسات الإنتاجية الوطنية .

٣- المنافسة السريعة والحادة بين القطاعين العام والخاص في تأسيس المشاريع الصناعية المختلفة الحجوم مكنت القطر من إنتاج مختلف البضائع الصناعية التي كانت سابقا تستورد من الخارج.

فقد أصبحت الآن مصانع الأسمنت والنسيج والسكر والصابون والخشب والمعادن والطابوق والورق والجلود والمطاط والعقاقير الطبية تسد اكثر من نصف احتياجات الأسواق المحلية .

٤- توفر نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الخبيرة والفنية خصوصا بعد رجوع عدد كبير من طلبة البعثات الذين أرسلتهم الدولة إلى دول أوربا للتدريب والتخصص في مختلف المواضيع الهندسية والفنية والتكنولوجية إلى الوطن وبعد قيام الدولة بالاستعانة بالخبراء الأجانب في حقول الصناعة والهندسة والزراعة والطب والتكنولوجيا .

٥- إدخال برامج الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية التي شاركت مشاركة فعالة في بناء القاعدة الصناعية للعراق. وقد خصصت الأموال الطائلة لتنفيذ هذه الخطط علما بان أغلبها كان يستهدف إنشاء المشاريع الصناعية الإنتاجية التي يحتاجها القطر في تقدمه الاقتصادي والمادي . وفي عام ١٩٧٥ استطاعت هذه الخطط إنهاء الأعداد الكبيرة من المشاريع الصناعية ذات الطاقة الإنتاجية الكبيرة في جميع أرجاء القطر ، وتعمل الان هذه المشاريع بكامل طاقاتها الإنتاجية لسد حاجات القطر من البضائع الصناعية .

د- نتائج التصنيع

ان نتائج وانعكاسات التصنيع البعيدة والقصيرة الأمد على المجتمع العراقي يمكن ان تقسم إلى قسمين أساسيين هما النتائج الإيجابية والنتائج السلبية .

بالنتائج الإيجابية نعني الفوائد والأرباح التي يجنيها الأفراد والمجتمع من التحولات الاقتصادية والمادية التي تطرأ على المجتمع نتيجة تصنيعه . فمن النتائج الإيجابية المهمة لظاهرة التصنيع تحسن الوضع المعاشي والمادي للأفراد ، اذ ان الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على الطرق العلمية والتكنولوجية الحديثة يسبب زيادة إنتاجية العمل [٢٠] . وزيادة إنتاجية العمل تعني ارتفاع كمية العرض للسلع الصناعية ثم انخفاض أسعارها . ثم ان انخفاض أسعار السلع يساعد الطبقات العمالية وفئات الدخول المحدودة من الحصول عليها ، الأمر الذي يعود إلى رفاهيتها وتحسين أحوالها المعاشية والاجتماعية . وارتفاع معدل دخل الفرد الواحد في العراق من ٤٥ دينارا في عام ١٩٥٣ إلى ٥٦٠ دينارا في عام ١٩٨٠ هو مؤشر من مؤشرات التقدم الاقتصادي الذي أحرزه القطر بعد استغلال ثرواته المعدنية والزراعية استغلالا علميا وتكنولوجيا .

وساعد التصنيع في تسريع عملية التحضر التي شهدها العراق منذ عام ١٩٥٠ . والتحضر هو ظاهرة اجتماعية تنعكس في عملية الانتقال الجغرافي لسكان القرى والأرياف من الأقاليم الريفية إلى الأقاليم الحضرية خصوصا المدن الكبيرة

بغية استغلال الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية الموجودة هناك ثم الاستقرار والتطبع بالعادات والتقاليد والقيم والمقاييس وأسلوب الحياة لسكان المدن(٢١) .

ومن الأسباب المهمة التي ساعدت سكان الأرياف على الهجرة إلى المدن توفر الأعمال الاقتصادية المربحة خصوصا بعد حاجتها الماسة للأيدي العاملة وذلك لزيادة كمية الأعمال والمصالح فيها .

ولما هاجر سكان الأرياف بأعداد كبيرة إلى المدن لاشغال هذه الأعمال والمصالح تضخم سكان المدن إلى درجة مخيفة أدت إلى ظهور حالة عدم التوازن السكاني في المجتمع.

ومع هذا لم تخل الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن من بعض الفوائد التي ظهرت في قدرة المدينة على الحصول على الأيدي العاملة التي احتاجتها مصانعها ومؤسستها الوظيفية ، وفي استعمال هذه الأيدي في بناء ضواحيها وتوسعها الأفقي(٢٢) .

كما ان تركز السكان في المدن ساعد على زيادة الطلب الفعال على البضائع والخدمات وهذا ما شجع رجال الصناعة والأعمال على توسع الطاقة الإنتاجية لمؤسساتهم الصناعية أو بناء المزيد منها لمقابلة حجم الطلب .

وجميع هذه الإجراءات طورت الاقتصاد القومي تطورا لم يشهده من قبل وسببت الرفاهية لمجموع السكان .

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى ان انتشار التصنيع واستمرار عمليات التحضر وسيطرتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان قد سبب اختفاء الخط التقليدي الذي كان يفصل المدينة عن الريف خصوصا بعد توغل ضواحي المدن مسافات كبيرة داخل الأرياف والتقاء ضواحي المدن الكبيرة واحدتها بالأخرى وظهور المدن الصغيرة هنا وهناك واختلاط سكان الأرياف بسكان المدن.

ومما ساعد على تقليل الفوارق بين المدينة والريف قيام الدولة بانتهاج سياسة نقل أماكن العمل إلى العمال ، أي بناء وتشييد المصانع في الأماكن التي يزدحم فيها السكان . ولما كان عدد كبير من السكان يزدحم في المناطق الريفية والقروية فان الدولة قامت ببناء مشاريعها الصناعية هنا *.

وهذا ما دفع بعدد كبير من سكان المدن إلى التوجه نحو الأقاليم الريفية للعمل فيها وساعد أيضاً سكان الأرياف في الدخول إلى المصانع التي شيدت في مناطقهم .

وهناك استطاع سكان المدن من الاختلاط والتمازج مع سكان الأرياف بحيث تقلصت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بينهم واستطاع القطر ان يخفف من ظاهرة ازدحام السكان في المدن إلى درجة معينة .

أذن التوسع الأفقي للمدن إضافة إلى ميل الحكومة في تشييد المصانع الحديثة في المناطق الريفية قد خفف من تفاقم مشكلة عدم التوازن السكاني وأنقذ الريف من مشكلة الفقر والحرمان الاقتصادي . غير ان سياسة تصنيع الريف التي انتهجتها الحكومة مؤخرًا لم تطبق في الوقت الحاضر الا على أجزاء محدودة من العراق ، وبالمستقبل ربما سوف تطبق على أجزاء متعددة من القطر.

ومن الفوائد الأخرى للتصنيع زيادة حجم التجارة القومية والدولية[٢٣] . ان خبرات المجتمعات الصناعية تشير إلى ان تصنيعها ساعد على تضخم وارداتها للمواد الأولية التي تدخل في سلعها المصنعة ولما كانت هذه المجتمعات تستورد موادها الأولية من المجتمعات غير المصنعة (الدول النامية) فان صادرات المجتمعات الأخيرة من المواد الأولية ازدادت زيادة مطردة وارتفعت معدلات مدخولاتها السنوية. وعندما تزداد الموارد القومية للدول غير المصنعة نتيجة تصديرها

---

* من أهم المصانع التي شيدت في الأقاليم الريفية من العراق والتي جلبت اليها بعض سكان المدن والأرياف على حد سواء مصنع السمنت في الكوفة ومصنع الورق في العمارة ومصنع منسوجات الغزل والنسيج في دهوك ، ومصنع السجاد في الكوت ومصنع العقاقير الطبية في سامراء ومصنع النسيج في الإسكندرية ... الخ .

لمواردها الأولية فان قابلياتها على استيراد البضائع الصناعية الجاهزة من الـــدول الصناعية تأخذ بالزيادة .

وهنا يتضاعف حجم التجارة الدولية ويزداد نشاطها .

ان تصنيع العراق سبب في تنشيط عمليات تجارته الداخليـــة والخارجيـــة. فتكوين رؤوس الأموال الإنتاجية (المصانع ، وسائل النقل والمواصــــلات، المـــواد الأولية) وخلق البضائع الصناعية الجاهزة يتطلب الحصول على المكائن والمعدات الإنتاجية التي غالباً ما تستورد من الخارج . كما ان البضائع الصناعية الفائضة عن الحاجة المحلية يجب تصديرها إلى الأماكن والأسواق التي تحتاجهـــا فـــي داخـــل وخارج القطر . وهنا تظهر الحاجة للتفتيش عن الأسواق التجاريـــة التـــي يكـــون بمقدورها امتصاص السلع الجاهزة .

لذا يسبب التصنيع زيادة عمليات التبادل التجاري بـــين العـــراق والـــدول الأجنبية الأخرى ، وهذا ما يؤثر تأثيراً إيجابياً في انتعاش التجارة الدولية.

وأخيراً استطاع العراق من خلال تصنيعه ونجاحه في بنـــاء العديـــد مـــن المشاريع الصناعية الكبيرة القضاء على الاحتكارات الإمبريالية التي سيطرت على اقتصاده لفترة طويلة من الزمن حاولت خلالها عرقلة تصنيعه وتطـــور اقتـــصاده واستغلال خيراته وموارده الطبيعية بنفسه .

ان تصنيع العراق يعني قدرته على سد حاجاته بنفسه من البضائع الصناعية التي يحتاجها ، خلق العمل وعرضه على السكان ، التوقف عن بيع المواد الأوليـــة إلى الدول الصناعية بأسعار واطئة ، وهذه المظاهر جميعها تتناقض مع المـــصالح الإمبريالية وتتحدى نوايا ومخططات الشركات الاحتكارية والاستغلالية[٢٣] . لهذا لم تستطع الشركات الرأسمالية الاحتكارية ومن ورائها الدول الاستعمارية بعد تصنيع العراق من شراء المواد الأولية بأسعار واطئة وبيع منتجاتها الصناعية في الأسواق العراقية بالأسعار العالية التي فرضتها على المستهلكين .

ومن هنا تتبلور الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يجلبها التصنيع للقطر.

وتتعرض أيضاً الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والأمنية في المدن إلى التردي وعدم القابلية على تأدية واجباتها واعمالها نتيجة زيادة الطلب عليها وعدم مقدرتها على التوسع السريع[٢٥] .

فمعظم هذه الخدمات صممت لمقابلة نسبة معينة من السكان ، ولكن عندما تضاعف حجم سكان المدن نتيجة الهجرات السكانية من الأرياف أصبحت غير قادرة على مقابلة الطلب عليها وهنا تعرضت كفاءتها وإمكانياتها الوظيفية إلى الهبوط والضعف.

ويسبب التصنيع تعقد الاختلافات والفوارق الطبقية بين أبناء الشعب ويزيد من عدد المراكز والدرجات الاجتماعية المتباينة من ناحية الأدوار التي تشغلها والامتيازات التي تستحقها.

فهناك المدراء والموظفون ، المخترعون والمنفذون ، العمال وأصحاب العمل، الحاكمون والمحكومون ...الخ.

وهؤلاء يختلف الواحد عن الآخر بواجباتهم وأعمالهم ومقدار مدخولاتهم ودرجة قوتهم ونفوذهم الاجتماعي . غير ان الاختلافات والفوارق في الامتيازات المادية والاجتماعية التي يتمتعون بها غالبا ما تسبب ظهور الوعي الطبقي والتضارب في الأهداف والمصالح خصوصا إذا كان المجتمع بعيدا عن تطبيق الفلسفة الاشتراكية ، وهذا ما يقود إلى اضطراب المجتمع وتعرضه إلى التناقضات والانقسامات الفكرية والأيديولوجية الخطيرة [٢٦] .

وتسبب زيادة عدد المهن والاختصاصات الوظيفية المختلفة التي يخلقها التصنيع انقسامات خطيرة بين الطبقة الاجتماعية الواحدة كتقسيم الطبقة المتوسطة إلى ثلاث طبقات فرعية أو تقسيم الطبقة العمالية إلى ثلاث طبقات فرعية هي الطبقة العمالية العليا والطبقة العمالية المتوسطة والطبقة العمالية الواطئة. وهذا ما

- يزيد حدة الاختلافات والتناقضات الفكرية بين الأفراد والجماعات ويشق الوحدة الوطنية للمجتمع ويعرض أفراده للانقسامات الجانبية التي لا تخدم مصلحة تحقيق أهدافه القومية والمصيرية .

وتظهر الآثار السلبية للتصنيع جلية في نظم العائلة القرابة وذلك للفروق بين العوائل التقليدية (العوائل الممتدة) التي تتميز بتماسك علاقاتها العائلية والقرابية ووحدة ايديولوجيتها والعوائل الصناعية (العوائل النووية) التي تتميز بتفكيك وضعف علاقات أفرادها وتبعثر أيديولوجيتهم .

فالتصنيع دائما ما يضعف العلاقات الاجتماعية والقرابية للعائلة ويعرضها إلى الاضطراب وعدم الاستقرار حيث ان تيارات التصنيع تفقد العائلة علاقاتها المتماسكة مع أقاربها نتيجة انتقالها الجغرافي أو المهني أو الاجتماعي وتعرض ايديولوجيتها إلى الضعف وعدم التماسك وذلك لتعرض أفرادها لعوامل بيئية واقتصادية وثقافية مختلفة (٢٧) .

وهذه العوامل مجتمعة تسبب ضعف علاقة أفرادها الواحد بالآخر وضعف علاقتها بأقاربها خصوصا بعد تحولها من عائلة ممتدة إلى عائلة نووية (٢٨) . ولكن ضعف علاقات أفراد العائلة وتعرض العائلة لتيار الصراعات الفكرية والأيديولوجية لم تصب العائلة العراقية بقدر ما أصابت الأوربية التي تقطن البيئات الصناعية نظرا لعدم ترسيخ واستقرار التصنيع في المجتمع العراقي بقدر ترسيخه واستقراره في المجتمعات الأوربية .

فالعلاقات الاجتماعية والقرابية بين أفراد العوائل العمالية في العراق لا تزال قوية ومتماسكة ، وانها لا زالت مسيطرة على عدد كبير من العوائل المتوسطة بالرغم من مزاولة أفرادها المهن والأعمال المختلفة ، وبالرغم من تباين خبراتهم وتجاربهم الثقافية والبيئية . الا ان علاقات العائلة تتعرض للضعف والتفكك وتتناقض أفكارها وأيديولوجيتها عندما ينتقل أبناؤها اجتماعيا إلى الطبقات الأخرى كما في حالة انتقال بعض أفراد العوائل العمالية إلى الطبقة المتوسطة بعد

إنجازاتهم الأكاديمية أو الاقتصادية أو عندما ينتقل أفرادها جغرافيا كما في حالة هجرة أبناء العوائل الفلاحية إلى المدن لاستغلال فرص العمل الموجودة هناك .

أذن غالباً ما يسبب التصنيع للعائلة ضعف روابطها الاجتماعية والقرابية وتناقض أيديولوجيتها وتغيير تركيبها ووظائفها وعدم استقرارها.

كما يترك التصنيع آثاره السلبية والمخربة في الجماعات التقليدية ذات العلاقة المتماسكة كالقرى والأرياف والمجتمعات المحلية .

فقد تتغير قيم ومقاييس وممارسات الجماعات التقليدية من قيم ومقاييس وممارسات جماعية تعتمد على روح الألفة والمحبة والإيثار والوداعة إلى قيم ومقاييس فردية تعتمد على المصالح الذاتية والتطلعات الأنانية والرغبة الجامحة في الكسب المادي (٢٩) .

ويشاهد المرء بان التصنيع سبب للمجتمعات المحلية في العراق ضعف إرادتها الطبيعية ، هذه الإرادة التي لعبت الدور الكبير في وحدتها وتماسكها وتعاونها . وبعد ضعف الإرادة الطبيعية ظهرت الإرادة العقلانية التي اعتمدت على مبدأ التعاقد والتضامن الشخصي بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق طموحات ومطاليب الفرد في المجتمع .

وتظهر الإرادة العقلانية المعتمدة على الروح التعاقدية جلية في البيئات والأقاليم الحضرية التي تتميز بعلاقاتها الاجتماعية الرسمية وبتغلب العقل والحكمة على سلوكية أفرادها وتقدمها في المجالات العلمية والتكنولوجية واعتمادها مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه (٣٠) .

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى ان التصنيع ساعد في تحول الحياة الاجتماعية للمجتمع العراقي من حياة ريفية تقليدية زراعية إلى حياة تتميز بالطابع الحضري والصناعي والديمقراطي.

وخلال تحول المجتمع هذا ظهرت عدة مشاكل اجتماعية وحضارية نتيجة لعدم انسجام تقدم الحياة الاقتصادية مع الحياة المثالية للمجتمع وعدم مقدرة عدد

كبير من أبنائه بتكييف آرائهم وقيمهم ومقاييسهم مع متطلبات وحاجات البيئة الاقتصادية المتغيرة .

ومشاكل التصنيع الاجتماعية والحضارية التي يمر فيها العراق نتيجة تحوله المادي والتكنولوجي من مرحلة إلى أخرى يفسرها البروفيسور فيردنانز " F.Tonnies " تفسيراً منطقياً عندما يقول في كتابه المجتمع المحلي والمنظمة " Community and Association " تمر مدينتنا الصناعية (المجتمع البشري) من سيطرة وجبروت المجتمع المحلي (المجتمع الريفي) الذي يتميز بالإرادة الطبيعية إلى سيطرة وجبروت المنظمة (المجتمع الحضري) الذي يتميز بالإرادة العقلانية ، وجميع مشاكلنا الحضارية التي نلمسها في الوقت الحاضر ترجع إلى هذا التحول التاريخي (٣١) .

وأخيراً لا بد من دراسة العلاقة بين التصنيع وظهور المشاكل الاجتماعية في المجتمع فقد شهد العراق خلال المراحل الأولى من تصنيعه جملة مشاكل اجتماعية معقدة هددت رفاهية وطمأنينة الفرد والمجتمع.

ومن هذه المشاكل مشكلة ازدحام السكان في المدن ، جنوح الأحداث ، الجرائم ، تناول المسكرات ، الطلاق، الانتحار، عدم استقرار الأسرة ...الخ ، ولكل من هذه المشاكل أسبابها ونتائجها وعلاجها . غير ان تشخيص أسباب هذه المشاكل لا يمكن ان يتم الا عن طريق إجراء البحوث الميدانية والنظرية التي تستهدف جمع الحقائق والمعلومات عن العوامل والمتغيرات التي تسبب نشوءها وبلورتها ثم سيطرتها على البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها .

وتهتم معظم العلوم الاجتماعية بدراسة المشكلات الاجتماعية ، فالاقتصاديون والنفسيون والاجتماعيون يهتمون بدراسة البطالة والجريمة والبغاء والأحياء الاجتماعية المتخلفة والطلاق وغيرها (٣٢) .

ويعتبر علم الاجتماع من أهم العلوم التي تهتم بدراسة المشكلات الاجتماعية سواء في الماضي ، حيث كان المشتغلون بعلم الاجتماع اسبق من غيرهم في

الاهتمام بها أو في الوقت الحاضر ، حيث تولى البحوث الاجتماعية اهتماما بالغا بدراسة المشكلات الاجتماعية في البيئات المختلفة وخاصة البيئات الحضرية منها.

وليس معنى ذلك ان علم الاجتماع هو علم المشكلات الاجتماعية كما يظن البعض أحياناً ولكن علم الاجتماع يتعرض لهذه المشكلات باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الوثيقة الصلة بالثقافة عامة والنظم الاجتماعية خاصة (٣٣) .

فهدف علم الاجتماع ومنهجه يحتمان عليه ان يتجه في دراساته للمشكلات الاجتماعية فيقوم بوصفها وتحليلها ودراسة أسبابها وعلاجها ونتائجها تماما كما يفعل العالم الفلكي أو الكيميائي أو الطبيعي في دراسته للظواهر الطبيعية التي يهتم بها.

وهناك تفسيرات مختلفة لظهور المشكلات الاجتماعية في المجتمع أهمها التفسير الاجتماعي والتفسير التاريخي والتفسير السيكولوجي. لكن التفسير التاريخي للمشكلة الاجتماعية سيفيدنا هنا في شرح طبيعة التحولات المادية والمثالية التي يشهدها المجتمع خلال فترة زمنية محددة ، هذه التحولات التي ينجم عنها ظهور مشاكل اجتماعية معقدة يجب دراستها وتشخيصها أولاً ثم اتخاذ الإجراءات النظامية والعلمية لحلها والقضاء عليها ثانياً.

ينص التفسير التاريخي للمشكلة الاجتماعية بان المجتمع الإنساني هو كائن متغير وغير مستقر.

فهو قد يتغير من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي(٣٤). أو يتغير من مجتمع عسكري إلى مجتمع صناعي أو يتغير من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري(٣٦) .

وتغيير المجتمع يعني تحوله من الناحية الفكرية والمثالية أي تحول عاداته وتقاليده وقيمه ومقاييسه ، وتحوله من الناحية المادية والصناعية والتكنولوجية (٣٧) . ومثل هذا التحول في المجالين المثالي والمادي لا بد ان يسبب مشاكل اجتماعية للمجتمع.

فمنذ تحول المجتمع من مجتمع بدائي بسيط إلى مجتمع نـام تظهـر فيـه مجموعة مشاكل اجتماعية تسمى بالآفات الخمسة وهي الجهل والفقـر والمـرض والأمية وازدحام السكان في المدن .

وعند تحول المجتمع من مجتمع نام إلى مجتمع متقدم تظهر فيه مجموعـة أخرى من المشاكل الاجتماعية كالطلاق والانتحار والتحلل الاجتمـاعي والخلقـي وجنوح الأحداث والبغاء والجريمة كالقتل والسرقة والاغتصاب والغش [٣٨] .

أذن كلما تقدم المجتمع من النواحي الصناعية والمادية والتكنولوجية ، كلما ازدادت وتعقدت فيه المشاكل الاجتماعية وكلما اصبح المجتمع بحاجة ماسـة إلـى جهود جماعية منظمة للقضاء على مشاكله التي تتحدى كيانه ووجوده .

ان التغير الاجتماعي كما ذكرنا أعلاه هو تبدل المجتمع من النواحي المادية والعلمية والتكنولوجية وتبدله أيضاً في النواحي المثالية والحضارية والفكرية . لكن هناك حقيقة شاخصة تتعلق بطبيعة أنماط هذا التغير. فتغير المجتمع ماديـا يكـون أسرع من تغيره فكريا وحضاريا ، أي ان المجتمع يتغير بـسرعة فـي النـواحي الاقتصادية والتكنولوجية ويتغير ببطء في النواحي الثقافية والفكرية [٣٩] .

وسرعة التغير المادي على التغيـر الفكـري تـسبب مـشاكل اجتماعيـة وحضارية كثيرة للمجتمع هذه المشاكل التي تعيق وتمنع تطوره وتقدمه فـي شـتى المجالات والميادين الحياتية، ففي حالة المجتمع العراقي مثلا استطاع هذا المجتمـع إحراز التقدم الواضح في النواحي الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية خلال الستينات ولكنه لم يحرز نفس الدرجة من التقدم في النواحي المثالية والمعنوية. فقد اسـتطاع المجتمع بناء المصانع والمستشفيات والمدارس والكليات والجامعـات ، واسـتعمال الأجهزة العلمية الحديثة ، والتقدم في المجالات التخطيطية والإدارية والاقتصادية ، الا انه لم يتقدم تقدما سريعا في المجالات المثالية والمعنوية.

لقد كانت بعض العناصر السكانية في العهود الماضية تتمـسك بالعـصبية القبلية وتعتمد أسلوب الوساطات في حسم وإنهاء القضايا والأمور الشخـصية ، ولا

تقدم الاحترام الكافي للعامل والفلاح والكاسب ولا تحترم المرأة ولا تعتقد بأهمية مساواتها مع الرجل .

الا ان الثورة في العراق منذ عام ١٩٥٨ حققت مكاسب وانتصارات كثيرة للطبقة العمالية الكادحة وللمرأة العراقية من اجل القضاء على السلبيات والأمراض الاجتماعية التي ورثها المجتمع من العهود الرجعية الاستعمارية والرجعية والديكتاتورية التي مر بها.

ان الجهود المكثفة التي بذلتها الثورة في مجال تنمية وتطوير المجتمع ماديا ومثاليا قد أدت دورها الفاعل في إحراز الكثير من النجاحات المتميزة في المجالات المادية والتكنولوجية وفي تغيير القيم والمقاييس والمثل نحو الأحسن والأفضل . إضافة إلى التغلب على الكثير من المشكلات الإنسانية التي كانت تجابه المجتمع . علما بان ترسيخ ونشر القيم والمقاييس الجديدة والقضاء على اغلب المشكلات الاجتماعية المزمنة لابد ان يعجل عملية التغير الاجتماعي عن طريق تساوي تسريع العاملين المادي والقيمي. وهنا يستطيع المجتمع العراقي التحرر من الهوة أو الفجوة الحضارية Cultural-Lag التي تعاني منها اغلب المجتمعات النامية ويضرب مثلا حيا لكافة الشعوب في العالم عن الطرق السليمة التي اعتمدها في تحقيق المنجزات المادية والمثالية.

الهوامش والمصادر

1- Gould, J. and Kolb, W. A Dictionary of the Social Sciences, New York, 1964, P.328.

2- Unesco , The Social Implications of Industrialization and Urbanization Calcutta. Unesco Research Centre, 1965, P.4.

3- The Annual Abstract of Statistics, Central Statistical Organization, the Iraqi Ministry of Planning , 1980, PP. 221-2.

4- The Monthly Bulletin of the Iraqi Central Bank, Nov, 1980.

5- The Annual Abstract of Statistics, 1980- see the Appendix (The Industrial Sector).

6- Grunwald, K. Industrialization in the Middle East, New York, P. 20.

7- Iraq Today, A. Journal Issued by the Iraqi Ministry of Information vol.11 , No.29, Nov.1976, P. 23.

8- Ismael , B.K. The Position of Iraqi Trade, An Article Written in the Iraqi Economist Journal, No.1, 1st year, March, P.15.

9- Ibid., P. 16.

10- Marshall, T.H. Citizenship and Social Class, London 1950, See the Ch, on " The Recent History of Professionalism ".

11- Mochalov, B.M Man and his Requirements Under Socialism, Moscow, 1973, P. 132.

١٢- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . محاضرات في المجتمع العربي، بغداد ١٩٧٣، ص٨٩.

13- Weitz, R. Urbanization and the Developing Countries, New York, 1973 , P. 14 .

14- Ibid., P. 16.

15- Kohli, K.L. The Nature of Urbanization in Iraq, Baghdad, 1975, P.12 .

16- Hanson, J.L. A Textbook of Economics, 5th Edition, London, 1970, P.127.

١٧- التقرير السياسي ، بغداد ،١٩٧٤، ص١١٧.

18- Moore, W.E. International Encyclopedia of the Social Science, Edited by D.L Sills, Vol.7, New York , PP. 266-267.

19- The Economic Development of Iraq, A Report Written For Reconstruction and Development, on the Request of the Iraqi Government, the John Hopkins Press, 1952, P.10.
20- Johnson, H. Sociology : A Systematic Introduction, London, 1961, P. 235.
21- Mann, P. An Approach to Urban Sociology, London, Routledge and Kegan Paul, 1968, P. 71.
22- AL-Hassan. Ihsan M. Social Structure and Family Change in Iraq. Under Conditions of Industrialization . A. Ph. D. Thesis in Sociology of the Hungarian Academy of Sciences, Budapest ,1977, PP. 45-46.
23- Aisa, M.T. The Philosophy of Planned Change, Cairo 1967, P.176.
24- The Third World and Scientific and Technical Progress, Published by a Group of Soviet Scientists in the Soviet Academy of Sciences, Moscow, 1976, PP. 44-45.
25- Wirth, L. Cities and Society, New York, The Free Press, 1957, PP. 52-3.
26- Bottomore, T.B Elites and Society, A Pelican Book, Middlesexes, England, P. 25.
27- Burgess, E. Lock and Thomas, The Family from Tradition to Companionship, 4th Edition, New York, 1971, P. 63.
28- Goode, W.J. World Revolution and Family Patterns, The Free Press of Glencoe,1963, P.123.
29- Tonnies, F. Community and Association, Translated By Charles P. Lomis, London, Routledge and Kegan Paul, 1955, P.40.
30- Ibid., P. 43.
31- Ibid., Op.cit, P.3
32- Merton, R. and Nisbet, R. Contemporary Social Problems, New York, 1961, P.4.

٣٣- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). علم الاجتماع : دراسة نظامية ، بغداد ١٩٧٦، ص٣١١.

34- Marx, K. Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Edited by T.B Bottmomore and M.Rubel, A Pelican Book, Middlesexes, England, 1967, P.137.
35- Spencer, Herbert, Principles of Sociology, London, 1892, See The Introduction .
36- Abraham, J.H. Origin and Growth of Sociology . A Pelican Book, Middlesex, England, 1973, See The Section No Ibn Khaldoun.
37- Bebel, August . Society of the Future, Moscow, 1976, PP. 17-19.

38- Merton, R. And Nisbet, R. Contemporary Social Problems, PP. 8-11.

39- Hinkle, R. The Development of Modern Sociology , Random House, New York, 1963, P.39.

40- Ibid. , P.40

الفصل العاشر
تجربة التصنيع في اليابان

تعتبر اليابان من أهم المجتمعات الصناعية المتقدمة في حقول العلم والتكنولوجيا نظرا للمنجزات الصناعية والتكنولوجية التي استطاعت بلوغها منذ منتصف هذا القرن على الرغم من الخسارة العسكرية التي منيت بها في الحرب العالمية الثانية واستسلامها لقوات الحلفاء بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال القنابل الذرية ضد مدنها الآهلة بالسكان وقواتها المسلحة . غير ان تجربة اليابان في مجالات التصنيع ونقل العلم والتكنولوجيا تبدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر وتواجه ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية فريدة من نوعها وتحقق نجاحات متميزة في الميادين المادية والحضارية لم تحققها الا القليل من الدول في العالم .

ان تصنيع اليابان وتقدمها التكنولوجي قد بدأ في فترة متأخرة بالنسبة للعديد من الدول الصناعية العريقة كبريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا [١] . ولكن خلال فترة لم تتجاوز الخمسين عاما (١٨٩٠-١٩٤٠) استطاعت اليابان ان تبني قاعدتها المادية للصناعة الآلية المتطورة وترسي هياكل صناعاتها الإنتاجية والاستهلاكية وتنتج السلع الصناعية الرأسمالية والكمالية التي استطاعت غزو الأسواق التجارية الكبرى في العالم والتأثير في أنشطتها الاقتصادية والمالية . إضافة إلى منافسة السلع الصناعية اليابانية للسلع الصناعية الغربية في عقر دارها مما دفع بحكومات الدول الغربية التدخل ووضع حد للمنافسة اليابانية من خلال حماية صناعاتها الوطنية عن طريق منع السلع اليابانية من الدخول إلى أسواقها التجارية أو فرض الرسوم الكمركية العالية والقيام بالحملات الإعلامية

ضدها [٢] . ومن الجدير بالذكر ان المنافسة الاقتصادية القاتلة بين السلع اليابانية والسلع الصناعية الغربية خلال الثمانينات من هذا القرن كانت من بين الأسباب غير المباشرة لاندلاع نيران الحرب العالمية الثانية .

وبعد سقوط اليابان في الحرب العالمية الثانية واحتلالها من قبل الجيش الأمريكي خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٢ لم تلبث ان استعادت قوتها الاقتصادية والتجارية والصناعية والتكنولوجية خصوصا بعد استقلالها السياسي في عام ١٩٥٢ وخلال فترة ثلاثين عاماً بعد الاستقلال تمكنت اليابان من إعادة بناء مؤسساتها المجتمعية الوظيفية على أسس جديدة وتطوير نظمها الإنتاجية وتحديث مؤسساتها الصناعية والتسويقية والمالية وقطع مسافات متميزة في التقدم العلمي والتفوق التكنولوجي إلى درجة أصبحت فيها الآن تقف على صعيد واحد مع اكبر الدول الصناعية في العالم في ميادين الإنتاج الصناعي والكفاءة التقنية والنفوذ المالي والقابلية على التجديد والتحديث والاختراع والإبداع الصناعي والعلمي .

ان الدراسة هذه تتوخى تشخيص ماهية العوامل الاجتماعية والحضارية والتاريخية التي تفسر سر تقدم اليابان في ميادين التصنيع والعلم والتكنولوجية ونجاحها في التغلب على مشكلاتها المادية وغير المادية وتفوقها البارز في إدخال واعتماد الأفكار والأساليب التكنولوجية المتطورة في الإدارة والإنتاج والتجارة الدولية . ولكننا لا نستطيع معرفة دور العوامل الاجتماعية والحضارية في تصنيع اليابان وتقدمها التكنولوجي دون دراسة التاريخ الصناعي والتكنولوجي لليابان ابتداءً منذ فترة الميجي (Meigi Period) (١٨٦٨-١٨٧٨) ومروراً بالحرب العالمية الثانية وانتهاءً بالفترة المعاصرة التي تعيشها اليابان . ان دراستنا هذه تدور حول أربعة محاور رئيسية هي :

١- التصنيع ونقل التكنولوجيا في اليابان خلال فترة الميجي .

٢- استقرار التصنيع وتنمية التكنولوجيا في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية .

٣- ماهية العوامل الاجتماعية المسؤولة عن توطين وتنمية التكنولوجيا في اليابان.

٤- ماذا يستطيع ان يستفيد العراق والوطن العربي من تجربة اليابان الصناعية والتكنولوجية .

الآن نقوم بشرح هذه المحاور بالتفصيل لكي نطلع على تجربة اليابان الصناعية والتكنولوجية ونفهم ماهية مرتكزاتها المادية والاجتماعية وأسرار نجاحها وكيفية الاستفادة منها في تصنيع وتحديث مجتمعنا العربي .

١- التصنيع ونقل التكنولوجيا في اليابان خلال فترة الميجي

خلال الفترة الكلاسيكية التي عاشتها اليابان (فترة التكاكاوا) (Tokugawa Period)(١٦١٥-١٨٦٨) أي الفترة التي سبقت عصر الميجي عصر النهوض والانبعاث والتقدم - كان المجتمع الياباني مجتمعا زراعياً إقطاعياً متخلفاً [٣]، مجتمع غير قادر على التنمية والتقدم وغير مؤهل على التحرر من قيود التخلف والجمود والانحطاط الشامل . في هذه الفترة كان حوالي ٨٠% من سكان اليابان يعيش في المناطق الريفية والقروية ويئن من مشكلات الفقر والأمية والمرض. وكانت نسبة واطئة من السكان تعيش في داخل المدن والأحياء الحضرية وتمارس الأعمال الصناعية والتجارية والخدمية التي تتميز بهبوط الكفاءة والإنتاجية . اما المستوى المعاشي فكان متردياً نتيجة اعتماد معظم السكان على مهنة الزراعة التي لم تكن آنذاك مهنة متطورة ومربحة بسبب انتهاجها للأساليب الإقطاعية في الإنتاج والتسويق والاستهلاك . فالفلاحون كانت تربطهم علاقات إنتاجية واجتماعية غير متكافئة مع أصحاب الأراضي ، ومثل هذه العلاقات أدت إلى تدهور الظروف المعاشية والحضارية للفلاحين وتردي أوضاعهم العامة . أما أصحاب الأراضي فكانوا يجنون ثمار الأرض لصالحهم ويتمتعون بحقوق اجتماعية وقانونية واسعة مكنتهم من السيطرة على المجتمع برمته وإدارة شؤونه وفق مصالحهم وغاياتهم .

واقتضت ظروف المجتمع الإقطاعي ان يقسم المجتمع الياباني خلال فترة التكاكاوا إلى عدد من الفئات أو الشرائح الاجتماعية المتمايزة التي كان يقرها النظام الإقطاعي . وبصورة عامة كانت بعض هذه الفئات تتمتع بالقوة والسلطان والنفوذ.

في حين كانت الفئات الأخرى والتي تمثل أكثرية المجتمع الياباني خاضعة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً للفئات المتنفذة التي كان يترأسها الإمبراطور ومجلسه الاستشاري [٥] .

وبعد انهيار نظام الإقطاع في اليابان نتيجة تحرر الفلاحين من سيطرة أصحاب الأراضي والإقطاعيين وهجرتهم إلى المدن وزيادة نفوذ الدولة وتطلعها إلى قيادة المجتمع وتنظيمه وفق مصالحه القومية والتنموية خصوصا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر [٦] إضافة إلى تنامي ظاهرة الاحتكاك الحضاري مع الدول الأوربية خصوصا بعد تطور وسائط النقل والمواصلات وتوافد البعثات الثقافية والدبلوماسية وتضخم آفاق التبادل التجاري بين الغرب والشرق دخلت اليابان في عصر جديد الا وهو عصر الميجي أي عصر التحرر الفكري والانبعاث الحضاري والنهضة والتجديد والتنمية الشاملة [٧] .

خلال عصر الميجي اهتمت اليابان اهتماماً متزايداً بتصنيع نفسها وتنمية قدراتها العلمية والتكنولوجية رغبة منها في مواكبة المسيرة الحضارية والمادية للبلدان الغربية التي كانت في ذلك الوقت قد قطعت أشواطاً متميزة في مضمار العلم والصناعة والتكنولوجيا خصوصاً بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والسويد . كما ان اهتمام اليابان بتصنيع نفسها وتطوير قدراتها العلمية في ذلك الوقت كان يرجع إلى طموح حكومتها الوطنية وشعبها الذي كان يرغب بإعادة بناء مجد وطنه ويتطلع إلى مستقبل افضل في تطوير الصناعات الآلية والإنتاجية التي من خلالها يستطيع إحراز درجة عالية من الاحترام والتقدير من لدن الدول المجاورة خصوصا الصين وروسيا القيصرية وفيتنام وكوريا وكمبوديا ولاوس [٨] . زد على ذلك رغبة اليابان في تطوير اقتصادها القومي والتأثير على الأنشطة الاقتصادية للأسواق التجارية التي كانت تتعامل معها . ومثل هذه الرغبة دفعتها نحو التوجه إلى مجالات التصنيع والعلم والتكنولوجيا .

جميع هذه العوامل والدوافع كانت مسؤولة عن اهتمامات اليابان في مجالات التصنيع والتكنولوجيا . ولكن ماذا فعلت اليابان لتجسيد اهتماماتها هذه خلال فترة الميجي وما هي العوامل المادية وغير المادية التي ساعدتها على التصنيع ونقل التكنولوجيا من الغرب وتوطينها في أرضها ؟ ان أول مافعلته اليابان إزاء تصنيع مجتمعها وتنمية قدراته العلمية والتكنولوجية انما هو إرسال الآلاف من طلبتها إلى الدول الغربية الصناعية خصوصاً بريطانيا وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا لتلقي العلوم والفنون والخبرات الصناعية والإدارية والهندسية والتكنولوجية [٩]. وخلال عشرين عاما من عملها هذا (١٨٩٠- ١٩١٠) رجع معظم طلبة البعثات اليابانية إلى بلدهم مزودين بالمهارات والكفاءات الصناعية والتكنولوجية الغربية . وعند وصولهم إلى اليابان بدأوا بالمساهمة الفاعلة في تصنيع بلدهم ونقل الأساليب التكنولوجية المتطورة إليه والعمل على استقرارها وبلورتها وتوطينها فيه بحيث تتكيف إلى ظروفه وتتلاءم مع مشكلاته وتلبي جميع حاجاته المادية والحضارية .

وبادرت اليابان إلى تنمية رؤوس أموالها الوطنية واستثمارها في المشاريع الصناعية . لكن تنمية رؤوس أموالها كانت عن طريق زيادة صادراتها من الحرير الطبيعي والأقمشة القطنية إلى البلدان الصناعية الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والابتعاد عن ظاهرة الاستهلاك المظهري واعتماد سياسة التقشف والاقتصاد في النفقات [١٠]، وتشجيع الأفراد من ذوي الدخول المتوسطة على الادخار في المصارف والمؤسسات المالية بعد زيادة معدلات أسعار الفائدة . إضافة إلى قيام الحكومة بتقليص الاعتمادات المالية المخصصة للزراعة وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع الصناعية العامة والخاصة.

لكن إهمال الحكومة المتعمد للزراعة وتركيزها على الصناعة والاهتمام بأنشطتها المتفرعة أدى إلى تحطيم المصالح الاقتصادية لاصحاب الأراضي والمزارعين وتعطيل الفلاحين عن العمل وتردي أوضاعهم المعاشية والاجتماعية

مما دفعهم إلى الهجرة إلى المدن لتبؤ الأعمال الصناعية هناك [11]. والهجرة المتزايدة لأبناء الريف إلى المدن في مطلع لقرن العشرين أدت دورها الفاعل في انخفاض الأيدي العاملة الزراعية وتردي الأحوال المعاشية والاجتماعية والحضارية في القرى والأرياف ، وفي نفس الوقت ازدحام السكان في المدن والأقاليم الحضرية التي ازداد عددها زيادة ملحوظة . ومن الجدير بالذكر ان وقوف الحكومة ضد المزارعين وأهل الريف ودعمها المتواصل للصناعة وأربابها خلال فترة العشرينات وبداية الثلاثينات من هذا القرن دفع بالعسكريين الذين كانوا يشككون بجدوى الحضارة الغربية في اليابان ويريدون التمسك بالعادات والتقاليد اليابانية العريقة ، إلى تكوين جبهة سياسية مع الفلاحين والمزارعين والعمال الكادحين في المدن [12]. ومثل هذه الجبهة استطاعت في عام ١٩٣٤ من الوصول إلى دفة الحكم والسيطرة على الطبقة الصناعية البرجوازية المتأثرة بالأفكار والممارسات الغربية . وفي نفس الوقت دعم حركة النهضة الحديثة والتمسك المطلق بالقيم والعادات والتقاليد التراثية التي يعتز بها اليابانيون ويفتخروا في الالتزام بها والتعامل وفق مساراتها الفكرية والتربوية . ولكن عندما وصل العسكريون إلى دفة الحكم استمروا بتشجيع الصناعة اليابانية وتحويلها وتطوير قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية . بيد انهم حولوها من صناعة للأغراض السلمية والتجارية إلى صناعة للأغراض الحربية والسياسية [13].

أما العوامل التي ساعدت على نجاح تجربة التصنيع ونقل التكنولوجيا في اليابان خلال فترة الميجي فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

أ- وجود الأيدي العاملة الرخيصة وتوفر الخبرات والمهارات العلمية والصناعية اليابانية خصوصا بعد عودة طلبة البعثات اليابانيين إلى وطنهم .

ب- وجود مادة الحرير الطبيعي بكميات كبيرة ساعدت اليابانيين على صناعة الأقمشة الحريرية وبيعها إلى الدول الأوربية وإنفاق واردات البيع على شراء

المواد الأولية الصناعية كالحديد والفحم الحجري والنحاس والرصاص والمعادن الأخرى التي تحتاجها الصناعة اليابانية .

جـ- توفر رؤوس الأموال الوطنية مع وجود الرغبة الملحة في استثمارها في المشاريع الصناعية .

د- وجود الأسواق التجارية المحلية والدولية مع زيادة الطلب الفعال على السلع اليابانية (١٤).

هـ- توفر المناخ المعتدل المشجع على العمل المثمر.

و- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليابان وتوفر الموانئ التجارية الكبيرة التي تساعد على عمليات التصدير والاستيراد.

ز- توفر الأجواء الاجتماعية والقيمية الملائمة لقيام الصناعة الآلية الحديثة (١٥).

ح- وجود طرق المواصلات التي تسهل نقل المواد الأولية ونقل السلع الجاهزة من المصانع إلى الأسواق التجارية المحلية والعالمية .

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى ان أولى الصناعات التي ظهرت في اليابان هي صناعة المنسوجات القطنية والحريرية وصناعة بناء السفن وصناعة الحديد والصلب وصناعة الزجاج والفخار (١٦). لكن تصنيع اليابان اعتمد على إنتاجها الوفير من الأقمشة القطنية والحريرية وتصدير معظم الإنتاج إلى الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على رؤوس الأموال التي كانت تحتاجها عملية بناء وتطوير القاعدة المادية للصناعات الثقيلة (١٧). كما ركزت اليابان على الشروع ببناء وتنمية صناعة القاطرات والسكك الحديدية ، هذه الصناعة التي سهلت عملية نقل المواد الأولية من مصادرها إلى المصانع ونقل السلع الصناعية من المصانع الإنتاجية إلى الأسواق التجارية .

وفي العشرينات والثلاثينات من هذا القرن دأبت اليابان على صناعة الحديد والصلب التي شيدتها في بداية القرن العشرين . ومن صناعة القضبان والصفائح

الحديدية ظهرت العديد من الصناعات الآلية كصناعة بناء السفن الحربية وصناعة الذخيرة والمؤن الحربية التي انتعشت في اليابان قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية خصوصا صناعة العجلات والدروع والطائرات والمدافع والأسلحة الخفيفة والملابس الحربية [١٨]. وعلاوة على ظهور الصناعات الحربية في اليابان ظهرت الصناعات الكهربائية والميكانيكية والكيمياوية التي كانت مسخرة لخدمة القوات المسلحة اكثر من خدمة القطاعات المدنية في المجتمع .

٢- استقرار وتنمية الصناعة والتكنولوجيا في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية

بعد سقوط اليابان في الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ ودخول القوات الأمريكية في أراضيها قامت قوى الاحتلال الأجنبي بحل الجيش والقوات الجوية والبحرية اليابانية واعتقال القادة والأمراء العسكريين وتسريح كافة المقاتلين وتطهير أجهزة الدولة والمجتمع من العناصر القومية والعسكرية التي تكن روح العداء والكراهية للغرب . كما بادرت قوى الاحتلال الأجنبي إلى إغلاق كافة المصانع الحربية وتطهير مدرائها واعتقال مموليها وتحويلها إلى مصانع للأغراض السلمية والتجارية بعد إعادة بناء تنظيمها الإداري والإنتاجي وإرغامها على التخصص بإنتاج سلع صناعية معينة ومساعدتها في مواجهة مشكلاتها المالية والفنية وتخصيص الأيدي العاملة التي تحتاجها . كذلك أنهت سلطات الاحتلال الروابط الروحية المقدسة بين الإمبراطور وقادة الحركة الصناعية اليابانية ومنعت الممارسات التعاقدية غير المتكافئة بين الإدارات الصناعية والعمال وحرمت العلاقات التكافلية المبنية على قيم الولاء والإخلاص بين أرباب العمل والعمال والمنشات الإنتاجية [٢٠]. وقد تمت هذه الإجراءات عن طريق تجريد الإمبراطور من كافة سلطاته الدينية والعسكرية والقانونية والاجتماعية المقدسة وتحويله إلى شخص اعتيادي ليس من حقه التدخل في العمل الإنتاجي وتحديد مساراته وفق القيم والممارسات التي يريدها. وعن طريق تشجيع العمل النقابي ومنح العمال حق تكوين النقابات العمالية التي تنظم علاقاتهم مع أرباب العمل ، وحق العمل السياسي

الذي يمكنهم من الانتماء إلى الأحزاب السياسية والمشاركة في اختيار النواب البرلمانيين عن طريق الانتخابات المباشرة .

ان الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال إزاء إعادة تنظيم الحركة الصناعية في اليابان قد أدت دورها الفاعل في تبديل الهياكل الإدارية والتنظيمية للصناعات اليابانية وفي تحويل علاقات الإنتاج بين أرباب الصناعة والعمال من طور إلى طور وفي تنمية طبيعة العمل الصناعي والتكنولوجي نحو الأحسن والأفضل .

ولكن بعد استقلال اليابان السياسي عام ١٩٥٢ وتحويل النظام الاجتماعي من طور إلى آخر توفر لظاهرة التصنيع والتكنولوجيا المناخ الملائم الذي يساعد على الاستقرار والتطور . فاليابانيون الذين وافقوا بعد الحرب العالمية الثانية على تغيير أنماط الهياكل السياسية والبنيوية وقبول أنماط تشبه إلى حد بعيد تلك التي توجد في الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ، بدأوا يفكرون بضرورة البروز في المجالات الصناعية والتكنولوجية وقطع أشواط متميزة فيها من اجل إشباع طموحاتهم الهادفة إلى التنمية والتطوير والتحديث . في حين قبل وخلال الحرب كان اليابانيون يريدون التفوق في المجال العسكري. ولكن خسارتهم في الحرب دفعتهم إلى التفتيش عن مجال آخر يستطيعون من خلاله إثبات كفاءتهم وتعزيز روحهم الوثابة إلى العمل والإنتاج والرقي والتقدم . والمجال الذي اختاروه هو مجال التصنيع والتنمية العلمية والتكنولوجية (٢١). ذلك ان الشخصية اليابانية بطبيعتها فخورة بماضيها ومتعصبة لتراثها وحضارتها وأمجادها الغابرة (٢٢). وتريد تحقيق النجاحات والمنجزات الساحقة في الميادين كافة من اجل العزة الوطنية والشموخ الحضاري والسمعة الدولية مهما كلف ذلك من جهود وأموال وتضحيات.

ان خسارة اليابان في الحرب حفزتها أذن نحو التركيز على مجال آخر والتميز به الا وهو مجال التحديث والتنمية والتطوير. فاليابان منذ استقلالها السياسي بذلت المزيد من الجهود والأموال والتضحيات لتحديث صناعاتها التقليدية

كصناعة المنسوجات القطنية والحريرية وصناعة الحديد والصلب وصناعة بناء السفن وصناعة المكائن الثقيلة وصناعة السكك الحديدية ، وزيادة طاقتها الإنتاجية من خلال توسيع منشآتها الصناعية وزيادة عدد فروعها المتخصصة واستعمالها للمكائن المتطورة في عملية الإنتاج . كما انها أرست الأسس العلمية لصناعاتها الحديثة كالصناعة البتروكيمياوية والصناعة الإلكترونية وصناعة السيارات وصناعة الأجهزة الكهربائية والقياسية وصناعة لعب الأطفال وصناعة الورق وصناعة الأدوية والعقاقير الطبية وصناعة المفروشات والسجاد وصناعة الأخشاب وصناعة الأغذية والمعلبات . والجدول المذكور أدناه يوضح عدد المنشآت الصناعية لأهم الصناعات اليابانية وعدد العاملين فيها بالآلف لعام ١٩٨١.

أهم الصناعات اليابانية	عدد المنشات الصناعية التابعة لها	عدد العاملين فيها بالآلف
الصناعات الغذائية	٤٨٦١٤	١٠٢٠
صناعة المنسوجات	٤٧٦٤٣	٦٧٧
صناعة الأخشاب	٣٤٩٤١	٤٠٦
الصناعات الكيمياوية	١٧٧٨	٢٠٥
الصناعات البترولية	٧٩٢	١٦
صناعة الزجاج	١٣٥٥	٦٤
صناعة الحديد والصلب	٧١٦٨	٤٢٢
الصناعات المعدنية	٥١٢٩٨	٨٠٧
صناعة المكائن الثقيلة	٤١٧٢٢	١١٥٥
صناعة بناء السفن	٣٠١٥	١٣٩
صناعة السيارات	١٠٠٠١	٦٩٩
الصناعات الجلدية	٤١٧١	٤٦
صناعة الأجهزة الكهربائية	١٣٨٤١	٨٢٢

(Source) : Yearbook of Industrial statistics, Vol. 1 United Nations New York, 1983, P.302.

استثمرت اليابان رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في صناعاتها التقليدية والحديثة وشجعت القطاع الصناعي الخاص على ممارسة الأنشطة الصناعية والتجارية جنبا إلى جنب مع القطاع العام .

إضافة إلى قيامها باستيراد التكنولوجيا الصناعية الحديثة من الدول المتقدمة خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والعمل على توطينها في أراضيها لتلائم ظروف ومشكلات وحاجات اليابان . زد على ذلك قيام مخترعيها وخبرائها وعلمائها واخصائيها باختراع الكثير من الأجهزة والمكائن والمعدات الصناعية الحديثة التي أدت دورها الفاعل في دفع عجلة التصنيع والتكنولوجيا في اليابان إلى أمام . ناهيك عن الجهود البناءة التي بذلها العلماء اليابانيون في تطوير اسس وأساليب الصناعة والتكنولوجيا اليابانية من خلال البحوث والدراسات العلمية النظرية والتطبيقية التي قاموا بها والتي كان لها الدور الكبير في تنمية الاقتصاد الياباني وزيادة قدراته المبدعة والخلاقة .

٣- ماهية العوامل الاجتماعية المسؤولة عن توطين وتنمية التكنولوجيا في اليابان

تلعب العوامل الاجتماعية التي تميز المجتمع الياباني وتصب سلوكية أفراده في قالب معين الدور المهم في استقراره وبلورة وتطوير التكنولوجيا. فالتصنيع والتكنولوجيا هما ظاهرتان اقتصاديتان اجتماعيتان متلازمتان . فهما لا يتطلبان توفير المستلزمات المادية والعلمية كالخبرة والمعرفة والكفاءة الفنية ورؤوس الأموال الكافية والمواد الأولية المتنوعة وطرق المواصلات والأسواق التجارية والمؤسسات المصرفية والتأمينية والكوادر البشرية على اختلاف أنواعها ودرجاتها فحسب بل يتطلبان أيضاً المناخ الاجتماعي والحضاري الملائم الذي يدعم حركة التصنيع ونقل التكنولوجيا ويثبت أقدامها ويمنحها قوة وفاعلية بحيث تستطيع تبديل الهياكل والبنى المادية وغير المادية للمجتمع بطريقة مبرمجة وهادفة [٢٣].

ومن الجدير بالذكر ان اليابان منذ فترة انقلابها الصناعي في النصف الأول من القرن العشرين كانت تمتلك الجو الاجتماعي المطلـوب والقاعـدة الحـضارية المثالية اللازمة والإرادة والرغبة الجامحة في تحويل المجتمع من مجتمع زراعـي إقطاعي متخلف إلى مجتمع صناعي وعقلاني متقدم. لكن المناخ الاجتماعي والأطر الحضارية المثالية والإرادة الـصادقة التـي عـززت حركـة التـصنيع والعلـم والتكنولوجيا في اليابان سواء قبل أو بعد الحرب العالمية الثانية تنعكس فـي عـدة متغيرات اجتماعية وحضارية كانـت تـشكل بمحـصلتها النهائيـة الخـصوصية الاجتماعية لليابان (٢٤). هذه الخصوصية التي لم تميز المجتمع الياباني عن غيـره من المجتمعات الغربية والشرقية فحسب بل كانت تقـف وراء تقـدم اليابـان فـي مجالات التحضر والتصنيع والتحديث الشامل وتفسر في ذات الوقت أيـضاً قوتهـا الاقتصادية وإمكاناتها التكنولوجية وتطورها العلمي السريع الذي لم تـشهده حتـى الدول الصناعية العريقة التي نقلت منهـا اليابـان فنونهـا العلميـة والـصناعية والتكنولوجية .

ولكن ياترى ما هي المتغيرات الاجتماعية التي تميزت فيها اليابان والتـي دعمت حركتها الصناعية وتقدمها التكنولوجي وتحديثها الشامل ؟

ان المتغيرات الاجتماعية التي تشكل القاعدة الحـضارية لـشموخ وتـألق اليابان صناعيا وعلميا وتكنولوجيا تكمن في عادات وتقاليد وفلسفة وتراث اليابـان الأصيل الذي انعكس فيما بعد في المواقف والقيم والمقاييس التي يؤمن بها اليابانيون . لكن المتغيرات الاجتماعية التي ترتكز عليها الصناعة والتكنولوجيا اليابانية يمكن إجمالها بالنقاط التالية :

أ- الولاء القومي والعمل على إعادة بناء مجد اليابان وتراثها الحضاري الغابر.

ب- القيم الاجتماعية اليابانية.

جـ- التفاني في خدمة القائد والآمر.

د- تقديس الدولة والعمل على تنفيذ كافة مشاريعها وتحقيق طموحاتها.

هـ- الانضواء تحت لواء الجماعة.

والان نود شرح هذه المتغيرات الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع الياباني في سلوكه وتعامله اليومي ونبين أثرها في تنمية وتطوير الصناعة والتكنولوجيا اليابانية.

أ- الولاء القومي والعمل على إعادة بناء مجد اليابان وتراثها الحضاري الغابر

يفتخر ويعتز اليابانيون بقوميتهم إلى درجة انهم مستعدون على التضحية بالغالي والنفيس من اجل سموها ورفعتها وتألقها. ودائما يتذكر اليابانيون حضارتهم الشرقية العريقة وفضلهم في نمو وتطور الحضارة الإنسانية . ويؤمنون أيماناً مترسخاً بقدرتهم كشعب على عمل المستحيل من اجل النهوض والتقدم والتنافس مع بقية الشعوب مهما تكن راقية ومتقدمة من اجل نيل العزة والكرامة والشرف.

فهم يتذكرون بكل فخر واعتزاز انتصارهم العسكري على الصين في عام ١٨٩٥ وانتصارهم العسكري على روسيا القيصرية في عام ١٩٠٥ وتصديهم البطولي لقوى الحلفاء بصورة عامة والقوات الأمريكية بصورة خاصة خلال الحرب العالمية الثانية وعجز هذه القوات عن دحرهم واحتلال بلدهم الا بعد استعمالها السلاح الذري ضد مدنهم وشعبهم . كذلك يتذكرون الجهود البشرية والعلمية المتميزة التي بذلوها في تصنيع بلادهم خلال فترة لم تتجاوز الأربعين عاما ويفتخرون بسرعة إعادة بناء اقتصادهم القومي بعد خسارتهم في الحرب العالمية الثانية والعمل على تنمية وتطوير قطاعاته الإنتاجية وفق احدث الأساليب العلمية والتكنولوجية [٢٥].

ان ولاء اليابانيين وإخلاصهم وتفانيهم لوطنهم وأمتهم هو الذي دفعهم إلى الاستبسال في القتال إبان الحرب العالمية الثانية وهو الذي حفزهم على التمييز في مجال العلم والتكنولوجيا بعد فترة الاستقلال السياسي عام ١٩٥٢. وعلينا ان نذكر هنا بأن حب اليابانيين لقوميتهم ووطنهم ورغبتهم في إعادة بناء مجد حضارة أجدادهم هو الذي يقودهم على العمل الجدي المتواصل في حقول الإنتاج والخدمات.

هذا العمل الذي يجلب الرفاهية لشعبهم ووطنهم ويضع بلدهم في مصاف الدول الصناعية المتقدمة في العالم .

ب- القيم الاجتماعية اليابانية

القيم هي مجموعة الآراء والمعتقدات التي يحملها الأفراد والتي تصب سلوكهم في قالب معين وتحدد أنماط علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين [٢٦]. والقيم التي يحملها اليابانيون والتي أدت دورها المؤثر والفاعل في نجاح تجربة التصنيع ونقل التكنولوجيا تتسم كلها بالإيجابية والحيوية كقيم الإيثار والتضحية في سبيل الآخرين [٢٧]. وقيم احترام الزمن وتحمل المسؤولية وقيم حب العمل الاجتماعي وقيم المثابرة والصبر والانضباط وقيم التقشف والاقتصاد في النفقات والابتعاد عن الاستهلاك المظهري .

ان قيم الإيثار والبذل والعطاء التي يعتمدها اليابانيون في سلوكهم وتعاملهم اليومي هي التي تدفعهم إلى بذل الغالي والنفيس في سبيل خدمة المجتمع والعمل على تقدمه في الميادين كافة والحرص على سمعته ورفعته وشموخه الحضاري. ذلك ان مصلحة المجتمع الكبير بالنسبة للفرد الياباني تأتي قبل مصلحته الخاصة علما بان العادات والتقاليد التي يتمسك بها اليابانيون تجعلهم يعتقدون بأنهم ينتمون إلى عائلة كبيرة الا وهي عائلة الدولة اليابانية (Family State). فكما يعمل الفرد لعائلته ويخلص لها ويكن لها الحب والمودة فان عليه في ذات الوقت ان يعمل لعائلة المجتمع الكبير أي يعمل لليابان ويضحي من اجلها وينكر مصلحته الذاتية من اجل المصلحة الجماعية والصالح العام [٢٨].

جـ- التفاني في خدمة القائد والآمر

نتيجة للتعاليم الفلسفية لحضارة اليابان التي يتمسك بها اليابانيون والتي تدفعهم إلى إطاعة واحترام وخدمة القائد والآمر في المجتمع نرى بان اليابانيين يتنافسون ويتبارون في تقديم الولاء والإخلاص للقائد أو الآمر المتمثل بالإمبراطور ورب العمل أو صاحب الأرض الزراعية أو المعلم أو الضابط أو المهندس أو الأب

أو المدير...الخ. ان تعاليم القيم الحضارية التي يكتسبها الياباني منذ الصغر عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية تقضي بتقسيم المجتمع إلى جماعات وظيفية مختلفة كل جماعة تتكون من قائد واتباع كالعائلة التي تتكون من الأب وأفراد العائلة، والمدرسة التي تتكون من المدرسين والطلبة والمصنع الذي يتكون من رب العمل والعمال والدائرة البيروقراطية التي تتكون من المدير والموظفين والمزرعة التي تتكون من صاحب الأرض والعمال الزراعيين وهكذا .

من هذا التنظيم الاجتماعي الهرمي للجماعات يتوقع من المأمور إطاعة الآمر أو القائد والإخلاص له والتفاني في خدمته (٢٩). فالزوجة في العائلة اليابانية تطيع زوجها طاعة عمياء وتخلص له وتعمل ما في استطاعتها على إرضائه وإسعاده وتحقيق طموحاته . والعامل في المصنع الياباني يخدم رب العمل ويخلص له ويضحي من اجله ويكافح في سبيل نجاح المصنع وتقدمه ورفع سمعته . ويكون هذا من خلال تقديم العمل الجدي والمخلص والحفاظ على أسرار رب العمل والدفاع عن مصالحه في داخل العمل وخارجه والتفنن في أداء العمل الجيد وعدم الدخول في قضايا الشغب والإضرابات العمالية والتباطؤ في العمل كما يفعل معظم العمال في المصانع الغربية . ومثل هذه الحالة الاجتماعية الإيجابية السائدة في المصانع اليابانية تفسر سر نجاح اليابان في عملية نقل التكنولوجيا وسر استقرار وتقدم الصناعة فيها وسر قوة اقتصادها القومي وعملتها الوطنية بالرغم من الانتكاسات السياسية والعسكرية التي منيت بها خلال وبعد فترة الحرب.

ولعل من المفيد ان نشير هنا إلى ان تفاني الصغير في خدمة الكبير واحترامه والخضوع له بل وفي بعض الحالات التضحية من اجله انما هو امتداد للتقاليد والعادات الاجتماعية التي ورثها الفرد الياباني من مجتمعه الإقطاعي ، هذه التقاليد والعادات المتأصلة في القيم الحضارية والسلوكية للمجتمع الياباني.

د- تقديس الدولة والعمل على تنفيذ كافة مشاريعها وتحقيق طموحاتها

يتميز المجتمع الياباني باندفاعه غير المحدود بإطاعة الدولة والإذعان لاوامرها والعمل على خدمتها والإخلاص لها . واذا ما تعرضت للخطر فعلى الجميع التضحية بالغالي والنفيس من اجل حمايتها والدفاع عنها. ذلك انها رمز وحدة المجتمع وأداة المنجزات الحضارية ومصدر العزة والشرف وأساس النظام والانضباط والتقدم . ان اليابانيين يعتقدون خصوصا خلال فترة الميجي بان دولتهم ما هي الا دولة عائلة (Family State) بمعنى ان اليابان كلها عائلة كبيرة يعمل فيها كل فرد من اجل مصلحة الآخرين (٣٠). ففرح وسعادة الفرد انما هي فرح وسعادة العائلة . وحزن وألم الفرد انما هو حزن وألم عائلته . والعائلة اليابانية الكبيرة (المجتمع الياباني) يترأسها الإمبراطور الذي يحترمه ويطيعه الجميع لكونه رئيس السلطة العليا وصاحب القدسية والجاه والشرف .

وقيم المجتمع التي يؤمن بها اليابانيون هي التي تحرضهم على إطاعة الدولة وتمجيدها والانضواء تحت لوائها لانها من اخطر الجماعات الاجتماعية في المجتمع الياباني وأكثرها حساسية وأهمية لوجوده وتقدمه (٣١). وعلينا ان نذكر بان نجاح اليابان في تجربة التصنيع ونقل التكنولوجيا كان يرجع إلى تعلق الشعب الياباني بدولته وحرصه على تنفيذ ما تطلبه الدولة منه. فخلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين طلبت الدولة من الشعب الياباني تحويل الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي عن طريق انتهاج سبيل التصنيع ونقل التكنولوجيا . فبادر اليابانيون إلى تصنيع بلادهم وتحديثها وتنميتها الشاملة وذلك من خلال الذهاب إلى الغرب لتعلم واكتساب المهارة والخبرة الصناعية والتدريب على احدث تقنيات العلم والصناعة المتطورة والعودة إلى اليابان لتطبيق ما اكتسبوه من علوم وفنون صناعية وتكنولوجية على عملية التصنيع والتنمية الشاملة .

كذلك هاجر الملايين من أبناء القرى والأرياف إلى المدن الكبيرة كطوكيو وكوزاكي وكيوتو وناكويا واوزاكا وهورشيما ويوكوهاما وسوبورو للمشاركة في

عملية الانقلاب الصناعي . وبادر معظم أبناء الطبقات الوسطى والعمالية إلى اعتماد سياسة التقشف من اجل توفير رؤوس الأموال التي تحتاجها عمليات التحضر والتصنيع. وأخيراً اندفعت الكوادر البشرية اليابانية من كلا الجنسين على العمل الجدي والدقيق من اجل تثبيت أقدام الصناعة في اليابان واستقرارها على أسس رصينة وتهيئة كافة المستلزمات التي تضمن تنميتها وفاعليتها وقوتها.

وعندما طلبت الدولة برئاسة الإمبراطور من اليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية بالتصدي لخطر الاحتلال الأجنبي الذي كان يداهم اليابان وحضارتها ومقدساتها هب اليابانيون يدافعون عن بلدهم ومجتمعهم بكل ما او توا به من باس وقوة . وكلنا يعرف المنجزات البطولية التي أداها الشعب الياباني في الدفاع عن وطنه وجسامة التضحيات التي قدمها من اجل الحفاظ على سلامته ووحدة ترابه . كما نتذكر إصرار اليابان على الاستمرار في القتال وعدم الاستسلام حتى بعد استعمال السلاح الذري ضدها. فاليابان لم تستسلم لقوى الحلفاء حتى بعد استعمال السلاح الرهيب ضدها بل استسلمت بناءا على طلب الإمبراطور من قواتها المسلحة بإيقاف العمليات العسكرية والاستسلام خوفا من جسامة الدمار والخراب الذي قد يلحق بالبلاد من جراء استمرار الحرب. كل هذا يبين لنا طاعة اليابانيين العمياء لدولتهم وتسابقهم في خدمتها والتضحية من اجلها علما منهم بان رفاهيتهم وسعادتهم تكمنان في قوة الدولة وعزتها وهيبتها.

هـ- الانضواء تحت لواء الجماعة

من أهم العوامل التي تكمن خلف نجاح تجربة التصنيع والتقدم التكنولوجي في اليابان كراهية اليابانيين للعزلة والفردية والأنانية والغرور وحبهم للتعاون مع الجماعة والانضواء تحت لوائها والإخلاص لها والتفاني في خدمتها وتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة (٣٢). ان سلطات الاحتلال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية منعت اليابانيين عن التعصب والتطرف القومي وعملت على قتل التطلعات والطموحات العسكرية عندهم وإخماد روح الانبعاث الحضاري والتراثي التي طغت

على مجتمعهم إبان عصر الميجي . إضافة إلى وقوفها ضد القيم الحضارية والسلوكية لليابان واعتقال وحبس كل من يتمسك بها ويتعصب لتعاليمها . ذلك ان قيم اليابان تدعو إلى عبادة الإمبراطور وتقديس الدولة التي يحكمها وإطاعة أوامرها طاعة عمياء . وأخيراً بادرت سلطات الاحتلال الأمريكي إلى تحدي القيم الحضارية لليابان وإنهاء الروابط التعاقدية بين الآمر والمأمور وتعويضها بروابط قائمة على القيم والمبادئ البرجوازية والفردية والأنانية . بعد هذه الإجراءات التعسفية والانتقامية التي اتخذتها السلطات الأمريكية إزاء القضايا القومية والاجتماعية والتراثية التي يتمسك ويعتز بها اليابانيون لم يبق أمامهم سوى موضوع الائتلاف مع الجماعة والانضواء تحت لوائها .

ان الياباني بطبيعته هو شخص اجتماعي (Social Person) يريد الانتماء إلى الجماعة والتكيف لها (Group Conformity) سواء كانت الجماعة جماعة عمل أو دراسة أو بحث أو تسلية وترويح والتعاون معها والإخلاص لها وتمكينها من تحقيق طموحاتها وأهدافها (٣٣).

بعد الحرب العالمية الثانية نرى اليابانيين من كلا الجنسين يتسابقون في الانتماء إلى الجماعات وتقديم الولاءات لها خصوصا جماعات العمل والإنتاج . عند انتماء اليابانيين إلى جماعة العمل في المصنع نراهم يعملون كأبناء أسرة واحدة، يتعاون واحدهم مع الآخر ويكن الحب والإخلاص والمودة له ومستعد على التضحية في سبيله. لهذا لا توجد منافسة وكراهية وصراع بين عمال المصنع وأرباب العمل كما يوجد في المصانع الغربية. بل توجد بدلا من ذلك منافسة بناءة بين عمال ومهندسي المصنع الواحد في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته والبحث عن طرق وأساليب جديدة تضمن تقليص تكاليف الإنتاج وتسريع عملياته والإبداع في فنونه المتخصصة . وتوجد أيضاً منافسة بناءة بين المشاريع الصناعية والتكنولوجية اليابانية في الوصول إلى افضل الطرق والأساليب الإنتاجية التي تضمن الإنتاج

الوفير والنوعية العالية والنماذج المتطورة للسلع الإنتاجية والاستهلاكية التي يفضلها الأفراد والجماعات في داخل اليابان وخارجها.

٤- ماذا يستطيع ان يستفيد العراق والوطن العربي من تجربة اليابان الصناعية والتكنولوجية ؟

ان نجاح تجربة اليابان الصناعية والتكنولوجية تعتمد على حسن مزاوجتها بين العلم والتكنولوجيا الغربية التي حصلتها من خلال عملية احتكاكها الحضاري بالغرب وبين قيمها السلوكية وعاداتها وتقاليدها وسماتها الحضارية والقومية التي احتفظت بها طيلة فترة تاريخها الصناعي بالرغم من احتكاكها وتعاملها مع الغرب لعشرات السنين . فالعراق في هذه الحالة يستطيع نقل أساليب الصناعة والتكنولوجيا من الغرب والشرق وتوطينها في أراضيه مع الحفاظ على قيمه الأصيلة وعاداته وتقاليده الاجتماعية التي تنسجم مع عصر التحضر والتصنيع. فالمزاوجة بين التكنولوجيا الحديثة المستقاة من الغرب والشرق والخصائص الاجتماعية المتميزة للحضارة والتراث العربي انما هي الوسيلة الإيجابية التي تمكن العراق من إحراز النجاح في مجالات التصنيع والتكنولوجيا وفي ذات الوقت بناء الركائز الصلدة للمجتمع الجديد.

ويستطيع العراق الاستفادة من الأجواء الاجتماعية والحضارية التي وفرتها الدولة العراقية كبلورة ونشر القيم الإيجابية التي يتطلبها العمل الصناعي كقيم الإيثار والتضحية في سبيل الغير وقيم الصبر والتحمل والدقة في أداء العمل وقيم حب العمل الجماعي وتحمل المسؤولية والإخلاص في العمل وضرورة احترام القائد أو الآمر والإخلاص له والتفاني في خدمته من اجل الصالح العام . وأهمية العمل مع الجماعة والانضواء تحت لوائها وتنفيذ أوامرها والتضحية من اجل عزتها ورفعتها.

ناهيك عن ضرورة تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والتفاني في الكفاح والعمل خدمة للأغراض الوطنية والقومية. علما بان كافة القيم

والممارسات الإيجابية التي رسختها الدولة هي ذات القيم والممارسات الإيجابية التي تؤكد على أهميتها الحضارة العربية عبر تاريخها الطويل. لذا ينبغي علينا اعتمادها والتحلي بإحكامها ونصوصها لكي نضمن التقدم والرقي في جميع مجالات الحيـــاة وتخصصاتها.

الهوامش والمصادر

1- Lewis, A. Economic Survey, London George Allen and Unwin, 1960, P.115.
2- Gregg , P. A Social and Economic History of Britain, London George G. Harrap, 1960, PP. 422-424.
3- Bella, R. Tokugawa Religion, New York, 1957. See the Introduction.
4- Ganshof, S. Feudalism, London, 1957 , PP. 23-25.
5- Dore, R.P. "The Legacy of Tokugwa Education" in M.B. Jansen (ed.) Changing Japanese Attitude Towards Modernization, New York, 1965, P.100.
6- Ishida, T. Japanese Society, New York Random House, 1971, P.18.
7- Ibid., P.17.
8- Ibid., P.17.
9- Ward, E. Japan: The Continuity of Modernization, Princeton, 1965, P. 42.
10- Lewis, The Theory of Economic Growth, London. George Allen and Unwin, 1955, PP. 139-140.

11- Ibid., P.230.
12- Ishida, T. Japanese Society, P.23.
13- Ibid., P.25.
14- Ishida, T. Japanese Society, P.97.
15- Dore, R.P. City Life in Japan, London, Routhledge and Kegan Paul, 1958,PP.121-122.

١٦- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). التصنيع وتغير المجتمع ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص ١٥.

17- Allen , G.C. A Short Economic History of Modern Japan , London, 1957 , PP. 104-5.
18- Ibid., P.112.
19- Bearwald, H. The Purge of Japanese Leaders Under the Occupation, Berkeley 1959, P. 5.
20- Ibid., PP. 10-13.
21- Ishida, T. Japanese Society, P. 40.
22- Benedict, R. The Chrysanthemum and the Sword, London, Secker and Warburg, 1947.

٢٣- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). الأسس الاجتماعيـــة والحـــضارية للتصنيع في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية ، السنة الـــسابعة ، العدد التاسع ، أيلول ١٩٨٠، ص ١٦١.

24- Ishida, T. Japanese Society, P.41.

25- Ibid., P. 97.

٢٦- البروفيسور دينكن ميشيل ، معجم علم الاجتماع ، ترجمـــة الـــدكتور إحسان محمد الحسن، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٢٥٠.

27- Maruyama, M. Thought and Behavior in Modern Japanese Politics, London, Oxford University Press, 1963, PP. 9-11.

28- Vogel, E. Japan's New Middle. Class, Berkeley and les Angles, 1963 P. 180.

29- Dore, R.P. City Life in Japan, See the Section entitled "Social Classes and Social Mobility.

30- Ishida, T. Japanese Society, P. 31.

31- Hall, J. and et. Al Village Japan, Chicago, the Chicago University Press, 1959, PP. 7-10.

32- Ishida, T. Japanese Society, P. 37.

33- Ibid., P. 38.

34- Ibid., P. 39.

المصـــادر

المصادر العربية

١- أبو علي ، محمد عبد الله (الـــدكتور). التنظــيم الاجتمـــاعي للـــصناعة ، الاسكندرية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ .

٢- استافيف ، أس . الاقتصاد العالمي ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٦٦ .

٣- باركر ، براون وآخرون . علم الاجتماع الـــصناعي ، ترجمـــة الـــدكتور محمد علي محمد وآخرون ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٥ .

٤- تشيخوتوف ، اج. وآخرون. مشكلات التصنيع في البلـــدان الناميـــة ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٤ .

٥- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). محاضرات في المجتمع العربي، بغداد، مطبعة دار السلام ، ١٩٧٣ .

٦- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). علم الاجتماع : دراسة نظامية ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٧٦ .

٧- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). التصنيع وتغير المجتمع ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ .

٨- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). العائلة والقرابة والزواج ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ .

٩- الحسن ، إحسان محمد (الـــدكتور). الأســـس العلميـــة لمنـــاهج البحـــث الاجتماعي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ .

١٠- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). المفهوم الاشتراكي لسياسة نشاطات الفراغ والإبداع ، منشورات مديرية النشاطات الطلابية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٩ .

١١- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). المشكلات الأسرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتعلقة بزيادة مساهمة المرأة العراقية في تعزيز البناء الاقتصادي للقطر المنعقدة في بغداد خلال الفترة ٩-١١ تشرين الأول ١٩٨٣ تحت إشراف نقابات عمال بغداد .

١٢- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). علم الاجتماع السياسي ، الموصل ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٤ .

١٣- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). الثورة والقادسية الجديدة ، منشورات مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢ .

١٤- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). الأسس الاجتماعية والحضارية للتصنيع في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية ، السنة السابعة ، العدد التاسع ، أيلول ١٩٨٠ .

١٥ الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) ، والدكتور فاضل عباس الحسب . المواد البشرية ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٢ .

١٦- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) ، والدكتورة فوزية العطية . الطبقة الاجتماعية ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٣ .

١٧- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). أسباب ونتائج التصنيع في العراق ، مجلة كلية الآداب العدد ٣٠ ، ١٩٨١ .

١٨- الحسن ، إحسان محمد (الدكتور). علاقة البناء الطبقي بالتحصيل العلمي للأطفال ، العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، ١٩٨٠ .

١٩- حسن ، رزاق إبراهيم . النقابات العمالية ، منشورات وزارة الإعلام ، دار الرشيد ، بغداد ١٩٧٩ .

٢٠- حميد ، أحلام شيت . أثر ثورة السابع من تموز في التغيرات الاجتماعية والحضارية للمرأة العراقية ، أطروحة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، آذار ١٩٨٣ .

٢١- حجير ، محمد مبارك . تمويل التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٣ .

٢٢- الساعاتي ، حسن (الدكتور) . التصنيع والعمران ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

٢٣- العادلي ، فاروق (الدكتور) . الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

٢٤- عبد الرحيم ، عبد المجيد . علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبة الانكلو المصرية ، ١٩٧٥ .

٢٥- عزت ، عبد العزيز (الدكتور). الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٠ .

٢٦- الكبيسي ، حمدان (الدكتور) ، والدكتور عبد الرحمن العاني . المجتمع العربي ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٩٧٥ .

٢٧- محمد حسن ، عبد الباسط (الدكتور). علم الاجتماع الصناعي ، القاهرة ، مكتبة الانكلو المصرية ، ١٩٧٢ .

٢٨- مونتيز ، برنار . سوسيولوجيا الصناعة ، ترجمة بهيج شعبان ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٢٩- ميشيل ، دينكن (البروفيسور). معجم علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور إحسان محمد الحسن ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨١.

٣٠- النوري ، قيس (الدكتور). المدخل إلى علم الإنسان ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٣ .

٣١- نيقولا ، تيماشيف . نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ترجمة الدكتور محمد عودة وآخرون ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ .

٣٢- التقرير السياسي ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٤ .

٣٣- التقرير المركزي ، بغداد ١٩٨٢ .

٣٤- العادلي، فاروق (الدكتور) علم الاجتماع الصناعي، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٣٥- الحريري، فاتح (الدكتور) علم الاجتماع الصناعي، دمشق، ٢٠٠٤ .

المصادر الأجنبية

34- Abraham, J. H. Origin and Growth of Sociology , A Pelican Book , Middlesex , England , 1973 .

35- Al-Daghestani, K. The Evolution of the Moslem Family in Middle Eastern Countries, International Social Science Bulletin , Vol. V. 1953 , No. 4 .

36- Al-Hassan , Ihsan M. Social Structure and Family Change in Iraq Under Conditions of Industrialization , A Ph.D. Thesis in Sociology , Hungarian Academy of Sciences , Budapest , 1977 .

37- Annual Abstract of Statistics , Iraqi Ministry of Planning , 1980 .

38- Allen, G.C. A Short Economic History of Modern Japan , London , 1957 .

39- Asia, M.T. The Philosophy of Planned Change , Cairo , 1967 .

40- Bell, J. Trade Unions in Flanders and Clegg's Book .

41- Bakke, W. The Unemployed Worker , Yale University Press , New Haven , 1940 .

42- Baerwald, H. The Purge of Japanese Leaders Under the Occupation , Berkeley , 1959 .

43- Barnard, C. The Functions of the Executive , Harvard University Press , Cambridge , 1945 .

44- Bebel, A. Society of the Future, Moscow , Progress Publishers, 1976 .

45- Bendix, R. Max Weber : An Intellectual Portrait , New York , 1960 .

46- Benedict, R. The Chrysanthemum and the Sword , London , Secker and Warbury , 1942 .

47- Benham, F. Economics , London , 1957 .

48- Broom, L. and P. Selznick. Sociology , 4th ed., New York, Harper and Row , 1968 .

49- Bella, R. Tokugawa Religion , New York , 1957 .

50- Bergel , E. Urban Sociology , New York , McGraw-Hill , 1955 .

51- Birnie, A. An Economic History of the British Isles , University Paperbacks , Methuen , 1963 .

52- Branton, N. Introduction to the Theory and Practice of Management , London , Chatto and Windus , 1965 .

53- Bottomore, T.B. Elites and Society , A Plican Book , Middlesex , England , 1971 .

54- Burgess, E. Locke and Thomas. The Family from Tradition to Companionship, New York , 1971 .

55- Cohen, A. Statistical Analysis of American Divorce , Columbia University Press , New York , 1962 .

56- Carter, C. The Science of Wealth , London , 1958 .

57- Debunne, O. From Alienation to Self-Fulfillment. Brussels , 1977 .

58- Demographic Yearbook. United Nations , New York , 1982 .

59- Diebold, J. Automation : The Advent of the Automatic Factory , Princeton , 1952 .

60- Dobrov, M. and B. Mochalov. Factors Influencing Productivity , Moscow , 1956 .

61- Dore, R.P. " The Legacy of Tokugawa Education " in M.B. Jansen (ed.) Changing Japanese Attitudes Towards Modernization . New York , 1965 .

62- Dunlop, Wage Determination Under Trade Unionism , London , Macmillan , 1954 .

63- Edwin, F. " Putting-out System " in Encyclopedia of the Social Sciences , Vol. 13 .

64- Emmanuel, P. Leisure and Industrial Society , Brussels , 1974 .

65- Estall, R. and R. Buchanan. Industrial Activity and Economic Geography , London , 1966 .

66- Etzioni, S. Industrial Sociology : The Sociology of Economic Organization , " Social Research " , Autumn , 1958 .

67- Flanders, A. and H. Clegg. The System of Industrial Relations in Great Britain , London , 1961 .

68- Flinn, M. An Economic and Social History of Britain , London , Macmillan and C. , 1961 .

69- Ganshof, S. Feudalism , London , 1957 .

70- The Sociology of Georg Simmel , Translated by Kurt Wolff, New York , The Free Press , 1950 .

71- Ginsberg, M. Sociology , London , Oxford University Press , 1950 .

72- Gould, J. and W. Kolb. A Dictionary of the Social Sciences , New York , The Free Press , 1964 .

73- Gouldner, A. Patterns of Industrial Bureaucracy , Free Press , Glencoe , III. 1954 .

74- Goode , W. Family Disorganization , Free Press, Glencoe, 1956 .

75- Goode, W. After Divorce , Free Press , Glencoe , 1956 .

76- Goode, W. World Revolution and Family Patterns , The Free Press , Glencoe , 1963 .

77- Gregg, P. A Social and Economic History of Britain , London , George G. Harrap , 1956 .

78- Grunwald, K. Industrialization in the Middle East , New York , 1960 .

79- Hall , J. and et. al. " Village Japan " . Chicago , The Chicago Univ. Press , 1959 .

80- Hammond, J.L. " Factory System " in Encyclopedia or the Social Sciences , Vol. 6 .

81- Hanson, J. A Textbook of Economics , London , 1970 .

82- Harbison, F. and I. Ibrahim. Human Resources for Egyptian Enterprise , New York , McGraw-Hill , 1958.
83- Hauser, H. " Journeymen's Societies " in Encyclopedia of the Social Sciences , Vol. 8 .
84- Hegedus, A. and Markus, M. Man , Work and Community, Budapest , 1966 .
85- Hethy, L. Achievement and the Power and Interest Structure Within a Plant , Budapest , 1970 .
86- Hinkle, R. The Development of Modern Sociology , New York , Random House , 1963 .
87- Horney, K. The Neurotic Personality of Our Times , New York , Norton Co. , 1957 .
88- Iraq Today , A Journal Issued by the Iraqi Ministry of Information , Vol. II., No. 29 , 1976 .
89- Ishida, T. Japanese Society , New York , Random House , 1971 .
90- Ismael, B. The Position of Iraqi Trade , Iraqi Economist Journal , No. 1 , March 1975 .
91- Kerr, C. and et.al. Industrialism and Industrial Man, Harvard University Press, Cambridge , 1960 .
92- Kohli, K. The Nature of Urbanization in Iraq , Baghdad , 1975 .
93- Kogan, L. The Concept of Leisure , Moscow , 1978 .
94- Korneyev, S. The Third World and Scientific and Technical Progress , Moscow , Nauka Publishing House , 1976 .
95- Kulcsar, K. The Past and Present of Hungarian Sociology, Hungarian Sociological Studies , Keele University , England, 1972 .
96- Jephcott, P. Married Women Working , London, Routledge and Kegan Paul , 1962 .
97- Johnson, H. Sociology : A Systematic Introduction , London , Routledge and Kegan Paul , 1961 .
98- Lewis, A. The Theory of Economic Growth , London , George Allen , 1955 .
99- Lipset, S. and R. Bendix. Social Mobility in Industrial Society , London , Heinemann , 1959 .
100- Lipset, E. The Economic History of England , New York, 1929 .

101- Lynd, R. and Helen Lynd. Middletown in Transition , Harcourt and Co., New York , 1957 .
102- Marshall, T.H. Citizenship and Social Class , London , 1950 .
103- Marx on Economics , Edited by R. Freedman, A Pelican Book , Middlesex, England , 1968 .
104- Marx, K. and F. Engels. Selected Works , Moscow , Progress Publishers , 1975 .
105- Marx, K. and F. Engels. The Social Revolution, Moscow , Progress Publishers , 1978 .
106- Marx, K. Selected Writings in Sociology and Social Philosophy , Edited by T.B. Bottomore and M. Rubel , A Pelican Book , Middlesex, England , 1967 .
107- Mantoux, P. The Industrial Revolution in the Eighteenth Century , New York , Harcourt, Brace and Co. , 1928 .
108- Maclver, R. and C. Page. Society , London , Macmillan , 1962 .
109- Martindale, D. The Nature and Types of Sociological Theory , Boston , Houghton , Miffin Co. , 1981 .
110- Marshall, A. Principles of Political Economy , London , 1950 .
111- Mann, P. An Approach to Urban Sociology , London , Routledge and Kegan Paul , 1968 .
112- Maruyama, M. Thought and Behaviour in Modern Japanese Politics , London , Oxford University Press , 1963 .
113- Mayo, E. The Human Problems of an Industrial Civilization , Harvard University Press , 1946 .
114- Merton, R. and R. Nisbet. Contemporary Social Problems, New York , Harcourt Brace , 1961 .
115- Mochalov, B. Man and His Requirements Under Socialism , Moscow , 1973 .
116- Moore, W. Industrial Relations and the Social Order, New York , The Macmillan Co., 1951 .
117- Moore, W. The Impact of Industry , Prentice-Hall, Englewood, Cliffs , 1965 .
118- The Monthly Bulletin of the Iraqi Central Bank , Nov., 1980 .
119- Mountjoy, A. Industrialization and Developing Countries, London , Hutchinson University Library , 1975 .

120- Mumford, L. The Culture of Cities, New York, Harcourt Brace and Co., 1958 .

121- Munn, N. Psychology : The Fundamentals of Human Adjustment , London George G. Harrap, 1961 .

122- Nisbet, R. The Quest for Community , New York , Oxford University Press , 1953 .

123- Nosow, O. and S. From. Man , Work and Society , New York , 1962 .

124- Parker, S. The Sociology of Leisure , London , Allen and Unwin , 1967 .

125- The Political Report , Baghdad , 1974 .

126- Rex, L. Key Problems of Sociological Theory , London , Routledge and Kegan Paul , 1963 .

127- Reothlis Berger, F. and W. Dickson. Management and the Worker , Harvard University Press , Cambridge .

128- Rosenfeld, J. Relationships : The Marriage and Family Reader , Illinois Scott Co. 1982 .

129- Samuelson, P. Economics : An Introductory Analysis, New York , McGraw-Hill , 1962 .

130- Schneider, E. Industrial Sociology , New York , McGraw-Hill, 1957 .

131- Shlakamn, V. Economic History of a Factory Town , Smith College Studies in History , Vol. 20, 1951 , New York .

132- Simon, H. Decision-Making and Administrative Organization , Public Administration Review , Vol. 4 , 1944 .

133- Smith, J. Industrial Sociology : The University Teaching of Social Sciences , Unesco , 1961 .

134- Spencer, H. Principles of Sociology , London , 1892 .

135- Strumilin, N. The Productive Returns of Education, Moscow, 1934 .

136- Sweig, F. The Worker in an Affluent Society , London , Heinemann, 1962 .

137- Sykes, A. The Pattern of Industrial Relations , Glasgow, 1964 .

138- Sykes,A. The Ideology of Employer-Employee Relations, Glasgow, 1963 .

139- Szalai, A. The Sociology of Industrial Plants , Budapest , 1953 .

140- Szalai, A. Continental Report on Leisure Activities in Hungary , Written in Free-time and Self-Fulfillment , Van Cle Foundation , Brussels , 1977 .

141- Szezpanik, E. The Economic Growth of Hong Kong , London , 1958 .

142- Tonnies, F. Community and Association Translated by C.P. Loomis , London , Routledge and Kegan Paul, 1955 .

143- Unesco, The Social Implications of Industrialization and Urbanization, Calcutta, Unesco Research Centre, 1956 .

144- United Nations . Economic Development in the Middle East , New York , 1954 .

145- Vogel, E. Japan's New Middle Class , Berkeley and Los Angles , 1963 .

146- Warren, S. Industrial Sociology , New York , 1963 .

147- Ward, E. Japan : The Continuity of Modernization , Princeton , 1965 .

148- Warner, L. and J. Low . The Social System of the Modern Factory , Yale University Press , New Haven , 1947 .

149- Warney, W. and P. Lunt. The Social Life of a Modern Community , New Haven , Yale University Press , 1955 .

150- Webb, S. and B. Webb. Industrial Democracy , London , Longmans Green , 1926 .

151- Weber, M. General Economic History , Translated by Frank H. Knight , Free Press , Glencoe , III. 1950 .

152- Weber, Max. The Theory of Social and Economic Organization , New York , The Free Press , 1969 .

153- From Max Weber : Essays in Sociology , Edited and Translated by H. Gerth and C. Mills , New York, Oxford University Press , 1946 .

154- Weitz, R. Urbanization and the Developing Countries , New York , 1973 .

155- White, C. and R. Chilcote. Chile's New Iron and Steel Industry , Economic Geofraphy , 1961 .

156- Whyte, W. Human Relations in the Restaurant Industry , New York , McGraw-Hill , 1948 .

157- Wirth, L. Urbanism as a Way of Life, American Journal of Sociology , Vol. 44 , No. 1 .

158- Yellen, S. American Labour Struggle, New York , Harcourt Brace and Co., 1956 .

159- Smith, M. N. Industrial Sociology, Glasgow, The New Press, 2001.

160- David, B. F. Studies in Industrial Sociology, London, The Strand Press, 2003 .

الملاحـــق

تعريب المصطلحات العلمية التي يستعملها علم الاجتماع الصناعي

Absenteeism	التغيب عن العمل
Administration	إدارة
Industrial Administration	إدارة صناعية
Public Administration	إدارة أعمال
Anomy	تفسخ – تحلل
Antagonistic relations	علاقات عدائية
Armaments	أسلحة وتسليح
Authority	سلطة
Automation	الآلية
Automated Industry	الصناعة الآلية
Accommodation	توافق – تكييف
Acculturation	تكييف ثقافي
Action	فعل – حدث
Social Action	فعل اجتماعي
Action Researches	بحوث الفعل أو الحدث
Adaptation	تحوير لأجل الانسجام
Adjustment	تكييف
Alienation	اغتراب
Assimilation	تمثيل
Association	منظمة – جمعية
Attitude	موقف
Avoidance	تجنب
Advisory Commission	هيئة استشارية
Aging	التعمير

Air Pollution	تلوث الهواء
Boredom	الملل – الضجر
Boycotting	المقاطعة
Bureaucracy	البيروقراطية
Business Agents	وكلاء العمل
Bourgeoisie	البرجوازية
Capitalism	الرأسمالية
Capitalists	الرأسماليون
Charismatic Authority	السلطة الكرزماتيكية
Child Labour	عمل الأطفال
Cities	مدن
Collective Bargaining	المساومة الجماعية
Communism	الشيوعية
Industrial Community	المجتمع المحلي الصناعي
Class Consciousness	الوعي الطبقي
Class Struggle	النضال الطبقي
Centralization	المركزية
Case Study	دراسة الحالة
Category	صنف
Social Causation	السببية الاجتماعية
Civilization	مدنية
Concept	مفهوم
Conflict	صراع
Class Conflict	الصراع الطبقي
Consensus	اتفاق
Conspicuous Consumption	الاستهلاك المظهري
Corporate Group	الجماعة المتحدة
Industrial Dispute	النزاع الصناعي

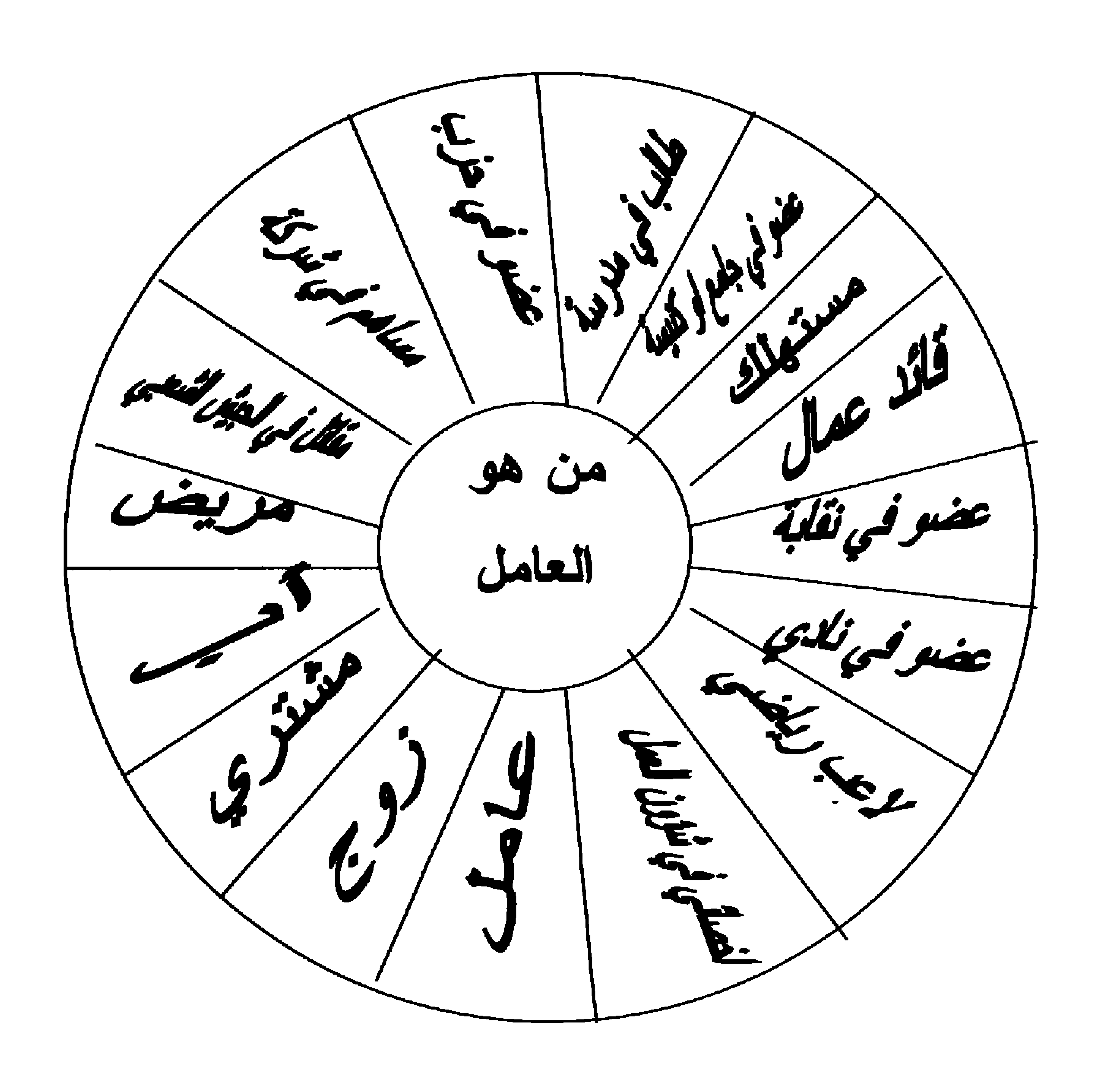
Division of Labour	تقسيم العمل
Demography	الديموغرافيا
Diffusion	انتشار
Ecology	الايكولوجيا
Social Ecology	الايكولوجيا الاجتماعية
Economic Development	التنمية الاقتصادية
Economic Concentration	التركز الاقتصادي
Environmental Pollution	التلوث البيئي
Elite	الصفوة ، النخبة
Euphoria , Social Euphoria	الصحة ، الصحة الاجتماعية
Executive Role	دور المدير
Entrepreneur	رب العمل
Factory System	نظام المصنع
Fatigue	التعب أو الإعياء
Foreman	رئيس العمل
Formal Social Relations	علاقات اجتماعية رسمية
Functional Prerequisites	المستلزمات الوظيفية
Feudalism	الإقطاعية
Family Disorganization	تفكك العائلة
Gemeinschaft	المجتمع المحلي (الريفي)
Gesellschaft	مجتمع المدينة
General Strike	الإضراب العام
Group Dynamics	داينميكية الجماعة
Guild System	نظام الطوائف الحرفي
Hours of Work	ساعات العمل
Hawthorne Experiment	تجربة هوتورن
Ideology	الأيديولوجيا
Immigration	الهجرة السكانية

Incentives	الحوافز
Industry	الصناعة
Industrialization	التصنيع
Industrial Workers	عمال الصناعة
Informal Social Relation	علاقات اجتماعية غير رسمية
Inflation	تضخم
Interest Group	جماعة المصلحة
International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
Income Distribution	توزيع الدخل
Industrial Urbanization	التحضر الصناعي
Ideal Type	النموذج المثالي
Individualism	الفردية
Industrial Sociology	علم الاجتماع الصناعي
Institution	مؤسسة
Industrial Safety	السلامة الصناعية
Job Security	ضمان العمل
Journeymen	الصناع في نظام الطوائف الحرفية
Juvenile Delinquency	جنوح الأحداث
Knights of Labour	فرسان العمل
Labour Force	القوى العاملة
Labour Relations	علاقات العمل
Labour Management	إدارة العمل
Line and Staff Organization	النظم العمودية والأفقية
Leisure Time	وقت الفراغ
Management	تنظيم ، إدارة
Malthusian Theory	النظرية المالثوسية
Mass Society	المجتمع الجماهيري
Mores	الأعراف

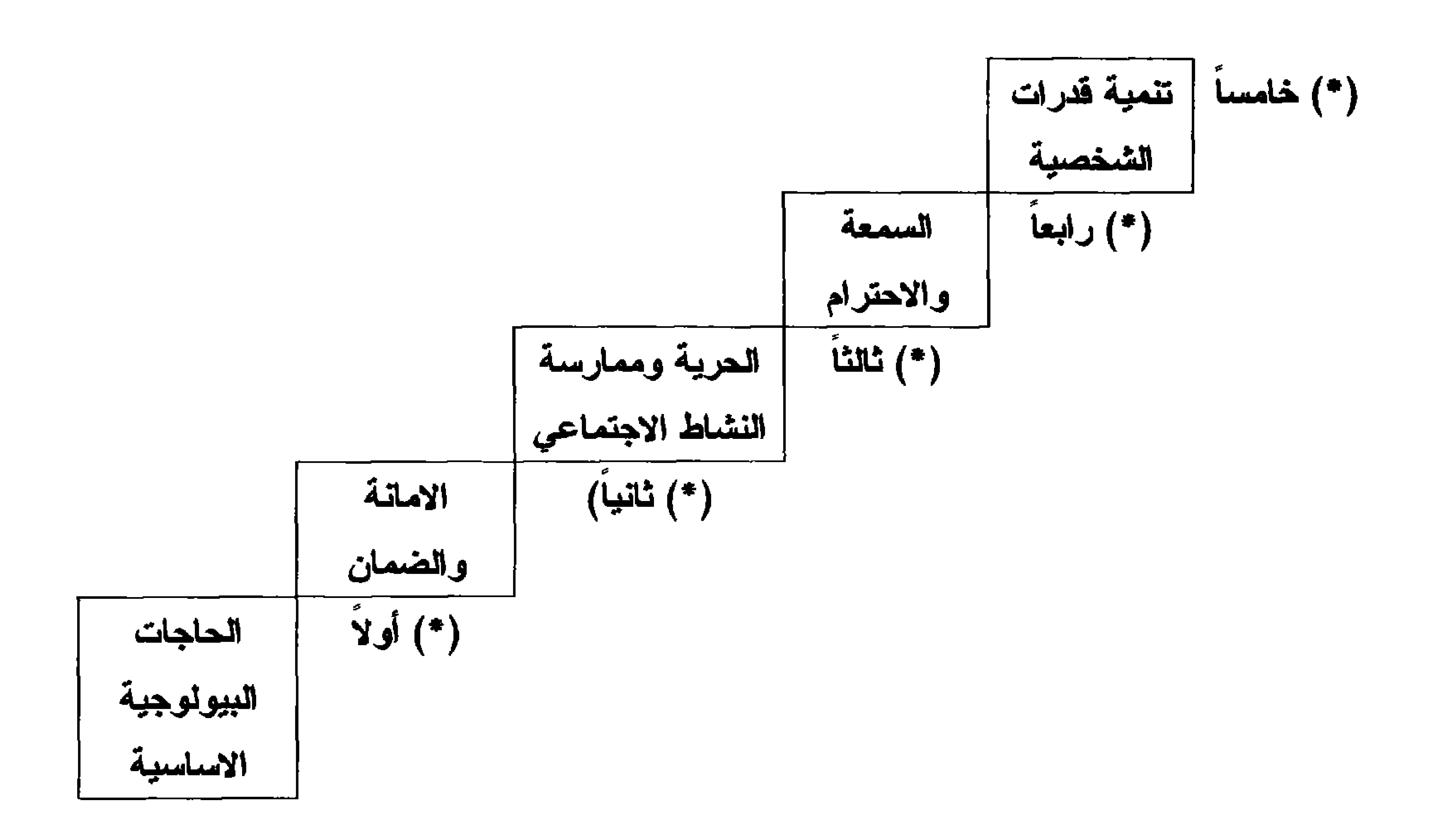
Myth	أسطورة
Mechanization	المكننة
Mediation	التوسط
Monopolies	احتكارات
Mercantile Capitalism	الرأسمالية التجارية
National Character	الخلق القومي
Neighbourhood	الحارة
Natural Resources	موارد طبيعية
National Trade Unions	نقابات العمال الوطنية
Occupational Problems	مشكلات حرفية
Organization Man	رجل التنظيم
Personnel Department	قسم الأفراد
Industrial Picketing	الحصار الصناعي الذي يفرضه العمال وقت الإضراب
Productivity of Labour	إنتاجية العمل
Protestant Ethics	الأخلاق البروتستانتية
Population	السكان
Environmental Pollution	التلوث البيئي
Preindustrial Urbanization	تحضر ما قبل التصنيع
Prejudice	تحيز
Proletariat	الطبقة البروليتارية
Corporate Property	الملكية المتحدة
Rationalization	العقلانية
Recreation	ترويح
Recruitment	تجنيد العمال إلى العمل
Industrial Revolution	الثورة الصناعية
Reference Group	الجماعة المرجعية
Social Role	الدور الاجتماعي
Socialism	الاشتراكية

Social Contract	العقد الاجتماعي
Social Mobility	الانتقال الاجتماعي
Social Relations	العلاقات الاجتماعية
Skilled Labour	العمل الماهر
Semi-Skilled Labour	العمل شبه الماهر
Social Disorganization	التفسخ الاجتماعي
Social Engineering	الهندسة الاجتماعية
Specialization	التخصص
Strike	إضراب
Industrial Strategy	الاستراتيجية الصناعية
Social Reform	الإصلاح الاجتماعي
Social Stratification	الطبقة الاجتماعية
Social Status	المنزلة الاجتماعية
Social Structure	البناء الاجتماعي
Statics and Dynamics	السكون والداينميكية
Specialists in Industry	أخصائيو الصناعة
Technological Change	التغير التكنولوجي
Town Planning	تخطيط المدينة
Time and Motion Studies	دراسات الوقت والحركة
Trade Unions	نقابات العمال
Theory of the Leisure Class	نظرية الطبقة المرفهة
Typology	تصنيف ، تقسيم
Unemployment	بطالة
Urbanization	تحضر
Urban Sociology	علم الاجتماع الحضري
Utilitarianism	المنفعة
Utopia	الطوبائية
Values	القيم

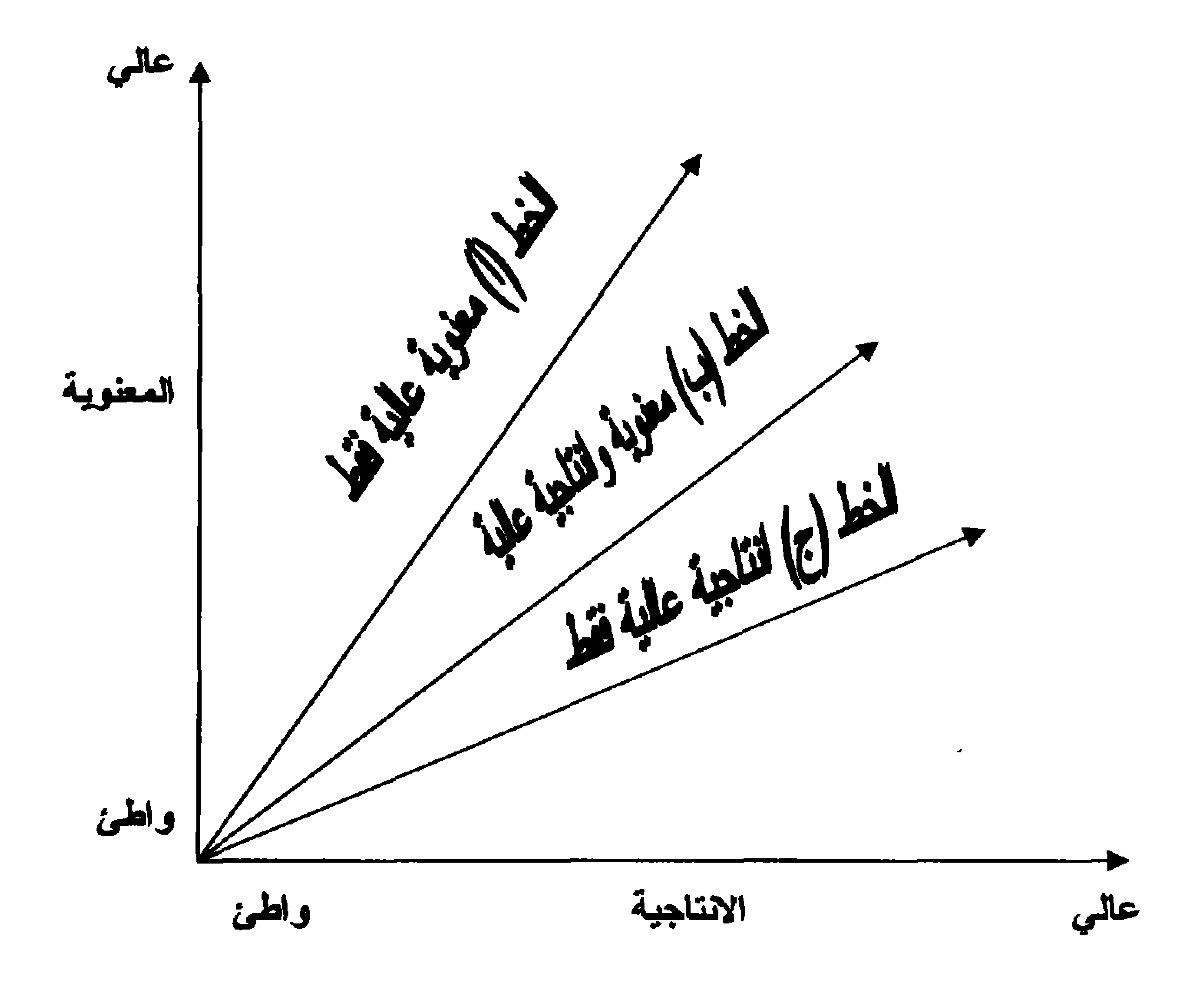
Vocational Rehabilitation	إعادة التأهيل الحرفي
White-Collar Workers	عمال الياقات البيض
Black-Coated Workers	عمال المصانع
Wealth Distribution	توزيع الثروة
Work Council	مجالس العمل
Working Class	الطبقة العاملة
Industrial Zone	المنطقة الصناعية



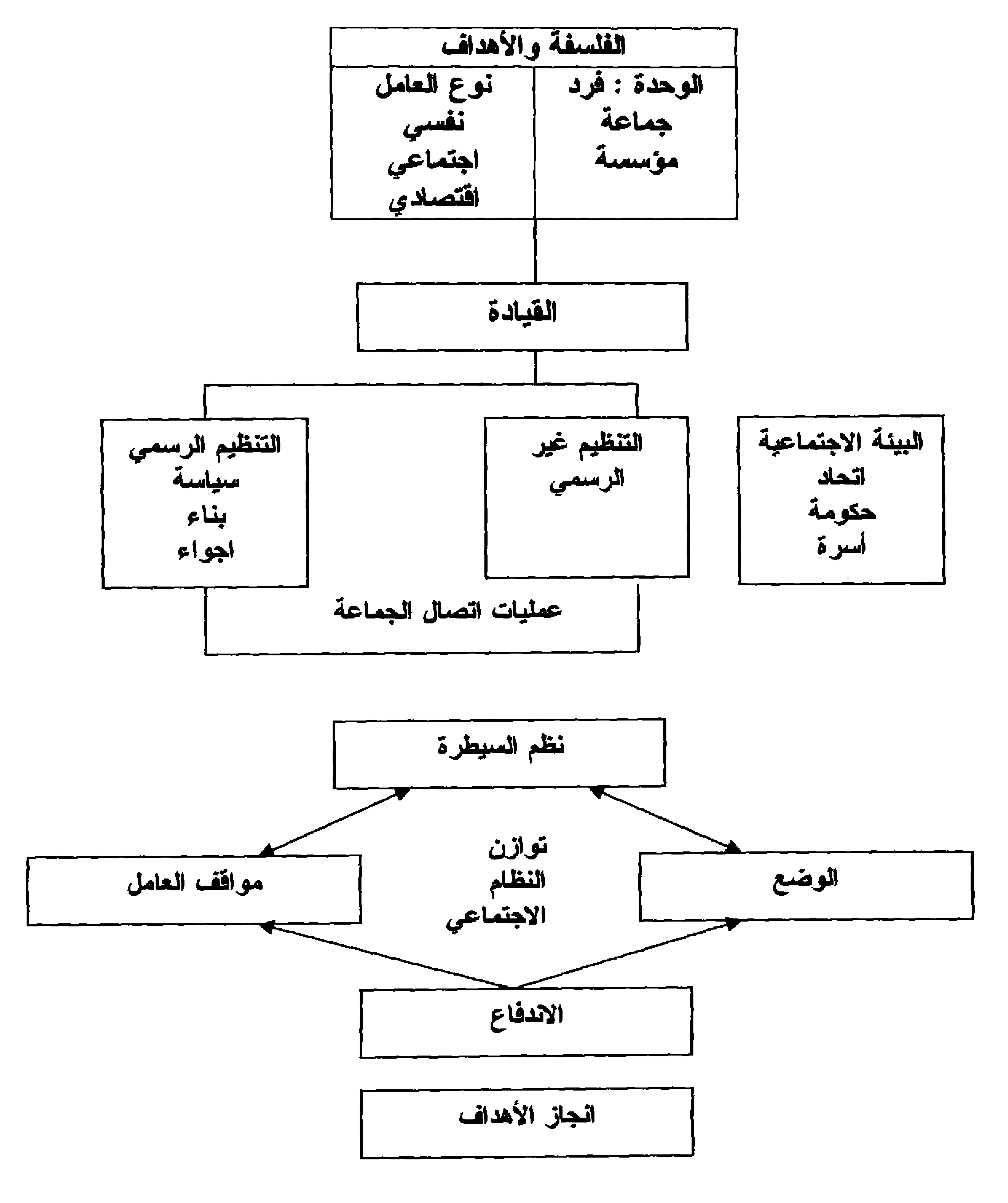
شكل رقم (١) يوضح الأدوار المختلفة التي يحتلها العامل داخل وخارج المصنع



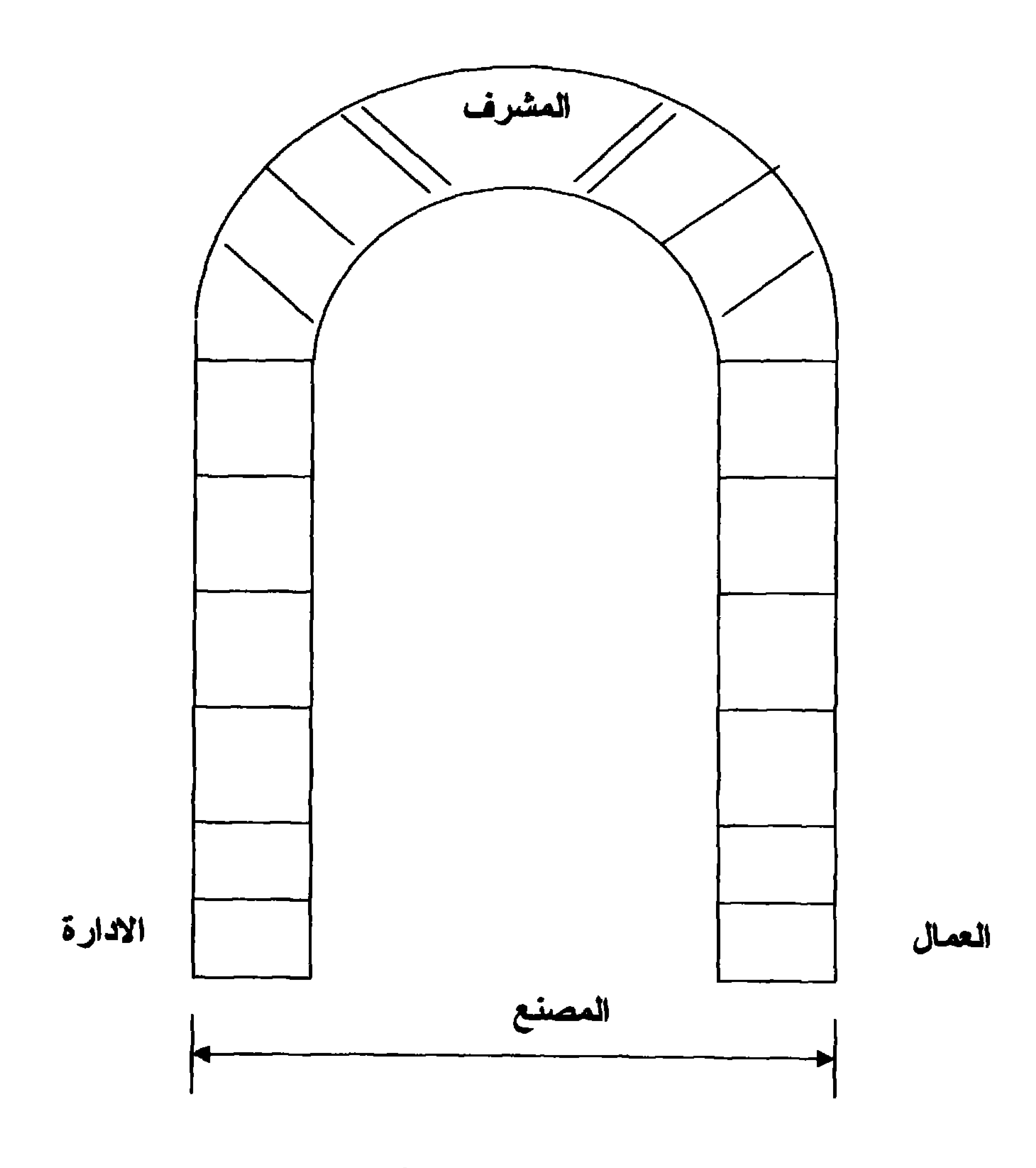
شكل رقم (٢) يوضح التسلسل المرتبي لحاجات العمل



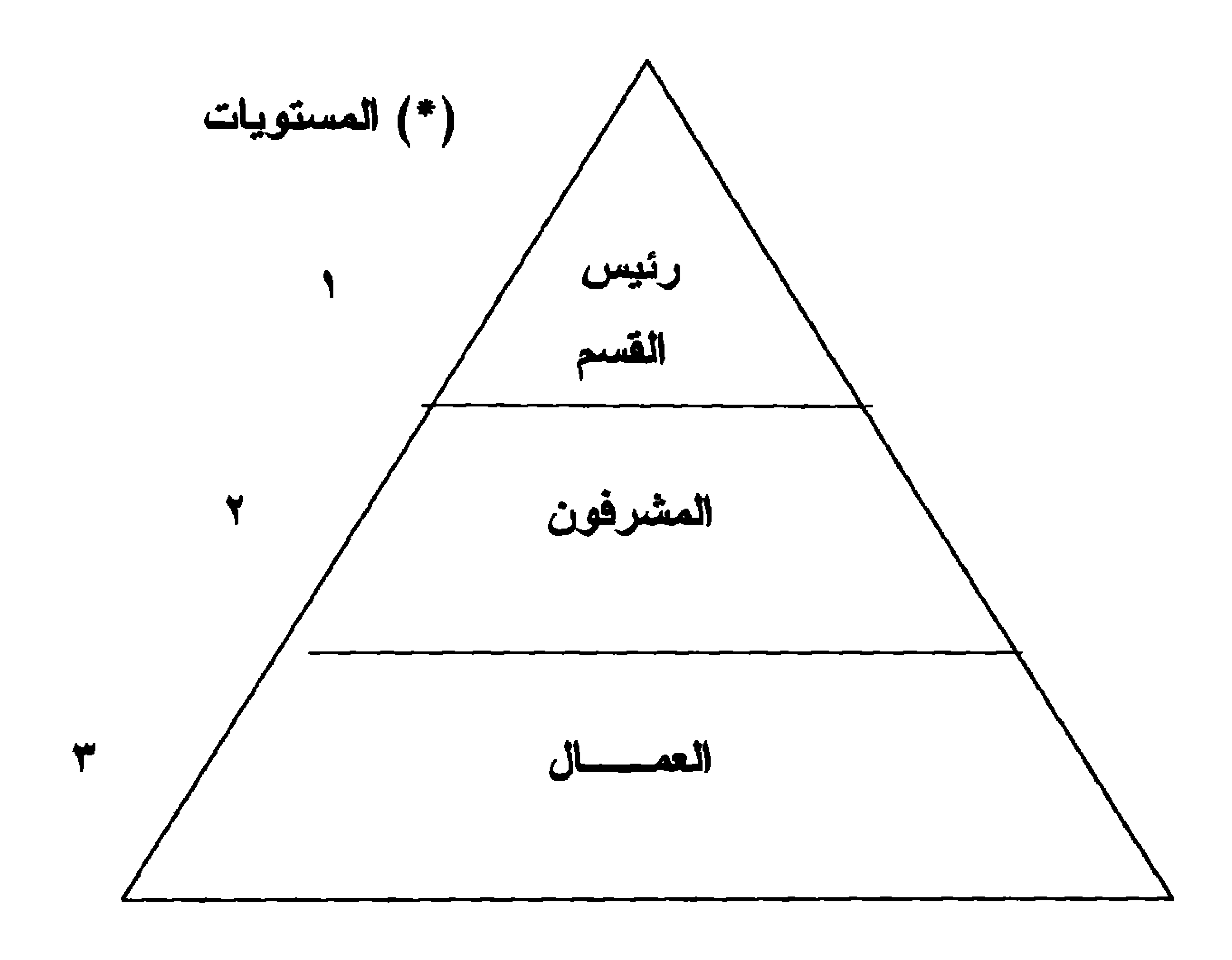
جدول رقم (٣) يوضح العلاقة بين معنوية العامل وانتاجيته



شكل رقم (٤) يوضح العوامل المؤثرة في العلاقات الإنسانية في المصنع

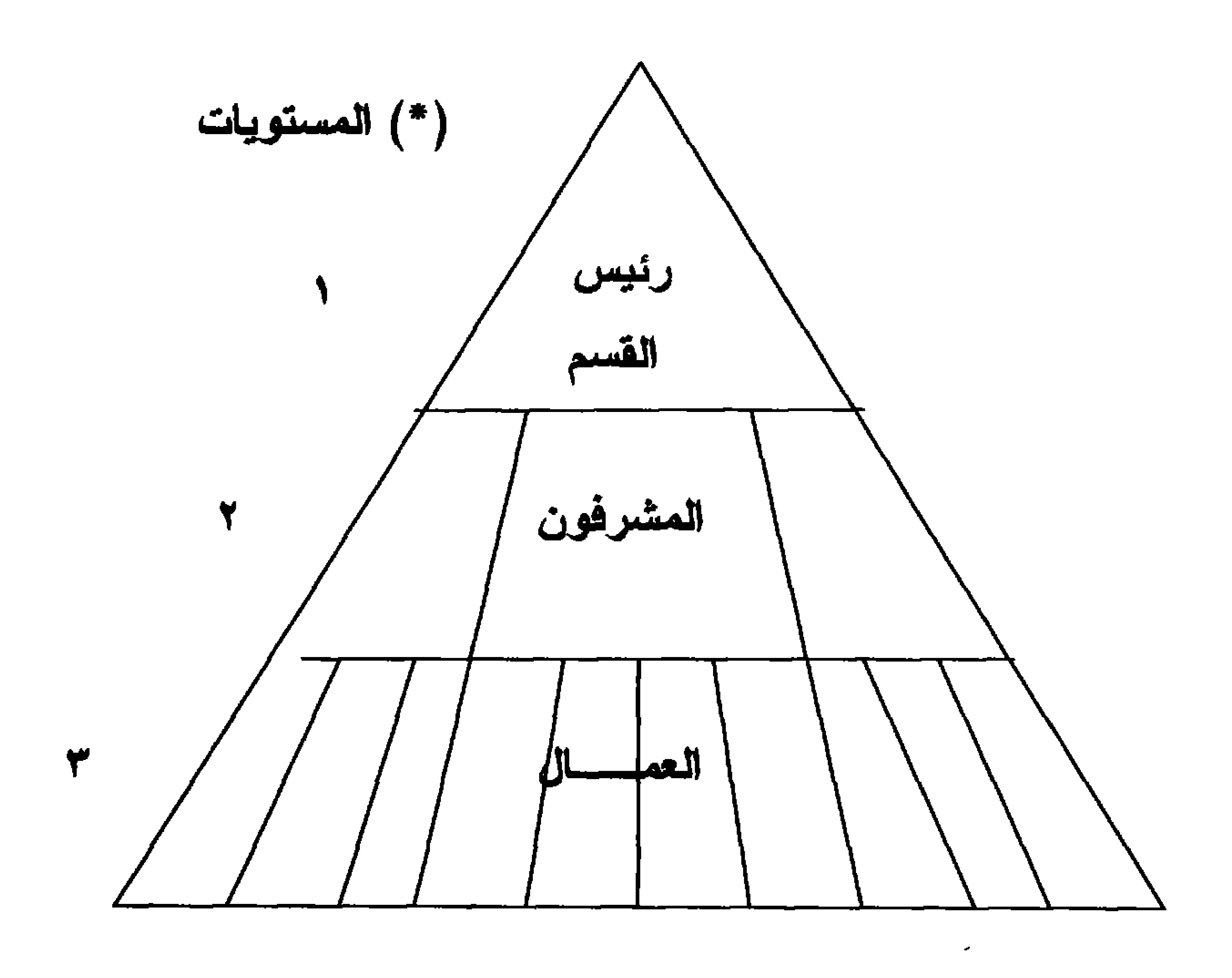


شكل رقم (٥) يوضح دور المشرفين في القوس التنظيمي للمصنع



شكل رقم (٦) يوضح العملية المتدرجة لتقسيم العمل في المصنع
(التقسيم بشكل مستويات)

(*) ١- المستوى العالي يشغله رئيس قسم المصنع
٢- المستوى الوسطي يشغله المشرفون
٣- المستوى القاعدي يشغله العمال

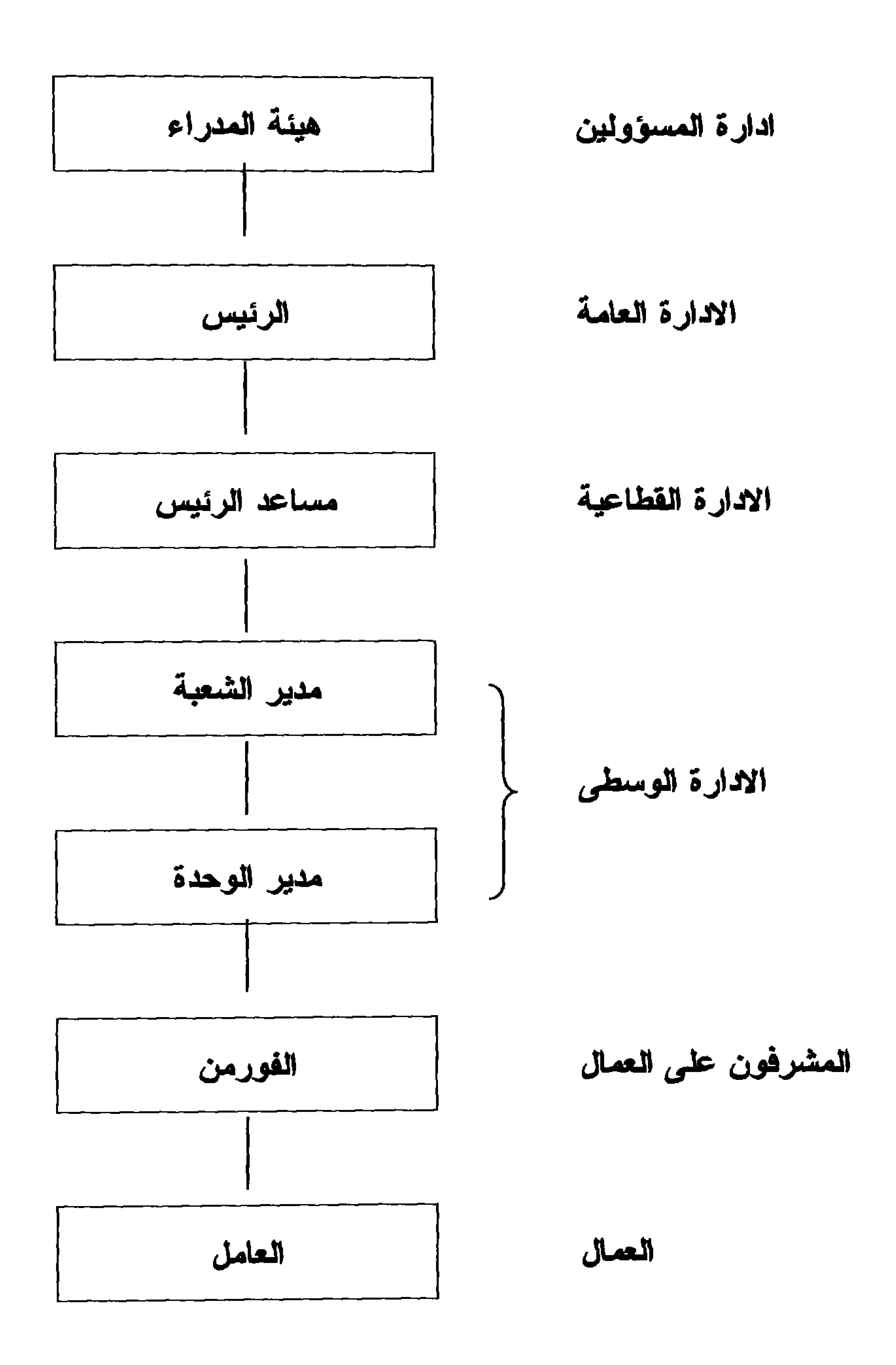


شكل رقم (٧) يوضح تقسيم العمل في المصنع على (١٦) شخص بموجب العملية المتدرجة والتخصص الوظيفي للعمل

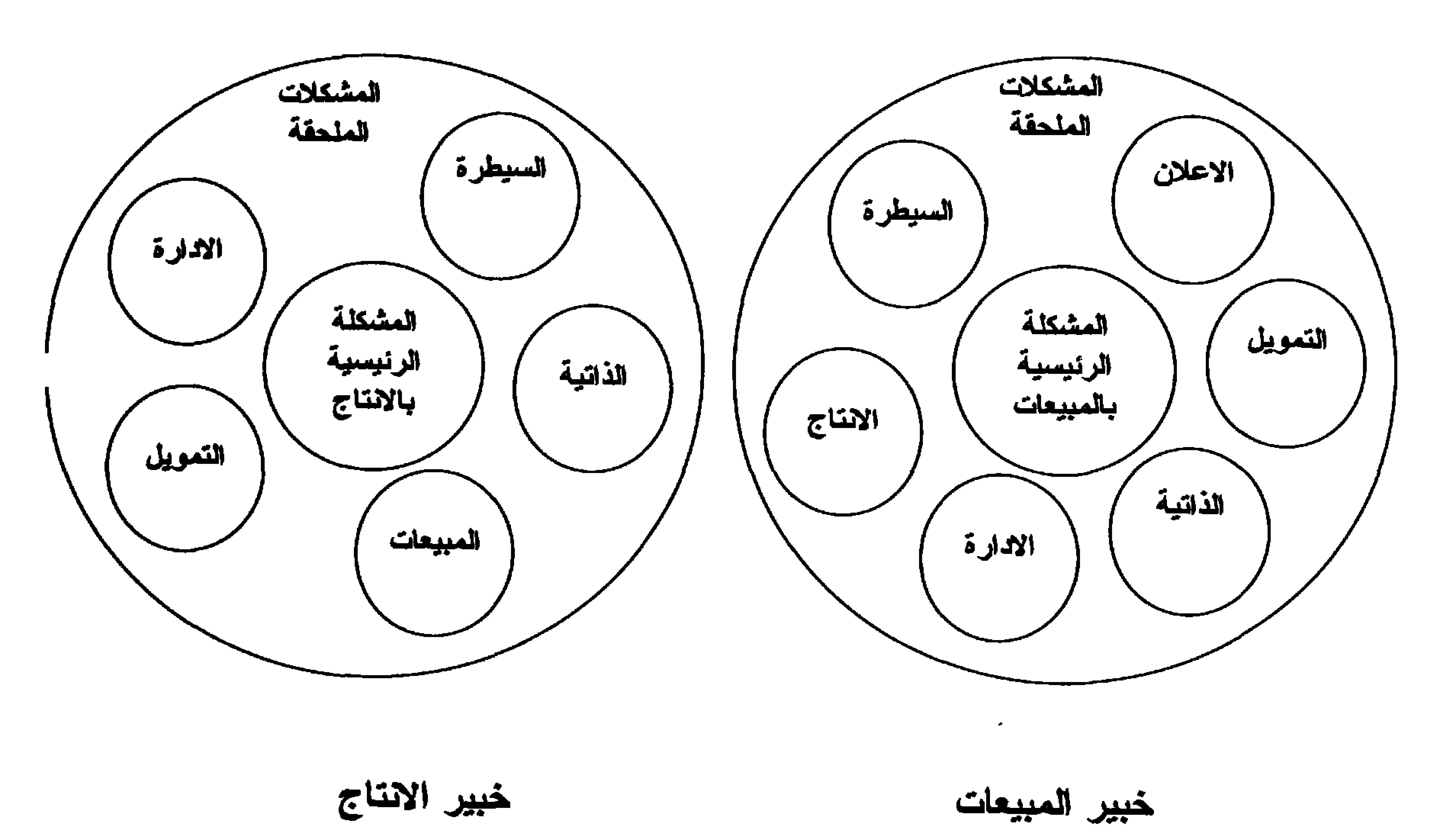
(*) ١- رئيس قسم واحد يحتل قمة الهرم

٢- ثلاثة مشرفين يحتلون وسط او سفوح الهرم

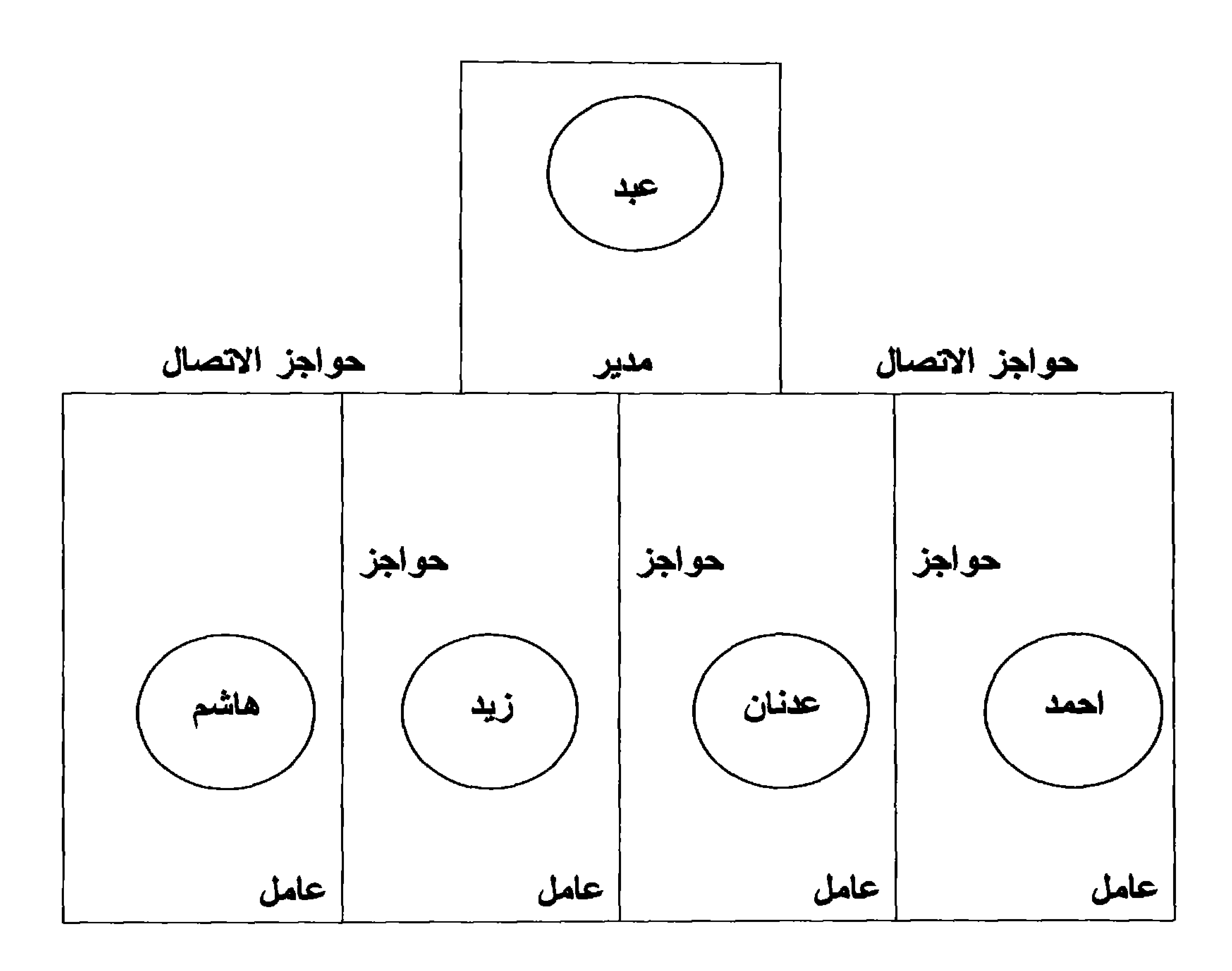
٣- اثنا عشر عاملاً يحتلون قاعدة الهرم



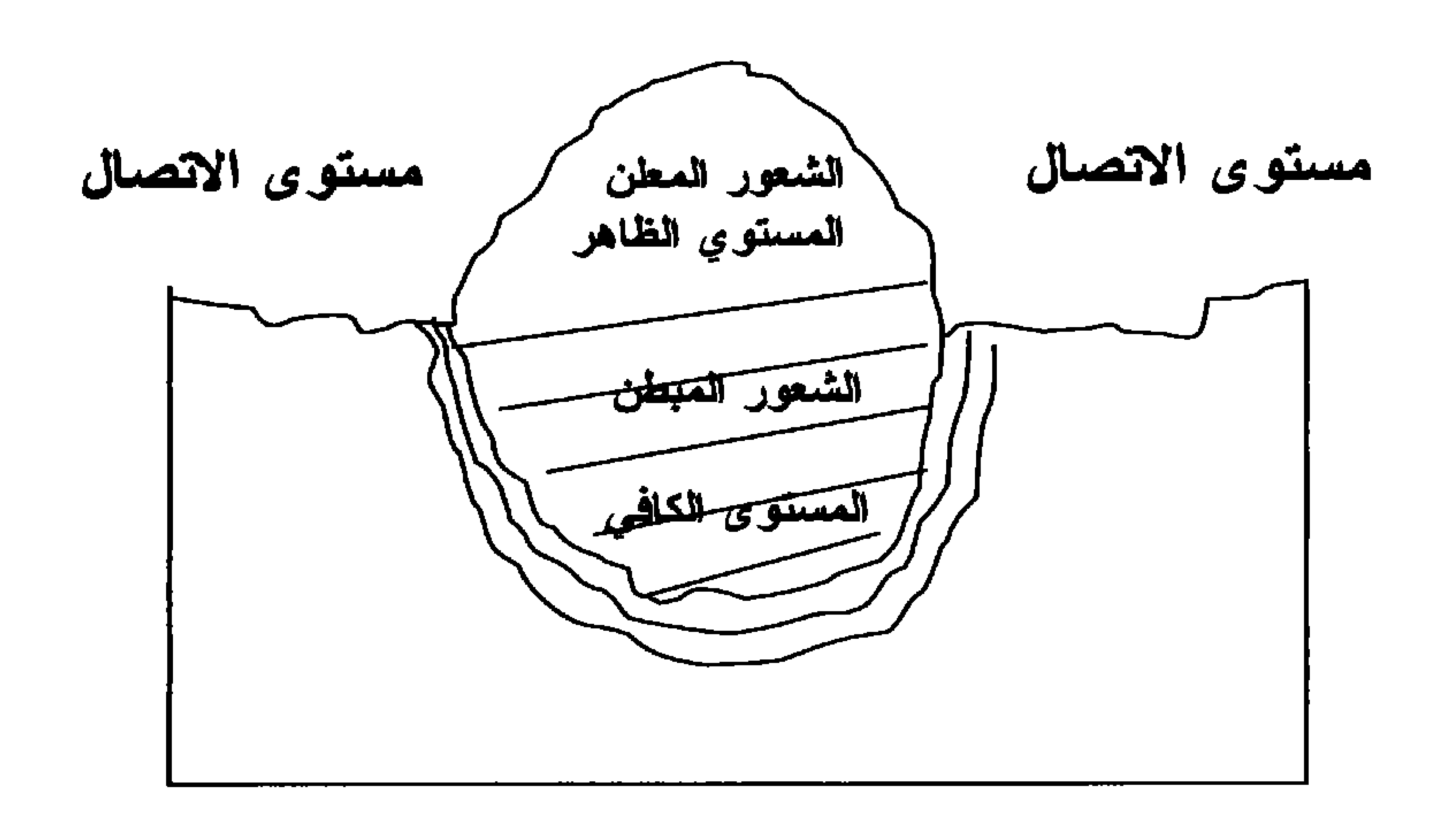
شكل رقم (٨) يوضح العلاقات العمودية في المصنع بين المستويات المختلفة



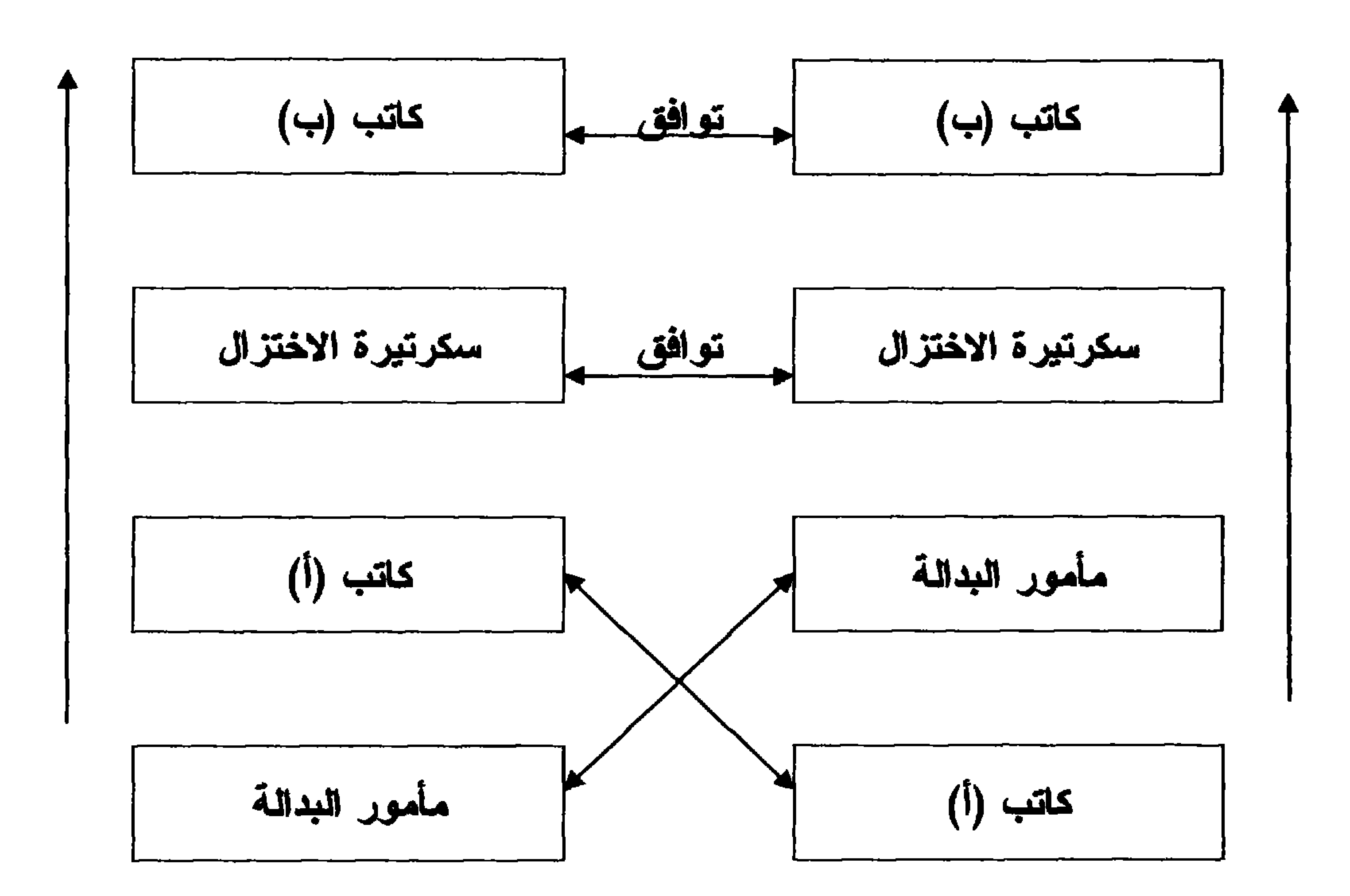
شكل رقم (٩) يوضح الطريقة التي من خلالها ينظر الخبير الى المشكلة التي تواجه دائرته الصناعية



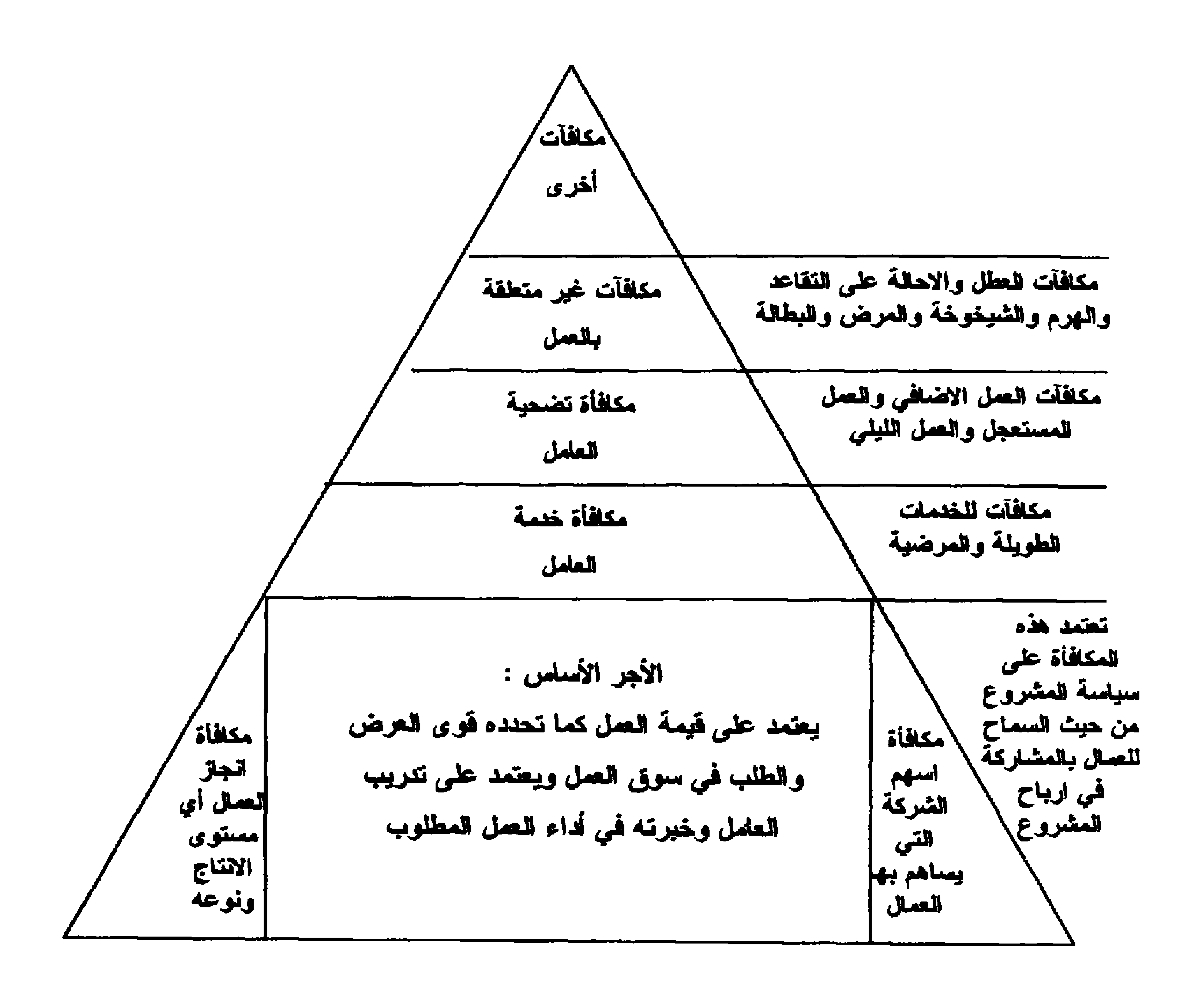
شكل رقم (١٠) يوضح الحواجز النفسية والاجتماعية الموجودة بين العمال أنفسهم وبين العمال والادارة والتي تمنع تحقيق درجة عالية من الغداء الوظيفي في المؤسسة الصناعية



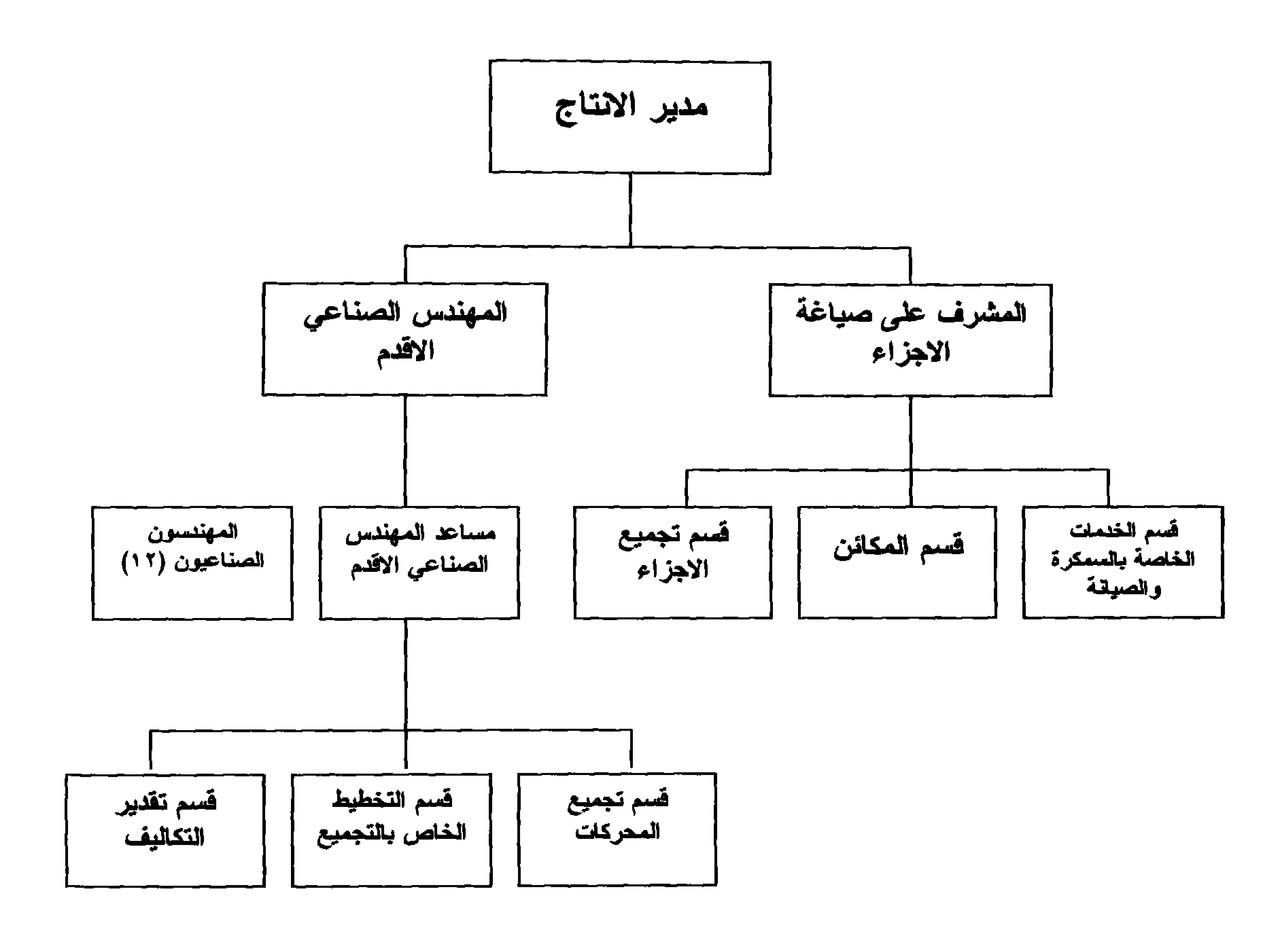
شكل رقم (١١) يوضح الشعور المعلن الذي يظهره العامل للادارة والشعور المبطن الذي يخفيه العامل عن الادارة، لاحظ الحجم الكبير للشعور المبطن والحجم الصغير للشعور المعلن (شكل الكتلة الجلدية العائمة)



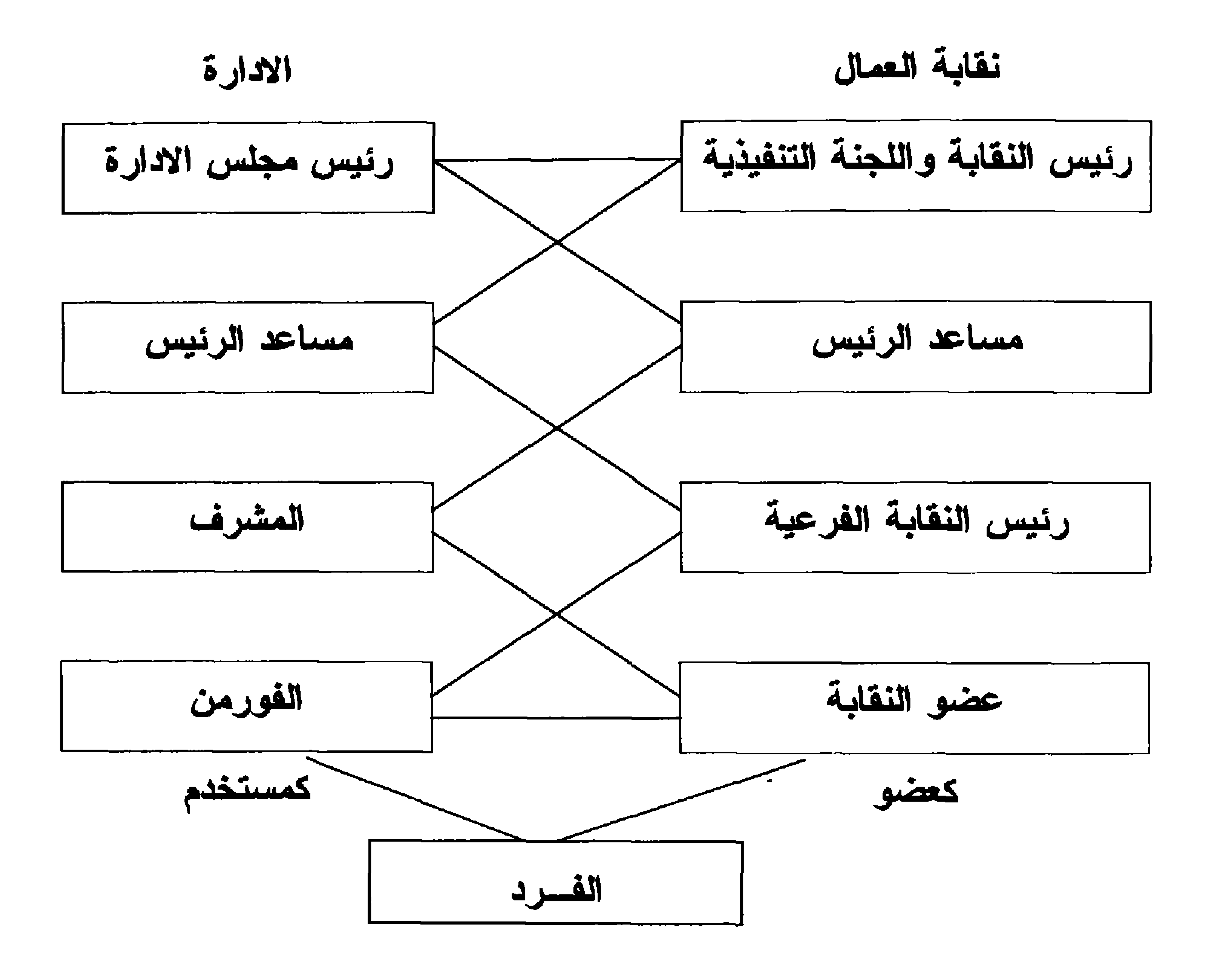
شكل رقم (١٢) يوضح الاتفاق بين قيم الادارة وقيم العمال ازاء المراكز الوظيفية التي يتفقون على تسلسلها في السلم الوظيفي، ويوضح الصراع بين قيم الجماعتين ازاء المراكز التي يختلفون على تسلسلها في السلم الوظيفي للمهن



شكل رقم (١٣) يوضح هرم الدفع: مكونات منهاج الاجور التي يتقاضاها العمال في المصانع (اقرأ من الأسفل الى الأعلى) لاحظ أن زوايا الهرم تمثل الحوافز التي يحصل عليها العمال والمربع وسط الهرم يمثل المكونات الحقيقية للأجر



شكل رقم (١٤) يوضح الخارطة التنظيمية لشعبة الانتاج في احد المصانع



شكل رقم (١٥) التفاعلات بين مراكز الادارة ومراكز النقابة العمالية

السيرة العلمية للعالم الأستاذ الدكتور

إحسان محمد الحسن

- ولد في بغداد - الكرخ - عام ١٩٤٦.
- تخرج من ثانوية الكرخ الرسمية حائزاً على درجة الأول على العراق عام ١٩٦٢ وأرسل إلى إنجلترا في البعثة العلمية لدراسة الاجتماع.
- حصل على شهادة البكالوريوس علوم في علم الاجتماع بدرجة الشرف من جامعة لندن، إنجلترا عام ١٩٦٦.
- حصل على شهادة الماجستير آداب علم الاجتماع التطبيقي بدرجة شرف من جامعة كلاسكو البريطانية عام ١٩٦٧.
- حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع بدرجة امتياز من جامعة بودابست/المجر عام ١٩٧٧.
- حصل على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع بدرجة امتياز من جامعة لندن عام ١٩٨٨.
- حصل على شهادة الدكتوراه علوم (D,Sc.) بدرجة امتياز في علم الاجتماع (الدكتوراه العالمية) من أكاديمية العلوم المجرية في بودابست وهي شهادة أعلى من الدكتوراه بخمس سنوات عام ١٩٨٨ بعد تقويم أطروحة الشهادة من جامعات هارفرد و لندن والسوربون وبودابست ووارشو.
- فاز بجائزة الوسام الذهبي لمسابقة البحث الاجتماعي اللتي نظمتها الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع في نيويورك / أمريكا عام ١٩٨٨.
- فاز بلقب الأستاذ الأول على كلية الآداب وجامعة بغداد والجامعات العراقية عام ١٩٩٦.
- عضو الجمعية الملكية لعلماء الاجتماع البريطانيين في لندن و كلاسكو.
- عضو مدى الحياة في المجمع العلمي الملكي البريطاني في لندن والمجمع العلمي المجري في بودابست.
- أشرف على ثمانين أطروحة ماجستير ودكتوراه.
- فاز بلقب عالم متميز في المسابقة الدولية التي أجراها المعهد البايوغرافي الأمريكي بالتعاون مع أكاديمية العلوم الأمريكية عام ١٩٩٨.
- منح لقب عالم من قبل دولة العراق بعد تميزه في التأليف و الكتابة و البحث العلمي عام ١٩٩٩.
- حصل على وسام الاستحقاق الدولي من جامعة كامبر... عام ٢٠٠٠.
- فاز بجائزة نوبل ... عام ٢٠٠٢ من التجمع الثقافي الم... المتحدة الأمريكية.

Proclamation Of Privilege

The United Cultural Convention

2002 Noble Prize

Prof. Dr. Ihsan M. Al-Hassan

For Outstanding Achievement and Contributions to Worldwide Humanity

ISBN 978-9957-11-535-7

9 789957 115357

